٨١ تاريخ المصريين

# تاريخ السياسة والصحافة المصرية

## من هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر

د. رمزي ميخائيل

اهداءات ٢٠٠٢

أ.د/عبد العظيم رمضان

القاهرة

تاريخ المصريين

[ ٨١ ]



رئيس مجلس الإدارة

د. سمير سرحان

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

الاخراج الفنى : مراد نسيم

# تاريخ
# السياسة والصحافة المصرية
## من هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر

د. رمزى ميخائيل



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٥

# تقـــديم

يسرني أن أقدم للقارىء العزيز هذا الكتاب الهام للدكتـور رمزى ميخائيل ، الذى يتتبع فيه التطورات السياسية التى مرت بمصر فى الفترة من هزيمة يونية ١٩٦٧ الى نصر أكتوبر ١٩٧٣ ، وانعكاسات هذه التطـورات السـياسية على الصـحافة المصرية سـلبا وايجـابا ٠

والكتاب على هذا النحو يدخل فى باب التـاريخ المعاصر ، ويجمع بين التاريخ والصحافة بحكم تخصص مؤلفه فى الصحافة من كلية الاعلام ، وهو انجاز مهم يغنى القارىء عن تتبع موضوعه فى الصحف اليومية والمجـلات الاسـبوعية ، برؤية موضوعية رصـينة ٠

وقد احتوى على اربعة فصول رئيسية ، الفصل الأول ، وقد تناول فيه هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، أسبابها ونتائجها ، حتى انقضاء عهد عبـد الناصر ٠ والفصـل الثانى ، وقـد تعرض فيه لعهـد السادات ، وتتبع فيه الأوضاع السياسية فى مصر التى ادت الى حرب اكتوبر ١٩٧٣ ٠ أما الفصل الثالث ، فقد تناول فيه حـرب اكتوبر ، حتى مبادرة السلام المصرية على يد السادات ٠ وتناول

الفصل الرابع التطورات السياسية التى أحدثها الرئيس السـادات فى حقل السياسة الداخلية ، ودور الصحافة التى أتيح لها هامش كبير من الحرية فى نقد الأوضاع الاقتصادية وغيرها ، وفى فضح مراكز القوى ومساندة حقوق الانسان ، وتعدد الأحـزاب ٠

والكتاب على هذا النحو يلقى بضوء هام على فترة صاخبة من حياة مصر السياسية ، وتفاعلاتها مع الصـحافة المصرية ٠ ويستحق مكانه الجدير به فى المكتبة العـربية ٠

رئيس التحـرير

أ٠د٠ عبـد العظيم رمضان

الفصل الأول

# الهزيمة : أسباب ونتـائج

## (١) كارثة الحكم الفردى

لقد سارت الأوضاع الحاكمة فى السياسة والصحافة ، طوال العهد الناصرى ، فى اتجاه واحد ، يصل بالضرورة الى حكم الفرد ، بكل عيوبه ومساوئه ·

### سلطات الرئيس

فعندما جاءت سنة ١٩٦٧ ، كانت كافة خيوط السلطات العليا : التشريعية والتنفيذية والقضائية ، قد استقرت فى قبضة الرئيس جمال عبد الناصر ، اما بمقتضى نصوص دستورية أو قانونية صريحة ، أو بفضل وسائل الممارسة العملية للسلطة ، والنفوذ الطاغى للرئيس ·

وكانت القيادة الفردية العليا للدولة ، هى أهم أركان نظام الحكم القائم ، وأقوى مؤثر فيه ·

فرئيس الجمهورية يترأس الدولة ، ويسيطر على مجلس الوزراء ( السلطة التنفيذية ) ، اما بأن يترأسه بنفسه ، أو بأن

يعين رئيسا للوزراء ، يخضع لرأى رئيس الدولة خضوعا تاما . كما أن رئيس الجمهورية هو الذى يختـار الوزراء ، وهو الذى يستطيع عزلهم .

أما « مجلس الأمة » ــ وهو المجلس النيابى الذى يقوم بسلطة التشريع والرقابة ــ فان رئيس الجمهورية يهيمن عليه ، بدءا من اختيار المرشحين لعضويته من بين اعضاء « الاتحاد الاشتراكى » ومرورا باختيار رئيسه الذى يسيطر على قراراته ، وانتهـاء باستخدام حق رئيس الجمهورية فى حل المجلس ، بعد تاليفـه وممارسته عمله .

هذا ، بجانب أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ، ورئيس مجلس الدفاع الوطنى ، وهو الذى يعين القائد العام للقوات المسلحة .

كما يترأس رئيس الجمهورية « الاتحاد الاشتراكى العربى » ، ويضع قانونه ويرسم تشكيلاته . وهذا « الاتحاد » هو التنظيم السياسى الواحد ، الذى اصطنعه نظام الحكم ، أسوة بسائر « الأنظمة الشمولية » ، واتخذ له مظهرا شعبيا ، يغطى به جوهره السلطوى .

ومن أحشاء « الاتحاد الاشتراكى » ، ولدت بعض التنظيمات العلنية والخفية الخادمة للنظام الحاكم ، مثل : « منظمة الشباب الاشتراكى » و « التنظيم الطليعى » . وكان مبعث اهتمام الحاكم « بالاتحاد الاشتراكى » ، هو احداث التوازن به ، فى مواجهة المؤسسة العسكرية .

وانبثقت من فردية القيادة العليا للدولة ، وترتبت عليها ، بقية الأوضاع الحاكمة . ومنها : الدمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، بدلا من الفصل بينهما . واحتواء السلطة القضائية

فيهما ـ بدلا من استقلالها ـ بتقليص حدود اختصاصاتها ، والتأثير على أشخاص القائمين بها ٠

وبهذا كله ، جمع القائم على رأس الدولة ، بين سلطات تقرير السياسات ، وتشريعها ، وتنفيذها ٠ وبالتالى صار رئيس الدولة هو مصدر الشرعية ، ومنبع السلطة ، وصاحب الكلمة الأعلى ، والمحور الثابت الذى تدور حوله كافة الأركان ٠

ومن هنا جاءت أوصاف تفخيم وتمجيد الرئيس ، كوصفه « بالزعيم الملهم » و « القائد البطل » ٠ وانبثقت مفاهيم الاستسلام لآرائه وقراراته ، والتنازل له عن حق التفكير والتعبير ، ونسبة كل خير ومجد الى شخصه ٠ واطلاق اسمه ومشتقاته على المصانع والمصنوعات والطرق والأحياء والبحيرات تيمنا به وتزلفا اليه ٠

وبطبيعة الأمور ، لم يكن فى الامكان ، فرض نظام الحكم الفردى الشمولى ، واستمراره الا بسيطرة الحاكم الفرد على كافة أركان وأجهزة الأمن ، والاقتصاد ، والاعلام وأهمهـا الصحافة ٠ أجهزة الأمن تخضع الناس وتمنع معارضة الحاكم ، والاقتصاد يمد الحاكم بالأموال ويخضع العاملين به لمشيئته ، أما أجهزة الاعلام فتدعو لأفكار الحاكم وتبرر سياسته ٠

## أجهزة الأمن

فالأمن والتخابر تعددت أجهزته ، تبعا لقلق الحاكم على أمن شخصه ونظامه ٠ وشاب عمل هذه الأجهزة ، كثير من العنف والانحراف والتضارب ٠ وساد لديها ـ امتثالا لفكر الحاكم ـ مفاهيم خاطئة ، منها أن المعارضة السياسية جريمة تجب مواجهتها بالقوة ٠ ولم يكتف الحاكم بأجهزة مخابراته ، فلجأ الى كثير من الصحفيين ، فى مهام جمع المعلومات والتعامل مع أجهزة الدول

الأخرى ، وتوجيه الرأى العام · وكان مجمل نتائج وتأثير أنشطة أجهزة الأمن والمعلومات ، على أفراد الشعب ، فى مقدمة عوامل السلبية والضعف والهزيمة ·

## الاقتصاد

أما الاقتصاد ، فقد تمت السيطرة عليه لمصلحة الحاكم ، بامتلاك الدولة القطاع الأكبر من المنشآت الاقتصادية ، خـــلال سنتى ١٩٦١ و ١٩٦٢ ، تحت شعار الاشتراكية ·

وكان للصحافة المصرية المؤممة ، الدور الأعظم فى توجيه الرأى العام ، حتى يتقبل قرارات تأميم الاقتصاد · وبهذا تمكن الحاكم من توفير المصادر اللازمة للصرف على أنشطته السياسية والعسكرية الخارجية ، وفتح مجالات العمل أمام الضباط المبعدين عن القوات المسلحة ، والتحكم فى أرزاق المدنيين العاملين فى القطاع العام والسيطرة عليهم سياسيا ·

## الصحـــافة

أما الصحافة ، فقد عمد الحاكم الى السيطرة عليها ، منذ بدء حركة يولية ١٩٥٢ · وتصاعدت وسائل السيطرة من الايحاء والتنبيه والتهديد والانذار ، الى المصادرة والاغلاق ، والمنع من الكتابة والمحاكمة والاعتقال ، حتى وصلت فى ٢٤ مايو ١٩٦٠ الى أشد وسائل السيطرة وهو الامتلاك ، باصدار الرئيس قانون « تنظيم الصحـــافة » ·

وبمقتضى هذا القانون ، انتزعت الحكومة ملكية الصحف الكبرى ، التى كانت تصدرها دور : « الأهرام » ، « اخبـــار اليوم » ، « روز اليوسف » و « الهلال » من أصحابها ، ونقلتها الى

الواجهة الشعبية للحكومة ، التى تمثلت فى « الاتحاد القومى » الذى كان قائما منذ سنة ١٩٥٧ ، ثم تغيرت لافتته الى « الاتحاد الاشتراكى العربى » فى عام ١٩٦٢ · وصار اصدار الصحف والعمل فى الصحافة ، مرتهنا بصدور ترخيص من المالك الجديد لدور الصحف · وتوالى بعد ذلك صدور قرارات تأميم بقية دور الصحافة والنشر ·

وصار رئيس الدولة ـ بصفته رئيسا « للاتحاد القومى » ثم « الاتحاد الاشتراكى » ـ هو السلطة العليا المهيمنة على الصحافة· ولما كان رئيس الجمهورية هو فى نفس الوقت رئيس السلطة التنفيذية ( الحكومة ) ، فقد وجدت الصحف نفسها تحت السيطرة الكاملة للحكومة ·

وفى ظل سيطرة الحكومة على الصحف المؤممة ، تمكن بعض أعضاء المؤسسة العسكرية الحاكمة ، وبعض الكتاب الاشتراكيين ( أصحاب الفكر المرغوب فيه ) ، من شغل المناصب الادارية والفكرية العليا فى المؤسسات الصحفية ·

فمع صدور قانون « تنظيم الصحافة » ، فى مايو ١٩٦٠ ، صدر قرار بتعيين أربعة من الضباط أعضاء منتدبين لادارة بعض المؤسسات الصحفية ، هم : أمين شاكر فى « أخبار اليوم » ، عبد الرؤوف نافع فى « دار الهلال » ، يوسف السباعى فى « روز اليوسف » وسيد ابراهيم فى « دار التحرير » ·

وبعد الغاء الأحكام العرفيـــة فى مارس ١٩٦٤ ، وخروج الكتاب اليساريين من المعتقلات ، اختار الرئيس جمال عبد الناصر، فى نوفمبر ١٩٦٤ ، أحمد فؤاد للاشراف على « اخبار اليوم » ، وخالد محيى الدين لرئاسة « مؤسسة روز اليوسف » ، ثم رئاسة أمانة شئون الصحافة « بالاتحاد الاشتراكى العربى » ، وأحمد

حمروش لرئاسة تحرير « روز اليوسف » . وتوالى بعد ذلك زحف اليساريين على المناصب الصحفية .

وفى ظل السيطرة الحكومية على الصحافة أيضا ، وجد الصحفيون أرزاقهم وأقلامهم تحت أمر الحاكم ورهنا لمشيئته ، وهو الهدف من اصدار قانون « تنظيم الصحافة » ، رغم الحجج التى أعلنت لتبريره ، فى مواد القانون نفسه ، وفى أحاديث الرئيس المتعددة ، ثم فى « الميثاق الوطنى » الذى صدر سنة ١٩٦٢ . « فالشعب » لم « يمتلك الصحافة » ، بل الحكومة . و « الديمقراطية السليمة » لم تقم ، لكن استمر الحكم الفردى ، وازداد شدة . فتعددت حوادث تدخل الرئيس فى العمل الصحفى بكافة الوسائل الايجابية والسلبية : التعيين ، النقل ، الرفت ، الاملاء ، الحذف ، التشجيع ، الابعاد والمنع . وحدد الرئيس فى خطبهوفى كافة مواثيق العمل السياسى ، كثيرا من الضوابط والقيود التى تمنع مناقشة أسس النظام السياسى والاجتماعى ، ولا تسمح بالنقد والاختلاف الا فىالأمور الثانوية .

وكان نوع ودرجة علاقة الرئيس بالكاتب ، هى المعيار الأول لقبول أو رفض نقده وملاحظاته . أما الاعلان عن فرض الرقابة على الصحافة أو الغائها ، فكان مجرد عمل شكلى لا يغير من الأمر الواقع شيئا ، لأن المسئولين عن التحرير صاروا رقباء عليه، لمصلحة الحاكم ونظامه .

أما نشر حوادث الانحراف ، والأمور الشخصية للمشاهير ، التى اعتبرها الرئيس مبررا لتاميم الصحافة ، فلم يتوقف نشرها بعد التأميم ، الا فترة وجيزة فى شهرى يونية ويولية ١٩٦٧ ، لتفسح مجالا لنشر أخبار الهزيمة ونتائجها ! ..

ولم ينته تاثير رأس المال على الصحافة ، ولم يتوقف استخدام الاعلان فى توجيه المواد الصحفية الى خدمة رجال

الصناعة والتجارة • وكل ما حدث هو انتقال هذا السلاح من أيدى الرأسماليين ، الى ادارات فى مؤسسات القطاع العام ، استخدمت الأموال العامة فى الدعاية والاعلان ، لتزييف الحقائق، واختلاق انجازات وانتصارات ، واخفاء أخطاء وجرائم يجب أن يحاسب مرتكبوها عليها •

## صورة الواقــع

ورغم سيطرة الحكومة على الصحافة ، فان تحليل مضمون المواد الصحفية المنشورة خلال الشهرين السابقين لحرب يونية ١٩٦٧ ، يرسم صورة حية للواقع الذى أسفر عنه نظام الحكم الفردى ، وردود أفعاله فى شتى المجالات •

## الأوضـاع السياسية

فى دائرة العلاقات الخارجية ، كانت الصحف المصريـــة تتسابق فيما بينها ، لتنفيذ سياسة الرئيس ، التى قامت على مهاجمة الاستعمار ، وتأييد كافة « حركات التحرر الوطنى » ، والتى قضت بمعارضة السياسة الأمريكية والبريطانية ، المساندة لاسرائيل والمعادية للعرب • وكذلك معاداة الدول العربية المتعاونة مع الاستعمار ، وفى مقدمتها السعودية والأردن • وتجميـــد العلاقات مع الدول العربية غيرالمتمشية مع سياسة الرئيس ، وهى تونس ، المغرب ، ليبيا ، العراق • أما الدول الصديقة ، يتقدمها الاتحاد السوفيتى والجزائر واليمن ، وبعض الدول الأفريقية ، فكانت الصحف المصرية تبرز انجازاتها وتنكر كل ما يشوب العلاقات معها •

وفى دائرة النشاط السياسى الداخـــلى ، تكشف المــواد الصحفية عن المركزية الشديدة فى ادارة أجهزة الدولة ، التى

تتدرج بدءا من القاعدة صعودا الى القمة ، التى يتربع عليهـــا رئيس الجمهورية · كما تبين تعاظم نفوذ المؤسسة العسكرية ، بعد أن تولى المشير عبد الحكيم عامر ( القائد العام للقوات المسلحة ) ، النيابة عن رئيس الجمهورية ( القائد الأعلى للقوات المسلحة ) ، والهيمنة على « مجلس الدفاع الوطني » ، ورئاسة كل من : « لجنة الرقابة العليا للدولة » ، « اللجنة العليا لتصفية الاقطاع » ، و « الاتحاد العربى لكرة القدم » · وهـــذا الىجـــانب اتســـاع اختصاصات المؤسسة العسكرية ، لتشمل بعض دوائر القضـــاء والمحاكم الاستثنائية ، و « هيئة النقل العام » ·

وتزخر صفحـات الصحف بأخبـار « الاتحاد الاشتراكى العربى » ، وتدخله فى كافة الأنشطـــة السياسيـــة والنقابية والاقتصادية ، وانحراف بعض أعضائه ولجـــانه · وكان على صبرى ، أمينه العام ، يدعو يوميا ويشيـــد ، على صفحـــات « الجمهورية » ، بما سماه : « حركة التطور الثورى » ، « نضال قوى الشعب العاملة » ، « منجزات المجتمع الاشتراكى » و « خطى التقدم الاشتراكي » · واستشعـارا منه بعدم تقبل أكثر القراء لدعوته ، شن على صبرى هجوما شديدا على ما سماه : « القوة المضادة لحركة التطور الثورى » ، « الجنـــاح الأول للحزب الرجعى » ، « محاولة الانتكاس بالثورة الاجتماعية » ·

## الواقع الاقتصـــادى

وعن الحالة الاقتصادية ، تقدم الصحافة المواد الكافية لبيان تردى الوضع الاقتصادى ، الناتج عن الاسراف فى الصرف على الثورات وحركات التحرر الوطنى ، وتورط الجيش المصرى فى الحرب باليمن ، وسوء تخطيط وادارة الاقتصاد المؤمم · فتتحدث الصحف عن اختلال ميزان المدفوعات ، ونقص رصـــيد العملات

الأجنبية ، والجهود الكبيرة التي يبذلها المختصون لسحب ٦٠ مليون دولار من صندوق النقد الدولي ، وتقييد السفر للخارج للدراسة والتدريب وغيرهمـــا لتوفير النقد الأجنبى ، وخفض اعتمادات الأجور الاضافية وبدلات التمثيل الى النصف للعاملين في أجهزة الحكومة والقطاع العام ، وخفض ميزانيتى الخدمات والأعمال ، وعجز الحكومة عن اقامة المساكن وأبنية التعليم وخطوط التليفونات ، وعن توفير وسائل المواصلات والمواد التموينيـة والجلود • وزخرت صفحات الصحف بالشكوى من ارتفاع اسعار المواد التموينية والخدمات ، وسوء حالة المرافق العامة ، وتخلف الموظفين في الدرجات الوظيفية ، وظواهر الدروس الخصوصية وخلو الرجل والسوق السوداء لمواد البناء • وبعض قضايـــا الانحراف واستغلال النفوذ فى مجال التصدير والاستيراد •

وفى الوقت الذى تحـــدثت فيه الصحف عن نقص الخضر والفاكهة ، وارتفاع أسعارها ، فقد نشرت كثيرا من الأخبار حول التوسع فى تصديرها الى روسيا ! •• وأكدت تصريحات صدقى سليمان رئيس الوزراء وجود معوقات للانتاج ، وازدياد تكلفته ، وارتفاع حجم العمالة والأجور •

وكانت حقائق الوضع الاقتصـــادى فى مصر ، واضحـة ومعروفة ، ومع هذا ، كتب الدكتور عبد المنعم القيسونى ، يؤكد قوة وسلامة الاقتصاد المصرى ، ويكذب أقوال الصحف الأوربية والأمريكية ، عن عدم قدرته على تحمل أعباء الحرب مع اسرائيل •

## لماذا •• وكيف ؟ ••

هكذا كانت الأحوال السياسية والاقتصاديـة فى مصر ، قبيل حرب يونية ١٩٦٧ • فلماذا أقحم جمال عبد الناصر البلاد فى حرب ليست مستعدة لها ؟ •• وكيف وقعت الكارثة الكبرى ؟ •• وما هى نتائجهاوتأثيراتها على الحاكم الفرد والشعب المحكوم ؟ ••

## (٢) أقصر معركة وأفدح هزيمة !

ظلت منطقة الحدود السورية الاسرائيلية ساخنة ، بسبب كثرة الاشتباكات العسكرية بين اسرائيل وسوريا ، نتيجة للنشاط الفدائى العربى ، الذى انطلق من الأراضى السورية ٠

### بداية الأزمة

وكانت المعركة التى نشبت بالطائرات والمدافع والدبابات ، يوم ٧ ابريل ١٩٦٧ ، هى أقوى المعارك منذ ١٩ عاما ، كما كانت نقطة البداية فى تصعيد الأزمة التى أدت الى الحرب بين مصر واسرائيل ٠

فقد أعلنت مصر وبعض الدول العربية تأييدها لسوريا ٠ وأبرزت الصحف المصرية اعلان سوريا أن الطيارين الأمريكيين اشتركوا فى العدوان عليها ، وأن الطائرات الاسرائيلية نفذت اليها عبر الأردن دون مقاومة ٠ وارضاء للرغبات الناصرية ، استثمرت الصحف المصرية هذه الأقوال فى مهاجمة أمريكا والأردن، والتشكيك فى مواقف بعض الزعماء العرب ٠

حدث هذا بينما كانت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وسوريا مقطوعة ! • فلما أعيد التمثيل الدبلوماسى بين البلدين ، يوم ١٦ أبريل ١٩٦٧ ، هللت له الصحف المصرية ، واعتبرت « الأهرام » — فى اليوم التالى — بكاء سفير سوريا ، وهو يقدم أوراق اعتماده الى الرئيس جمال عبد الناصر « مشهدا مؤثرا من مشاهد التاريخ العربى المعاصر » •

وأبرزت الصحف المصرية أنباء تنفيذ اتفاق الدفاع المشترك بين مصر وسوريا ، ووضع الخطط المشتركة لمواجهة اسرائيل •

واشتدت التصريحات العربية ، بقول رئيس أركان حرب الجيش السورى يوم ٢٠ أبريل ١٩٦٧ : « ان اسرائيل تستعد لعدوان جديد ، وهناك حشود قائمة بالفعل » ، وان الأردن سمحت بمرور الطائرات الاسرائيلية فى أجوائها •

وفى عبارات حماسية أعلن البيان المصرى السورى المشترك، يوم ٢٢ أبريل ١٩٦٧ ، « استعداد البلدين لسحق العدوان الاسرائيلى ومخططات الاستعمار والرجعية » • وأكد أن « لقاء القوى التقدمية وتفجير طاقات الجماهير ، ضرورة للمعركة » •

## التهديد الاسرائيلى

وفى المواجهة ، تقدمت اسرائيل الى مجلس الأمن ، تشكو من الهجمات السورية المسلحة عليها • وقالت « الأهرام » ، يوم ١٣ مايو ١٩٦٧ ، أن « ليفى أشكول » رئيس وزراء اسرائيل ، هدد سوريا بعد اشتداد عمليات الفدائيين العرب داخل اسرائيل ، واتهمها بتدبيرها • وان السكرتير العام للأمم المتحدة ، أبدى أسفه لازدياد أعمال « منظمة فتح » ، على الخطوط السورية واللبنانية •

ولكن صحيفة « أخبار اليوم » ـ الصادرة فى ١٣ مايو . وكان يرأس تحريرها احسان عبد القدوس ـ ضخمت حجم التهديد الاسرائيلى ، وصاغت منه عنوانا رئيسا مثيرا يقول : « اسرائيل تهدد بغزو سوريا ! » . وفي تفاصيل الخبر ، لم تذكر الصحيفة عن « ليفى أشكول » رئيس الوزراء الاسرائيلى المسئول ، أكثر من أنه « هدد باتخاذ اجراءات فعالة ضد ما أسماه بمراكز التخريب فى سوريا » . غير أن « أخبار اليوم » نسبت الى « مصدر اسرائيلى » ، امكان غزو سوريا والاستيلاء على دمشق . وأضافت أن راديو دمشق وجه بيانا الى « القوى التقدمية » ، يقول ان احتمالات عدوان اسرائيل على سوريا تزداد يوما بعد يوم .

## عبد الناصر يندفع

رحب جمال عبد الناصر بهذه الأنباء ، لأنها هيأت له الساحة السياسية ، ليصول فيها ويجول ، ويظهر نفسه بطلا منقذا لسوريا ، من كافة مؤامرات اسرائيل والاستعمار والرجعية . وظن الرئيس أنه بحرب الكلمات يستطيع محو آثار فشله فى الوحدة مع سوريا ، وتورطه فى اليمن . كما تصور أنه يحقق رغبته فى الرد على اتهام الكثير من الدول العربية له بتخاذله فى مواجهة اسرائيل ، وسماحه لسفنها بالمرور فى خليج العقبة ، متسترا بقوات الطوارىء الدولية .

ولهذا ، اندفع جمال عبد الناصر فى الحرب النفسية ضد اسرائيل ، معتمدا على أخبار كاذبة ـ نشرتها « الأهرام » وسائر الصحف المصرية يوم ١٥ مايو ـ منها أن « الحشود الاسرائيلية تتجمع قرب المنطقة منزوعة السلاح » ، الى جانب أخبار « مصنوعة » ، منها أن الجمهورية العربية أعلنت حالة الطوارىء فى قواتها المسلحة . فقد أكد الفريق أول محمد فوزى ، رئيس

هيئة أركان حرب القوات المسلحة ، أن هذه الخطوة كانت مجرد تهديد لاسرائيل ، وأن القرارات العسكرية المصرية لم تكن جادة ، وأن عملية التعبئة العامة ، تمت بشكل ارتجالى خاطىء ! ·

وفى ١٧ مايو ١٩٦٧ ، كان أكبر عناوين « الأهرام » يقول : « القاهرة تطلب سحب قوات الطوارىء الدولية من نقط الحدود المصرية فورا » · وحتى تبرر « الأهرام » هذا التصعيد الخطير فى الموقف ، رددت « التهديدات الاسرائيلية بالزحف على دمشق » · وأكدت الخبر الكاذب عن الحشود الاسرائيلية ·

وهكذا فعل جمال عبد الناصر ، عندما قال لوفد « مؤتمر العمال العرب » ، يوم ٢٧ مايو ١٩٦٧ : « لقد قامت طائراتنا باستكشاف الموقف فى الأرض المحتلة ، فاذا العدو يحشد قواته كلها أمام سوريا ·· وقررنا أن نتدخل » · هكذا أكدت « الأهرام » والرئيس أنباء الحشود الاسرائيلية ، رغم علمهما بكذبهما ، من واقع التقرير الرسمى الذى قدمه الفريق أول محمد فوزى ، الى المشير عبد الحكيم عامر ، يوم ١٥ مايو ١٩٦٧ ، بعد عودته من دمشق ·

## التظاهر باغلاق الخليج

ورغم أن حالة قواتنا المسلحة ، لم تكن تؤهلها للدخول فى حرب ضد اسرائيل ، فقد عمد جمال عبد الناصر ، الى تصعيد خطير للأزمة ، كان السبب المباشر للحرب · فقد أعلن الرئيس اغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الاسرائيلية ، يوم ٢٢ مايو · وقالت عناوين « الأهرام » فى اليوم التالى : « الخليج مغلق أمام الملاحة الاسرائيلية ، والمواد الاسرائيلية لا تستطيع المرور الى اسرائيل ، ولو على سفن غير اسرائيلية ·· » · وفى اليوم التالى ، أكدت « الأهرام » بدء تنفيذ قرار الاغلاق · وعبرت يوم ٢٤ مايو ،

عن مدى خطورة القرار ، عندما قالت : « الحرب مع اسرائيل قد تنشب فى أى لحظة ·· » ·

ورغم خطورة القرار المعلن ، فان عبد الناصر لم يكن ينوى تنفيذه فعلا ، ولكنه قصد به مجرد التلويح بالقوة ، والرد على ألسنة بعض الدول العربية التى دأبت على مهاجمته ، لسماحه بالملاحة الاسرائيلية فى المياه المصرية ، منذ سنة ١٩٥٧ ·

ولهذا صدرت الأوامر الرسمية التنفيذية للقوات المسلحة ، فى بنود متضاربة ، تفرغ القرار من مضمونه ، وتصرح للسفن المدنية والعسكرية بالمرور فى الخليج ، حتى لو كانت اسرائيلية ، وهو الضد تماما لما أعلنه الرئيس ، وبالغت الصحف فى وصفه بالقوة والحسم ! ·

## تزييف الوعى

وشهدت هذه المرحلة من الأزمة ، حملة دعاية عالية النغمة واسعة النطاق ، كانت الصحافة المصرية من أهم وسائلها · أما الأسس التى اعتمدت عليها ، فكانت هى : تضخيم القدرات المصرية والعربية ، وابراز أهمية الدول الصديقة يتقدمها الاتحاد السوفيتى ، من ناحية · والاقلال من شأن اسرائيل ،وتوجيه كلمات السب والقذف اليها ، والى كل الدول التى تساندها ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، من ناحية ثانية · ومهاجمة الدول العربية المخالفة للسياسة الناصرية ، من ناحية ثالثة ·

## سندمر اسرائيل

وعلى نفس هذه الأسس اعتمدت خطب الرئيس · واتخذت منها الصحف المصرية وقودا لاشعال حربها الدعائية ·

فى ٢٧ مايو ١٩٦٧ ، قالت عناوين « أخبــار اليوم » : « عبد الناصر ينذر : سندمر اسرائيل اذا بدأت العدوان · أمريكا عدو للعرب لأنها تنحاز لاسرائيل ، وبريطانيا ذيل لأمريكا » · وفى نفس اليوم قالت عناوين « الأهرام » : « عبد الناصر يتحدث عن احتمالات الحرب : ··· لن تكون الحرب اذا بدأتها اسرائيل حربا محدودة ، وسوف نقوم بتدمير اسرائيل تدميرا كاملا » ·

وفى المؤتمر الصحفى العالمى ، يوم ٢٨ مايو ١٩٦٧ ، قال الرئيس : « ··· اذا قامت الحرب بيننا وبين اسرائيل فلن تكون حربا محدودة ، وانما سوف تكون حربا شاملة ·· اذا تدخلت أمريكا ضدنا عسكريا فسوف نقاومها ·· عبد الناصر يشيد بموقف الاتحاد السوفيتى ·· » ·

وكانت أم كلثوم تنشد : « راجعين بقوة السلاح ·· راجعين نحرر الحمى » ·· ، وعبد الحليم حافظ يقول : « انذار يا استعمار ··ويا عصبة الأشرار ·· » ، ونجاة الصغيرة تشدو : « مليون عربى ·· راجعين » ، وفايزة أحمد تقول للرئيس : « كلنا وياك ·· للمجد معاك ·· » ، ومحمد رشدى يغنى له : « يابو خالد يا حبيب ·· بكرة حندخل تل أبيب » ، فى الوقت الذى استكملت فيه اسرائيل كافة استعداداتها ، وصدر منشور عسكرى يقول لجنودها : « لقد أعددناكم لتقوموا بأية مهمة نكلفكم بها » · وفى أول يونية ٦٧ تألفت فيها « وزارة حرب » ، أعلنت أن « عبد الناصر أعلن الحرب علينا فعلا ، واليوم نحن نريد رفع الحصار » ·

## اقصر معركــة وأكبر هزيمــة !

صباح يوم الاثنين ٥ يونية ١٩٦٧ ، كان الناس يقرأون فى العناوين الكبرى للصحف المصرية ، قول جمال عبد الناصر : « نحن على أحر من الجمر انتظارا للمعركة ، لكى نجعل العدو يفيق من

الأوهام ، ويواجه الحقيقة العربية وجها لوجه » · وكانوا يتأملون الرسوم الكاريكاتيرية التى تؤكـــد اختناق اسرائيل وتمزقها ، والتعليقات التى تسخر من تعيين « الجنرال موشى ديان » وزيرا للدفاع ، وقد وصفته « الأهرام » بأنه أكذوبة كشفتهـــا الحقائق ·· » ·

فى هذه الأثناء ، انطلقت الطائرات الاسرائيلية لتحطم اكثر الطائرات والمطارات المصرية ، وتجعل اسرائيل تواجه « الحقيقة العربية » ، لكن ليس كما صورها الحاكم الفرد وصحفه ، بل كما كانت فى الواقع · وكشفت الحقائق فعلا « أكذب أكذوبة » ، لكنها لم تكن « موشى ديان » كما قالت « الأهرام » ، ولا فى الجانب الاسرائيلى على الاطلاق ، بل كانت لدى المصريين وسائر العرب · وبسرعة كبيرة ظهرت نتيجة القيادة الفردية للقوات المسلحة ـ المنبثقة من القيادة الفردية للدولة ـ فى الضـعف والاضطـراب والتضارب · وفى ساعات قليلة ، تحددت نتيجة الحرب فى أسرع معركة ، وأكبر هزيمة لمصر فى تاريخها المعاصر · وصار « جيش العروبة البطل » ، « وأقوى القوى الضاربة فى الشرق الأوسط » ، مجرد مجموعات مذعورة من الجنود والضباط ، تترك مواقعهـا وأسلحتها غنيمة سهلـــة لجيش العــدو ، الذى كانت الصحف الناصرية تصفه بالجبن والفجور والقذارة والدعارة ·

ومع هذا استمرت الصحف الناصرية فى تنفيذ سياسة قلب الحقائق واشاعة الأوهام ، تلبية لرغبة جمال عبد الناصر · ففى مساء يوم ٥ يونيه ، طلب الرئيس من المشير ، بعد أن عرف الموقف العسكرى ، أن يبعث بيانات للصحف ، يقول فيها : « مثلا ، اننا توغلنا فى أرض العدو ، وخلافه ·· » · كما أمر باعلان هـــذه المعلومات بواسطة الاذاعة · وبالفعل كانت العناوين الكبيرة على صفحة « الأهرام » الأولى ، فى صباح اليوم التالى ، ٦ يونية ،

تقول : « قواتنا المدرعة تتوغل داخل خطوط العدو ·· اسقاط أكثر من ٨٦ طائرة للعدو ·· تحطيم ثلاث هجمات اسرائيلية ·· معارك ضارية على طول الجبهات مع العدو ، توجه له فيها قواتنـــا ضربات متلاحقة ، وتلحق به خسائر فادحة فى البر والجو ·· الطيران المصرى والأردنى والسورى والعراقى يعمل فوق أرض العدو طوال يوم أمس ·· » ·

وصيغت عناوين « الأخبار » فى نفس اليوم ( ٦ يونية ) كالتالى : « قواتنا المسلحة توغلت داخل اسرائيل بعــد معارك عنيفة · أسقطنا ٨٦ طائرة للعـــــدو · بيانات اسرائيل تعترف بالخسائر الفادحة والتقدم العربى الجبار ·· » · ولكن « الأهرام» أسرعت باصدار طبعة ثانية ، رفعت فيها عدد الطائرات الاسرائيلية التى سقطت الى ١١٥ طائرة · وظهر حول الرقمين فى الطبعتين ، علامات تدل على تعديلهما ، بعد اعداد « الكليشيهات » ، نتيجة لتضارب آراء القيادتين السياسية والعسكرية ، فى تقدير خسائر العدو ·

وعندما صدرت الطبعة الثانية من « الأهرام » ، صباح يوم ٦ يونية ، كان اضطراب وانهيار المشير عبد الحكيم عامر ، قــد دفعه الى اصدار أمره بالانسحاب من خط الدفاع الأول الى خط الدفاع الثانى ، فى منطقة مضايق سيناء · وفى مســـاء اليوم نفسه ، قرر المشير الانسحاب من سيناء كلها ، وصدق الرئيس على قراره · ولم تنشر الصحف المصرية أنباء الانسحاب الجزئى أو الكلى فى حينها · واكتفت ــ كما فعلت « الأهرام » فى اليوم التالى ٧ يونية ــ بالاشارة الى حدوث « تطورات هامة على خط سير المعركة » ·

كان انهيار « جيش العروبة »بهذا الشكل وهذه السرعة ، بعد المبالغة فى تضخيم قدراته ، كارثة كبرى ، تأكدت القيادتان السياسية

والعسكرية المصرية ، من أن اسرائيل أنزلتها بنا بامكاناتها الذاتية وحدها · لكن ، رغبة فى تبرير الهزيمة ، ومهاجمة الدول المساندة لاسرائيل ، ظن المشير والرئيس أنه من المفيد والممكن الادعاء بأن الولايات المتحدة وبريطانيا ، اشتركتا مع اسرائيل فى الهجـوم علينا · غير أن ادعاءهما لم يصمد طويلا أمام البيانات والوقائع التى أذاعها المسئولون فى اسرائيل والـدول المسـاندة لها ، والمسئولون المصريون أيضا · بل ان اسرائيل بادرت بكشف زيف هذا الادعاء ، وهو فى دور التحضير ، عندما التقطت وأذاعت نص الحديث التليفوني الذى جرى بين جمال عبد الناصر والملك حسين، الساعة السادسة صباح ٦ يونية ، واتفقا فيه على اذاعة الادعاء من القاهرة وعمان ودمشق · واعترف الملك حسين بصحته ·

وصدرت الصحف المصرية صباح يوم ٧ يونية ، تشيع أن « الطيران الأمريكى والبريطانى يعمل ضدنا فى المعركة » · وتمادى محمد حسنين هيكل ، ومعه سائر رؤساء التحرير ، فى تأكيد هذا الادعاء ، بذكر عدة بيانات كاذبة ، سماها هيكل « أدلة قاطعة»، منها : « الملك حسين يرى بنفسه على شبكات الرادار الأردنيـة موجات الطائرات الأمريكية تخرج من حاملات الطائرات فى البحر لمساعدة العدو » · وادعت « الأخبـار » فى نفس اليوم ، أن « قواتنا تطارد فى عنف وشجاعة مقاتلات أمريكا وبريطانيا » · وأن « طائرات ( كانبيرا ) البريطانية بعلامتها الرسمية تشترك فى عمليات الضرب الجوى فى سيناء » · وأن « ٣٢ طائرة أمريكية تركت قاعدتها فى ليبيا لدعم طيران العدو » · ونتيجة لذلك قالت « الأخبار » : « قطعنا العلاقات مع أمريكا ·· راس المؤامرة » ·

وفى اليوم التالى ، ٨ يونية ، استمرت الصحف المصرية فى الايحاء بصمود القوات المسلحة · فكـان العنـوان الأكبر فى « الأهرام » يقول : « القتال مستمر بعنف على الجبهة المصرية » ··

وتمادت الصحف في زيادة الخسائر الاسرائيلية ، فقالت «الأهرام» : « خسائر العدو في الطيران ·· تصل أمس الى ما يقارب مجموعه ٣٠٠ طائرة » · ومع هذا ، حملت بعض العناوين في كلماتها ما يشير الى بدء الهزيمة · فقد قالت « الأهرام » ان « قواتنا تتجمع على خط الدفاع الثاني ، وتلحق بهجمات العدو خسائر فادحة » · وعنيت الصحف بنشر قرار مجلس الأمن « بوقف جميع العمليات العسكرية ، ابتداء من يوم ٧ يونيو ١٩٦٧ ، الساعة ١١ مساء ·· » ·

وفى يوم ٩ يونية ، أبرزت الصحف نبأ « وقف اطلاق النار » · وكررت دعاوى صمود قواتنا المسلحة ، وتواطؤ أمريكا وبريطانيا مع اسرائيل · ونشرت الاعلانات التى تتحدث عن « معركة النصر المقدسة ، التى نخوضها مع أبطالنا فى خط النار » ، والتى تؤكد أن « النصر لنا » ، بينما كانت أركان هزيمتنا قد اكتملت بالانسحاب من سيناء كلها ، وقبول وقف القتال ! ·

واتجه قطاع من الجماهير الي تحديد المسئولية عن الكارثة، ومحاسبة المتسبب فيها · فعلى مسافة قريبة من بيت جمال عبد الناصر ، تجمع العديد من أهالى الجنود والضباط ، صباح يوم ٩ يونية ، يسألون فى قلق وغضب عن مصير أبنائهم ، بشكل يبين استعدادهم لمحاسبة الرئيس على اخطائه ·

وكان من الممكن أن يتحول هذا التجمع الشعبى الغاضب المحدود ، الى ثورة تطيح بنظام الحكم المهزوم · ولكن التطورات اتجهت الى الضد · فقد تمكنت السلطة من تشتيت انتباه التجمع الغاضب ، من ناحية · ومن الناحية الثانية ، كان الرئيس والمشير ، فى مساء اليوم السابق ( ٨ يونية ) قد احتدا فى المناقشة ، فقال الرئيس غاضبا : « احنا الاثنين ضحكنا على الشعب ، واحنا الاثنين لازم نمشى ! » ؛

## خطاب التنحى

وفى مخاطرة محسوبة ، أعلن الرئيس بوسائل الاتصال المسموعة والمرئية ، مساء ٩ يونية ، استقالته من جميع مناصبه ، فى خطاب صاغ محمد حسنين هيكل عباراته بعناية ، كى يجتذب عطف الجماهير وثقتها ، بأن يفهمها انه ليس الجانى بل الضحية ، وأنه ليس وحده المسئول عن الهزيمة ، ومع هذا فهو يضحى بنفسه ، ويعلن استعداده لتحمل المسئولية كلها · وتوحى كلمات الخطاب للجماهير بضرورة أن تتمسك بعبد الناصر رئيسا ، بطمأنتها الى استطاعته تجاوز الموقف الصعب فى مدة قصيرة ، ووضعه برنامج عمل لمستقبل أفضل ، اختار بنفسه من ينفذه اذا ترك الحكم · وبهذا قام خطاب التنحى على أساس دعوة الجماهير لرفض التنحى ! ·

هذا ، الى جانب ان الخطاب ردد الأكاذيب التى تبرر تورط الرئيس واندفاعه ، وضعف القوات المسلحة وانهيارها · فتحدث الرئيس مؤكدا قصة الحشود الاسرائيلية لغزو سوريا ، وتدخل الطائرات الأمريكية والبريطانية فى المعارك ضدنا ، والتآمر الاستعمارى الاسرائيلى علينا · وذلك بعد أن تأكد الرئيس بنفسه من عدم صحة كل هذه المعلومات والدعاوى ! ·

فى هذا الوقت ، كانت المعارضة السياسية محرمة ومجرمة · وكانت الأحزاب السياسية والقوى الشعبية ، قد قضى عليها منذ ما يزيد على عقد من الزمان · وكان الجمهور المصرح له من السلطة بالحركة السياسية ، يتألف من رجال الحكم ، وأعضاء التنظيمات السياسية السلطوية ، العلنية والسرية ، الذين تحركوا للحفاظ على مناصبهم ومنافعهم ، بالتمسك ببقاء رأس النظام الحاكم الذى أنعم عليهم بها · وكان فى حركتهم دافع وتشجيع للعامة من بعض

فئات الشعب الأخرى ، الذين تكونت عقولهم على ما قدمته لهم وسائل الدعاية الناصرية ، منذ انفراد جمال عبد الناصر بالسلطة فى سنة ١٩٥٤ ، من معلومات ومفاهيم ، قلبت الحقائق ، وصنعت من الأخطاء والهزائم محاسن وانتصارات ، فانتهت بعامة الناس الى الاعتقاد أن الرئيس هو منبع الحق والخير والفكر السليم ، واليه وحده ترجع كل الانجازات والانتصارات ، وبالتالى فليس من المعقول أو المقبول أن يحل أحد محله ، بل ان اختفاءه يهدد الحياة نفسها بالفناء • ولم يكن عامة الناس ، قد عرفوا بعد عيوب وأخطاء النظام الذى يحكمهم ، وحجم الهزيمة التى ألمت بهم ، والآثار المترتبة عليها ، ومدى مسئولية الرئيس عنها • فجاء التأثير المستهدف من الخطاب الذى أعلن تنحى الرئيس عن الحكم سريعا ، واندلعت المظاهرات فور اذاعته • وأعقبته بيانات التأييد للرئيس والتمسك ببقائه ، التى أخذت الاذاعة ترددها ، فشجعت على اتساع دائرة المظاهرات ، واستمرارها •

وفى صباح اليوم التالى ، خرجت الصحف المصرية ، تنشر نص خطاب التنحى ، وتبرز معلوماته وتؤكد معانيه ، التى كانت تهدف الى خدمة موقف الرئيس وتحقيق أهدافه ، دون مراعاة الحقيقة والواقع • وتابعت الصحف أخبار المظاهرات وتأييد الجهات المختلفة للرئيس ، بالتحبيذ والتشجيع والتضخيم • فقالت عناوين « أخبار اليوم » ، فى ١٠ يونية : « الشعب يقول لا • عبد الناصر يقرر التنحى عن رئاسة الجمهورية ، وتكليف زكريا محيى الدين بتولى الرئاسة • الشعب يخرج فى مظاهرات هائلة وسط الغارات الجوية ، مطالبا عبد الناصر بالعدول عن قراره •• الرئيس يصارح الشعب بكل الحقائق • كفاءة جيوشنا شهد بها العدو قبل الصديق • نستطيع فى مدة قصيرة أن نجتاز موقفنا الصعب • توقعنا الهجوم من الشرق أو الشمال ، ولكنه جاء من الغرب » •

ومن عناوين « الأهرام » : « مصر كلها خرجت أمس فى مظاهرة واحدة تصر على بقاء عبد الناصر · برغم أية عوامل قد أكون بنيت عليها موقفى فى الأزمة ، فانني على استعداد لتحمل المسئولية كلها ·· عبد الناصر يقدم الأدلة المثبتة للتواطؤ الاستعمارى مع اسرائيل ·· مجلس الأمة يناشد عبد الناصر بعد اجتماع عاجل : أنت قائدنا ورئيس جمهوريتنا وستظل ما بقينا قائدنا ·· مجلس الوزراء يصر على بقاء عبد الناصر رئيسا ·· المشير عبد الحكيم عامر يقرر اعتزال جميع مناصبه ·· » ·

ونشرت الصحف فى اليوم نفسه ( ١٠ يونية ) البيانين اللذين أصدرتهما « القيادة العليا للقوات المسلحة » ، صباح وظهر اليوم السابق ، واللذين يعلنان رسميا اكتمال الكارثة باتمام انسحاب قواتنا المسلحة الى الضفة الغربية لقناة السويس · وسيادة الهدوء على الجبهة ·

وفى مناخ الحرمان من التعبير عن الرأى بالكتابة ، عبرت النكتة المصرية الشفهية عن وعى البعض بحقيقة الحكم ، وبطبيعة النتيجة المأساوية لأسلوب الحاكم الفرد فى ادارة شئون الدولة ، والسيطرة على الصحافة ، فى أن أحدهم سأل عن النظام فى مصر ، وجاءته الاجابة : « عبد الناصر يخطب ، حسنين هيكل يكتب ، وموشى ديان يخش » ·

غير أن الصحف الناصرية صدرت صباح اليوم التالى ، ١١ يونية ، تلبس الرئيس ثوب البطولة والانتصار ، وتصور بقاءه فى الحكم كاستجابة لطلب شعوب العالم كله ، وتقول ان الأمة العربية لا تقبل قائدا غيره · وهذه هى بعض عناوين « الأهرام » : أمام ضغط شعبى غلاب قرر عبد الناصر تأجيل قراره بالتنحى · خرجت الجحافل الشعبية فى كل مدن مصر ، وفى العالم كله ،

هادرة تطلب الى عبد الناصر أن يعـــدل عن قراره ·· زكريا محيى الدين يقول فى بيان أذاعه أمس : اننى لا أقبل كما لا تقبل جماهير أمتنا قيادة غير قيادة جمال عبد الناصر ·· » · وهذه عبارة واردة فى أحد اعلانات القطاع العام ، تتجاهل الواقع تماما وتعلن عكسه ، فتقول : « ·· سننتصر يا جمال لأنك معنا ، ولأننا معك ·· » ·

وبسرعة اتجه الرئيس الى تحقيق أهدافه من خطاب التنحى · فاستند الى مظاهرات ٩ و ١٠ يونية ، ليهرب من مسئوليـــة الهزيمة ، وعقوبتها الاعدام شنقا فى ميدان التحرير ـ كما توقع هو ، وصرح لمحمد حسنين هيكل ـ ويبقى فى قمة السلطة ، ويجلس فى مقعد القاضى بدلا من الوقوف فى قفص الاتهـــام ، ويطيح بخصومه ومناوئيه ، وبكل قلم حر ورأى نزيه ·

وكانت الصحافة التى أوقعها الرئيس تحت سيطرته ، هى أهم وسائله لتحقيق أغراضه · ولكن مسئولية الصحافة عن كل ما ارتكبته من أخطاء ، تتضاءل كثيرا حتى تكاد تتلاشى ، تبعــا لضياع حريتها وانكسار ارادتها ، فلا مسئولية دون سلطة وارادة حرة ·

## (٣) اهتزاز الحاكم وارتفاع صوت الشعب

فى هزيمة يونية ١٩٦٧ ، جنت البلاد أقسى نتائج الحكم المطلق ، بعد أن مرت بعدة حلقات من الهزائم العسكرية والسياسية والاقتصادية · واتضح أمام الجميع فشل نظام الحكم الشمولى ، وضرورة اقامة دعائم الديمقراطية كأساس لعلاج كافة المشكلات ·

ورغم نجاح الرئيس فى مغامرة التظاهر بالتنحى عن الحكم ، وبقائه فى قمة السلطة وحده ، بعد التخلص من شريكه فيهـــا عبد الحكيم عامر ، فان كرسى الحكم اهتز بشدة ، من تأثير انهيار المؤسسة العسكرية ، وتضاؤل الثقة الشعبية فى الحاكم الى أدنى الدرجات ، واشتداد الضائقة الاقتصادية ·

### انهيـار الاقتصـــاد

فقد ازدادت الحالة الاقتصادية سوءا ، وخفضت الحكومة قيمة البدلات والأجور الاضافية لموظفيها · وتعددت مشاكل التجار والزراع ، وازدادت العيوب فى المصنوعات ، وتفاقمت أزمـــة المساكن ومشكلة المواصـــلات ، وحدثت عدة أزمات فى المواد

التموينية خاصة السلع المستوردة ، وازدادت حوادث الاختلاس والافلاس ٠

وفى خطابه فى مؤتمر الطلبة بجامعة القاهرة ، يوم ٢٥ أبريل ١٩٦٨ ، اعترف الرئيس بانهيار ميزانية الدولة ، وقال : « ما عندناش فلوس نشترى بيها السلاح » ٠ ولم يذكر الرئيس طبعا ، كيف وأين تبددت موارد الدولة ٠

## الهجـــــرة

وبسبب الضائقة الاقتصادية والسياسية ، تحولت مصر الى مصدر طرد لمواطنيها ، بعدما كانت مصدر جذب لسكان المناطق المحيطة بها ٠

ومع أن القيود المفروضة على السفر الى الخارج ، كانت فى منتهى الشدة ، لأسباب سياسية وأمنية ، فقد تقدمت أعداد هائلة من المواطنين ، تطلب السفر ٠ فما كان من الحـــكومة الا الاتجاه الى تخفيف القيود تدريجيا ، ثم تشجيع الهجرة ٠

وتحدثت الصحف كثيرا عن الدول التى ترحب بهجرة المصريين اليها ، والتخصصات المطلوبة ، والاجراءات التى اتخذت لتيسير الهجرة من الوطن والعودة اليه ٠

## الفســـــاد

وفى هذه الفترة ، عمت الشكوى من الفساد واستغــلال النفوذ والامتيازات ، والاسراف لدى أجهزة الحكومة والقطـاع العام ٠

واستحسن الحاكم انارة الشارة الخضراء أمام الصحف ، لتنشر الأخبار والتعليقات حول حوادث الفساد المـالى والادارى

التى لا تمس أقطاب السلطة ، للتنفيس عن الغضب والسخط قبل الانفجار ٠

فكتب محمد زكى عبد القادر ، عموده « نحو النور » ـ فى « الأخبار » يوم ٩ فبراير ١٩٦٨ ـ عن شكوى المواطنين من « استغلال كبار الموظفين لمراكزهم ، سواء فيما يتعلق بالسكنى أو استعداء الشرطة أو تقديم مصالحهم أو الحصول على مزايا لا تتاح للكافة من المواطنين ٠٠ » ٠ ورجا الكاتب أن تكون المساواة فى المعاملة وأخذ الحقوق أو أداء الواجبات أمرا مقررا ومتبعا » ٠ وتساءل موسى صبرى فى « الجمهورية » ـ يوم أول سبتمبر ١٩٦٩ ـ قائلا : « لماذا ينحرف المواطن المسئول ٠٠ ولماذا لا ينحرف المواطن المسئول ؟ ٠٠ » ٠

وفى تحقيقها عن « الحرب على الاسراف » ـ فى ٢٣ أغسطس ١٩٦٧ ـ تحدثت « آخر ساعة » عن : « كيف ضاعت ٢٠٠ ألف جنيه بالعملات الصعبة فى أحد مصانع النسيج ، بسبب الاهمال والوقت الضائع ! » ٠ وكتبت « الأهرام » ـ فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦٧ ـ عن « مجموعة من الانحرافات داخل ١٨٥ جمعية زراعية » ٠

ونشرت « الأهرام » ـ فى ٢ فبراير ١٩٦٨ ـ « بيانات تفصيلية عن امتيازات شقق الحراسة » ، وكيف صرف مبلغ أربعة آلاف جنيه ، لادخال تحسينات على شقة واحدة ! ٠ وكتب سعيد سنبل ـ فى « الأخبار » يوم ١٠ فبراير ١٩٦٨ ـ حول قصة أرض الهرم التى اعتدى فيها موظفون كبار على أرض الدولة واستباحوا ترابها بأبخس الأسعار ، مستغلين نفوذهم واتصالاتهم ٠ وكان رد الفعل هو تقديم قانون « من أين لك هذا » الى « مجلس الأمة » لدراسته واصداره ٠

## النكت

وقد عبر الشعب عن سخطه وسحب ثقته من حكامه ، فى

موجة عارمة من « النكت » ، التى تناولت كافة أقطاب الحكم ، وتصرفاتهم ، كما شملت كل حوادث الوطن ومصائبه ، مما دفع الرئيس الى التصدى بنفسه وبواسطة كتابه لموجة النكت ، لكن دون فائدة ! .

ففى خطابه يوم ٢٣ يولية ١٩٦٧ ، زعم الرئيس أن مصدر هذه « النكت » هو « العدو » ، وأن الهدف منها هو تثبيط العزيمة ، وفقد الثقة في القوات المسلحة ، وبث اليأس فى النفوس . وطلب الرئيس الكف عن ترديد « النكت » حتى لا نساعد « العدو » فى تحقيق أهدافه . وأعلن « المواجهة الصريحة لحملة النكت وعملية انتقاد النفس .. » .

وكتب يوسف السباعى – فى « آخر ساعة » يوم ١٩ يولية ١٩٦٧ – أنه « اذا كان الكلام والنقد والتنكيت .. مجرد تنفيس عن النفس .. فهو شىء لا مفر منه .. ولكن أن يصل الى حـد اضاعة الجهد وتثبيط الهمم ، فهو بلا شك شىء بغيض .. وأنا أحس أن معظم النكت التى أسمعها ، تمس شخصى بطريق غير مباشر .. فهى تمس سمعة الناس الذين أشعر أننى فرد منهم ، والبلد الذى أحس أنى جزء منه .. » .

## الدين والهزيمـــة

وقد حاول المسئولون عن هزيمة يونية ، الايحاء بأنها مسألة قدرية ، وأنها حدثت نتيجة ابتعاد الشعب عن مبادىء الدين .. أى أن الشعب كله مسئول عنها ، فلا يصح تحميل الحكومـــة المسئولية كلها ، وبالتالى فلا داعى للسخط عليها . ثم أفادت

الحكومة من قوة تأثير الدين ، فى شحذ الهمم للخـــلاص من الهزيمة .

وهنا برزت ظاهرة تبنى القيادة السياسية ، ومساعديها ، وصحافتها ، الدعوة الى « ضرورة التمسك بقيم الدين والاعتصام به » • استهل الحملة الدعائية الرئيس جمال عبد الناصر ، فى خطابه فى العيد الخامس عشر للثورة ، فى يولية ١٩٦٧ ، بقوله : « يجب أن نتمسك بمبادىء الدين وأهدافه » • وصاغت الصحف من أقوال الرئيس العناوين البارزة •

وقال شيخ الأزهر لصحيفة « آخر ساعة » ـ يوم ١٦ أغسطس ١٩٦٧ ـ « لا بد أن يكون الدين مادة أســاسية فى المدارس والجامعات •• ويجب على أجهزة الاعلام أن تضع خطة جديدة للتوعية الدينية » • وتساءل فضيلته : « ما هو نصيب الدراسات الدينية فى برامج التثقيف السياسى ؟ » •

وقال البابا كيرلس بطريرك الأقباط ، لصحيفة « الجمهورية » يوم ٣ أبريل ١٩٦٨ ، ان « القيم الروحية تحمى الشباب » • وتحدث عن دور رجل الدين بالنسبة لبيان ٣٠ مارس •

ونشرت « آخر ساعة » ـ فى ٢٣ أغسطس ١٩٦٧ ـ مناقشة مفتوحة عن دور الدين فى المجتمع ، خلصت منها الى أن « المطلوب وضع خطة متكاملة للتربية الدينية ، على أن تشارك فى وضعها جميع أجهزة الدولة » •

وتحدث الشيخ أحمد حسن الباقورى ، مدير جامعة الأزهر ، لمجلة « آخر ساعة » فى ٦ سبتمبر ١٩٦٧ ، عن « دور الدين فى التثقيف السياسى للاتحاد الاشتراكى » •

كما تحدث الشيخ أحمد هريدى ، مفتى الديار المصرية ، الى « آخر ساعة » فى ٦ ديسمبر ١٩٦٧ ، عن : « الطريق الى النصر فى الاسلام » • وقال ان « واجب المقاتلين المؤمنين الصابرين ألا تصيبهم الهزيمة العسكرية بهزيمة النفس والارادة » •

ووجه حسين الشافعى ، نائب رئيس الجمهورية ، « دعوة مفتوحة لبناء المجتمع الاسلامى الصحيح » . وقال « لآخر ساعة » ـ فى ٢٧ ديسمبر ١٩٦٧ ، ان « القاهرة تقدم جهدها الخالص وتضع امكانيات الأزهر ، لمعاونة المسلمين فى نشر تعاليم القرآن » .

وبعد مظاهرات الطلبة ، طلب شوقى عبد الناصر ، المسئول السياسى لشرق القاهرة ، فى أبريل ١٩٦٨ ، من وزارة الأوقاف تخصيص خطيب للجمعة ، بمسجد المدينة الجامعية .

وقال الدكتور عبد العزيز كامل ، نائب وزير الأوقاف ، لصحيفة « أخبار اليوم » فى ١٣ أبريل ١٩٦٨ ، انه « يجب أن يعود المسجد لدوره الأول ، قيادة روحية واجتماعية للحى ، ولابد أن تكون فاعلية الجيش فوق فاعلية عدوه ، والاسلام هو خير منهاج يحقق هذا التفوق » .

وكتب أنيس منصور ـ فى « الأخبار » يوم ١٩ أبريل ١٩٦٨ ، ان أكثر مشروعات « المجلس الأعلى للشئون الاسلامية » طموحا ، هو اصدار « موسوعة جمال عبد الناصر فى الفقه الاسلامى » .

## المطالب الشعبية

وقد ترددت بوضوح على ألسنة الناس وصفحات الصحف ، المطالب الشعبية ، التى تعددت لتشمل نظام الحكم ، وكافة الأحوال السياسية والاقتصادية .

وعبر عن هذا الواقع عبد العزيز فهمى ، عندما كتب فى « أخبار اليوم » ـ يوم ٢٧ يناير ١٩٦٨ ، يقول : « الحديث عن الحريات وضمان الحريات يرتفع الآن فى كل مكان .. فى مجلس

الأمة ·· فى الصحف ·· فى محاكمات المتآمرين على الثورة ·· فى الاجتماعات السياسية ·· فى لقاءات المواطنين ·· ومع هذا الحديث تتردد الدعوة الى تأكيد سيادة القانون ·· تأكيد استقلال القضاء ·· وقف السلطات والاجراءات الاستثنائية ·· تقنين الثورة ·· وضع الدستور الدائم وصدوره » ·

وتأمل يوسف السباعى ، رئيس تحرير « آخر ساعة » ـ يوم ١٣ سبتمبر ١٩٦٧ ـ فى طلب البعض تحويل « الاتحاد الاشتراكى » الى حزب ، ومطالبة البعض الآخر بتعدد الأحزاب · وأبدى الكاتب شكه فى الجدوى من قيام الأحزاب المختلفة · ورأى تأجيل البحث فى قيامها الى ما بعد الخلاص من آثار المعركة ·

وكان المشير عبد الحكيم عامر وأعوانه ، على علم كامل بآمال الشعب ومطالبه ، فحاولوا الافادة منها فى اجتذاب الناس اليهم ، فى أثناء تحركاتهم ضد جمال عبد الناصر ومجموعته ، وذلك بطبع منشورات تطالب بقيام معارضة فى مجلس الأمة والاتحاد الاشتراكى ، ، « علشان نقدر نعبر عن وجهات النظر اللى ما نقدرش نقولها فى جرايدنا » ·

ولما اتضحت هذه المحاولة فى اعترافات المتهم العقيد محمد حلمى عبد الخالق ، أمام « محكمة الثورة » ـ يوم ١٩ فبراير ١٩٦٨ ـ بادر حسين الشافعى ، رئيس المحكمة ، بالقول « « احنا نظام ملتزم بميثاق ، والميثاق واضح بالنسبة لتعدد الأحزاب ، وانشاء الأحزاب سينشىء حزب يتلقى أوامره من قمة الاستعمار ، وحزب يتلقى توجيهاته من أقصى اليسار · والمفروض أن الكلام ده يثار سنة ١٩٧٠ ، لما نبتدى نعيد النظر فى الميثاق » ·

وألح محمود أمين العالم ـ فى « أخبار اليوم » يوم ٣٠ مارس ١٩٦٨ ـ على « ضرورة مشاركة العمال والفلاحين مشاركة فعالة فى السلطة السياسية ·· » · وأوضح أن « ليس معنى هذا

بالضرورة أن يشترك العمال والفلاحون بنسب معينة فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ، ولكنه يعنى بالضرورة أن يشترك العمال والفلاحون الحقيقيون فى اختيار هذه اللجنة .. ولا شك أن الانتخاب هو أسلم طريق الى ذلك .. » .

وأعلنت بعض المطالب الشعبية على لسان الرئيس ، عندما قال فى خطابه يوم ٢٣ يولية ١٩٦٧ : « الشعب وأنا معه نطالب ببداية جادة ، وبوضع حد للامتيازات ، وبالتكافؤ فى التضحيات ، وبالنقاوة الثورية ، وبالاعتصام بقيم الدين » .

وفى « أخبار اليوم » ـ ٤ مايو ١٩٦٨ ـ كتب أنيس منصور عن « شالوم ذلك العدو المجهول ! » ـ موضحا أن جهلنا بعدونا من أهم أسباب هزيمتنا . وطالب بالعمل لمعرفة حقيقة العدو بالاذاعة والصحافة والكتاب ، لأن معرفتنا به هى أعظم سلاح ضده . وطالب جلال كشك بالعمل لتحويل شعار « الدولة العصرية » الى حقيقة وواقع ، مؤكدا أنه « لا نصر على اسرائيل الا بدولة عصرية .. » .

وظهر التغيير كمطلب شعبى ملح ، فى كتابات محمد حسنين هيكل ـ فى « الأهرام » يوم ٢٨ يولية ١٩٦٧ ، وغيره ـ ولكنه أبعد ذهن القارىء تماما عن احتمال امتداد هذا المطلب الى شخص الرئيس نفسه ، عندما قال ان موقف الجماهير فى يومى ٩ و ١٠ يونية ، كان « كمن يقول لجمال عبد الناصر : ابق .. ونحن واثقون أنك قادر على التغيير .. لصالح النصر النهائى » . ووصل هيكل فى تحليله الى « أن موقف الجماهير خلال تلك الساعات الحاسمة كان تفويضا للتغيير .. » ، أى أن الشعب تنازل للحاكم عن حقه فى التفكير والتدبير والتقرير ! .

أما احسان عبد القدوس ـ فى « أخبار اليوم » ، ٢ مارس

١٩٦٨ ـ فقد رأى أن أى محاولة للتفكير فى التغيير بمعنى اعادة البناء ، يجب أن تبدأ من ازالة أسباب وآثار الهزيمة · وهى لا تتحقق بمجرد تنحية شخص أو مجموعة أشخاص ثبت انحرافهم ، ولا بمجرد القضاء على طبقة عسكرية والذين التفوا حولها وكونوا الطبقة الجديدة ، ولا بمجرد نقل السلطات من يد الى يد أو من هيئة الى هيئة ·· بل تتطلب مواجهة صريحة للجو السياسى العام ، الذى أفسح المجال للأخطاء · وطالب الكاتب بممارسة الحرية السياسية خارج وداخل تنظيمات الاتحاد الاشتراكى ، قائلا انها تتطلب الوعى والتحرر من السلطة والانفتاح على الشعب · كما طالب بالضمانات التى تكفل للناس التحرر من الخوف ، موضحا أنه « ليس هناك طريق للتحرر من الخوف الا القانون ·· الذى يقيد الحاكم كما يقيد المحكوم ·· » ·

أما التغيير فى رأى عبد العزيز فهمى ـ الذى أبداه فى « أخبار اليوم » ، ٩ مارس ١٩٦٨ ـ فهو يشمل « طرق العمل والتنظيم والتعبير السياسى ، بحيث يتاح للجماهير أن تشارك مشاركة ايجابية وحقيقية فى صنع حياتها الجديدة ، وأن تبرز قياداتها المخلصة من صفوفها بارادتها واختيارها ، دون أن تعرقلها عن هذه المشاركة أساليب روتينية جامدة » ·

## القمع والمراوغة

ماذا فعل عبد الناصر لكى يتجاوز أزمة الهزيمة ، ويواجه المطالب الشعبية ؟

لقد استخدم الرئيس عدة وسائل تعتمد على أساسين : أولهما ، بوليسى يهدف الى قمع المعارضين التقليديين ، ومن تتوقع منهم المعارضة ، وعزلهم عن التأثير فى الجماهير ، بالاعتقال والسجن · وثانيهما ، سياسى يهدف الى تهدئة الجماهير ،

وتحاشى غضبها وسخطها وتجنب الاصطدام بمطالبها ، واستعادة ثقتها فى الحكم ورجاله ·

ولهذا ، تظاهر الحاكم بتبنى المطالب الشعبية فى الاصلاح والتغيير والديمقراطية . وتحرير الأرض المغتصبة ، ومحاسبة المسئولين عن ضياعها · وفى نفس الوقت ، افتن الحاكم فى الهرب من مسئولية الانهيار العسكرى والاقتصادى ، وفى تقديم كباش الفداء ، لاستنفاد سخط الجماهير · كما افتن فى المناورة والمراوغة ، حتى انتهى عهده ، دون الاستجابة لأكثر المطالب الشعبية ! ··

## الاعتقـــال

وفى مقدمة الأساليب البوليسية ، يأتى الاعتقال · فهو اجراء أمنى عنيف يتناقض تماما مع حقوق الانسان ، ظل يلازم ممارسات الحكم الناصرى منذ بدايته حتى نهايته ، وصار من أبرز انجازاته التى يعلنها زعيمه ، ويعتبرها مظهرا لقوته ودليلا على نجاحه · ولم ينس الناس بعد ، كيف وقف جمال عبد الناصر ، يفتخر فى خطاب مذاع ، بأنه قبض على ثلاثين ألفا فى نصف ساعة · ولم يغب عن أذهانهم ما لاقاه المعتقلون من تعذيب وترهيب واهانة ، وما واجهته أسرهم من شقاء وتشرد ! · وبرزت بين مفردات العصر عبارات : القانون فى اجازة ، زوار الليل أو الفجر ، المحاكم الخاصة ··

وكانت السجون مكتظة بالمعتقلين من كافة الاتجاهات ، فلما اندلع القتال ، صباح يوم ٥ يونية ١٩٦٧ ، وأعلنت الأحكام العرفية ، وحالة الطوارىء ، أسرعت أجهزة الأمن لتضيف الى المعتقلين آلافا أخرى من كافة الأديان والاتجاهات السياسية ، دون ذنب أو جريمة ·

وتحت تأثير موجة السخط والنقد الشعبية الشديدة ، التى ارتفعت فى وجه الحكام بعد الهزيمة ، وما صاحبها من سقوط بعض اللجان والأجهزة والأشخاص ، الذين اتخذوا من الارهاب أسلوبا لارضاء زعيمهم ، اتجهت أزمة المعتقلين الى الانفـــراج تدريجيا ٠

فى نوفمبر ١٩٦٧ ، صفيت أعمال « لجنة الرقابة العليـا على الدولة » ، التى كان يرأسها المشير عبد الحكيم عامر ٠ وألغيت بعض قراراتها ، وأحيلت جميع المسائل المعروضة عليها ، الى الوزراء المختصين ٠

وفى أواخر سنة ١٩٦٧ ، تم الافراج عن بعض المعتقلين ، منهم أربعمائة من الاخوان المسـلمين ، و ٨٨ شخصـــا كانـوا موضوعين تحت الحراسة بواسطة « لجنة رقابة الدولة العليا » ، و ٣١ شخصا شملتهم قرارات نفس اللجنة ، ورئى احـــالتهم للقضاء للبت فى التهم المنسوبة اليهم ٠ وعشرة أشخاص كانوا معتقلين فى قضايا انحراف بالقطاع العام ، وأحيلوا الى النيابة العامة ، وألغى قرار تحديد الاقامة الجزئى ، الصادر ضد ٢٠٢ ، من الخاضعين للحراسة منذ سنة ١٩٦١ ٠

وأفرج عن أكثر اليهود المصريين ، الذين أعتقلوا فى أثناء حرب يونية ، وعددهم أربعمائة ٠

وفى مستهل سنة ١٩٦٨ ، أطلق سراح عدد آخر من المعتقلين٠

وتقرر الافراج عن كل من يثبت « عدم انحرافه ٠٠ وكل من يثبت أنه لم ينضم الى تنظيم سرى سابق » ٠

وفى آخر يناير ١٩٦٨ ، قــررت محكمــة القضاء الادارى مبدأين مهمين يقضيان بأن اعتقال الموظف لا يصلح سببا لحرمانه من الترقية ، وبأن من الواجب اعادة اجراء حركات الترقية التى تخطت المعتقلين ٠

وتقرر اعتبار المعتقل الذى لا يصدر حكم بادانته موجود فى الخدمة · وأفتى مجلس الدولة بأن اعتقال الموظف لا يبرر لجهة الادارة وقفه عن العمل ، ولهذا فهو يستحـــق مرتبه عن فترة اعتقاله ·

## الحراســـة

وفى أواخر سنة ١٩٦٧ ومستهل سنة ١٩٦٨ ، صدرت عدة قرارات برفع الحراسة عن عدد كبير من الأسر والشركات التى وضعت تحت الحراسة « لاعتبارات اجتماعية أو أية أسباب أخرى غيرها كدواعى الأمن ·· » ·

وعنيت الحكومة بتوضيح أن « قرارات رفع الحراســـة والافراج عن المعتقلين ، لا تعنى العدول عن الخط الاشتراكى ··» ·

وفى أول فبراير ١٩٦٨ ، صدر قـرار جمهـورى بتعديـل اختصاصات القضاء العسكرى بالنسبة للمدنيين ، « تجاوبا مـع الاتجاهات الشعبية الحالية » ، وذلك لحين تعديل قانون الأحكام العسكرية الصادر سنة ١٩٦٦ · وينص القرار على قصر سريان أحكام قانون الأحـكام العسـكرية على الجـرائم التى تقـع فى المعسكرات أو المحال التى يشغلها العسكريون ، والجرائم التى تقع على معدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووثائق وأسرار القوات المسلحة · وبمقضى هذا القرار ، قيدت سلطة النيابة العسكرية فى الحبس الاحتياطى ، وأحيلت القضايا المتهم فيها مدنيون الى النيابة العامة ·

## الحريــات

وفى ٨ أبريل ١٩٦٨ ، وافقت اللجنة الدائمة لمجلس الأمة برئاسة محمد أنور السادات رئيس المجلس ، على المبادىء التى تضمنتها اقتراحات اللجنة الخاصة بمراجعة القوانين المتعلقـــة

وحالة الطوارىء ، والسجون ، وتخويل ضباط البوليس الحربى سلطة رجال الضبط القضائى ٠

وكانت لجنة الحريات بمجلس الأمة قد أوصت بتعديل قوانين تدابير أمن الدولة ، بالتضييق من دائرة الأشخاص الذين يجوز القبض عليهم واعتقالهم ٠ واشترطت اللجنة لاتخاذ كل هذه الاجراءات قيام حالة تنذر بتهديد سلامة النظام السياسى والاجتماعى للبلاد ، وأن تقوم فى الشخص الذى يجوز القبض عليه واعتقاله خطورة على أمن المجتمع تنبىء عنها أسباب جدية ٠ كما اشترطت اللجنة أن يكون قرار الاعتقال مسببا ، ضمانا للرقابة القضائية على أسبابه ٠ وكذلك ضرورة عرض المعتقل فى مدى ٦٠ يوما من صدور أمر الاعتقال ، على محكمة لأمن الدولة تشكل من ثلاثة من مستشارى محاكم الاستئناف ، ويتجدد هذا الحق كل ٦٠ يوما ، على أن يسقط أمر الاعتقال فى كل الأحوال بمضى ستة أشهر من تاريخ تنفيذه ، ويفرج عن المعتقل فورا ٠

وتضمنت مقترحات لجنة الحريات ضمانات خاصة بفرض الحراسة ، وتنظيم التظلم منها أمام محكمة لأمن الدولة ٠ ومعاملة المعتقلين معاملة المحبوسين احتياطيا ، والغاء لائحة المعتقلات ، وتطبيق نظام السجون على المعتقلين بما فيه من ضمانات قضائية ٠

وبحثت اللجنة الدائمة لمجلس الأمة ، قانون الطوارىء ، واقتراحات لجنة الحريات للتوفيق بين أمن الوطن وسلامته وأمن المواطن وكرامته ، وحق المعتقل أو المفروضة عليه الحراسة ، فى التظلم من الاعتقال أو الحراسة ٠

ثم أدخلت فى مستهل نوفمبر ١٩٦٨ ، بعض التعديلات على قوانين أمن الدولة ، استجابة للمطلب الشعبى ، باباحة التظلم

بالحريات ، وهى قوانين تدابير أمن الدولة ، والأحكام العسكرية، من قرارات الحراسة والاعتقال ، والغاء صفة الضبطية القضائية الممنوحة للشرطة العسكرية ٠

وصدرت قوانين « ضمانات الحريات » ، يوم ٢ نوفمبر ١٩٦٨ ٠

## العزل والفصل

وصدر فى نوفمبر ١٩٦٧ ، قرار برفع أحكام قانون العزل السياسى الصادر سنة ١٩٦٢ ، عن ١٤٠٦ من الأشخاص الخاضعين له ٠ وأعيدت لهم حرية ممارسة العمل السياسى ، بما فيه حق الانتخاب ٠

وأعيد النظر فى أمر المفصولين من الخدمة فى الحكومة والقطاع العام ، بقرارات من اللجنة العليا للرقابة على الدولة ، لأسباب سياسية ٠ وصدرت عدة قرارات جمهورية باعادة بعضهم الى أعمالهم فى أبريل ١٩٦٨ ٠

## التراجع

ولكن قرارات الغاء الاعتقال ورفع الحراسة واعادة المفصولين ظلما الى أعمالهم ، لم تشمل الا عددا قليلا جدا منهم ، وظل أكثرهم يعانون ظلم القرارات الجائرة ٠ وحتى القرارات القليلة التى صدرت تردد الحاكم فى تنفيذها ، بل انه ألغى بعضها بعد صدوره ! ٠ وفى مذكراته ، يتحدث سيد مرعى ، وزير الزراعة، عن الغاء بعض القرارات الجمهورية ، التى صدرت فى يوليه ١٩٦٧ ، برفع الحراسة المفروضة على مساحات من الأراضى الزراعية ، مما زود الاحساس بعدم جدية الحاكم فى تصحيح أخطائه ٠

## (٤) تزييف الواقع وتقييد الصحافة

مع بدء القتال ، صباح يوم ٥ يونية ١٩٦٧ ، أسرعت الحكومة بفرض الرقابة العسكرية والمدنية على الصحف • وشددت رقابتها على الاذاعة والتليفزيون ومصلحة الاستعلامات • وتولى وزير الارشاد القومى ، سلطات الرقيب العام على الصحافة •

وبهذا وقعت الصحف تحت وطأة الرقابة السابقة للنشر ، بنوعيها : الرقابة الذاتية التى يباشرها رؤساء التحرير المختارون من قبل رئيس الدولة ، والرقابة الحكومية التى يمارسها الرقباء الرسميون • أما بعد النشر ، فكانت الصحف تخضع لتقييم رجال الحكومة وتنظيمها السياسى •

### تزييف الواقع

وكانت السياسة الملاة من قبل رئاسة الدولة ، على أجهزة الدعاية والصحافة المصرية ، والقائمة على قلب الحقائق وتزييف الوقائع ، مادة للسخرية والتهكم على ألسنة الجميع ، خاصة بعد افتضاح أمرها بشدة فى هزيمة ١٩٦٧ •

وقد اعترف محمد فائق ، وزير الارشـــاد القومي ، فى حديثه الى صحيفة « المحرر » اللبنانية ـ يوم ٢٠ فبراير ١٩٦٨ ـ بأن الأساس الذى كان يقوم عليه الاعلام الداخلى ، هو أن الشعب لا يستطيع مواجهة الحقائق ، فيجب اخفاؤها عنه ، والهاؤه بما يتفق مع أمانيه ولو بالمبالغة ، حتى لا تصدم الحقيقة الرأى العام فتسقطه • ولكن الحقيقة التى أثبتتها الوقائع ، هى أن الشعب يزداد صلابة كلما واجهه المسئولون بالحقائق • وان روح الكفاح ترتفع ، والثقة بالنفس تزداد ، كلما كان لدى الرأى العام صورة حقيقية للموقف • ولهذا ـ كما قال محمد فائق ـ فان خطة الاعلام الجديدة ، بنيت على أساس مواجهة الحقيقة ، لكى تصمد أمام الصدمات وتواجهها بصلابة • أما الحماسة المبنية على الكذب ، فهى حماسة هشة تسقط امام أول تجربة • وعن الروح المعنوية التى تبثها الاذاعة فى الناس ، قال الوزير اننا اصبحنا شديدى الحرص على أن تنسجم تمام الانسجام مع واقعنا السياسى ، بحيث تتدرج مع تطور موقفنا العسكرى والسياسى •

## تغيير المسئولين

وفى محاولة من الحكومة لاستعادة ثقة الناس فى أجهزة دعايتها ، قامت باجراء عدة تغييرات فى أشخاص كبار المسئولين عنها • فبدلا من أحمد سعيد ، عينت محمد عروق مديرا لاذاعـة « صوت العرب » • وقالت « آخر ساعة » ـ فى ٢٧ سبتمبر و ٢٥ أكتوبر ١٩٦٧ ـ ان اختيار محمد عروق ، يتفق تماما مع خططنا المقبلة من أجل تحقيق تضامن عربى وثيق ، بين الدول والشعوب العربية كلها • وان التغيير فى « صوت العرب » هدفه « البحث عن النغمة الصحيحة لمخاطبة الجماهير » •

وفى ٩ أكتوبر ١٩٦٧ ، صدر قرار جمهورى بتحـــويل

« مصلحة الاستعلامات » الى هيئة عامة ، تتبع وزير الارشـاد القومى ، وتكون تحت اشرافه وتوجيهه · واختير الدكتور محمد حسن الزيات ، وكيل وزارة الخارجية ، رئيسا للهيئة الجديدة · وصرح « لآخر ساعة » ـ يوم أول نوفمبر ١٩٦٧ ـ أن سياســة الهيئة سوف تعتمد على الصدق والحقيقة فى مواجهة الدعاية الاسرائيلية ·

واتبعت وزارة الارشاد تقليدا جديدا ، باختيارها متحدثا رسميا ، يعقـد اجتماعـا أسبوعيا ، يجيب فيه عن الأسئلـة والاستفسارات ، ويواجه الشائعات ·

ولكن ، هل كان فى استطاعة وزير الارشاد ، التحول من أساليب الكذب والتزييف ، الى سياسة الصدق والحق ، فى ظل استمرار الحكم الشمولى المسيطر على كافة السلطات ، ووسائل المعرفة ؟ ·· وهل كان من المعقول أن يكشف الحاكم عن الأخطاء الجسيمة ، التى استمر يرتكبها فى حق شعبه ؟ ·

## الصحافة والرقـــابة

أما الصحافة ، فكانت الأوضاع الحاكمة فيها مثيرة لتضرر أكثر الصحفيين · فلما فرضت الحكومة الرقابة العسكرية والمدنية على الصحف ، مع بدء حرب يونية ١٩٦٧ ، واستمرت بعدهـا ، كانت عاملا مشددا للسخط ومثيرا للشكوى ، مما دفع مجـلس نقابة الصحفيين ، برئاسة أحمد بهاء الدين ، الى رفع مذكــرة احتجاج على فرض الرقابة ، الى الأمين العام المساعد للاتحـاد الاشتراكى العربى ، المالك القـــانونى للصحف ، تبلــور آراء الصحفيين فى ثلاث نقاط هى :

« ١ ـ ان الصحافة قد عاشت سنوات طويلة ، منذ نقـل ملكيتها الى الاتحاد الاشتراكى ، حرة من الرقابة ، ولم يؤخذ

عليها أى انحراف أساسى ، فيما عدا أخطاء متناثرة قد تقع فى وجود الرقابة وفى غير وجودها ـ ٢ ـ ان المسئولين عن المؤسسات الصحفية مسئولون سياسيون قبل كل شىء • وقد اختارهم الاتحاد الاشتراكى بوصفه ممثل السلطة الشعبية ، وهو يملك محاسبتهم وتغييرهم ، وهم بالتالى أقدر على حمل مسئولية الخط السياسى الوطنى والاشتراكى فى أى مرحلة ـ ٣ ـ ان وجود رقيب غير مدرب ولا صلة له مسبقا بالعمل الصحفى ـ اذ ينتدب عادة من بين موظفى الحكومة ـ يعرقل العمل • وهو نوع من العلاقة السلبية بين القيادة السياسية وبين الصحف • فى حين أنه خير من ذلك أن تقوم علاقة ايجابية عن طريق اتصال مستمر بين المسئولين وبين رؤساء تحرير الصحف • والمجلس يرجو أن يتبنى الاتحاد الاشتراكى هذه القضية ، للنظر فى رفع الرقابة على الصحف فى أقرب فرصة ممكنة » •

ويذكر أحمد بهاء الدين ، أن عبد المحسن أبو النور ، القائم بأعمال أمين عام الاتحاد الاشتراكى ، عرض المذكرة على الرئيس، الذى قال انه موافق على ما فيها ، « ولكنها ظروف طارئة ، يرجو أن تتغير بسرعة » •

## الصحـــافة التابعـة

وكان أسلوب قيام الصحف بعملها ، موضعا للنقـــد من الصحفيين والقراء على حد سواء • وارتفعت موجة النقد وامتدت ، لتظهر على صفحات الصحف ذاتها ! ••

وعلى سبيل المثال ، فقد رسم احسان عبد القدوس ، صورة واقعية لدور الصحافة السلبى ـ على صفحات « أخبار اليوم » فى ٢٧ يناير ١٩٦٨ ـ بقوله : « ان معظم التنظيمات الشعبية السياسية ـ ومن بينها الصحافة ـ تقصر الجانب الأكبر من نشاطها

على التبرير والتفسير لا على المطالبة والتوجيه ٠٠ أى أنها تعتقد أن كل المطلوب منها هو انتظار تصرفات السلطة التنفيذية ، ثم تبرير هذه التصرفات أمام الشعب واقناعه بها ٠٠ وربما كان هذا المظهر هو نتيجة لتصور خاطىء بأن الأجهزة الشعبية هى جزء من السلطة التنفيذية ٠٠ وأن مهمتها الأساسية هى توجيه الشعب لا توجيه الحكومة ٠٠ فى حين أن التصور الطبيعى هو أن الأجهزة الشعبية لها كيان منفصل عن السلطة التنفيذية ــ وهى منفصلة فعلا بحكم القوانين ــ وأن دورها الأساسى هو توجيه الحكومة باسم الشعب ، قبل توجيه الشعب باسم الحكومة ٠٠ » ٠

## أخطاء الصحفيين

وفى المؤتمر الثانى لاتحاد الصحفيين العرب ، الذى عقد بالقاهرة ، فى شهر فبراير ١٩٦٨ ، برئاسة أحمد بهاء الدين ، اعترف أعضاء المؤتمر بأنهم « انساقوا طويلا وراء العواطف والانفعالات والأوهام والخيالات ، ولم يمعنوا التفكير أو يحسنوا التقدير فيما تناولوه وما صوروه وما قدموه لقرائهم ٠ وتحملوا فى شجاعة مسئوليتهم عن الجانب الذى يخصهم من أسباب النكسة ٠ وقالوا بوضوح ان أساليب الاعلام العربى التى اتبعوها ، كانت مقصورة ومحددة وسطحية ، الى الحد الذى جعل العدو ينفذ الى الرأى العام ، فى أجزاء عديدة من العالم ٠ وقد أخذ الصحفيون على عاتقهم أن يتبعوا فى المرحلة القادمة أسلوب الواقعية العلمية ، وأن يمارسوا وظيفتهم القيادية بأمانة وصدق ٠٠ » ٠

## تحرير الصحافة

وأجمع رؤساء الوفود فى الجلسة الثانية للمؤتمر ، يوم ١١ فبراير ١٩٦٨ ، على ضرورة اعطاء الحرية الكاملة للصحافة

العربية ، حتى تعبر بصدق عن متطلبات المرحلة الراهنة ‥ كما أجمعوا على ضرورة تغيير أسلوب الصحافة فى مخاطبة الشعب العربى ، ليقوم على العلم والواقع واحترام الحقيقة ‥

وكان للصحافة المصرية نصيب كبير من هتافات المتظاهرين من العمال والطلبة ، فى فبراير ١٩٦٨ . تساءل المتظاهرون : لماذا لا تقول الصحافة الحقيقة ـ كل الحقيقة ـ للشعب ؟ ‥ أين هى الأمانة والصدق والاخلاص ؟ ‥ أين هى حرية الصحافة ؟ ‥ وكانت هذه الهتافات الأساس الذى استند اليه بعض الكتاب ، ومنهم عبد العزيز فهمى ـ فى « أخبار اليوم » ، ٢ مارس ١٩٦٨ ـ للمطالبة بنشر « الحقائق كلها دون بتر أو تزويق ‥ » ، واعادة تنظيم وتدعيم القوى الشعبية ، مع اعادة تدعيم القوات المسلحة ‥ واعادة تنظيم الأجهزة الاعلامية ، بما يكفل لها النهوض بمسئولياتها فى خدمة الشعب وقضاياه الوطنية والقومية والاجتماعية ، وفى نشر الحقائق ـ كل الحقائق ـ والتجاوب مع الرأى العام ، فى كل ما يدفع الوطن والشعب الى الأمام ‥ » .

## الاحتجاج على هيكل

وفى وسط موجة النقد العارمة لأوضاع الصحافة المصرية ، تعرض محمد حسنين هيكل ، رئيس تحرير « الأهرام » ، للهجوم ، لانفراد « الأهرام » بنشر عدد من أهم الأخبار ، وحصولها على استثناءات فى استخدام مواردها من العملات الصعبة ، واستيراد المعدات وغيرها .

ووصل الأمر الى حد أن مجلس نقابة الصحفيين ، برئاسة أحمد بهاء الدين ، يرفع مذكرة احتجاج ، يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٦٧ ، الى الأمين العام المساعد للاتحاد الاشتراكى العربى ، تقول :

« .. تلقى مجلس نقابة الصحفيين مذكرة من الأستاذ سعيد سنبل ، عضو المجلس ومدير تحرير جريدة أخبار اليوم ، وبرقية من الجماعة القيادية لمؤسسة دار التحرير ، تعرضان على المجلس موضوع ( انفراد جريدة الأهرام دون سائر الصحف بنشر الاخبار ذات الطابع القومى ) ، وما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة للرأى العام ، وبالنسبة للمؤسسات الصحفية الأخرى .

وقد ناقش المجلس هذا الموضوع ، وفوضنى أعضاء مجلس النقابة فى أن أنقل الى سيادتكم الملاحظات التالية ، بعد أن تداولوا فيها :

١ ـ ان الأخبار ذات الطابع القومى الهام ، كخبر محاولة بعض القادة السابقين استعادة مراكزهم فى القوات المسلحة عن طريق القوة ، يفترض فيها أن تكون حقا للرأى العام كله ، وبالتالى لكل قراء الصحف ، فلا ينفرد بها قراء صحيفة دون أخرى .

٢ ـ ان تكرار تخصيص صحيفة واحدة بهذه الأنباء الخطيرة، دون سائر الصحف ، ينعكس على أوضاع المؤسسات الصحفية من عدة نواح . فهو من جهة يسىء الى الحالة النفسية لمحررى سائر الصحف ، اذ يرون أنفسهم محرومين من المشاركة فى النشاط الصحفى على نفس المستوى . ويسىء ثانيا الى حالة سائر الصحف ، من حيث أنه يهبط بتوزيعها ، ويصرف القراء عنها . ومن حيث أنه يهبط بموارد اعلاناتها ، بناء على احساس المعلن بهبوط توزيع هذه الصحف وبعدم أهميتها . ومن حيث أنه لا يضع سائر محررى الصحف فى شتى المستويات على قدم المساواة ، اذ يجعل شتى مصادر الأخبار تتجه الى أن تخص جريدة دون غيرها .

٣ ـ ان هذا الأثر قد تعدى المحررين الى سائر العاملين فى شتى المؤسسات الصحفية الأخرى من عمال وموظفين ، ازاء تأثر ميزانيات صحفهم المستمر ، وعجزها عن تحقيق الأرباح ، التى تسمح لها بالتوسع والمنافسة ومكافأة العاملين .

ومجلس النقابة يعرض على سيادتكم هذا الموضوع ، لابداء الرأى فيه ورفعه الى الجهات المسئولة » .

وفى مواجهة احتجاج الصحفيين ، قرر جمال عبد الناصر أن يعتبر على صبرى مشرفا على صحيفة « الجمهورية » ، وأنور السادات مشرفا على « أخبار اليوم » و « دار الهلال » ، أملا فى حل مشاكلها ، وازالة أسباب الشكوى من « الأهرام » .

ولكن أكثر الأحوال بقيت كما هى عليه ! .

## (٥) محاكمة القادة وفضح نظام الحكم

بادر الرئيس جمال عبد الناصر ، بعد مظاهـرات ٩ و ١٠ يونية ١٩٦٧ ، واستنادا اليها ، بالتخلص من مناوئيه ومنافسيه ، بابعادهم عن سلطاتهم ، فى معزل عن الرأى العام · ولكن وكالات الأنباء العالمية ، أذاعت كثيرا من التقارير الاخبارية عن ممارساته ، وتناقلها الناس فى مصر بأسف على انهيار الوطن ، وسخرية من وسائل الاتصال المصرية ، التى لم تستطع نشر كلمة واحـــدة عما يجرى ! ·

### اعتقال المشير وانصاره

وهنا ، بدأت الصحف المصرية ، تتقدمها « الأهرام » ، فى الحديث عن الصراع بين أطراف السلطة ، كما يراها الرئيس ، ويصورها محمد حسنين هيكل ، مستشاره الأول فى الدعاية · وقد استخدمت أكثر نقاط الصورة ، لتبرير انتقام الرئيس من مناوئيه ، وتأليب الرأى العام عليهم ، بتثبيت مسئوليتهم عن الهزيمـــة ، وتقديمهم للعقاب كباش فداء عن الرئيس ·

في ٤ سبتمبر ١٩٦٧ ، قالت عناوين « الأهرام » على صفحتها الأولى : « أول تفاصيل تنشر عن بعض التطورات الهامة التى جرت أخيرا • الظروف التى تقرر فيها تحديد اقامة المشير عبد الحكيم عامر ، والتحفظ على السيد شمس بدران ، وعدد من العسكريين والمدنيين المحيطين بالمشير • التحقيقات تجرى الآن مع قرابة الخمسين ممن وضعوا تحت التحفظ ، وستحال نتائج التحقيق الى محكمة عسكرية » •

ورغم توظيف تفاصيل هذه الأخبار ، لخدمة موقف الرئيس ، فان بعضها جاء بعكس النتيجة المرجوة منها • فقد عددت « الأهرام » عيوب المشير وأخطاءه ، غير أنها قالت انه « رعاية للمشير •• فان الرئيس عرض عليه أن يبقى فى السلطة كنائب أول لرئيس الجمهورية ، ولكن المشير •• لم يقبل هذا العرض » • فكشفت « الأهرام » عن تفضيل الرئيس صداقته للمشير ، وبالتالى أمنه الشخصى ، على مصلحة الوطن ، بموافقته على بقاء المشير فى السلطة رغم كثرة أخطائه واستمرارها ، طوال السنوات الاحدى عشرة السابقة ! •

## انحراف المخابرات

وفى اليوم التالى ، ٥ سبتمبر ١٩٦٧ ، كتبت « الأهرام » أنه جرت تحقيقات فى ادارة المخابرات العامة ، أظهرت أنها خرجت فى عديد من الظروف عن حدود مهمتها الأصلية ، ولهذا أحيل صلاح نصر – مديرها السابق – الى المعاش • وبعد شهر وضع تحت التحفظ • ثم بدأ التحقيق فى قضية انحراف المخابرات ، يوم ٥ فبراير ١٩٦٨ •

وتساءل القراء : لماذا سكت الرئيس عن تصرفات جهاز المخابرات ، التى أضرت الشعب وحطمت كل القيم ، وتداولتها

الألسنة فى رعب وفزع فترة طويلة ·· ولماذا لم يتخذ الرئيس أى اجراء تجاهها ، الا بعد مناوءة مدير الجهاز له ؟ ··

## موت المشير

وقد توفى المشير عامر ، مساء الخميس ١٤ سبتمبر ١٩٦٧ ، غير أن الصحف لم تنشر النبأ الا صباح السبت ١٦ سبتمبر · وقالت انه « انتحر » بتناول « كمية كبيرة من مادة مخدرة سامة ·· » ·

وفى « كلمة للأهرام » ـ فى اليوم نفسه ـ نعت الصحيفة الى « الأمة العربية ابنا من أبنائها ، حاول أن يؤدى دوره فى خدمتها بقدر ما أتيح له من الضوء ·· » ، وكان « رفيق كفاح لجمال عبد الناصر وصديقا وأخا ·· » ·

وقالت الصحيفة ان المشير كان « بشرا بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان ، وما تشير اليه من ايماءات ·· » ، وان « صميم المأساة التى عاش فيها ·· فى الظروف الأخيرة من حياته ·· انه كان خيرا ألف مرة من معظم الذين أحاطوا أنفسهم به ، وكان بعضهم ممن فرضتهم المقادير عليه ·· » ·

وأكدت الصحيفة أن « فكرة الانتحار كانت تعاود عبد الحكيم عامر فى الفترة الأخيرة وتطارده · ولقد حاولها يوم ٨ يونية ·· وفى مساء ٢٥ أغسطس ، حين صورح ·· باكتشاف وقائع العملية التى كانت تجرى لاعادته فرضا الى قيادة القوات المسلحة ·· » ·

وفى اليوم التالى ، ١٧ سبتمبر ١٩٦٧ ، أبرزت « الأهرام » خبرا يقول ان التحليل الذى قام به خبراء الطب الشرعى ، كشف أن سم « الأكونيتين » هو المادة التى « انتحر » بها المشير ·

وخـــلال النصف الأول من أكتوبر ١٩٦٧ ، تابعت صحف الحكومة التحقيق فى الحادث ، الذى انتهى الى أن المشير « انتحر » بسم « الأكونيتين » الذى حصل عليه من صلاح نصر ، مديـــر المخابرات العامة ٠

غير أن وثائق وفاة المشير ، والملابسات والظروف السياسية والشخصية التى أحاطت بالحادث ، رجحت أن المشير مات مقتولا ٠

وبانهاء وجود المشير ، تخلص نظام الحكم من ثنائيـــة السلطة ، وخطر النزاع المسلح على قمتها ٠ ومن تحاشى البديل وهو محاكمة المشير ، التى قد تؤدى الى فضح مساوىء الحكم بأكثر مما حدث ، وكشف أسرار هامة عن عبد الناصر ، قد تفقده ما تبقى من ثقة الشعب فيه ، أو تحرمه من سلطاته ومستقبله ! ٠

## المحاكمـــات

وقد مهدت « الأهرام » ـ فى أيام ٢٥ سبتمبر و ١٠ و ٢٨ أكتوبر ١٩٦٧ ـ لمحاكمة « المسئولين عن التقصير الذى كان من أهم أسباب النكسة العسكرية » ، والذين دبروا محاولة الاستيلاء على قيادة القوات المسلحة ليلة ٢٧ أغسطس ١٩٦٧ ، والمتحرفين فى جهاز المخابرات العامة ، بقولها انها ضرورية للسلامة الوطنية ، ولمبادىء ومثل ثورة ٢٣ يولية ٠

## محكمة الطيران

وبدأت محاكمة المسئولين عن كارثة الطيران فى هزيمـة يونية ، يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٦٧ ، أمام محكمة عسكرية ، يرأسهـا الفريق صلاح الحديدى ، وتتشكل من أربعة أعضاء ٠ والمتهمون هم : الفريق أول متقاعد صدقى محمود ، قائد القوات الجوية ، والفريق متقاعد جمال عفيفى ، رئيس أركان الحرب فيها ، واللواء

متقاعد عبد الحميد الدغيدى ، قائد الطيران فى الجبهة الشرقية ، واللواء اسماعيل لبيب ، رئيس شعبة الدفاع الجوى ٠

وفى الجلسة الأولى ، طالب ممثل الادعاء بسرية الجلسات « مراعاة لمقتضيات الأمن » ، ووافق ممثل الدفـــاع ٠ وأجلت المحاكمة الى يوم ١١ نوفمبر ١٩٦٧ ٠

وكانت الناس ـ كما تقول « آخر ساعة » فى أول نوفمبـــر ١٩٦٧ ـ تسأل : هل تسمح الظروف بمحاكمة المسئولين عن النكسة ؟ ٠٠ وهل هناك علاقة بين الاستعـــداد للحــرب وبين محاكمتهم ؟ ٠٠ وتجيب الصحيفة بأنه كان لابد من محاكمتهم ، وهى لا تعطلنا عن الحركة العسكرية ، ولابد أن يعرف الشعب من المسئول عن النكسة ، ويجب أن يجازى المسىء أيا كان ٠

## محكمة الثورة

ثم صدر قرار جمهورى بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ ، بانشاء « محكمة الثورة » ، يوم ٢١ نوفمبر ١٩٦٧ ٠ ونص على أنها تختص بالفصل فيما يحيله اليها رئيس الجمهـــورية ، من الدعاوى المتعلقة بارتكاب بعض الجرائم الواردة فى قانـــونى العقوبات والأحكام العسكرية ، والجرائم التى تمس سلامة الدولة ، والأفعال المضادة لمبادىء الثورة ٠

وطبقا للقانون ، تشكل المحكمة بقرار من رئيس الجمهورية ٠ ولا تتقيد فى اجراءات التحقيق والمحاكمة الا بقرار تشكيلها ٠ ولا يجوز رد هيئة المحكمة أو أحد أعضائها ٠ وأحكامها نهائية ، لا يجـوز الطعن فيهـا ٠ وتعرض الأحكام على رئيس الجمهـورية للتصديق عليها ، وله أن يخففها أو يلغيها أو يحيلها الى المحاكمة من جديد ٠

## حجم الهزيمة

وبينما كانت المحكمة العسكرية و « محكمة الثورة » ، تعدان لبدء عملهما ، والرأى العام تحيطه الشكوك ويملأه الشغف بالمعرفة ، تحدث الرئيس أمام مجلس الأمة ، يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧ ، فأوضح حجم الهزيمة قائلا : « اننا وصلنا الى حالة انهيار كاملة » ، وان العدو عبر القناة الى الغرب فى بعض المناطق ، يوم ٨ يونية · واننا خسرنا ما يقرب من ثمانين فى المائة من معداتنا العسكرية ، وعشرة آلاف جندى وخمسمائة ضابط · وأشار الرئيس الى الارتباك الذى أصيب به جهاز قيادة المعركة فور بدئها ، وكارثة الطيران « التى لم يكن هناك مبرر لها ·· » · وقال ان التغيير فى القوات المسلحة ، « أبعد العناصر التى كانت تقيم من نفسها طبقة عازلة فوق الجيش ·· والعناصر التى أظهرت تجربة الاستعداد للقتال وتجربة القتال الفعلى ، عدم قدرتها على المسئولية ·· » ·

وأعلن الرئيس « سقوط دولة المخابرات » ، واحباط «محاولة الاستيلاء على قيادة الجيش » · وقال انه « لابد أن يكون هناك مسئول يتحمل مسئولية الآمال والوعود والتطلعات الكبيرة اللى كانت بتتقال ·· » · وكان تحديد المسئول وعقابه هو عمل المحاكم التى شكلها الرئيس ·

## اخطاء الحكم

وتحت شعار أن « الحقيقة ملك للشعب » ، وأملا فى فضح المتهمين ، وامتصاص سخط الناس بادانة « المسئولين » عن الهزيمة ، تقرر أن تكون جلسات « محكمة الثورة » علنية · وقد بدأت يوم ٢٢ يناير ١٩٦٨ ، لمحاكمة شمس بدران وزير الحربية و ٥٤ متهما آخرين ، منهم ٣٧ ضابطا ·

ولكن علنية الجلسات ، لم تفضح أخطاء المتهمين المقدمين للمحاكمة وحدهم ، بل كشفت أخطاء الحكم كله ، وزيف شعاراته . وفضحت ما كان خافيا من تصرفات كبار المسئولين خارج قفص الاتهام ! .

## تبـديد المـال العـام

ومن الفضائح التى كشفتها المحاكمة العلنية ، بجانب فوضى الحكم وسوء الادارة وفسادهما ، فضيحة استيلاء كبار المسئولين على كميات كبيرة من أموال الدولة ، وتبديدها فى الصرف على أغراضهم الشخصية دون حسيب أو رقيب فى الوقت الذى كان فيه الشعب الفقير صاحب هذه الأموال ، يعانى من الضائقة الاقتصادية التى تحاصره من كل جانب .

فقد تحدثت « أخبار اليوم » فى ٣ فبراير ١٩٦٨ ، عن « سر الأموال التى ظهرت فى المؤامرة » ، اعتمادا على تقرير حصلت عليه ، يقول ان شمس بدران وزير الحربية ، عند القبض عليه فى منزل المشير ، سلم عباس رضوان ، الأمين العام المساعد للاتحاد الاشتراكى ، مظروفا ادعى أنه خاص بالمشير ، تبين أن بداخله ٨٩٠ جنيها استرلينيا و ٦ آلاف دولار . وفى يوم القبض على الضباط المقيمين فى بيت المشير ، سلم شمس بدران ، عباس رضوان ٣٠٣ جنيهات استرلينية و ٤٠٠ دولار . وسلمه جـــلال هريدى مبالغ أخرى ، منها ٩٠٠ جنيه . وهذا بالاضافة الى مبلغ الستين ألف جنيه التى طلب صلاح نصر ، مدير المخابرات العامة ، من عباس رضوان اخفاءه مع شحنة من الأسلحة فى الحرانية ، لدى عمه الشيخ عباس الليثى رضوان . وقرر عباس رضوان أن هذا المبلغ كان يخص المشير . وقد ضبط ناقصا عشرة آلاف و ٤٠٠ جنيه .

ونشرت « الأخبار » ، يوم ٦ فبراير ١٩٦٨ ، وقائع الجلسة الخامسة ، التى كتبها أحمد لطفى حسونة ، تحت عناوين ، منها : « القصة الكاملة لاخفاء أل ٦٠ ألف جنيه » ٠٠ و « أين اختفت أل ١٠ آلاف جنيه ٠٠ » ، وهى عناوين مستمدة من اعترافات المتهمين أمام المحكمة ٠

## الفصل الحزين

وكان موسى صبرى ، أحد رؤساء تحرير « الأخبار » ، يتابع بنفسه جلسات « محكمة الثورة » ، ويكتب الى جانب وقائعها سلسلة تعليقات بعنوان : « أيام لها تاريخ لن يهملها التاريخ » ٠ ولما رسمت أقوال المتهمين صورة صارخة لاستغلال النفوذ وتبديد أموال الشعب ، كتب موسى صبرى ، فى « الأخبار » يوم ٧ فبراير ١٩٦٨ ، تحت عنوان « الفصل الحزين » يقول :

« كلمات ليست من عندى ٠٠ بل هى من لسان عباس رضوان نفسه ٠٠ تكتب فصلا حزينا من أيام تاريخنا ، تاريخنا الذى كنا نجهل الكثير من أسراره ، حتى جاءت هذه القضية لتعلننا نحن الجماهير بأعلى الصوت ٠٠ أفيقوا وتنبهوا واسمعوا ٠٠ كيف كان نفر من قادتكم يحكمون مصيركم ٠٠

## أكياس الذهب

ماذا قال عباس رضوان ؟ ٠٠ صلاح نصر سلمنى حقيبتين بهما ٦٠ ألف جنيه لأحفظهما فى مكان أمين ٠ ثم علمت أن هذا المبلغ يخص المشير ٠٠

ومتى حدث هذا ؟ ٠٠ يوم ٧ يونيو ١٩٦٧ ٠ يوم النكسة ٠ أسود الأيام ٠ ساعات استشهاد آلاف الأبطال من رجالنا ٠ يوم

النفوس المحطمة فى كل بيت وكوخ وشارع وزقاق · يوم وصول الأعداء الى ضفة القنال ·

هل كنت أستطيع أن أغالب الدمع ، وأنا أفكر فى قائـــد الجيش الذى تنبه وسط الحطام والأنقاض أن يطلب من صلاح نصر تدبير مبلغ ·· فيعد له على الفور ستون ألفا من الجنيهات ·· ويعد لها مخبأ امين ··

وماذا قال أيضا عباس رضوان ؟ ·· المشير عامـــر قال لى ·· فيه حاجه عاوز أشيلها عندك ·· ويتسلمها عباس رضوان، ويحتفظ بها فى منزله ·· وما هى ؟ ·· حقيبة بها خمسة أكياس · وكل كيس به ألف من الجنيهات الذهبية ، ٥ آلاف جنيه من الذهب ، أى خمسون ألف جنيه من العملة المصرية

وأين كانت ؟ ·· كانت فى مكتب المشير ، ثم انتقلت منه الى منزله · ومتى ؟ ·· وقت أن كان المشير غاضبا من أجل الديمقراطية ! ·· ديمقراطية أكياس الذهب · وقت أن كان المشير يتصل بعدد من الضباط ، ويعقد الاجتماعات السرية ·· من أجل ماذا ؟ ·· ليعود الى قيادة الجيش ويستولى على الحكم ·· ويهدى أحكام البراءة لكل المسئولين عن الكارثة ·

وماذا قال أيضا عباس رضوان ؟

فى يوم القبض على الضباط المقيمين فى منزل المشير ·· « جلال هريدى سلم لى مبلغ ٩٠٠ جنيه ، وقال لى دول بتوع المشير و ٦٠٠ جنيه بتوعه هوه ·· وشمس بدران سلم لى مظروف فيه عملة أجنبية ·· وصندوق صغير به عملة أجنبية أيضا » ·

ويقول رئيس المحكمة ان شمس بدران قرر أن العمـــلات الأجنبية كانت ألفى جنيه استرلينى و ٨ آلاف دولار ··

نعم ، آلاف العملات الأجنبية يحتفظ بها أشخاص كانوا فى موضع المسئولية ·· ومصانع الكادحين العارقين تحتاج الى قطع الغيار · ونداءات الكتاب تطالب بربط الأحزمة على البطون ، لأن البلاد فى حاجة الى كل مليم من العملة الصـــعبة لزيادة الانتاج ··

من منا يستطيع أن يقوى على عينه فلا تذرف الدمع الحزين على هذا البلاء ··

هذا ما ظهر ·· وما خفى لابد أنه أعظم ! ·· » ·

## ما خفى أعظم

وفى مقاله التالى ، المنشور فى « الأخبار » يوم ٩ فبراير ١٩٦٨ ، اعتمد موسى صبرى على اعترافات المتهمين وأقـــوال الشهود ، ليؤكد أن « ما خفى لابد أن يكون أعظم ·· لأن الثابت بكل أقوال الشهود فى القضية أن وثائق سرية قد أحرقت فى « بانيو » حمام منزل المشير ·· » · وأكد الكاتب حديثه السابق عن تبديد الأموال العامة ، تعليقا على ما اتضح فى الجلســة السادسة من المحاكمة ، من أن المبلغ الذى أخفى فى الحقيبتين وجد ناقصا عشرة آلاف وأربعمائة جنيه · !

واستمر التحقيق بعد ذلك مع المتهمين والشهود حول الفساد وتبديد الأموال ، وعنيت الصحف بمتابعته · وهذه هى عناوين « الأخبار » ــ فى ١٢ فبراير ١٩٦٨ ــ تقول : « قصة أكيـــاس الذهب ·· تثار اليوم · محكمة الثورة تستجوب اليوم قائـــد المظاهرة العسكرية وحامل أكياس الذهب الى عباس رضوان ·· استجواب موظفى مكتب المشير » · وفى تعليقه فى نفس اليوم على هذه الوقائع ، أوضح موسى صبرى ، أعمال التهريب والرشوة

واستغلال النفوذ فى مكتب المشير ، التى استمرت فترة طويلة ، ووصفها بأنها روايات لا يتصورها خيال كاتب أو قصاص ٠

وتضمنت العناوين الكبرى « للأخبار » ، فى اليوم التالى ، هذين العنوانين : « سكرتير المشير يروى قصة الذهب : أمرنى المشير بنقل أكياس الذهب الى منزل الجيزة ٠٠ حقائق خطيرة عن التصرفات المالية للعاملين فى مكتب المشير » ٠

## الرئيس يغضب

استشاط جمال عبد الناصر غضبا ، من الفضيحة الكبرى لنظام حكمه ، التى تفجرت فى « محكمة الثورة » ، ونقلت الصحف وقائعها ، خاصة ما نشرته « الأخبار » و « أخبار اليوم » ، وعلق عليه موسى صبرى ، عن الفساد والرشوة وتبديد المال العام ٠

وكانت أكثر العبارات اثارة لشك الرئيس وغضبه ، قول موسى صبرى : « ٠٠ هذا ما ظهر ٠ وما خفى لابد أنه أعظم٠٠»، لأن الرئيس ظن أن موسى صبرى ، يشير الى ما قاله صلاح نصر ، مدير المخابرات العامة ، فى أثناء التحقيق معه ، وتسرب من محاضر التحقيق التى حصل عليها المحامون ، الى بعض الصحفيين ٠

## اسرار الرئيس والمشير

فقد برر صلاح نصر ، اعطاءه أموالا لعباس رضوان ، لتسليمها للمشير بقوله :

« طلب منى المشير « أمانة » السلاح التى كانت عندى ٠ وكان له « أمانة » مبالغ فى شنطة أو اثنتين ٠ وهذه المبالغ كانت محفوظة عندى ٠ سلمنى جزءا منها محمد سيد عبد الرحمن ،

بأوامر من الرئيس والمشير • وقد أمرت بتسليم هذه الأمانة له عن طريق عباس رضوان ، وكانت هناك حسابات كثيرة للجيش وللرياسة وللرئيس عبد الناصر شخصيا • وقد سلمتها لكل فيما يخصه • وأعتقد أنه تبقى فى حساب الخزانة ١٢ ألف جنيه ، كأمانة للجيش من ضمن مصروفات الجيش • وقد طلبت من مدير مكتبى تسليمها لمحمد أحمد • والأشياء كلها سلمتها بايصالات محفوظة عندى •

وهناك أشياء مسروقة من سفارة الكويت ، وذكرت لمحمد أحمد أن هذه الأشياء موجودة عند حسن عليش •

كما كانت هناك شركات تتبع المخابرات العامة ، وكان يشترك برأس المال ، الرئيس والمشير ، فى استثمار هذه الأموال فى شركة النقل التابعة لجهاز المخابرات ، ومبلغ الـ ٦٠ ألف جنيه من ضمن هذه الأموال •• ولا أدرى من أين رأس المال لهذه الشركة ، سوى أننى أخذته من كليهما ، وممكن سؤال سامى شرف فى هذا •

أما الأرباح الحقيقية فيعرفها الرئيس ، ويعرف من تسلمها •• واذا رغب الرئيس فى أن أتحدث فى هذا الموضوع بالتفصيل ، فأرجو أن يأذن لى •

أما شركة ( امكو ) للاستثمارات الاقتصادية ، فحساباتها موجودة ، وسلمت صافى أرباحها للسيد محمد احمد ، أمام السيد وجيه ، فى منزلى بموجب ايصال • أما باقى حسـابات الرياسة ، فقد سلمته أيضا ، والرئيس يعلم تفاصيله ، كما يعلم محمد أحمد ومحمود فهيم ( سكرتير الرئيس ) عن كل المشتريات التى كانت تشترى بالمبالغ • وكان هناك بعض النقود الأجنبية والحلى ، ومبلغ ٢٠ الف جنيه أرباح شركة العربـات • وكـان مفروض أن يتسلمها الرئيس ، وأحضرها حسن عليش أثناء مرضى،

ولكننى قلت له احتفظ بها حتى أخف ، وهذه الأشياء فى عهدة حسن عليش • وبالنسبة لحساسية حسابات الرياسة وحسابات المشير ، فاننى كنت أحتفظ بها بينى وبينهما » •

ويؤكد صلاح نصر انه يكتم الكثير من أسرار الصراع والهزيمة ، ويقول فى التحقيق مهددا : « اننى أمين على أسرار الدولة وعلى مصلحة البلد ، وأرجو ألا أثار ، فأخرج عن حدودى وطاقتى كبشر ، فأدلى بأى أقوال ، فيحدث ما لا تحمد عقباه •• » •

## الرئيس يهاجم ويدافع

كان رفع الأستار عن أسرار الرئيس وكبار معاونيه ، هو سبب غضبه وثورته •

وفى حديثه يوم ١٥ فبراير ١٩٦٨ ، الى رؤساء وأعضاء وفود مؤتمر الصحفيين العرب ، شن الرئيس هجوما عنيفا على أسلوب الصحف فى نشر وقائع جلسات « محكمة الثورة » ، وحاول تبرير سكوته طويلا عن فساد المسئولين ، فقال : يجب أن نفرق بين مبادئنا ، وبين الممارسة والأخطاء ، فلا عمل بلا أخطاء ، ولا بشر دون انحرافات • ونحن ننقى « الثورة » من كل الشوائب ، والدليل على ذلك « محكمة الثورة » ، التى جعلناها علنية ، لأننا اعتبرناها عملية سياسية • يجب أن يعلم الشعب أن هناك انحرافات علينا أن نقومها • ولكن الصحافة حاولت أن تستغل « محكمة الثورة » لزيادة التوزيع •• و « أنا يوم ما صبحت الصبح ، ولقيت عنوان احدى الصحف عن الدهب والفلوس استغربت جدا •• لأن معنى هذا ان احنا بنحول العملية من قضية سياسية أثرت فى مصير البلد ، ولها دروس نستفيد منها •• الى قضية اثارة ، ومحاولة اظهار أن فلان حاول ياخد دهب ، وفلان حاول ياخد فلوس •• لا اظن ابدا إن المشير عامر حاول ياخد فلوس لنفسه ».

أو حاول ياخد دهب لنفسه ، ولكن احنا نعرف ان كل شيء مباح فى حالة التآمر ‥ الحقيقة لما شفت العناوين بتحاول ان تصور العملية بانها عملية فلوس لأشخـــاص ‥ لم ترتح نفسي ‥ العملية عملية سياسية ‥ العملية أيضا عمليـة اجتماعيـة ‥ طبعا فيه ناس كانت بتتصور ان أنا أستطيع أن أعمل أى شيء أريده ‥ ما فيش واحد فى الدنيا مهما بلغ من القوة ومهما بلغ من الشعبية ، يقول للشيء كن فيكون ‥ » ٠

## معاقبة موسى واحســان

كانت كلمات الرئيس هذه ، من أضعف ما قاله ، طوال فترة حكمه ، ومن أكثر أقواله بعدا عن المنطق ٠ ولكنها كانت مصحوبة بأوامره السرية الى الاتحاد الاشتراكى ، بمعاقبة موسى صبرى واحسان عبد القدوس ، والى الرقابة بالتشدد فى مراقبة وقائع جلسات « محكمة الثورة » ، فلم تظهر على صفحات الصحف بعد ذلك ، الا فى أضيق الحدود ٠

ومع استهلال شهر أبريــل ١٩٦٨ ، توقفت « الأخبار » و « أخبار اليوم » عن نشرها ٠

وابتداء من يوم ١١ أبريل ١٩٦٨ ، حذف اسم موسى صبرى، من رئاسة تحرير « الأخبار » ٠ كما حذف اسم احسان عبد القدوس، من رئاسة تحرير « أخبار اليوم » ، ابتداء من ١٣ أبريل ١٩٦٨ ، بعد منع نشر مقاله الأسبوعى « الموقف السياسى » ، منذ يوم ٦ أبريل ٠

وكانت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى ، قد أسرعت فور انتهاء حديث الرئيس الى مؤتمر الصحفيين العــرب ، يوم ١٥ فبراير ١٩٦٨ ، بابلاغ وحدات الاتحاد باشارة تقول :

« ١ ـ موسى صبرى أفسد قضية المؤامرة ، وحولهـــا الى قضية فساد للنظام ، ولذلك تقرر ابعاده عن الصحافة ·

٢ ـ تقرر تعيين محمود أمين العالم رئيسا للتحرير » ·

وبعد أسبوع ، صدر قرار بتعيين محمود العالم ، رئيســا لمجلس أدارة « مؤسسة أخبار اليوم » · أما قرار ابعاد موسى صبرى ، فقد أرجىء صدوره ، الى أن تهدأ موجة الحديث عـن حرية الصحافة ·

وخلال الأسبوع الثاني من أبريل ١٩٦٨ ، وفى ظل مبادىء « برنامج ٣٠ مارس » ، صدر قرار بنقل احسان عبد القدوس الى « روز اليوسف » ، دون رغبته · كما صدر قرار بنقل موسى صبرى الى « الجمهورية » ، دون أى منصب أو اختصاص · وظـــل محروما من الكتابة بتوقيعه نحو سنة كاملة ·· فمارس الكتابة عن المرأة والأزياء ومواد التجميل ! ··

## (٦) المظاهرات تدين الزعيم

أصدرت المحكمة العسكرية العليا ، يوم ٢٠ فبراير ١٩٦٨ ، أحكامها فى قضية « المسئولين » عن تدمير القوات الجوية ، صباح ٥ يونية ١٩٦٧ · حكمت المحكمة بالسجن ١٥ سنة على الفريق أول متقاعد محمد صدقى محمود ، والسجن ١٠ سنوات على اللواء متقاعد اسماعيل محمد لبيب · وقررت المحكمة براءة الفريق متقاعد جمال الدين محمد عفيفى ، واللواء متقاعد عبد الحميد الدغيدى ·

واصدرت المحكمة العسكرية الميدانية العليا ـ فى نفس اليوم ـ أحكامها فى ٨ قضايا ميدانية ، هى السجن ١٥ سنة والطرد من الخدمة للواء متقاعد صدقى عوض الغول ، قائد الفرقة الرابعة المدرعة فى أثناء الحرب ، والأشغال الشاقة المؤبدة لثلاثة ضباط هم : العقيد كمال حبيب أيوب ، والعقيد محمد عادل الخولى ، والملازم أول احتياطى محمد زين العابدين قاسم · والحبس سنة مع الشغل للملازم سعد سامى فاخورى · والطرد من الخدمة للملازم عبد الوهاب حسين ، والنقيب بحرى عادل فتح الله خلاته · وبراءة النقيب سمير احمد عاطف ·

## مظـاهرات العمـــال

ومع وصول الصحف الى أيدى العمال فى حلوان ، حاملة أنباء الأحكام ، فى صباح اليوم التالى لاعلانها ، تجمع العمال فى ثلاثة مصانع بحلوان ، وعبروا عن احتجـاجهم على ضعف الأحكام فى مواجهة جسامة الهزيمة . وحاول بعض قادة الاتحاد الاشتراكى بالتنسيق مع وزارة الداخلية ، تهدئة العمال والسيطرة عليهم ، ولكنهم خرجوا من المصانع ، وساروا فى مظاهرات داخل مدينة حلوان ، اندمجت فيها عناصر من الاتحاد الاشتراكى ، ولكن الشرطة تصـــدت للمظـــاهرات ، فأصيب تسعة عشر من المتظاهرين . وعاد العمال الى أعمالهم بعد نحـــو ساعتين . وتولت نيابة أمن الدولة التحقيق . وقال الدكتور محمد حسن الزيات المتحدث الرسمى فى مؤتمره الصحفى ، ان من حق العمال « أن يستفسروا وأن يظهروا شعورهم ، وهذا ما حدث » .

واستشعرت لجان وتنظيمات الاتحاد الاشتراكى الخـــطر ، وعملت لتحاشى انتشار المظاهرات ، كما فعل الليثى عبد الناصر ، شقيق الرئيس وأمين الاتحاد الاشتراكى بالاسكندرية ، الذى طلب من قادة منظمة الشباب « القيام بعمليات توعية ضخمة » بالمدينة .

وبسرعة أمر وزير الداخلية بنقل مأمور حلوان ، وأعلن انتهاء التحقيق فى حوادث المظاهرات ، ومغـــادرة المصابين المستشفيات ، فى يوم ٢٢ فبراير .

## مظاهـرات الطلبـــة

ورغم أساليب التهدئة والاحتواء ، التى انتهجتها أجهـزة الدولة ، فقد امتدت مشاعر الاحتجاج والتظاهر الى الجامعـات والمعاهد العليا ، فى القاهرة والاسكندرية والمنصورة ودســـوق

وغيرها ، حيث عقدت الاجتماعات ، يوم ٢٤ فبراير ١٩٦٨ ، وقدمت فيها المطالب والاحتجاجات ٠

واندلعت المظاهرات تهتف بالادانة للحكام الذين تسببوا فى انهيار البلاد ، وتطالب بالديمقراطية والاصلاح والانقاذ ٠ وكان أكثر الهتافات دلالة وتكرارا يقول : « لا صدقي ولا الغول ، عبد الناصر المسئول » ٠

وتمكنت مظاهرة طلاب جامعة القاهرة ، في نفس اليوم ، من الوصول الى « مجلس الأمة » ، رغم نطاقات الأمن ، فاستقبلهم محمد أنور السادات رئيس المجلس ، داخل فنائه ٠ ورحب بعقد اجتماع مع مندوبين عنهم ، طالبوا فيه بالحريات واعادة النظر فى الأحكام ٠٠ فتجاوب مع مطالبهم ٠

ثم توجه الطلبة الى بعض دور الصحف ، وهتفوا ضد بعض كبار الصحفيين الذين زيفوا الواقع وخدعوا الناس ، وطالبوا بتحرير الصحافة من سيطرة الحكومة ، وبالأمانة فى التعبير عن المطالب الشعبية ٠

وأذاعت وزارة الداخلية بيانا ، صباح ٢٥ فبراير ١٩٦٨ ، أعلنت فيه أنه « لن يسمح من اليوم بقيام أى مظاهرات مهما كان سببها » ٠ وقالت ان قوات الأمن أضطرت للتدخل مساء اليوم السابق « لفض بقايا التجمعات ، التى اندست فيها بعض العناصر من غير الطلاب ٠٠ » ، وان قرار منع المظاهرات سيطبق بحسم ، وأى محاولة للخروج عليه ستعتبر « اساءة الى النضال القومى » ٠

ورغم قرار منع المظاهرات بحسم ، فقد استمرت مظاهرات جامعتى القاهرة وعين شمس ، يوم ٢٥ فبراير ، واشتبكت مع رجال الشرطة فأصيب منهم ٤ ضباط و ٥٣ جنديا ٠ أما الطلبة فأصيب منهم ٢١ طالبا ٠

# اعـادة المحـــاكمة

ووسط ثورة الطلبة ، عقد مجلس الوزراء اجتماعا برئاسة جمال عبد الناصر ، يوم ٢٥ فبراير ١٩٦٨ ، تقرر فيه أعادة المحاكمة فى قضية الطيران .

وقال الفريق أول محمد فوزى ، وزير الحربية ، انه بعد دراسة القضية لم يصدق على الحكم ، وأمر بالغاء المحاكمة ، واحالة القضية الى محكمة عسكرية عليا اخرى ، تشكلت فعلا يوم ٢٦ فبراير ١٩٦٨ ، برئاسة الفريق محمود الرمالى ، مدير سلاح المدفعية .

وعنيت صحف الحكومة ببيان أن اعادة المحاكمة اجـــراء قانونى سليم .

وقررت وزارة التعليم العالى ، ومديرو جامعات القــاهرة والاسكندرية وعين شمس وأسيوط والأزهر ، وقف الدراسة بجميع الكليات والمعاهد العليا ، ابتداء من ٢٦ فبراير « بعد أن تبين أن بعض العناصر ، قد استغلت حماسة الطلبة فى مشاعرهم الوطنية، وحاولت ان تخرج المظاهرات عن أهدافها ، كما أرادها الطلبة .. وخاصة بعد قرار وقف المظاهرات » .

ولم تتنبه أجهزة المعلومات والأمن ، رغم كثرتها وانتشارها، الى أن استمرار جلسات « محكمة الثورة » ، بعد صدور أحكام الطيران وبدء المظــــاهرات ، قدم الوقود الكافى لاشعال نيران المظاهرات عدة أيام ، بما تردد على لسان شمس بدران وأعضاء مكتب المشير ، من معلومات تفضح فوضى وفساد الحكم والحكام ، وتؤكد استهانتهم بمصلحة الشعب واستغلالهم لأمواله .

وكما يقول محمود أمين العالم فى « أخبار اليوم » ــ ٢ مارس ١٩٦٨ ــ « .. ان حالة من التفكك والتشكك والسلبية .. تمتد

وتستشرى فى المجتمع ·· وقضية التآمر وما يكتب عنها ، تضاعف من احساس الشعب بالفساد والانحراف ، الذى كان سائدا فى بعض أجهزة الدولة ، وتكاد تغرق المجتمع كـــله فى بحار من التساؤلات ·· » ·

## اهتزاز الحكـام

كانت اضرابات ومظاهرات الطلبة والعمال فى فبراير ١٩٦٨، هى أول اضرابات ومظاهرات واعية ومعادية للدكتاتورية ، منذ مظاهرات مارس ١٩٥٤ ·

وقد كشفت هتافاتها وشعاراتهـــا عن وعى المتظاهرين بطبيعة الحكم وأخطائه وحقيقة رجاله وعيوبهم ، وحجم الهزيمة والمتسببين فيها · وعبرت فى جوهرها عن سحب الثقة من الحاكم الفرد وأعوانه وأجهزته الرسمية و « الشعبية » · فاهتزوا جميعا ، وأخذ كل منهم يستجدى ثقة الشعب ، سعيا للبقاء فى السلطة ·

ولهذا زعم أعوان الرئيس أنه وجه بعدم التعرض للمظاهرات· وعنى أنور السادات ، رئيس « مجلس الأمة » ، بمناقشة كـــل ما حدث مع أطرافه المسئولة والمعنية ·

## موقف الداخلية

وعرض شعراوى جمعة وزير الداخلية موقف وزارته ؛ فى اجتماع اللجنة الدائمة للمجلس يوم ٢٧ فبراير ، والقى بيانا أمام المجلس فى اليوم التالى · وأوضح الوزير أنه فى مساء يوم ٢٠ فبراير ، علم باحتمال قيام المظاهرات · وخوفا من استغلالها ، اتفقت الوزارة مع الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب ، على منع التظاهر ، والسماح بعقد مؤتمرات داخل أماكن العمل · ولكن المظاهرات خرجت من المصانع الى مدينة حلوان يوم ٢١ فبراير ·

ولم يتصل قادة المظاهرات بالوزير ، لاعطائهم أوامر تتفق مع الموقف • ولم ينجح مأمور قسم حلوان فى تفريق المتظاهرين ، فاضطر الى اطلاق « الرش » عليهم ، وأصيبوا اصابات طفيفة •

وعن مظاهرات الطلبة ، قال الوزير ان المصابين من رجال الشرطة أضعاف المصابين من المتظاهرين ، لأن رجال الشرطة نفذوا التعليمات بعدم استخدام الشدة الا فى حالات الضرورة القصوى • وأعلن الوزير احالة الطلبة « المحجوزين » الى التحقيق أمام النيابة • وزعمت صحف الحكومة يوم ٢٨ فبراير ، أنه « تم الافراج عن الطلبة المعتقلين •• » •

## النواب والصحافة

ونجحت هتافات وشعارات الطلبة ، فى رفع الأصوات بالمطالب الشعبية ، داخل وخارج مجلس الأمة ، وعلى صفحات الصحف •

قالت عناوين « الأخبار » ، يوم ٢٩ فبراير ١٩٦٨ : « أعضاء مجلس الأمة يطلبون : سرعة اعادة البناء السياسى • معركتنا مع العدو هى النقطة الأولى • الصحافة يجب أن تنقل صورة واضحة للشعب •• شبابنا فى فراغ سياسى •• والمسئولون عن رعايتهم لم يؤدوا واجبهم •• شعب ٩ يونيو متعجل ويريد سرعة تصحيح أى خطأ •• يجب الاسراع فى اصدار الدستور الجديد واقامة البناء السياسى •• النقاء الثورى على كل المستويات ، ضرورة للبناء السياسى » •

وتابعت « أخبار اليوم » ، فى ٢ مارس ١٩٦٨ ، ما جرى فى جلسة الاستماع فى « مجلس الأمة » يوم ٢٨ فبراير • وذكرت قول واحد من الطلبة : « ان أجهزة الاعلام مسئولة عما يحدث لنا •• من غير المعقول أن تشغلنا الصحف بقضايا افلام الجنس والمينى

جوب ، فى الوقت الذى نبحث فيه عن أنفسنا ، ونحاول اعـــادة بناء بلدنا » • ورد أنور السادات : « نحن جميعا مسئولون •• ان لنا جميعا حق التعبير عن كل ما نحسه •• بشرط أن يكون هذا التعبير منظما ولا يأخذ شكل الانفجار •• » • وتكشف المناقشات عن انطباع يكاد يكون عاما لدى الطلبة ، يقول ان « مجلس الأمة » لا يؤدى دوره ، ولا يتحرك بالقدر الكافى •

وفى جلسة المجلس ، التى عقدت بعد جلســـة الاستماع ، عارض العضو عبد الجابر علام ، قول الطلبة ان نصف أعضاء « مجلس الأمة » من العمال والفلاحين ، لا يؤدون دورا • وتساءل : من المسئول عن نقص الوعى لدى الطلبة ؟ •

وطالب أكثر النواب باعادة النظـــر فى التنظيم السياسى فورا • وقال علوى حافظ اننا يجب أن نبدأ فى تطبيق مبـــدأ الطهارة والنقاء الثورى •

## تدبير المظاهـرات

وقال العضو أحمد القصبى ، ان ما حدث فى حلوان ، كان مدبرا من الاتحاد الاشتراكى ، ولكنه خرج عن أهدافه المرسومة • فعارضه خالد محيى الدين قائلا ان أوامر الاتحاد الاشتراكى كانت : لا مظاهرات ، وهناك فرق كبير بين توقع التنظيم السياسى لقيام المظاهرات ، وبين تدبيرها •

ويؤكد بعض أعضاء المحاكم العسكرية ، التى تولت محاكمة « المسئولين » عن الهزيمة ، أن هذه المظاهرات دبرهـــا جمال عبد الناصر ، بهدف اعادة المحاكمة ، لأنه لم يرض عن الأحكام •

## استرضـــاء الطلبــة

وبعد أن تمكنت أجهزة الأمن من اخماد المظاهرات ، أستؤنفت الدراسة في الجامعات والمعاهد العليا ، يوم ١٦ مارس ١٩٦٨ ٠

وعنى الرئيس بالرد على تساؤلات وشكوك ومطالب الطلبة ، وعمل على استقطابهم واسترضائهم ٠ ففي ٢٥ ابريـل ١٩٦٨ ، ذهب الرئيس الى جامعة القاهرة ، وألقى خطابا أبرزته الصحف في عناوين كبيرة ، منها ما ظهر على الصفحة الأولى « للأخبار » في اليوم التالى : « لا مساومة في المعركة ٠٠ المعركة طويلـــة مريرة فاصلة ٠ لا وصاية على الشباب ٠ اشتراك الطلبة في العمل السياسى أمر مطلوب ومرغوب فيه لأنهم أصحاب المستقبل٠ المثقفون ليسوا طبقة ، بل قوة موزعة على كل الطبقات وطليعة كل الطبقات ٠ الرئيس يستجيب لدعوة الطلبة ، ويجتمع بقياداتهم اليوم فى منزله ٠ انشاء اتحاد عام لطلبة الجمهورية » ٠

وبالفعل ، استقبل الرئيس ، يوم ٢٦ أبريل ، فى منزلـــه بمنشية البكرى ، ستة من رؤساء اتحادات الجامعات والمعاهـد العليا ، وحاول طمأنتهم واسترضاءهم ببعض الوعود والمكاسب ، التى ظهرت فى عناوين الصحف فى اليومين التاليين ٠ ومنها قول الطلبة الستة « لأخبار اليوم » فى ٢٧ أبريل : « الرئيس أشركنـــا فى المسئولية ٠٠ وأعطانا الثقة والقدرة على الحركة » ٠ وما أعلنته « الجمهورية » فى اليوم التالى : « تخفيض الرسوم الجامعية من ٧ الى ٥ جنيهات ٠ تخفيض رسوم المدن الجامعية » ٠ وكانت الرسوم قد زيدت من ٥ الى ٧ جنيهات فى بداية العام الدراسى ٠

## ( ٧ ) برنامج مارس ٠٠ للتنفيس لا للتنفيذ !

برزت الحاجة الى التغيير ، بعد هزيمة ١٩٦٧ ( كما أوضح محمود أمين العالم ، يوم ٢٣ مارس ١٩٦٨ ، فى أخبار اليوم ) من عدة أمور ، أولها : ما أصاب التنظيم السياسى من تخلخل وتخلف عن تنظيم الجماهير ، والتعبير عن ارادتها ومصالحها ٠ وثانيها : ما أصاب البناء الاقتصادى من تباطؤ وتراخ ، فى تحقيق خطة التنمية والارتفاع بمعدلاتها ٠ وثالثها : استمرار كثير من مظاهر الفساد والتخلف الفكرى والسياسى والادارى ، فى المستويات المختلفة من أجهزة الدولة ٠ ورابعها : ضرورة تماسك الجبهة الداخلية ، وتصفية « مراكز القوى » ، ضمانا لمساندة الجبهة العسكرية ٠

### الرئيس يتحدى

واشتد التيار الشعبى المطالب بالتغيير والتطهير والديمقراطية ، عقب محاكمة « قادة الهزيمة » واقطاب الحكم ، وافتضاح جوهرهم المضاد للكفاءة والأمانة والعدالة ٠ واستشعر

الرئيس الخطر من الوقوف أمام مطالب الجماهير ، خاصة أنه كان يدرك تماما ـ ربما أكثر من غيره ـ أنه المسئول الأول عما أصاب البلاد من كوارث ، وصارح مستشاره الأول محمد حسنين هيكل ، بتوقعه وخشيته من أن يأخذه الشعب الى ميدان التحرير ويشنقه فيه • فأسرع الرئيس بطأطأة الرأس أمام الموجة ، وتظاهر بتبنى المطالب الشعبية ، حتى يضلل أصابع الاتهام ، فيهرب من العقاب ، ويتمكن من الاستمرار فى السلطة ، وقد كان ! •

## وزارة التغيير !

وتظاهرا بتلبية طلب الجماهير بالتغيير ، قام الرئيس يوم ٢٠ مارس ١٩٦٨ ، بتأليف وزارة برئاسته ، ضمت ١٣ وزيرا جديدا •

ورأت الصحف الحكومية فى طبيعـة التشكيـل الوزارى الجديد ، « ضمان التجانس الفكرى والسياسى •• حول برنامج العمل •• وازالة التناقض المعوق بين العمل التنفيذى والعمـل السياسى •• » • وأملت هذه الصحف من تولى « قائد الثورة » بنفسه رئاسة لجنة التخطيط ، « الارتفاع بخطة التنمية ، الى أرقى مستوى قيادى ، بما يحقق الانطلاق ، لا لخطة التنمية وحدها، بل للعمل السياسى والثقافى والاجتماعى عامة •• » •

ولكن شيئا من تمنيات الصحف الحكومية وتوقعاتها ، من التجانس والانجاز وتصفية « مراكز القـوى » لم يتحقـق ، لأن التغيير فى حقيقته كان شكليا ، شمل الأشخاص لا المبادىء ، وأصاب المظهر لا الجوهر •

واتصف تشكيل هذه الوزارة بالذات بالاضطراب الشديد ، وتعرضت فى فترة وجيزة لعدة تعديلات ، وخرج منها ثلاثة وزراء ، هم : المهندس محمد عبد الوهاب البشرى ، وزير الانتاج الحربى ،

يوم ٢٢ أبريل ١٩٦٩ ، والدكتور محمد حلمى مراد ، وزير التربية والتعليم ، يوم ١٠ يولية ١٩٦٩ · واستقال السيد محمد ابو نصير من وزارة العدل ، يوم ٣٠ أغسطس ١٩٦٩ ، ليحل محله المستشار مصطفى كامل اسماعيل ، وتقام « مذبحة القضاء » فور حلفه اليمين القانونية ، وزيرا « للعدل » ! ·

ولم يكن لهذه الوزارة أية فائدة فى تصفية « مراكز القوى » ، بل العكس هو الصحيح ، فقد زادت سلطاتهم ونفوذهم ، باشتراكهم كوزراء فيها ! ··

## برنامج مارس

وبعد عشرة أيام من تأليف « وزارة التغيير » ، أصدر الرئيس جمال عبد الناصر ، يوم ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، برنامجا للعمل ، يحمل عنوانه التاريخ الصادر فيه ·

وأفاد الرئيس من حلول ذكرى عيد الهجرة النبوية ، فى اليوم ذاته ، للتقرب من مشاعر الجماهير الحزينة الغاضبة ، بتذكيرها بمعانى التضحية والفداء والنضال ، والصبر على المشاق ·

ثم تحدث الرئيس عن « التحولات الهامة » ، زاعما « أننا استطعنا اعادة بناء القوات المسلحة » ·· و « تحقيق مطلب الصمود الاقتصادى » ·· و « تصفية مراكز القوى » ·· ووضع « صورة كاملة لانحرافات وأخطاء مرحلة سابقة » أمام الجماهير·· والقيام « بجهد سياسى واسع على جبهات عريضة » ··

وتظاهرا بالاستجابة لرغبة الشعب فى التغيير ، قال الرئيس انه بدأ التغيير باعادة تشكيل الوزارة ، من « صفوة من شباب هذا الوطن » · ووعد بتغييرات أخرى · وبشر بأن يكون التغيير

« أكثر بعدا ، وأكثر عمقا من مجرد استبدال شخص بشخص ·· تغييرا فى الظروف ، وفى المناخ ·· » ·

وفى حديثه عن الجانب الأول من البرنامج ، الذى يهدف الى حشد كل قوانا العسكرية والاقتصادية والفكرية ، لتحرير الأرض ، أعلن الرئيس أنه « ليس هناك الآن ، ولا ينبغى أن يكون ·· صوت أعلى من صوت المعركة ، ولا نداء أقدس من ندائها ·· ومهما كان السبيل الذى نسلكه الى تحرير الأرض ·· فانه يصبح سبيلا مسدودا بغير استعداد للمعركة ، سواء قبلنا بطريق العمل السياسى ، وسرنا فيه الى مداه ، فان نتيجته مرهونة باستعدادنا للمعركة ، وسواء يئسنا من العمل السياسى وتركناه ، وواجهنا أقدارنا فى ميدان القتال ، فان النتيجة معلقة على استعدادنا للمعركة ·· » ·

أما الجانب الثانى من البرنامج ، والخاص بتعبئة الجماهير من أجل التحرير وما بعده ، فقد طرح الرئيس فيه ثلاث نقاط هى : « حشد كل القوى الشعبية ، وبوسيلة الديمقراطية وعلى أساسها ، وراء أهداف نضالنا ·· » ، واعتبار « صيغة الاتحاد الاشتراكى هى أكثر الصيغ ملاءمة لحشد القوى الشعبية بوسيلة الديمقراطية وعلى أساسها ·· » ، واعادة بناء الاتحاد الاشتراكى ، عن طريق الانتخاب من القاعدة الى القمة ··

وحدد البرنامج بعض المهام الرئيسية فى : سيطرة قوى الشعب العاملة وتحالفها وقياداتها ، على العمل الوطنى بالديمقراطية · وتدعيم عملية بناء الدولة الحديثة استنادا على العلم · واعطاء التنمية الشاملة دفعة أكبر فى الصناعة والزراعة · وتدعيم القيم الروحية والخلقية والإهتمام بالشباب واطلاق القوى الخلاقة للحركة النقابية · وتعميق التلاحم بين

جماهير الشعب والقوات المسلحة · وتركيز الجهد فى البحث عن البترول · وتوفير الحافز الفردى · ووضع الرجل المناسب فى المكان المناسب · وضمان حماية الثورة فى ظل سيادة القانون ··

واقترح الرئيس وضع مشروع للدستـــور الدائم ، يتضمن مبادىء برنامج ٣٠ مارس ، وينص فيه على حصانة القضاء ، وانشاء محكمة دستورية عليا ·

وقد حشدت كل الصحف كافة امكاناتها ، لتأييد كل ما ورد فى البيان من أفكار ومبادىء وشعارات ·

فلما أجرى الاستفتاء على البرنامج ، يوم ٢ مايو ١٩٦٨ ، كانت نتيجته مثل كافة الاستفتاءات السابقة هى ٩٩٫٩٨٩٪ ·

ثم أجريت الانتخابات للمؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى ، ليجتمع فى ٢٣ يولية ١٩٦٨ ·

## التنفيس

ولكن أسلوب ممارسة الحكم ، والوقائع السياسية التالية لاعلان برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، تدل على أن الحاكم لم يكن ينوى « التنفيذ » ، بل مجرد « التنفيس » ·

يؤكد ذلك أن الأوضاع العامة للسلطات فى الدولـــة لم تتغير · فبقى تنظيمها منبعثا ــ كما كان ــ من القيادة الفردية ، التى وجدت مجال الحركة أمامها أكثر اتساعا ، بعـــد تصفية منافسيها ومناوئيها فى القيادة العليا للقوات المسلحة والمخابرات العامة ·

ولم يصدر الدستور الدائم فى عهد عبد الناصر · وكان ما جاء فى البرنامج عن الديمقراطية والحرية وسيـــادة القـــانون

وحصانة القضاء ووضع الرجل المناسب فى المكان المناسب ، مجرد شعارات غير قابلة للتنفيذ • وتعددت حوادث مخالفة الرئيس لها جميعا •

## خروج الوزيـــر

وعلى سبيل المثال ، ففى اجتماع الرئيس بمديرى الجامعات ، يوم ٧ مارس ١٩٦٨ ، بعد مظاهرات الطلبة ، تحدث الدكتور محمد حلمى مراد ، مدير جامعة عين شمس ، عن ضرورة التغيير فى أسلوب الحكم وفى أشخاص شاغلي المناصب القيادية ، الذين ساهموا فى ايجاد الظروف التى أدت الى الهزيمـــة وسمحت بالانحراف • تظاهر الرئيس بالاقتناع ، وضمن برنامج ٣٠ مارس هذا المطلب • ولكن الأيام مضت دون تنفيذه • فلما طالب الدكتور محمد حلمى مراد ، بعد تعيينه وزيرا للتربية والتعليم ، فى وزارة مارس ١٩٦٨ ، بضرورة تنفيذ روح وبنود برنـامج ٣٠ مارس بجدية ، خاصة فيما يمس سيادة القانون واحترام الحريات ، دخل فى دائرة الخلاف مع الرئيس ، وكانت النتيجة ــ كما هى دائما ــ خروج الوزير المخلص من الوزارة ، يوم ١٠ يولية ١٩٦٩ ، وبقاء الرئيس • وظل الوضع كما كان ! •

## اعتقال العطيفى وصلاح

واستنادا الى اتجاه برنامج ٣٠ مارس الى اقرار العـــدل وسيادة القانون ، كتب الدكتور جمال العطيفى مقالا فى «الأهرام» يوم ٨ مايو ١٩٦٩ ، بعنوان « ظاهرة خطيرة » ، يؤكد فيه بالوثائق أن قرارا أصدره وزير العدل فى أول يناير ١٩٥٦ ، لم ينشر فى « الوقائع المصرية » الا فى يوم ٧ ابريل ١٩٦٩ ، أى بعد ١٣ سنة و ٣ أشهر و ٧ أيام • وأشار الكاتب الى أن عدم نشر القرارات

والقوانين ، يتعارض مع مبادىء العدالة وبرنامج ٣٠ مارس ٠ وطالب بضرورة نشرها فور صدورها ، فى « الجريدة الرسمية » و « الوقائع المصرية » ، حتى تنفذها المحاكم ويفيد منها المتقاضون ٠

وبدلا من أن يأمر الرئيس بتنفيذ طلب الكاتب ، ومحاسبة المسئولين عن هذا الخطأ ، ثار سيادته وأمر باعتقال كاتب المقال ، واعفائه من عضوية مجلس ادارة صحيفة « الأهرام » ، ومنعه من الكتابة ٠ وظل الكاتب معتقلا لمدة ثمانية أيام ٠ ولم يفرج عنه الا بعد توسط محمد حسنين هيكل ومجموعة من محررى « الأهرام» لدى المسئولين عن الصحافة ، فى « الاتحاد الاشتراكى » ، ولدى الرئيس جمـــال عبد الناصر ٠

واعتقل أيضا لعدة أيام ، صلاح حافظ المحرر فى صحيفـة « روز اليوسف » ، لأنه نقد فى اجتماع بالاتحاد الاشتراكى ، عملية اعتقال جمال العطيفى ٠

فلماذا يا ترى ثار الرئيس ، وعاقب الكاتب ومن نقـــد اعتقاله ، بشدة ، رغم أنهما عالجا مسألة قانونية بمنطق سليم ، وطالبا بتنفيذ برنامج ٣٠ مارس وشعارات الرئيس ؟ ٠

## الدولارات

تقول وثائق ووقائع هذه الفتـــرة ، ان الرئيس كان يطلب أحيانا منع نشر بعض القرارات ٠ لذلك استشعر الخطر من الكتابة فى هذا الموضوع ٠ ومن القرارات التى منع نشرها ، القرار رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٧ ، بالاذن لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، باقتراض مبلغ عشرة ملايين دولار أمريكى ، من الملك سعود ٠

وكان هذا القرض ، ومنع نشر قراره ، بجانب قروض وهبات أخرى ، موضوعا مثيرا لعدة تساؤلات ، تناقلتها الألسنة وبعض الصحف فى عهد الرئيس أنور السادات ، وأوردها جلال الدين الحمامصى فى كتابه « حوار وراء الأســوار » ، الصادر سنة ١٩٧٦ .

## (٨) المظاهرات تتجدد ••
## والرئيس يذبح القضاة !

اندلعت مظاهرات الطلبة للمرة الثانية بعد هزيمة يونية ، فى نوفمبر ١٩٦٨ ، بشكل أكثر شدة وعنفا ، من مظاهرات فبراير ١٩٦٨ ، حتى تتناسب تناسبا صحيحا مع ازدياد الشك فى صدق الحكومة وقدرتها على الاصلاح ، وارتفاع درجة السخط والتذمر الشعبى بسبب تفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية •

### المأزق العسكرى

كان الموقف العسكرى صعبا ، مثيرا للقلق والتوتر الشعبى ، رغم الجهود الكبيرة التى بذلتها القوات المصرية المسلحة •

وفى عناوين « الأخبار » ، يوم ٣ نوفمبر ١٩٦٨ ، ما يرسم صورة واضحة لهذا الواقع ، فهى تقول : « اجراءات حاسمة لمواجهة أى عدوان مفاجىء • دفاع مدنى فى كل منشأة ومؤسسة لوقايتها من غارات العدو ، ودفاع شعبى فى كل منطقة ، مستعد لأى تطورات • الغارة الاسرائيلية على نجع حمادى ، دفعت الشرق

الأوسط لمرحلة جديدة وخطيرة • استئناف نقل الكهرباء من السد للقاهرة اليوم » •

## صراع الحكـــام

وكان الوضع السياسي للحكومـة ، وحزبهـا الواحـد ، ومجلسها النيابي ، مهزوزا ، يتقاذفه صراع مراكز القوى ، التي استمرت ونشطت بعد انهيار ثم اختفاء المشير عبد الحكيم عامر ومجموعته •

واشتد الصراع الى درجـــة أن اللجنة المركزيـة للاتحـاد الاشتراكي ، برئاسة جمال عبد الناصر ، تقرر يوم ٦ نوفمبــر ١٩٦٨ ، حل مجلس الأمة ، واجراء انتخاب جديد في يناير ١٩٦٩ • ويقول جمال عبد الناصر ، في عبارة واضحة ان « رأيي أن عودة المجلس سيؤدي الى صراع بينه وبين الاتحاد الاشتراكي •• » •

## سوء الاقتصاد

أما الوضع الاقتصادي ، فقد أوشك على الانهيار ، بعـد سلسلة من المغامرات الفاشلة والهزائم المتكررة وحوادث تبديد الأموال العامة •

وبرزت على صفحات الصحف الحكومية ، خلال شهــرى نوفمبر وديسمبر ١٩٦٨ ، الأخبار والتعليقات حول الأزمات التي أحاطت بالشعب من كل جانب : نقص المواد التموينية ، أزمـة المواصلات ، أزمة المساكن ، انخفاض الدخل المالي للأفــراد ، خاصة بعد تقليص البدلات والأجور الاضافية •

وفى الوقت نفسه ، طفت على السطح المشكلات المادية والسياسية لدور الصحف المؤممة والعاملين فيها ، بعد أن ازدادت هذه المشكلات وتفاقمت ·

## تطوير التعليم

وكان التعليم ، مثل كافة قطاعات الدولة ، قد انهار مستواه ، وتعددت مشكلاته ، مما دفع الدكتور محمد حلمى مراد ، وزير التربية والتعليم ، الى محاولة التصدى لها ·

وفى ١٧ نوفمبر ١٩٦٨ ، أقر مجلس الوزراء التعديلات التى ادخلت على سياسة التعليم العام والفنى والخاص ·

وكان صدور قانون تطوير التعليم العام ، بمثابة الشرارة التى فجرت طاقات الغضب والسخط المكبوته فى الصدور ·

## المظـــاهرات

فى صباح الأربعاء ، ٢٠ نوفمبر ١٩٦٨ ــ كما يقول بيان وزارة الداخلية ــ حاول تلاميذ بعض المدارس الثانوية بالمنصورة الخروج فى مظاهرات ، مع تلاميذ بعض المدارس المجـــاورة ، مطالبين باعادة النظر فى بعض جوانب القانون ، التى تمس عدد مرات الاعادة فى الثانوية العامة ، والانتقال من سنة الى أخرى مع الرسوب فى مادة أو مادتين · ثم استجاب الطلبة لنصح المسئولين وتفرقوا ·

ورغم توضيح وزير التربية والتعليم لبنود القانون ، ورغم عدم انطباقه على المعاهد الدينية ، فقد قام تلاميذ المعهد الدينى بالمنصورة ، بمظاهرة استمرت من التاسعة صباحا الى الثانية بعد الظهر ، فى يوم ٢١ نوفمبر ! ·

وبعدها ، اتجه جانب من المتظاهرين ، الذين « اندست بينهم بعض العناصر من غير التلاميذ » ، للاعتداء على مديرية الأمن بالمنصورة ، فاصطدموا برجال الشرطة ، وأصيب ٣٩ من قوة الشرطة ، وأربعة من الأهالى ، وتوفى أربعة آخرون ٠

وبعد يومين - ٢٣ نوفمبر ١٩٦٨ - اندلعت مظاهرات طلبة كلية الهندسة بالاسكندرية ، الذين اصطدموا بالشرطة ، فعادوا الى كليتهم ليعتصموا بها ٠

ولهذا قرر مديرو الجامعات ووزير التعليم العالى ، تعطيل الدراسة في كافة الجامعات والمعاهد العليا ٠

ورغم هذا ، اتسعت دائرة التظاهر بالاسكندرية ٠ وقام طلبة المدارس الثانوية بمحرم بك وطلبة كلية الهندسة ، بمظاهرات - يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦٨ - فى شوارع المدينة ، وحطموا بعض الأتوبيسات وعربات الترام ، وحاولوا احراق نادى المحافظة ٠ وكانت هتافاتهم تدين فساد الحكومة ، وتعادى وزير الداخلية ، وتشكو من الفقر ٠ وفى اليوم التالى ، قالت صحف الحكومة ، ومنها « الأخبار » ، ان : « عناصر مخربة اندست في المظاهرات وحاولت دفعها الى العنف » ٠

## رد الفعل

أدرك رجال السلطة الأسباب المتعددة للمظاهرات ، واستشعروا الخطر من استمرارها وانتشارها ، فافتنوا فى اخمادها وتشويه صورتها ٠ ومن ارتفاع درجة اهتمام السلطات بهذه المظاهرات ، تتضح قوة تأثير المظاهرات على رجالها ٠

فقد بحث مجلس الوزراء ، يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٦٨ ، التقارير المقدمة اليه من وزراء الداخلية والتربية والأوقاف والتعليم العالى والعدل ، عن الطلبة والمظاهرات ٠

وشرح محمد أنور السادات ، عضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى فى اليوم نفسه ، الموقف السياسي والعسكرى ، محاولا اقناع الطلبة بصحة تصرف الحكومة ، فقال : « اننا انتقلنا من مرحلة الصمود الى مرحلة الردع ·· وهذا الصمود يتطلب تماسك الجبهةالداخلية ، تماسكا لا يسمح بالتصدع أو الشرخ » · وأوضح أنور السادات أن عناصر مخربة اندست بين الطلبة ، للخروج بالمظاهرات عن الأسباب التى قامت من أجلها ، وهى الفهم الخاطىء لقوانين التعليم الجديدة ·

## المؤتمر القومى

وقررت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى ، يوم ٢٦ نوفمبر ، دعوة المؤتمر القومى العام الى دورة طارئة ، لبحث « موضوع الطلبة والجامعات ، على ضوء الاحتمالات التى كان يمكن أن تؤدى اليها الحوادث الأخيرة ·· » · وبحثت اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى برئاسة جمال عبد الناصر ، نفس الموضوع ، فى اليوم التالى ·

وأخذت صحف الحكومة تمهد لعقد المؤتمر القومى العام ، بتبرير قرارات الحكومة ، وتعزيز مواقفها ، بالقول مثلا : « رجال التعليم والجامعات اشتركوا فى مناقشة القوانين ٦ أشهر ، وأجمعوا على ضرورة اصلاح التعليم وتطويره » · أو القول فى لهجة التعظيم والتهويل : « أكبر قوة ضاربة على طول القناة · مصر حشدت أضخم مدفعية فى الشرق الأوسط منذ معركة العلمين » ·

ولنفس الغرض نشرت الصحف النص الكامل لبيان اتحاد طلاب الجمهورية ، الصادر فى أول ديسمبر ، والذى يستنكر المظاهرات · وان كانت عبارته الأخيرة تكشف عن حجب الجماهير

ثقتها عن التنظيمات السياسية الحكومية ، فهى تطالب « باعطاء الفاعلية للتنظيمات السياسية المساعدة ، فى حل مشاكل الجماهير حتى تستعيد ثقتها » ٠

واتخذ المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكى ، يوم ٤ ديسمبر ١٩٦٨ ، عدة قرارات ، تحاول التشكيك فى المظاهرات وادانتها ، مع فتح باب الأمل لحل بعض المشكلات التى شكلت الأسباب الحقيقية لاندلاع المظاهرات ٠ فقالت عناوين صحف الحكومة ، نقلا عن جلسات المؤتمر ، يوم ٣ ديسمبر : « تمت دراسة مشاكل المواصلات والاسكان ٠٠ » ٠ وفي يوم ٥ ديسمبر ، قالت الصحف : « قرارات هامة يصدرها المؤتمر القومى لحماية الجبهة الداخلية من مؤامرات الثورة المضادة ٠ المؤتمر يؤكد أنه لا حرية لأعداء الشعب ، ويدين أساليب التظاهر والاعتصام والاضراب ٠٠ المؤتمر يقدر لقواته المسلحة دورها الطليعى ٠٠ » ٠

## محصلة المظاهرات

وعلى اية حال ، فقد اثرت مظاهرات فبراير ونوفمبر ١٩٦٨ ، على نظرة الحكومة الى المشكلات الداخلية ، ودفعتها الى محاولة حلها ، ولكنها شددت قبضة اجهزة الأمن على التيارات الشعبية ٠

ودفعت المظاهرات جمال عبد الناصر ، الى محاولة اقلاق جيش الاحتلال الاسرائيلى ، لرفع الروح المعنوية وكسب الرأى العام المصرى ٠

أما القوى الخارجية ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي واسرائيل ، فقد استخلصت من اندلاع المظاهرات وتكرارها ، اهتزاز الجبهة الداخلية فى مصر ، وعدم قدرتها على الصمود طويلا ٠٠

وفي ظل المبادىء والمفاهيم ، التى أشاعها الرئيس جمـال عبد الناصر ، فى خطبه الرسمية وفى برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، وفى مقدمتها : « الديمقراطية » ، « سيادة القانون » ، « تحقيق العدل » ، « استقلال القضاء وحصانة رجاله » ، « صيانة الحقوق» و « تصفية مراكز القوى » ·· قام الرئيس فى آخر أغسطس ١٩٦٩ ، باعتداء صارخ على رجال القضاء ، ألغى به استقلاله وحطم حصانته · وجعل القانون بلا سيادة ! ·· وبهـــذا أعلن الرئيس بنفسه الوقوع فى أكبر تناقض بين شعاراته وممارساته !·· وكشف عدم اتعاظه من أسباب اندلاع المظـــاهرات ونتائجهـا ومدلولاتها ! ··

## السيطرة على القضاء

لم تكن « مذبحة القضاء » فى سنة ١٩٦٩ ، هى الاعتداء الأول على القضاء ، خلال « العهد الثورى » ، بل كانت مجرد خطوة على طريق سيطرة السلطة التنفيذية على القضاء ، التى تمت عمليا بعد الدمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية : وبـــدت واضحة فى التشريعات التى تحقق للحاكم أغراضه ، وتحرم الناس من التظلم منها أمام القضاء ، كما ظهرت فى المحاكم الخاصة التى يختار الحاكم قضاتها ويشير بأحكامها ·

فلما اهتز كرسى الحكم بفعل الهزيمـة ، وعلت المطـالب الشعبية فى مواجهة الحاكم وأجهزته ، دبت الحياة فى القضاء ورجاله ، وبدأ بعضهم يستعيد صلاحياته ، فأصدر من الأحكـام ما ينبه الى مخالفة بعض القـــرارات السلطويـــة السياسيـــة والاقتصادية ، للدستور والشرع ·

وهنا استشعر الحاكم الفرد ، خطر الانتقاص مما دأب عليه من سيطرة كاملة منفردة على القضاء • فاتجه الى استمرار السيطرة عليه عن طريق احتوائه داخل الجهاز السياسى للحكومة •

ووجد الحاكم بين القلة من رجال القضاء ، من يقبل الدعوة لادخال القضاء فى الاتحاد الاشتراكى ، ويروج لها • كما عثر على من يقبل الترويج لفكرة « القضاء الشعبى » ، التى تتيح له الفرصة لاعادة تشكيل هياكل المحاكم ، وادخال عناصر غير قضائية ، تحقق أغراضه وتنفذ أهدافه •

## دعاة الاستقلال

ولكن الأكثرية الساحقة من القضاة ، وقفت ضد محاولات الحاكم وأغراضه ، وتمسكت بمبادىء استقلال القضاء وحصانته ، وعدم اشتغال القضاء بالسياسة • وأصدرت بمواقفها بيانا هاما يوم ٢٨ مارس ١٩٦٨ •

وقد صادفت هذه المناقشات ، الاستعداد لانتخاب أعضاء مجلس ادارة نادى القضاة • فتبنى فريق من المرشحين موقف الأكثرية ، بينما قاد وزير العدل فريقا آخر أيد فكرة ضم رجال القضاء الى الاتحاد الاشتراكى • وتمت عملية الانتخاب بالقائمة • وهنا حدثت المفاجأة ، التى ارتاحت لها الأغلبية ، ولكنها أذهلت عقول الحاكم وأعوانه ، وأفقدتهم الحكمة ، فارتكبوا مذبحة القضاء • لقد نجحت قائمة الرافضين لأغراض الحاكم ، بدرجة تقرب من الاجماع • وسقطت قائمة الخادمين لأهداف الحاكم ، سقوطا يكاد يكون تاما ! •

## ابعــاد القضــاة

فما كان من الرئيس ، الا اتخاذ عدة قرارات عنيفة ، تناقضت مع مبادىء العدل وقواعد الدستور ، والشعارات التى أعلنهـــا بنفسه . وقضت بفصل أو نقل ( ٢٠٣ ) من أعضاء الهيئات القضائية . ونفذت فى لحظة صدورها ، بأسلوب تعسفى ، وقبل نشرها فى « الجريدة الرسمية » كما تقضى القاعدة الدستورية . وهكذا خالفت قرارات الرئيس قواعد الدستور والقانون ، من ناحيتى الموضوع والشكل معا ! .

فقد أقال جمال عبد الناصر ، يوم ٣٠ أغسطس ١٩٦٩ ، محمد أبو نصير وزير العدل ، الذى لم يستطع السيطرة على رجال القضاء لحساب الرئيس . وفى اليوم التالى عين الرئيس ، المستشار مصطفى كامل اسماعيل ، وزيرا للعدل ، لتكون مذبحة العدالة أول انجازاته فى الوزارة ! ..

وفى ٣١ أغسطس ، أصدر الرئيس القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ ، باعادة تشكيل الهيئات القضائية . وبناء عليه أصـدر الرئيس خمسة قرارات جمهورية ، تحمل الأرقام من ١٦٠٣ الى ١٦٠٧ ، وتقضى باعادة تعيين رجال القضاء والنيابة العامة ، وأعضاء مجلس الدولة ، وأعضاء ادارة قضايا الحكومة ، وأعضاء النيابة الادارية ، ونقل بعض العاملين فى الهيئات القضائية الى وظائف أخرى غير قضائية ، فى أجهزة الحكومة والقطاع العام . وأعلن فى نفس اليوم ، أن من لم تشملهم قرارات اعادة التعيين ، يعتبرون محالين الى المعاش بحكم القانون ، ويجوز اعادة تعيينهم فى وظائف أخرى .

حققت محصلة هذه القرارات رغبة الحاكم الجامحــة فى الانتقام من رجال القضاء الذين لم يخضعوا لأهوائه ، بحرمان

اكثر من مائتين منهم ، من القيام بعملهم ، بالاحالة الى المعاش أو النقل بعيدا عن القضاء • وحاول الحاكم التغطية على فعلته والتخفيف من أثرها المؤلم ، بأن أصدر فى نفس اليوم ، قرارين آخرين لهما جاذبية وبريق ، وفى نفس الوقت يدعمان سيطرته على القضاء •

## المجلس والمحـــكمة

القرار الأول ، صدر به قانون المجـــلس الأعلى للهيئات القضائية ، الذى يرأسه رئيس الجمهورية ، ويتولى الاشراف على الهيئات القضائية ، ويبدى رأيه فى جميع المسائل المتعلقة بها • والقرار الثانى ، صدر به قانون المحـكمة العليـا التى تختص بالفصل فى دستورية القوانين ، وتفسير النصوص القانونية ، ويعين رئيسها بقرار من رئيس الجمهورية •

ونشرت الصحف الحكومية أخبار تحطيم القضاء وازالـة العدالة ، تحت عناوين مثيرة خادعة ، منها عناوين « الجمهورية »، التى قالت : « قوانين ثورية لاصلاح القضاء • مجلس الوزراء يقرر انشاء محكمة عليا ومجلس أعلى للقضاء •• » •

وعنيت الصحف بنشر نص « المذكرة الايضـاحية لقانون المحكمة العليا » ، مساهمة منها فى تبرير الأخطاء ومساندة تصرفات الحاكم • ولكنها أدت الى عكس ما كانت تهدف اليه ، لأنها كشفت الدوافع السياسية ، المخالفة لمبادىء الدستور وقواعد الشرع ، وراء قرارات الرئيس ، عندمـــا قالت ان الثورة التى اجتاحت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، بعد ٢٣ يولية ١٩٥٢،

والقوانين الاشتراكية فى يولية ١٩٦١ ، اقتضت ثورة تشريعية ، حتى يمكن للقانون أن يساير القيم الجديدة فى المجتمع ، وحتى يمكن للقضاء أن يتفاعل مع ارادة الجماهير • ولكن كثيرا من احكام القضاء ، لم تلاحق التطور الذى طرأ على العـــلاقات الاجتماعية والاقتصادية • كما أن استقلال القاضى ليس ميزة خلعها عليه المجتمع ، بل انه مقرر لصالح العدالة والشعب •

## (٩) الصحافة المصرية تعانى ..
## والعهد الناصرى ينقضى !

برزت مشكلات الصحافة المصرية ، كموضوع للمناقشة العامة ، على الألسنة وبالأقلام ، خاصة بعد برنامج مارس ١٩٦٨ . وكان أهمها : الرقابة ، والسيطرة الحكومية على الصحف ، وكثرة القرارات الصادرة بتعيين ونقل الصحفيين أو منعهم من الكتابة ، وما ترتب على ذلك من ظواهر ضعف وسلبية .

### المطالب الصحفية

وتكررت المطالبة بإباحة مناقشة السياسة العامة ،وأسلوب الحكم ، ونقد الحكومة والقطاع العام ، مع توفير الضمانات الديمقراطية للعمل السياسي . وترددت عبارات : « النقد والنقد الذاتى » ، « الرأى والرأى الآخر » ، « الديمقراطية بالمشاركة » لا « الديمقراطية بالموافقة » ، و « الالتزام » بدل « الالزام » .

وظهرت اجتهادات ترى اباحة حرية اصدار الصحف للتنظيمات الشعبية ، وأن تكون « الميثاق » هو القيد الوحيد على

حرية الصحافة ، وأن تصير ملكية « الاتحاد الاشتراكى » للصحف شاملة وفعالة ، تنبع منها سياسة الصحف ومعـــايير اختيـار المسئولين عنها • وانشاء مجلس أعلى للصحافة ، داخل « الاتحاد الاشتراكى » ، يشرف على الصحف ويحقق لها العدالة فى الحصول على الاخبار والاعلانات •

وامتدت المناقشات الى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى، الذى قرر فى ٢١ سبتمبر ١٩٦٨ ، ضرورة دراسة مشكــلات الصحافة ، وعمل تنظيم جديد لها ، يؤكد الملكية الشعبية لها ، ويضعها فى خدمة أهداف « المجتمع الاشتراكى » •

وكالمعتاد فى العهد الناصرى ، أحيط هذا القرار بباقة من العبارات الرنانة والشعارات البراقة ، البعيدة عن الواقع وامكان التنفيذ • وتولت صحف الحكومة ابرازها ، فقالت « الأخبار » فى عناوين صفحتها الأولى ، يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٦٨ : « وضع تنظيم جديد للصحافة •• تأكيد سيادة القانون •• » • وتحت عنوان « سيادة القانون » ، نقلت الصحيفة عن قرارات المؤتمر التى أعلنها الرئيس عبد الناصر ، « انه من الضرورى خلال هذه المرحلة المصيرية ، أن تتأكد باستمرار وباصرار ، سلطة قــوى الشعب العامل ، وأن تتدعم رقابتها الفعالة على مقدراتها ، وعلى جميع أجهزة الحكم ومختلف أنشطة الدولة • ان التمكين لحرية الرأى وحرية النقد ، هو الضمان الأكيد كى يعمـــل الشعب رقابته • ومن الضرورى كذلك أن تتأكد سيادة القانون ليكون أعلى من مراكز القوى ، وأقوى من ارادة الأفراد •• » • وذكرت قرارات المؤتمر ، ضرورة وضع الصحافة فى « خـــدمة الرأى الحر والنقد البناء •• مع اعطاء اهتمام خاص لكل وسائل الاعلام والثقافة والفن •• » •

وخلال شهر نوفمبر ١٩٦٨ ، بحثت اللجنة الدائمة للثقافة والاعلام بالاتحاد الاشتراكي ، مع المسئولين في الحكومة ، وضع دستور لآداب مهنة الصحافة وأخلاقياتها ، وتأليف لجنة لمعالجة المشاكل المشتركة لدى الصحف ، وانشاء اتحاد عام للصحافة للعناية بمصالح المؤسسات الصحفية ٠

## هيكل ٠٠ وزيرا

ومما يذكر أن تعيين محمد حسنين هيكل ، رئيس تحرير « الأهرام » ، وزيرا للارشاد القومي ، في آخر تعديل وزارى جرى على وزارة ٢٠ مارس ١٩٦٨ ، وصدر يوم ٢٦ أبريل ١٩٧٠ ، كان موضوعا مثيرا للشك والمناقشة ، وسببا في غضب الرئيس عبد الناصر من هيكل ، واعتقال بعض المقربين من الزعيم ومن مستشاره الأول ٠

لقد فاجأ القرار هيكل ، فساورته الشكوك في أسبابه ونتائجه ٠ وخشى أن يكون تقديما لابعاده عن « الأهرام » ، ثم الوزارة ، بفعل مراكز القوى المعادية له ، وتحت تأثير شخصية الرئيس عبد الناصر ، الحريصة الكتومة ، التي تشك حتى في أقرب الناس اليها ، خاصة اذا كانوا من أصحاب النفوذ ٠

ومن ناحية أخرى ، استقبل البعض دخول حسنين هيكل الوزارة بعدم ارتياح ، حتى أن توفيق الحكيم الكاتب في « الأهرام » ، بعث برسالة الى الرئيس ـ عن طريق حاتم صادق ، زوج ابنة الرئيس والمحرر في مؤسسة « الأهرام » ـ يقول فيها ان جمع هيكل بين المنصبين ، سيصبغ « الأهرام » بالصبغة الرسمية ، وان الناس لا تصدق غالبا ما تقوله الأجهزة الحكومية ٠ وأوضح توفيق الحكيم أن أزمتنا هي أزمة ثقة ، وأن الشعب يعاني

من الحيرة والقلق وبلبلة الفكر ، بعد هزيمة يونية ١٩٦٧ ، وأن العلاج يأتى من الأصوات والمنابر الحرة ، لا من الأجهزة الحكومية التى لا يصدقها أحد ·

وكان فحوى رسالة الحكيم للرئيس ، والشكوك المحيطة بنوايا عبد الناصر تجاه هيكل ، موضوعا لحديث بعض أصدقاء هيكل فى منزل لطفى الخولى ، الكاتب ورئيس تحرير صحيفة « الطليعة » · ولم يكن أحد منهم يعلم أن كل كلمة قالوها سجلتها أجهزة سامى شرف ، الذى عين وزيرا للدولة ، فى نفس يوم تعيين هيكل ·

وما كان من جمال عبد الناصر ، الا أن غضب من هيكل ، وثار وأمر باعتقال سكرتيرته وزوجها ، ولطفى الخولى وزوجته · وظلوا فى المعتقل أكثر من ستة شهور ، دون محاكمة · ولم يشمل الاعتقال توفيق الحكيم ، نظرا لارتفاع مكانته وكبر سنه ·

وتمكن حسنين هيكل من اقناع الرئيس ، بابقائه رئيسا « للأهرام » ووزيرا للارشاد فى وقت واحد · ثم توسط لديه للافراج عن أصدقائه المعتقلين ·

## الحكم البوليسى

ولما حصل توفيق الحكيم على صورة من محاضر التحقيق ، نشرها في كتابه « وثائق فى طريق عودة الوعى » ، الذى صدر بالقاهرة سنة ١٩٧٥ ، ووصفها بأنها « واضحة الدلالة على حقيقة الحكم البوليسى المسيطر على البلاد » · وقال بمرارة وألم : « اذا كان كل هذا الضيق والتضييق ، لمجرد رسالة شخصية ودية مهذبة الى الرئيس عبد الناصر ، حاولت أن أجعلها فى طى الكتمان ·· حتى تؤدى الغرض منها فى هدوء ــ وهو

توصيل رأيى الى الرئيس واسداء النصح اليه ـ فما الذى كان يمكن أن يفعل ويقبل فى هذه الحالة ؟ ٠٠ » ٠

## نقــل الصحفيين

وكان نقل العديد من الصحفيين النقابيين الى أعمال غير صحفية ، من أهم المشكلات التى تعرض لها الصحفيون ونقابتهم ، خلال العهد الناصرى ٠

واستعدادا لاصدار قانون جديد لنقابة الصحفيين ، تقدم مجلس النقابة برئاسة كامل زهيرى ، بمذكرة الى لجنة الخدمات بمجلس الأمة ، يوم ١٤ مايو ١٩٧٠ ، يعرض فيها نشأة المشكلة وتطورها ، والجهود التى بذلتها النقابة لحلها ، ويطالب بالنص فى القانون الجديد على حظر نقل الصحفيين الى أعمال غير صحفية ٠

تقول المذكرة : « ٠٠ بدأت هذه المشكلة عام ١٩٦٤ ، بنقل مجموعة من الزملاء أعضاء النقابة من العاملين فى جريدة الجمهورية الى أعمال غير صحفية ، فى شركات ومؤسسات القطاع العام والوزارات المختلفة ٠

وقد تم هذا الاجراء الادارى بصرف النظر عن مؤهلاتهم أو خبرتهم أو تاريخهم الصحفى أو انتهاك كرامتهم بتغيير طبيعة عملهم الذى أمضوا فيه حياتهم ، وبصرف النظر عن صلاحيتهم للأعمال المنقولين اليها من عدمه ، ودون مراعاة لقوانين وتقاليد المهنة ، أو لكفاح وخبرة هؤلاء الأعضاء ٠

وقد اصابت المهنة محنة نقــل الصحفيين من أعمــالهم الصحفية الى أعمال غير صحفية ، اذ نقل ٤٥ نقابيا من جريدة

الجمهورية ، ثم نقل من اخبار اليوم ١٧ نقابيا ، ومن مجلة الاذاعة ١٣ نقابيا ، ومن وكالة أنباء الشرق الأوسط ٤٥ نقابيا .

وبهذا أصبح مجموع الذين نقلوا ما بين ١٩٦٤ و ١٩٦٨ ( ١٢٠ نقابيا ) من مجموع عدد أعضاء النقابة ١٢٠٠ نقابيا فى عام ١٩٦٨ ، أى واحد من كل عشرة صحفيين .

وكان رد فعل هذه الاجراءات شديدا ، فاجتمعت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين فى عام ١٩٦٤ ، واتخذت عدة قرارات ابرزها :

( أ ) الاستنكار الشديد ، والاحتجاج الصارخ ، والمطالبة بعودة الصحفيين المنقولين الى أعمالهم الصحفية .

( ب ) اسقاط عضوية أى رئيس مجلس ادارة أو رئيس تحرير اتخذ مثل هذا القرار .

( جـ ) عدم المساس بحقوق المنقولين النقابية ..

( د ) ضرورة أن تبذل النقابة كل جهودها لاعادة هؤلاء الصحفيين الى أعمالهم الصحفية .

واتخذت الجمعيات العمومية على التوالى ، قرارات مماثلة.

وكان آخر هذه الجمعيات العمومية ، المنعقدة فى ١٩٦٨/١٢/٦ ، والتى تم فيها التجديد النصفى لأعضاء المجلس الحالى ، وتم فيها انتخاب النقيب . وجاء فى قرارات هذه الجمعية العمومية فى البند الثالث عشر من القرارات ، ضرورة العمل على تغيير مواد قانون تنظيم الصحافة ، التى ظهرت بها عيوب كان من نتيجتها هذه المشكلة .

وقد أحيلت التوصيات الثلاث عشر الى مجلس النقابة ، لاتخاذ الاجراء اللازم .

وكان مجلس النقابة ، قد تقدم بمشروع توصية الى مؤتمر الصحفيين العرب ، المنعقد فى فبراير ١٩٦٨ ، يوصى بعدم نقل الصحفى من عمله الى عمل غير صحفى ، ووافق المؤتمر الذى حضره ١٢ نقيبا و ٢٢٤ عضوا من أعضاء الوفود العربية على هذه التوصية بالاجماع •

وكان من رأى مجلس النقابة ، ضرورة النص بصراحة فى مشروع القانون الجديد ، على عدم جواز نقل الصحفى من عمله الصحفى ، وذلك حتى يخرج هذا الموضوع من أى لبس أو احتمال اللبس ، ويستند مجلس النقابة الى الأسباب الآتية :

١ ـ ان قرار نقل الصحفيين الى المؤسسات غير الصحفية ، قد صاحبته أو أعقبته قرارات بتعيين غيرهم فى نفس المؤسسات • وبالتالى ، فلا يقبل تبرير نقلهم لأسباب التوفير الاقتصادى •

٢ ـ ان قانون عقد العمل الفردى لا يبيح الاستغناء عن العاملين فى أى مؤسسة ، الا فى حالة التصفية أو الافلاس •

٣ ـ ان نقل الصحفى الى عمل غير صحفى ، يعتبر تغييرا لطبيعة عمله ، وبالتالى يعتبر فسخا من غير سبب وفصلا تعسفيا •

٤ ـ إن قانون عقد العمل يضمن للعاملين عدم تغيير طبيعة العمل ، أو نقل العامل من عمله الى عمل آخر ، ما لم يكن ذلك بموافقته •

٥ ـ ان نقل الصحفيين بالجملة ، يتخذ شكل الضغط الأدبى والمادى ، على الذين نقلوا ، وشكل الضغط الأدبى على الذين لم ينقلوا • والضمان اللازم والضرورى ليؤدى الصحفيون أعمالهم ، ليستلزم رفع هذا الشبح الرهيب الذى يهدد الصحفيين ، منقولين وغير منقولين •

٦ ـ وتلاحظ النقابة ـ من الناحية العملية ـ أن الذين نقلوا من دار الجمهورية مثلا ، قد أمكن تشغيلهم فى مؤسسات أخرى ، كالأهرام ودار الهلال وروز اليوسف ، مما يدل على كفـــايتهم المهنية وسقوط حجة نقلهم ٠

ولما كان حجم المشكلة قد أصبح بهذه الخطورة ، فقد اتجه المجلس ثلاثة اتجاهات :

أولا : الاتحاد الاشتراكى ، وقد حدد المجلس موقفه فى جلسات لجنة الفكر والاعلام ، وقدم المجلس مذكرة شاملة بتاريخ ١٩٦٨/١١/١٠ ٠

ثانيا : القضاء ، وكان موقف المجلس هو تأييد كل مسعى يبذله العضو ، لكى يظهر فساد حجة الادارة التى تنقل الصحفى الى عمل غير صحفى ٠

وقد كسب بعض الزملاء قضاياهم ٠ ونص حكم محكمة القاهرة الابتدائية الدائرة ٢٧ عمالى ، بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٧٠، على ما يأتى :

« ترى المحكمة أن فصل المدعى كان دون مبرر ، مما يتعين عليه تعويضه عما لحقه من أضرار مادية وأدبية ٠ ولا يغير من هذا محاولة الحاق المدعى بعمل آخر بالمؤسسة العامة لميناء الاسكندرية، لأنه لا يصح قانونا الزام العامل بالالتحاق مع رب عمل آخر ، خاصة اذا كان هذا العمل الآخر ، لا يتفق مع عمله ومواهبه ، فليس من المقبول أن يقوم صحفى بالعمل فى غير الصحافة ، بعيدا عن خبرته واستعداده الخاص ٠

ثالثا : السعى لدى مجلس الأمة عند مناقشـــة مشروع القانون ، للنص صراحة على عدم جواز نقل الصحفى الى عمل غير صحفى ٠٠

وقد شرف المجلس بالاطلاع على مشروع القانون من السيد وكيل مجلس الأمة • وقد نص هذا المشروع على أن مهنة الصحافة تقوم على الاحتراف ، حيث المصدر الأصلى للدخل هو العمـــل الصحفى ، ولا شك أن قطع هذا الاحتراف ، بطريقـــة ادارية مفاجئة ، يعتبر تهديدا للصحفى وتهديدا للمهنة •

ولا يرد على ما نرجو أن ينص عليه القانون الجديد ، من عدمجواز نقل الصحفى ، بأن قانون عقد العمـل ينص عـلى القواعد العامة ، لعدم جواز نقل العامل أو تغيير طبيعة مهنته ، لأن القوانين الخاصة بالمهن ـ ومنها الصحافة ـ مهمتها تحديد واجبات وحقوق خاصة لأبناء كل مهنة • ومنعا من الغموض أو اللبس ، فان النقابة ترى النص صراحة على حظر نقل الصحفيين الى أعمال غير صحفية •• نقيب الصحفيين : كامل زهيرى » •

## قانون النقـــابة

ولما صدر قانون انشاء نقابة الصحفيين ، فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٠ ، تضمن مفاهيم الحكم المطلق ، والحزب الواحد الحاكم • وفى نفس الوقت حاول الاستجابة لبعض مطالب الصحفيين •

فالمادة الثالثة من القانون ، تنص على أن « يجرى نشاط النقابة فى اطار السياسة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى » • وتحدد الهدف الأول للنقابة فى « العمل على نشر وتعميق الفكـر الاشتراكى والقومى بين أعضائها ، وتنشيط الدعوة اليه فى داخل المؤسسات الصحفية وبين جمهور القراء •• » •

وتنص المادة ( ١٣ ) على أن ترسل لجنة قيد الصحفيين فى جداول النقابة ، قبل انعقادها بثلاثين يوما على الأقل ، بيانا بأسماء طالبى القيد ، الى الاتحاد الاشتراكى العربى ، ووزارة الارشاد القومى ، لابداء الرأى فيها •• » •

وتوجب المادة (١٦) على مجلس النقابة ، أن يبلغ الاتحاد الاشتراكي العربي ووزارة الارشاد القومي ، قرارات لجنة القيد وهيئة التظلم وهيئة التأديب ، خلال أسبوعين من صدورها ، وكذلك أسماء الصحفيين الذين يتقرر نقلهم من جدول فرعي الى آخر .

وتشترط المادة ( ٣٧ ) فيمن يرشح نفسه لمركز النقيب أو عضوية مجلس النقابة ، أن يكون عضوا عاملا في الاتحاد الاشتراكي العربي ..

وتنص المادة ( ٤٧ ) على أن يختص مجلس النقابة بوضع « خطة للعمل السياسي في النقابة ومتابعة تنفيذها .. » .

وتجيز المادة ( ٦٢ ) لوزير الارشاد القومي ، أن يطعن في تشكيل الجمعية العمومية وفي تشكيل مجلس النقابة ، وفي القرارات الصادرة من الجمعية العمومية .

وتنص المادة ( ٦٥ ) على أنه « لا يجوز لأى فرد أن يعمل في الصحافة ، ما لم يكن اسمه مقيدا في جدول النقابة ، بعد حصوله على موافقة من الاتحاد الاشتراكي العربي » .

وفي نفس الوقت ، ينص القانون على بعض الضمانات لحماية الصحفيين ، فتقول المادة الثالثة انه من أهداف النقابة « ضمان حرية الصحفيين في أداء رسالتهم وكفالة حقوقهم .. في حالات الفصل والمرض والتعطل والعجز » .

وتنص المادة (٦٧) على أنه « مع عدم الاخلال بحكم المادة ( ١٣٥ ) من قانون الاجراءات الجنائية ، لا يجوز القبض على عضو نقابة الصحفيين أو حبسه احتياطيا ، لما ينسب اليه في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٤ و ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ من قانون العقوبات ، بسبب مواد صحفية

صدرت عنه أثناء ممارسة المهنة • وتخطر النيابة العامة في هذه الحالة ، محضرا بما حدث تبلغ صورته لمجلس النقابة » •

كما تنص المادة ( ٦٨ ) على أنه « لا يجوز التحقيق مع عضو النقابة فيما يتصل بعمله الصحفي الا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة » •

وفي حالة اتهام الصحفي بجناية أو جنحة خاصة بعمله الصحفي ، فان المادة ( ٦٩ ) تبيح للنقيب أو لرئيس النقابة الفرعية ، أن يحضر التحقيق بنفسه أو بمن ينيبه عنه •

وطبقا للمادة ( ١١٢) فانه « لا يجوز للمؤسسات الصحفية أو لمالكي الصحف أو من يمثلونهم ، أن يكلفوا المحررين نشر ما يتعرضون به للمسئولية ، بغير أمر كتابي ، كما لا يجوز تكليف الصحفي بعمل لا يتفق مع اختصاصه المتعاقد عليه ، الا بموافقته • ولا يجوز نقل الصحفي الى عمل اخر يختلف عن طبيعة مهنته » •

## نهاية الحكم الناصري

وبوفاة الرئيس جمال عبد الناصر ، الى رحمة الله ، يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ، انتهى حكمه الذي بدأ في ٢٣ يونية ١٩٥٦ ، حين تولى رئاسة الجمهورية ، ودام أكثر من ١٤ سنة ، كان الرئيس خلالها حاكما فردا ، تسانده وتحميه مجموعة من أجهزة الأمن والمعلومات ، وتقف خلفه واجهة شعبية شكلية ، تتألف من المجلس النيابي المصطنع ، والتنظيم السياسي السلطوي الواحد ، اللذين حلا مكان البرلمان المنتخب ، والأحزاب السياسية المتعددة •

واتصف نظام الحكم الناصرى ، بتمركز كل السلطات العليا فى قبضة الرئيس ، الذى جمع بين رئاسة الدولة ورئاسة مجلس الوزراء ، ورئاسة التنظيم السياسى ، فى أكثر فترات حكمه •

وعمد الحكم الناصرى الى الدمج بين سلطات الدولـــة الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية ، بدلا من الفصل أو التوازن بينها • فقد سيطرت الحكومة ( السلطة التنفيذية ) على المجلس النيابى ( السلطة التشريعية ) ، فخسرت الفائـــدة من تمحيص القوانين ، ومن المراقبة الشعبية لأعمال الحكومة • وامتد نفوذ الحكومة الى ( السلطة القضائية ) ، لتحتويها ، ففقـــد القضاء استقلاله ، وتعددت الأخطاء والمظالم •

ونتيجة لهيمنة رئيس الدولة على كافة السلطات ، تضاءلت قيمة وفعالية المؤسسات السياسية الدستورية الى أقصى حد ، وأصيبت بحالة من الضعف والاضطراب • وبدلا من المؤسسات ، اعتمد الرئيس فى تنفيذ مهام الحكم ، على مجموعة من الأفراد ، انتقى أكثرهم على أساس « الثقة » لا « الخبرة والكفاءة » ، فظهرت « مراكز القوى » ، العلنية والسرية ، وكثرت الأخطاء والانحرافات فى جميع المجالات • ولم يعد فى الامكان اغفالها ، بعد أن أثبتتها الوثائق ، واعترف الرئيس بها وأعلنها فى خطبه وتصريحاته الرسمية ، فى الفترة من هزيمة يونية ١٩٦٧ ، حتى وفاته فى سبتمبر ١٩٧٠ •

وقد كان من الضرورى ، من وجهة نظر الحاكم الفرد ، أن يسيطر على وسائل الاتصال بالجماهير ، ففقدت الصحافـــة ( السلطة الرابعة ) استقلالها وحريتها • وأبدت جميع توجهات الرئيس : الصائبة والخاطئة ، على حد سواء • وأحاطت ممارساته بهالة من الضوء الباهر وضخمت قدراته بشكل أسطورى ، فافتقد الرئيس الخبر الصادق ، والتعليق الرصـــين ، والرأى

الصائب ، الذى كان من الممكن أن يحميه من أخطار الشـطط فى الرأى ، والبعد عن الحكمة ، والانزلاق الى الهـــوة ٠٠ فكثر السقوط وتعددت الكوارث ! ٠٠

وقد ظهرت كل الأخطاء الفادحة ، النابعة من طبيعة الحكم الفردى ، بصورة شديدة الوضوح والخطورة ، فى جميع الأعمال العسكرية والسياسية ، التى أقدم عليها الرئيس طوال أيام حكمه ، سواء داخل الوطن ، أو خارجه : فى سوريا واليمن ، وفى مواجهة العدو الاسرائيلى ٠٠ وذلك لأن أسبابها ودوافعها كانت فردية ، تحركها أحلام الزعامة ، والرغبة الجامحة فى السيطرة والحكم٠ كما كانت أساليب ادارتها أيضا فردية ، قائمة على « الثقة » لا « الكفاءة » ، « الصداقة » لا « المسئولية » ، الأفراد « والشلل » لاالمؤسسات وبيوت الخبرة ٠ ولما اجتمعت هذه المؤثرات والعوامل، فى أزمة أبريل ـ يونية ١٩٦٧ ، شكلت أكبر هزيمــة للرئيس والشعب والوطن فى التاريخ المعاصر ! ٠

ومن المآسى التى سمح بها القدر ، أن كـل المغامرات الناصرية ، كانت « فردية » فى أسبابها ودوافعها ، « جماعية » فى تحمل كوارثها وخسائرهـــا ! ٠٠ ففى نهاية الأمر ، خلف الرئيس وراءه شعبا فقيرا خائفا ، وجيشا مهزوما مهمومـــا ، ودولة منقوصة السيادة مكسورة الارادة ، مفقودة الحـــرية ٠ وترك كومة من العبارات الرنانة والشعارات البراقة ، التى لم تكن يوما قابلة للتنفيذ ، أو حتى مصحوبة بالرغبة فيه ! ٠٠

## الفصـــل الثـــانى

---

# تخطى الهزيمة •• والاعداد للنصر

## (١) السادات يقبل التحدى ، ويضمد الجراح

منذ اليوم الأول لتوليه رئاسة الجمهورية ، باستثناء ١٦ أكتوبر ١٩٧٠ ، برزت أمام محمد أنور السادات ، عدة ضرورات ، أولها : استعادة الأرض التى اغتصبت ـ نتيجة لمساوىء وأخطاء الحكم الفردى البوليسى ـ وذلك سواء بالوسائل السياسية أو بالحرب • وثانيها : اصلاح نظام الحكم ، باستبدال المؤسسات بالأفراد ، وسيادة القانون بالقرارات الاستثنائية ، مع توسيع دائرة ممارسة الحريات ، وصيانة الحرمات ، وتضميد جراح ضحايا مساوىء الحكم • وثالثها : مواجهة الضائقة المالية ، واصلاح الاقتصاد ، بتحريره من قيود الحكم الشمولى ، وتحديثه • ورابعها : تعديل مسار سياسة مصر الخارجية ، لتتقارب مع كتلة الدول الغربية ، بهدف الافادة منها فى الوصول الى الحل السلمى ، أو تنويع المصادر العسكرية والاقتصادية وتطويرها ، استعدادا للمعركة المصيرية مع العدو الاسرائيلى •

### التحـــدى

وبالقياس الى الامكانات العسكرية والاقتصادية القائمة ،

والأوضاع السياسية الداخلية والخارجية الحاكمة ، مثلت هذه الضرورات تحديات صعبة لقدرات الرئيس الجديد ·

ولكن تجاربه وخبراته السابقة ، التى اكتسبها طوال فترات كفاحه الوطنى : السرى والعلنى ، قبل وبعد حركة يولية ١٩٥٢ ، خاصة فى أثناء رئاسته مجلس الأمة ونيابته عن رئاسة الجمهورية ، فى السنوات الثلاث الأخيرة من العهد الناصرى ، أمدته بالأفكار والوسائل التى أهلته لمواجهة المشكلات وقبول التحدى ، ورسم سياسته على أسس راسخة ·

## حكم المؤسسات

وفور توليه الحكم ، أعلن الرئيس محمد أنور السادات ، أن « الدستور هو الذى يحكم » ، وأن المبادىء الأساسية للعمل القيادى هى : « الشرعية والاستمرار والاستقرار » ·

وكانت المؤسسات الدستورية القائمة ، والتى أعلن الرئيس ارتكاز الحكم عليها ، هى : « الاتحاد الاشتراكى العربى » ، وهو التنظيم السياسى الواحد ، الذى يمارس سلطته من خلال :

١ ـ القيادة ، التى تتألف من « اللجنة المركزية » ، أعلى سلطة سياسية ، و « اللجنة التنفيذية العليا » ، التى تنتخبها « اللجنة المركزية » لتعمل باسمها · وتتشكل اللجنتان من الرئيس والوزراء والشخصيات السياسية المهمة ·

٢ ـ الجناح التشريعى ، وهو « مجلس الأمة » ، الذى يتألف من ٣٥٠ عضوا ، ينتخبهم الشعب من أعضاء الاتحاد الاشتراكى ·

٣ ـ الجناح التنفيذى ، وهو مجلس الوزراء ، الذى يختاره رئيس الجمهورية ·

واعلن يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٧٠ ، التشكيل الوزارى برئاسة الدكتور محمود فوزى • وقد ضم أعضاء الوزارة السابقة ، فيما عدا محمد حسنين هيكل الذى قبل الرئيس استقالته يوم ١٨ أكتوبر من وزارة الارشاد القومى •

وفى افتتاح المؤتمر القومى الأول للاتحاد الاشتراكى ، فى نوفمبر ١٩٧٠ ، أنتخب الرئيس أنور السادات بالاجماع ، رئيسا للاتحاد الاشتراكى العربى • وطبقا لقانون الاتحاد ، أصبح رئيسا للمؤتمر القومى العام ، واللجنة المركزية ، واللجنة التنفيذية العليا •

وأعاد الرئيس السادات تنظيم الأجهزة العليا للسلطة ، مؤكدا مبدأ المشاركة الدستورية والشعبية فى المسئولية • وشغلت المناصب العليا فى الحكومة والاتحاد الاشتراكى ، فى جو يسوده الاستقرار والشرعية • وعلقت « المصور » ــ فى أول يناير ١٩٧١ ــ على ذلك بقولها ان ظنون الوهم والأمل الكاذب فى أن وفاة عبد الناصر ستترك « فراغا » •• لم تتحقق •

وتطبيقا لقول الرئيس بضرورة المشاركة الدستورية فى المسئولية ، عقد الرئيس اجتماعا مشتركا ــ يوم ٤ مارس ١٩٧١ ــ للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى ، ومجلس الدفاع الوطنى ، لتقييم موقفنا من اسرائيل ، بعد رفضها مقترحات السلام التى قدمها الدكتور « جونار يارنج » ، مبعوث الأمم المتحدة لحل أزمة الشرق الأوسط • ثم عقد الرئيس اجتماعا لمجلس الوزراء برئاسته ، ظهر يوم ٧ مارس ١٩٧١ ، لمناقشة البيان المزمع اعلانه مساء اليوم نفسه • وبعد موافقة مجلس الوزراء ، أذاع الرئيس قراره بانهاء وقف اطلاق النار ، وحرص على توضيح أسباب القرار واحتمالات الموقف • وكان المعتاد فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، ابلاغ المؤسسات الدستورية بقرارات الرئيس بعد اعلانها وليس قبله ! •

وعقب اعلان الدستور الدائم ، فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ ، اتبع الرئيس السادات أسلوبا غير مسبوق لاعادة تشكيل الوزارة ، يؤكد احترام المؤسسات الدستورية واشراكها فى المسئولية • فقد عرض الرئيس على اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، يوم ١٦ يناير ١٩٧٢ ، اسم المرشح لرئاسة الوزارة الجديدة ، وبيانا بالمهام التى سيضطلع بها • وبعد موافقة اللجنة المركزية ، أعلن يوم ١٧ يناير ، تأليف الوزارة الجديدة برئاسة الدكتور عزيز صدقى ، الذى كان قد أتم تشاوره مع أعضائها •

ومن قبل ، لم يكن الرئيس عبد الناصر يعنى كثيرا بمهام المؤسسات الدستورية ، أو حتى باستشارة أعضاء الوزارة قبل اعلان تأليفها • وحدث أن عرف بعض الوزراء ، بأمر توليهم المناصب الوزارية ، عند استماعهم لنشرات الأخبار فى الاذاعة والتليفزيون ، مثل سائر الناس ! •• وهو ما يؤكده المهندس سيد مرعى وزير الزراعة والاصلاح الزراعى ، الذى فوجىء باذاعة اسمه فى التشكيل الوزارى برئاسة عبد الناصر ، يوم ١٩ يونية ١٩٦٧ ، دون استشارته أو حتى اخطاره لحضور حلف اليمين الدستورية ! •

## تصفية الحراسة

وكان « فرض الحراسة » ، والآثار المدمرة المترتبة عليه ، من أخطاء الحكم الناصرى ، التى تعين على الرئيس السادات تصحيحها • وقد كان • فاستهل الرئيس عمله ، بأن طلب من المختصين ، فى ديسمبر ١٩٧٠ ، اعداد مشروع قانون لتصفية مشكلات الموضوعين تحت الحراسة ، بأنواعها المتعددة ، ووضع الضوابط القانونية لفرضها مستقبلا ، فى الحالات الضرورية وبموجب أحكام قضائية ، وتعيين « المدعى العام الاشتراكى » ، لمباشرة هذه المهام •

وفرض الحراسة علي الأموال والممتلكات ـ فى الأصل ـ هو اجراء تحفظى يوجه ضد « رعايا دول الأعداء » فى حالة «الحرب»، لمنعهم من استخدام أموالهم للاضرار بأمن الدولة المقيمين بها ٠

ولكن السلطة الناصرية وسعت دائرة فرض الحراسة ، لتشمل المصريين فى سنة ١٩٦١ ، بالمخالفة لمبادىء الدستور الذى يصون الملكية الفردية ٠ وهى المرة الأولى التى تفرض فيها سلطة مصرية الحراسة على المصريين ٠ فقد صدر أمر عسكرى بفرض الحراسة على نحو ألف أسرة ، منها ٣٥٠ أسرة مصرية ٠ وبعد ثلاث سنوات فرضت الحراسة على ١٧٠٠ شخص ، استنادا الى قانون الطوارىء ٠ ومنذ سنة ١٩٦٦ توالى صدور الكثير من قرارات فرض الحراسة ، حتى شملت نحو عشرين ألف شخص ٠ وكان الهدف منها تحطيم أصحاب رءوس الأموال ، الذين أفلتوا من قرارات تحديد الملكية الزراعية وتأميم المنشآت الاقتصادية ٠ وتعددت أنواع الحراسة طبقا لأسباب فرضها : « الطوارىء » ، أو « الأمن » ، أو « تصفية الاقطاع » ٠

وكانت قرارات فرض الحراسة ، فى العهد الناصرى ، تصدر من السلطة التنفيذية ، بقرارات مكتوبة أو شفهية ، بعيدا عن أحكام القضاء ورقابته ٠ وبمقتضاها تسيطر الحكومة على أموال وممتلكات الشخص أو الأسرة ، ثم تصرف لهم منها مرتبا بسيطا لا يكفى لمواجهة متطلبات الحياة الضرورية ٠

وتدل وثائق الحكم الشمولى ، والأحكام القضائية التى صدرت فى عهد الرئيسين أنور السادات وحسنى مبارك ، على أن عبد الناصر ومعاونيه ، استخدموا سلاح فرض الحراسة في بعض الحالات ، لأغراض تتنافي مع نصوص الدستور وأحكام القانون ومبادىء الأديان ٠ وتعددت مآسى الخاضعين للحراسة ، وصورها

الأدب المصرى ـ بعدما استرد حريته فى العهد الساداتى ـ فى قصة « جرحى الثورة » لاحسان عبد القدوس وغيرها ٠

وقد ارتفعت أصوات الخاضعين للحراسة بالأنين والشكوى فى العهد الناصرى ، دون أدنى اهتمام من الحاكم المزهو بسلطاته ، الذى شل يد القضاء ، وحرم الطعن فى قرارات فرض الحراسة أو مجرد التظلم منها ، حتى وقعت الهزيمة الكبرى ، فى يونية ١٩٦٧ ، واهتزت أركان حكمه ، فارتفع صوت الشعب ، وتم فى ٣١ أكتوبر ١٩٦٨ ، تعديل قانون « تدابير أمن الدولة » وقانون « الطوارىء » ليسمحا بالتظلم من قرارات فرض الحراسة ، استجابة للمطلب الشعبى الذى تبناه « مجلس الأمة » برئاسة محمد أنور السادات ٠

ولما أعلن الرئيس السادات بحماسة ، فى ديسمبر ١٩٧٠ ، ضرورة تصفية الحراسات ، نشطت أجهزة الدولة لتحقيق هذا الهدف ٠

ففى يناير ١٩٧١ ، شكلت ادارة قضايا الحكومة خمس لجان قضائية ، لبحث الف قضية للخاضعين للحراسة قبل ٢٤ مارس ١٩٦٤ ، والبت فيها خلال ثلاثة أشهر ٠

وبعد حركة مايو ١٩٧١ ، وفى ظل مبادئها ، التى تؤكد العدالة والشرعية ، صدر فى سنة ١٩٧١ ، القانون المعدل للحراسة، الذى ينهى فرض الحراسة بقرارات ادارية ، ويجيز فرضها بحكم قضائى يصدر من المحكمة المختصة ٠ وينص القانون على أنه بعد أن يقرر « المدعى العام الاشتراكى » فرض التحفظ على أموال الخاضعين للقانون لمدة معينة ، يلزم بعدها تقديمهم للقضاء ، ليصدر حكمه بفرض الحراسة ، والا فان التحفظ على أموالهم يرفع تلقائيا ٠

ثم أصـدر الرئيس السـادات ، فى أكتـوبر ١٩٧٢ ، ثلاثة قرارات ، تحدد قواعد تصفية الحراسة نهائيا لصـالح أصحاب الحق • وأوضح المدعى العـام الاشتراكى أن الحراسـة فرضت لأسباب سياسية واقتصادية ، ولم تخضع لمعيار ثابت ، أو اجراء قـانونى •

وصدرت بعد ذلك عدة قرارات بتنظيم تصفية الحراسة •

وفى فبراير ١٩٨٤ ، قضت محكمة النقض بانعدام جميـع القرارات الجمهورية بفرض الحراسة ، التى صدرت ضد المواطنين منذ عام ١٩٦١ • وقالت المحكمة انها قرارات مخـالفة للقـانون وغاصبة للسلطة ، ممـا يجـردها من الحصانة المقررة للقرارات الجمهورية • ولهذا يصبح من حق كل من فرضت عليه الحراسة ، أن يسترد جميع ممتلكاته وأمواله فورا ، دون حاجة الى قـرار أو حكم جديد •

وشجع هـذا الحـكم مصطفى امين ، ليكتب « فكـرة » فى « الأخبار » يوم ٢٦ فبراير ١٩٨٤ ، يشبه فيها الحكومة الناصرية « بالخط » قاطع الطريق المشهور ، ويقول ان الحكومة كانت « تسرق وتنهب ، وتبدو النـاس فى صـورة لص يسرق جهـارا نهـارا ، بلا خوف ولا خجل ولا حياء » •

وفى ٢١ يونية ١٩٨٦ ، أصدرت المحكمة الدستورية العليا ، قرارا بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة • وتضمن حكم المحكمة تحسينا وتصحيحا لأسـلوب وقيمـة التعـويض عن الممتلكات التى تعرضت للوضع تحت الحراسة •

وفى طريقه لتنفيذ مبادئه وسياسته ، اعترضت الرئيس أنــور السـادات عقبة خطيرة ، هى أن أكثر من يشغلون المناصب المؤثـرة فى أجهزة التخطيط والتنفيذ كانوا يختلفون معه فى الفكر والاتجـاه والسلوك ، طوال العهد الناصرى ، الذى احتلـوا فيـه أعلى المراكز وحققوا أعظم المكاسب • فلما تولى الرئيس السادات الحكم ، ظنوا انه فى استطاعتهم الاستمرار فى القيام بمهامهم بنفس مفاهيم العهد السابق وأساليبه ، وتوجيه خطوات الرئيس الجديد بما يتفق مع مصالحهم •

فلما بادر الرئيس السادات باعلان أسس سياسته الداخلية والخارجية ، وتأكدوا من اقتناعه التام بها ، واصراره الكامل على تنفيذها ، اكتشفوا خطأ تقديرهم لملامح شخصية الرئيس : قدراته واتجـــاهاته • فاستشـعروا الخـــوف والقلـق على حاضرهـم ومستقبلهم •

وبدءوا يواجهون الرئيس تدريجيا ، بدءا من أعمال اختبار القوى واكتشاف النيات ، حتى محاولتهم ابعاد الرئيس عن الحكم بالقوة ! •

وعلى سبيل المثال : فى ديسمبر ١٩٧٠ ، حاولوا عرقلة اتجاه الرئيس الى تصفية الحراسة • ثم طلبوا تعيين شعراوى جمعـة ـ وزير الداخليـة ـ رئيســا للوزراء • وفى اجتمـاعات اللجنـة التنفيذية العليا ، واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، عمـــدوا الى معارضة الرئيس ، لاحراجه أمـام الرأى العـام ، واضعـاف مركزه ، كما حدث عند مناقشة الاستجابة لنداء السكرتير العـام للأمم المتحدة ، وتجديد وقف اطلاق النار شهرا ، ينتهى فى ٧ مارس ١٩٧١ • وفى نفس الوقت ، عملوا لزعزعة ثقة القادة السوفيت

فى الرئيس ، بابلاغ سفيرهم فى مصر ، باتجاه الرئيس الى أمريكا ، ومخالفته السياسة الناصرية والخط الاشتراكى ٠

ثم تفجـــر الصراع على السلطـة ، بين الرئيس الســادات و « مراكز القوى الناصرية » ، عند مناقشة اتفاقية الاتحاد العربى بين مصر وليبيا وسوريا ، التى اتجه السادات الى ابرامها ٠ ورغم أن « الوحدة العربية » من أعلى الشعارات الناصريـة ، فقــد عارضتها « المجمـوعة الناصرية » يتصدرها على صبرى ــ نائب رئيس الجمهورية ــ فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليـا يوم ٢١ أبريل ، واجتماع اللجنة المركزية يوم ٢٥ أبريل ١٩٧١ ٠ ثم عادت ووافقت عليها بعد اجراء تعديلات بسيطة فيها ، مما كشف للجميع أن الهـدف من المعـارضة كان مجـرد استعراض القـوة ، وبث الاضطراب فى نفس الرئيس ٠

وخرجت « مراكز القوى » بالصراع الى النطاق الشعبى ، عندما لجأت الى الاتحاد الاشتراكى ، الواقـع تحت سيطرتهـا ، لاثارة الشعب على الرئيس ، بوسائل التحريض ونشر الشائعات ٠

وحاولوا افشال الاحتفال بعيد العمال ، فى أول مايو ١٩٧١ ، ولكنهم أخفقوا ٠ وفوجئوا بأن خطاب الرئيس جذب اهتمام الناس ، لأنه تحدث عن « تقنين الثورة ومسئولية بناء الدولة الجديدة ووضع الدستور الدائم لجمهورية مصر العـربية » ، وهى المطـالب التى ارتفع صوت الشعب بها ، منذ هزيمة ١٩٦٧ ، لكن لم يتحقق منها شىء ! ٠٠

وبدأ الرئيس ردوده الحاسمة على مناوئيه ، بالتخلص من رائدهم على صبرى ، فأصدر يوم ٢ مايو ١٩٧١ ، قرارا باقالته من جميع مناصبه ، نشرته الصحف فى أضيق نطاق ، ولكنـه أحدث ارتياحا شعبيا كبيرا ٠

وأسرع الرئيس يعقد عدة اجتماعات لرجال القوات المسلحة ، قال فى آخرها : « لن أسمح بمراكز القوة ولا بالصراع • وأى واحد حيعمل حاجة ضد مصر أنا حافرمه » • وجه الرئيس هذا الانذار والتهديد ، بينما كان يجلس بجواره محمد فوزى وزير الحربية ، وهو أحد مراكز القوى ، الموجه التهديد اليهم ! ••

وهنا قرر « الوزراء الناصريون » ، التخلص من الرئيس نهائيا باغتياله ، عند زيارته مديرية التحرير يوم ١٣ مايو ١٩٧١ ـ كما يروى فى مذكراته ـ « فأجلت الرحلة معتذرا بأنى مجهد •• وقررت أن أتخلص منهم ، ولكن كان لابد من بينة » •

وجاءت « البينة » المطلوبة للرئيس ، على يد « ضابط بوليس شاب » ، قدمها يوم ١١ مايو ١٩٧١ ، فى شريط تسجيل عليه مكالمة تليفونية بين اثنين من « مراكز القوى » ، يتضح فيها تآمرهم على الرئيس والدولة ، ومحاصرتهم الاذاعة يوم جلسة اللجنة المركزية لبحث اتفاق الوحدة ، حتى اذا لجأ الرئيس اليها لمخاطبة الشعب ، حاصروه واغتالوه هناك ! •

ولهذا أسرع الرئيس بتصفية باقى مناوئيه وخصومه ، بادئا من اقالة شعراوى جمعة « وزير الداخلية وزعيم التآمر » ، يوم ١٣ مايو ١٩٧١ ، وتعيين ممدوح سالم مكانه •

وعلى الفور بعث باستقالته الى الرئيس كل من : رئيس مجلس الأمة ، ووزراء : الحربية والاعلام وشئون رئاسة الجمهورية والكهرباء والاسكان ، وبعض أعضاء اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية العليا •

وكان المقصود بهذه الاستقالات ، كما يقول الرئيس « أن يحدث انهيار دستورى •• » • ومع هذا « قبلتها جميعا ، وأعلنتها على الشعب فى الحال ، وحددت اقامتهم فى بيوتهم •• وأجريت

تعديلا وزاريا ·· ولم يحدث أى انهيار دستورى ·· بل على العكس ، خرج الناس الى الشوارع وهم يهللون فرحين ·· » ·

وبعث الرئيس من انتصاره على خصومه حركة شعبية ، شعارها « سيادة القانون » · وأصدر عدة قرارات لتوسيع دائرة ممارسة الحرية ، وضمان العدالة ، أبرزتها الصحف فى عناوينها الكبرى · ففى يوم ١٤ مايو ١٩٧١ ، قالت « الأخبار » : « الرئيس يأمر بوقف جميع عمليات الرقابة البوليسية على حريات المواطنين فورا » · وقالت « الأهرام » : « لجنة الأمن الوطنى تحقق فى المسائل الماسة بحريات المواطنين » ·

وأبرزت « الأهرام » فى ١٥ مايو ، قرار الرئيس اجراء انتخابات جديدة لاعادة بناء الاتحاد الاشتراكى من القواعد الأساسية الى اللجنة التنفيذية العليا · وقيام مجلس الأمة باسقاط عضوية رئيسه ووكيليه و ١٥ عضوا ، وانتخاب حافظ بدوى رئيسا للمجلس بالاجماع · ونشرت الصحيفة العديد من الرسائل تحت عنوان : « تأييد مطلق للسادات من كل هيئات الشعب » ·

وانطلقت المظاهرات الشعبية ، يوم ١٥ مايو ١٩٧١ ، فأبرزتها « الأهرام » فى عناوين تقول : « الشعب يقول كلمته ـ تأييد بالاجماع للسادات تؤكده جماهير الشعب فى مظاهرات استمرت طوال أمس ـ هتافات الشعب تؤيد تصفية مراكز القوى واجراءات سيادة القانون ـ ١٤ لجنة من المحامين للمشاركة فى تقنين الثورة » ·

وفى آخر مايو ١٩٧١ ، قام الرئيس السادات «باسم الشعب» ووسط جمهرة من المسئولين والصحفيين ، فى فناء وزارة الداخلية، باحراق أشرطة التسجيل والتقارير السرية التى أعدتها « مراكز القوى » · ووصفت « المساء » هذا العمل بأنه « لحظة انتصار خالدة لحرية مصر » ·

وفى هذه الأثناء أجريت عدة تغييرات فى شاغلى المناصب بأجهزة وزارات الداخلية والعدل والاعــلام · وأحيــل بعضهم للتحقيق ·

أما الوزراء ، فقد قدموا الى محكمة الثورة » بتهمة « الخيانة العظمى » ، بعد توفر الأدلة على تخطيطهم للسيطرة على الحكم بالقوة ، بانقلاب عسكرى ، وتشكيل مجلس رئاسة من بعض أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ، برئاسة محمد فوزى وزير الحربية ·

وفى ٩ ديسـمبر ١٩٧١ ، صدرت الأحـكام التى تدرجت من الأشغال الشاقة المؤبدة الى البراءة ·

وفى مارس ١٩٨١ ، قرر الرئيس أنور السادات ، الافراج عن على صبرى وسامى شرف وفريد عبد الكريم ، يوم ١٣ مايو ١٩٨١ ، بمناسبة مرور عشر سنوات على حركة مايو ١٩٧١ ، وبذلك لم يتبق أحد من المدانين فى السجن ·

## انتخـــاب الصحـفيين

عقب حركة مايو ١٩٧١ ، تقــرر أن يعــاد انتخاب مجالس ادارة النقابات المهنية ، فى جو من الحرية · وكانت نقابة الصحفيين أولاها ·

وقد أجمع المرشحون على ضرورة كفــالة حـرية الصحافة والصحفيين · وتحديد علاقتهم بالاتحــاد الاشتراكى والحـكومة تحديدا واضحا · وتوفير ضمانات ممارسة الحرية ، ليس من جانب الدولة وحدها ، بل من ناحية التنظيمات الداخلية فى الصحف أيضــا ·

كما أجمع المرشحون على ضرورة تعميق الحقوق النقابية ، لتدعيم التضامن بين جميع الصحفيين ، على أساس تذويب الفوارق المادية والثقافية بينهم ·

وأسفرت عملية الانتخاب - يوم ١١ يونية ١٩٧١ - عن فوز علي حمدي الجمال ، مدير تحرير « الأهرام » ، بمنصب نقيب الصحفيين ، بعد أن حصل على ٤٧٥ صوتا ، مقابل ٢٩١ صوتا حصل عليها موسى صبري رئيس تحرير « الأخبار » .

## حرية الصحفيين

وتنفيذا لسياسة توسيع نطاق الحريات ، قرر الرئيس السادات في ٢٧ يونية ١٩٧١ ، الغاء القيود المفروضة منذ العهد الناصري ، على سفر الصحفيين الى الخارج ، ومنها موافقة وزارة الداخلية . كما تقرر تسهيل دخول وخروج الصحفيين الأجانب ، بمنحهم الموافقة في مطار القاهرة .

وفي ٢ مايو ١٩٧٢ ، أصدر أنور السادات بصفته رئيس « الاتحاد الاشتراكي العربي » ، القرار رقم ٩/٨٥٠ لسنة ١٩٧٢ ، باعادة الصحفيين الذين أبعدوا عن « دار التحرير » و « دار أخبار اليوم » ، وغيرهما ، فيما بين سنتي ١٩٦٤ و ١٩٦٦ ، الى أعمالهم ، دون أن يضاروا في مرتباتهم بسبب ابعادهم .

## الدستور الدائم

فور انجازه حركة ١٥ مايو ١٩٧١ ، أعلن الرئيس أنور السادات ، في خطابه أمام مجلس الأمة ، يوم ٢٠ مايو ١٩٧١ ، أن الوقت قد حان لوضع الدستور الدائم للدولة ، الذي ينبغي أن تنبع مبادئه من التقاليد والواقع المصري ، ومن الايمان ، أحد السمات والقيم الأصيلة للشعب المصري .

وتألفت لجنة تحضيرية لوضع الدستور ، انقسمت في أول يونية ١٩٧١ الى خمس لجان فرعية التقت بالجماهير في المحافظات ، لاشراك الشعب فعليا في وضع دستوره الدائم .

واختصت اللجان الفرعية بدراسة : المقومات الأساسية للمجتمع ، نظام الحكم ، الادارة المحلية ، القوانين الأساسية والاقتراحات ٠

وفى المناقشات الشعبية برزت عدة مبادىء ومطالب ، عبرت عنها الصحف بوضوح ٠ فقالت « المساء » يوم ١١ يونية ١٩٧١ : « التاريخ لا يحتمل بعد اليوم التردد فى الحرية أو الديمقراطية ٠ الاسلام هو دين العقل ودين العلم ٠ لا سلطة بدون مسئولية ٠ حرية الصحافة ٠٠ » ٠ وقالت « المصور » يوم ١٨ يونية ١٩٧١ : « التأكيد على حرية الفرد ٠٠ وسلطة القضاء ٠٠ والحد من سلطة الدولة ٠ أكثر من مرشح لرئاسة الجمهورية ٠٠ ولا أحد يدعى التعبير وحده عن الشعب ٠ اقتراح بانشاء مجلس اجتهاد فى الدولة ٠٠ ووظيفة المحاسب العام » ٠

وكتب الدكتور محمد حلمى مراد ، فى « أخبار اليوم » فى ١٩ يونية ١٩٧١ ، موضحا وجوب أن يعالج الدستور الدائم مشكلات : كبت الحريات والقضاء على المعارضة ، والخروج على القانون واهدار رسالة القضاء ، واستغلال النفوذ والثراء غير المشروع ٠

ولما طرح المشروع النهائى للدستور الدائم للاستفتاء الشعبى ، يوم ١١ سبتمبر ١٩٧١ ، وافق المستفتون عليه بنسبة ٩٩ر٥ ٪ ٠

وقد جنب الدستور الدائم الشعب مساوىء « الشرعية الثورية » ، ونقل نظام الحكم الى « الشرعية الدستورية » ، وجعل « سيادة القانون أساس الحكم » ٠ وأكد الكفالة الواسعة للحريات ، ومنها حرية العقيدة والرأى ووسائل الاتصال الجماهيرى والبحث العلمى ٠ ووضع القيود الشديدة على التأميم والحراسة والفصل من العمل والاعتقال ٠

## أعادة رجال القضاء

وقد انقذ الرئيس أنور السادات ، ضحايا « مذبحة القضاء »، وهم يبلغون مائتين وثلاثة من اعضاء الهيئات القضائية ، فصلوا من أعمالهم دون محاكمة ، بقرارات أصدرها الرئيس عبد الناصر، في ٣٠ اغسطس ١٩٦٩ • فأصدر الرئيس السادات ، القرار بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ ، الذي يجيز اعادتهم الى أعمالهم •

ثم أصدرت محكمة النقض ، يوم ٢١ ديسمبر ١٩٧٢ ، حكما بالغاء القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ ، الذى أباح عزل القضاة ، ورفضت المحكمة الدفع بعدم الاختصاص • وكانت هذه هى المرة الأولى التى تلغى فيها محكمة النقض قرارا جمهوريا بقانون •

## اعـادة الموظفـين

كما قضت المحكمة الدستورية العليا فى مستهل نوفمبر ١٩٧١ ، بالغاء قرارات فصل الموظفين التى صدرت عن غير الطريق التاديبى ، واعتبار القوانين التى اباحت ذلك غير دستورية •

ونظر المهتمون بالقانون والقضاء ، الى هذه الأحكام ، كدليل على استرداد القضاء حصانته واستقلاله ، وتنفيذ مبدأ : « لا سلطة فوق القانون » •

## الحـريات والحقـوق

وصدر قانون « حماية الحريات » ، فى ٢٥ يونية ١٩٧٢ ، فألغى قانون « تدابير أمن الدولة » الذى صدر سنة ١٩٦٤ ، وكان يجيز اعتقال أى شخص ، ليس فى زمن الطوارىء والحرب فحسب ، بل فى الأحوال المعتادة أيضا •

وقد جرم قانون « حماية الحريات » الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة ، واستراق السمع وتسجيل المحادثات الخاصة والتليفونية الا باذن من القضاء . وقيد القانون سلطة اعلان حالة الطوارىء ، وأجاز التظلم الى القضاء من الاعتقال ، وحدد سلطة رئيس الجمهورية فى التصديق على قرار المحكمة بالافراج .

واعتبر القانون أعمال التعذيب والاعتداء على الحرية الشخصية ، جريمة لا تسقط بالتقادم .

وأصدر الرئيس أوامره بمعاملة المسجونين والمقبوض عليهم ، معاملة انسانية كريمة ، تصان فيها كرامتهم طبقا للقانون .

وفى ٢٣ سبتمبر ١٩٧٢ ، أصدر الرئيس القانون رقم ٣٨ ، الخاص بمجلس الشعب ، والذى أكد قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية ، الذى ألغى العزل السياسى . فأتاح القانونان الفرصة أمام الجميع ، لمباشرة كافة الحقوق السياسية .

## (٢) « الحسم » ... و « الضباب » ..
## ومظاهرات الطلاب !

بدأ الرئيس السادات عهده ، أملا أن يجد فى الشباب المتعلم دعامة شعبية يستند اليها لتنفيذ سياسته ، القائمة على سيادة القانون ، وتوسيع نطاق الحرية السياسية والاقتصادية ، وتقديم الوطنية المصرية على القومية العربية ، واقامة علاقات متوازنة مع القوى العالمية العظمى ، لتلافى عيوب الاعتماد الكلى على الاتحاد السوفيتى .

### رجال المستقبل

ولكسب تأييد الطلاب ، عمد الرئيس الى بث الثقة المتزايدة فى نفوسهم ، ومخاطبتهم بصفتهم رجال المستقبل . وبادر الى ارضائهم بحل مشكلاتهم ، وتخفيف القيود المفروضة عليهم منذ العهد الناصرى . ففتح أبواب الجامعات امام جميع الحاصلين على شهادة الثانوية العامة . وانشأ جامعات جديدة فى الأقاليم ، فتضاعف عدد الطلاب الجامعيين خلال السنوات من ١٩٧٠ الى ١٩٧٤ .

وعنى الرئيس بتشغيل الطلاب خلال الاجازات الصيفية ، ومساعدتهم فى السكن والسفر ، ومنحهم القروض المالية • وكذلك زيادة معدلات تجنيدهم فى القوات المسلحة كضباط وجنــود ، لتلافى البطالة بينهم ، وتعزيز قوة البلاد العسكرية •

## الحريــة والايجابية

وفى نفس الوقت ، اتجه الرئيس الى توسيع نطاق الحرية السياسية داخل الجامعات ، وبث روح العمل الايجــابى بين طلابها ، املا فى تأييد الحكم ، وخاصة بعدما ظهر من سلبية فى انتخابات اتحادات الطلبة ، التى جرت فى مارس ١٩٧١ ، فى مناخ يتشابه مع المناخ الناصرى ، ويعتبر امتدادا له • واتسمت شعاراتها بالبعد عن السياسة ، والاقتصار على تنظيم الرحلات والندوات ، وما شابهها •

وبعد نجاح حركة مايو ١٩٧١ ، ورفع شعــار « دولــة المؤسسات » ، نظمت عدة برامج سياسية لطلاب الجامعــات والمعاهد العليا ، عنيت بدراسة مشكلات الشباب والنشــاط السياسى الداخلى وعلاقات مصر الخارجية •

وطالب الرئيس السادات الجامعات ، خلال شهرى يولية واغسطس ١٩٧١ ، برفع رقابة الأساتذة « رواد اللجان » عن انشطة الطلاب • وأعلن أن مهمة رجال الأمــن ستقتصر على الحفاظ على الأمن داخل الجامعات ، دون التدخل فى الأنشطة الطلابية • وبالفعل ، الغى « الحرس الجامعى » ، الرقيب البوليسى على الطلاب • وحل « التنظيم السرى » بالجامعات ، الذى كان يتبع الاتحاد الاشتراكى ، واستخدمه الحكم الناصرى ومراكــز قواه ، لمراقبة الطلاب والسيطرة عليهم •

وفى هذا المناخ السياسى ، جرت انتخابات اتحادات الطلاب فى مستهل ديسمبر ١٩٧١ · فزاد اهتمام الطلاب بالترشيح والانتخاب · وكثرت الملصقات والمنشورات الانتخابية · وارتفعت الشعارات السياسية حول المعركة ، التسوية السلمية ، الدفاع المدنى ، التدريب العسكرى للطلاب ، لجان خدمة الجبهة ، مساعدة المهاجرين من مدن القناة ، وتخفيض أسعار الكتب ·

وساهم اعلان الرئيس ضرورة « حسم » مشكلتنا مع اسرائيل خلال سنة ١٩٧١ ، فى تقوية الأمل ورفع الروح المعنوية لدى الطلاب · ونجح الرئيس فى اجتذاب « الأغلبية الصامتة » من الطلاب ، الى العمل الايجابى · وبدا الأمر وكأن الرئيس قد كسب ثقة الطلاب · فامتدحت الصحف الحكومية تطور الحركة الطلابية · واشادت بالروح الجديدة التى سادت الجامعات ، واعتبرتها دليلا على سلامة الشباب والنظام الحاكم ·

## الاضطرابات الطلابية

ولكن انقضاء سنة ١٩٧١ دون « حسم » القضية الوطنية ، وضع بذور الشك والقلق فى نفوس الطلاب · وأوجد المناخ المناسب لتحرك بعض الطلاب اليساريين والناصريين واعوان « مراكز القوى » المنهارة ، الذين استشعروا الخطر على أنفسهم من تنفيذ السياسة الساداتية · ونجحوا فى احداث عدة اضطرابات فى الجامعات ، بدأت صباح يوم ١٣ يناير ١٩٧٢ ، واستمرت احد عشر يوما ·

وكان رد الفعل الأول لدى الرئيس السادات ، تجاه هذه الاضطرابات ، هو تجاهلها بهدف الإقلال من اهميتها وعدم توسيع دائرتها ، اعتقادا منه أن مدبريها « قلة متطرفة » من اليساريين واعوان « مراكز القوى » · وبالتالى امتنعت الصحف المصرية

عن نشر أخبارها ، حتى يوم ١٩ يناير ١٩٧٢ ، غير أن الصحف العربية والأجنبية أولتها عناية كبيرة •

## « الضبـــاب »

ولكن الرئيس كان مطالبا من الناحية المنطقيـــة بتوضيح موقفه ، واعلان السبب فى عدم « حسم » المشكلة ، كما وعد • فبادر بالقاء خطاب بالاذاعة والتليفزيون ، مساء يوم ١٣ يناير ١٩٧٢ ، شرح فيه الأوضاع العسكرية والسياسية ، وبرر موقفه من الحرب ، دون اشارة الى الاضطرابات الطلابية التى بدأت صباح اليوم نفسه •

وافتنت الصحف الحكومية فى ابراز المعلومات والمعانى التى أعلنها الرئيس • فقالت عنـــاوين الصفحـــة الأولى من « الجمهورية » يوم ١٤ يناير : « السادات يعطى اشارة التنبيه للمعركة فى خطاب خطير للأمة • لنستعد للمعركة فـــورا •• الرئيس يعلن : اتخذنا قرار القتال فعلا ، ثم توقف تنفيذ القرار فى آخر لحظة بسبب نشوب الحرب بين الهند وباكستان » •

وروى الرئيس السادات قصة قـــرار اتخـــذه الرئيس عبد الناصر ، بالتصدى للواء اسرائيلى مدرع ، كان من المتوقع أن يعبر القناة الى الضفة الغربية • وعندما خرجت طائراتنا لقصفه ، يوم ٩ يولية ١٩٦٧ ، منعها « الضباب » من رؤية الأهداف المعادية، فالغى عبد الناصر قراره • وقال السادات انه واجه موقفـا مماثلا ، فى أواخر نوفمبر ١٩٧١ ، عندما خيم « الضباب » على جنوب شرق آسيا بسبب اندلاع الحرب بين الهند وباكستان • وكان قد أصدر تعليماته فى أكتوبر ١٩٧١ ، الى الفريق أول محمد أحمد صادق ، بالتجهيز للعمل قبل انتهاء « عام الحسم » •

وسارت الأمور طبقا للخطة ، ولكن قيام الحرب الهندية الباكستانية ، دفع الرئيس الى وقف التنفيذ •

واضاف الرئيس : « كان لابد من اعادة الحساب ، لأننى لست مستعدا لتوريط بلدى وقواتى فى معركة غير محسوبة •• اننا مستعدون للتضحية ، ولكننا غير مستعدين للتورط ، وكان من الوهم أن نتصور أن معركتنا بعيدة عما حدث فى جنوب شرق آسيا ، وعن معركة التوازن العالمى » •

واوضح السادات أن ما توقعه حدث فعلا ، فقد شعرت امريكا بأنها خسرت جولة فى معركة التوازن امام الاتحاد السوفيتى ، فلجأت الى تصعيد الموقف فى فيتنام ، ثم قررت تزويد اسرائيل بمزيد من طائرات « الفانتوم » • واعلن « روجرز » وزير خارجيتها ، أن حكومته فعلت هذا رغم أن ميزان القوى فى صالح اسرائيل ! •

كان الرئيس جادا فى سعيه ، صادقا فى كلماته • وكان لديه أعذار أخرى عسكرية وسياسية ، لم يكن من مصلحة مصر الافصاح عنها • ولكن حديثه عن « الضباب » الطبيعى ، الذى الغى قرار عبد الناصر ، والربط بينه وبين « الضباب » السياسى الذى أجل قراره هو بالحرب ، أدى الى عكس النتيجة المرجوة من خطابه ، لأن معرفة الناس بوقائع هزيمة يونية ١٩٦٧ ، انحدرت بثقتهم فى الحكام الى أدنى الدرجات • كما أن أكثر الناس لم يفهموا معنى « الغموض » و « الاضطراب » ، الذى قصد اليه السادات من كلمة « الضباب » ، فاستخدموا الكلمة فى عبارات السخرية من الرئيس والتهكم عليه • وبهذا ساهم خطاب الرئيس — بجانب عوامل أخرى — فى زيادة الشك فى الحاكم ، والقلق على مستقبل الوطن • فاتسعت دائرة التحركات الطلابية ، وتصاعدت شدتها الى الاضراب والتظاهر والاعتصام •

وبعد يومين من خطاب الرئيس ، عقد طلاب جامعة القاهرة اجتماعا بكلية الهندسة ، يوم ١٥ يناير ١٩٧٢ ، تزعمه أعضاء « رابطة تأييد الثورة الفلسطينية » ، التى شكلت فى نوفمبر ١٩٧١ ، واختارت من كلية الهندسة مقرا لها • وطالب المجتمعون بتغييرات بعيدة المدى فى سياسة الحكومة الداخلية والخارجية • وامتدت روح هذا الاجتماع الى جامعتى عين شمس والأزهر • فاندلعت المظاهرات ، وألصقت المنشورات وصحف الحائط ، التى تحول الرئيس فى هتافاتها وعلى صفحاتها ، الى موضوع للسخرية المريرة •

وحاول الرئيس علاج حالة القلق والشك وبلبلة الفكر ، بتعريف الطلاب وسائر الناس الصورة الواقعية لموقف مصر العسكرى والسياسى ، على ضوء الدعم الأمريكى العسكرى المتزايد لاسرائيل • ولهذا طلب الرئيس من مجلس الوزراء ــ يوم ١٨ يناير ١٩٧٢ ــ وضع كل أجهزة الدولة فى خدمة الشعب والمعركة • وأعلن تشجيعه لرغبة الطلاب فى المعرفة والمناقشة ، وترحيبه بالقاء معهم ، ولكنه نبههم الى « وجوب ممارسة الديمقراطية فى ظل سيادة القانون » •

## توصيات الطلاب

وفى يوم الأربعاء ــ ١٩ يناير ١٩٧٢ ــ استهلت الصحف المصرية النشر عن الحركة الطلابية ، بالحديث عن اجتماع الطلاب فى كليتى الهندسة والاقتصاد والعلوم السياسية ، بجامعة القاهرة ، الذى عقد ظهر اليوم السابق ، وحضره المسئولون بالجامعة وأمين الشباب بالاتحاد الاشتراكى • وانتهى المجتمعون الى التوصية بالإصرار على القتال ، وضرب مصالح الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة ، والبدء فورا فى التدريب العسكرى

الجدى للطلاب ، واعطاء الأولوية للانتاج الحربى ، وايقاف انتاج واستيراد الكماليات ، وتحمل أصحاب الدخول الكبيرة العبء الاقتصادى الأكبر للمعركة . وتألفت ثلاث لجان لمتابعة تنفيذ هذه التوصيات .

وقررت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي مناقشة رغبات الطلاب ، ودور كل مواطن في المعركة ، في اجتماعات لممثلى الاتحادات الطلابية والعمالية والمهنية والفلاحية ، مع المسئولين في الحكومة والاتحاد الاشتراكى ومجلس الشعب والجامعات . وبالفعل عقدت عدة اجتماعات ، جرت المناقشات فيها بحرية وصراحة ، وقدم الطلاب توصياتهم .

ولم يكن هناك أى خلاف بين مبادىء الرئيس وأهدافه ، وبين توصيات الطلاب . ولهذا أسرع الرئيس ومجلس الوزراء بتبنيها ، وأصدر بها عدة قرارات صاغتها الصحف ، ومنها صحيفة « الجمهورية » يوم ٢٠ يناير ١٩٧٢ ، في عناوين بارزة تقول : « قبول تطوع طلبة الجامعات والمعاهد العليا للخدمة العسكرية .. إعداد ١٤٠ ساحة ومركزا في جميع المحافظات — فورا — لتدريب المتطوعين من الشباب على أعمال الدفاع المدنى . حظر استيراد الكماليات . الغاء أى مزايا لكبار المسئولين . ضغط الانفاق الحكومى واحكام الرقابة عليه . تخفيض استهلاك المواد الاستراتيجية . حظر سفر الوزراء . وحظر شراء السيارات الجديدة للوزارات . وحظر شراء الأثاث . إخلاء ٣ آلاف شقة حكومية ورفع ٥ آلاف تليفون حكومي وتخصيصها لأفراد الشعب .. » .. وتابعت الصحف في الأيام التالية ، تنفيذ اجراءات التقشف .

## الصدام والنهاية

وبينما كانت الصحف في الفترة من يوم ١٩ الى يوم ٢٣ يناير ١٩٧٢ ، تتحدث عن : « المناقشات الحرة المفتوحة » التى تجرى في الاتحاد الاشتراكى بين المسئولين والطلبة ، وعن « اعداد الدولة للمواجهة الشاملة » ، وتأييد الاتحاد العام للعمال للرئيس ، والاجتماع المرتقب للرئيس في اليوم التالى بممثلى القيادات السياسية والنقابية والاتحادات والهيئات ، اذا بمجموعات من طلاب جامعتى القاهرة وعين شمس ، تندفع في مظاهرات صاخبة في الشوارع ، يتصدى لها رجال الأمن بتفجير القنابل المسيلة للدموع ، واعتقال بعض الطلاب ، بينما تعتصم مجموعات طلابية أخرى داخل مبانى الجامعتين ، طالبة الاجتماع بالرئيس وكبار المسئولين ، ويستمر اعتصامهم خمسة أيام ، يأمر الرئيس خلالها بحسن معاملتهم وتوفير الطعام لهم .

وقد تمكن رجال الشرطة من فض الاعتصام ، فجر يوم ٢٤ يناير ١٩٧٢ ، دون مقاومة أو عنف ، ونظم الطلاب مسيرات الاحتجاج دون احتكاك بالشرطة ، وعلى الفور قامت النيابة العامة بالتحقيق مع الطلاب ، واحتجزت سبعين منهم ، ثم أفرجت عن أربعين طالبا .

وصدرت الصحف صباح يوم ٢٥ يناير ١٩٧٢ ، تحمل بيان وزارة الداخلية عن الاضطرابات منذ بدايتها حتى نهايتها ، وقرارها بمنع التظاهر تماما ، وتنفيذه فورا .

وفي نفس اليوم ـ ٢٥ يناير ـ أبرزت الصحف البيانات التى اصدرتها نقابتا الصحفيين والمعلمين ، ومجلس اتحاد طلاب جامعة القاهرة ، التى تؤكد مطالب الطلاب الوطنية ، وتؤيد قرارات الرئيس المتمشية معها ، و « الخطوات الديمقراطية ..

التى اتخذت لمناقشة قضايا الطلاب ، حتى وصلت الى مجلس الشعب » .

## حوار ديمقراطى

ومع عودة الهدوء ، عقد فى قصر عابدين ، يوم ٢٥ يناير ١٩٧٢ ، مؤتمر سياسى كبير ، حضره الرئيس محمد أنور السادات مع ٥٢٣ مواطنا ، يمثلون القيادات السياسية والعمالية والطلابية ورجال الاعلام ورؤساء النقابات المهنية ، وبينهم ٢٠٨ من أعضاء الاتحادات الطلابية .

استهل الرئيس المؤتمر بشرح مستفيض للظروف السياسية والعسكرية وتطور أحداث الجامعات . وادار حوارا حرا طويلا مع بعض القادة ، استمر خمس ساعات ، اتضحت فيه أسس السياسة الداخلية والخارجية للرئيس ، وأذيعت وقائعه فى الاذاعة والتليفزيون ، وصاغت الصحف منها عناوينها البارزة فى اليوم التالى .

فقالت « الجمهورية » : « حوار ديمقراطى حر بين الرئيس والقيادات السياسية والعمالية واتحادات الطلاب .. السادات يؤكد ثقته فى سلامة القاعدة الطلابية ، ويعلن أن وراء الأحداث الأخيرة مخططا مقصودا .. تم الافراج عن الطلبة المحتجزين الا ٣٠ طالبا ، سيجرى التحقيق معهم وفقا لمبدأ سيادة القانون .. الرئيس يتساءل : لمصلحة من يجرى كل هذا ، ونحن نواجه معركة ضارية ؟ .. الرئيس يوضح لماذا لم نبدأ تنفيذ قرار بدء المعركة .. كل شىء من أجل المعركة .. أقصى ما تتمناه أمريكا واسرائيل أن تحدث فرقعة فى الداخل .. لابد من سيادة القانون وأيضا احترام القانون .. لابد من الممارسة الديمقراطية ، مع النظام والانضباط .. السادات يزور الاتحاد السوفيتى ..

الرئيس يجتمع قريبا باتحـــادات الطلاب وهيئات التدريس ..
لا اجراءات استثنائية .. لحرس الجامعي .. لن يعود .. الرئيس يأمر بالتحقيق فى حادث اعتداء رجل شرطة على طالب .. من حق الطلاب أن يشاركوا فى شئون بلادهم ، ولـــكن بالطريق الديمقراطى .. الرئيس يعلن : قرار المعركة نهائي وليس قابلا للمناقشة .. أكون مقصرا في حق بلدي ، اذا لم اعط قرار بدء المعركة الحساب الدقيق .. علينا أن نأخذ طريقنا بمنتهى الحذر ، لأننا نواجه أصعب وأخطر وأدق مرحلة .. الرئيس يقول : عدونا امريكا أولا وأسرائيل ثانيا .. أؤكد مرة أخرى : ليست هناك أى اتصالات أو مناقشات مـع أمريكا .. ليس معقولا أن نعلن تفاصيل اتصالاتنا مع الاتحاد السوفيتي ، لأنها لم تنته » .

واسترشادا بتوجيهات الرئيس ، انطلقت أجهزة الدولة فى العمل لاعداد « اقتصاد الحرب » وأكد المسئولون انه « لا اجراءات استثنائية ضد المفرج عنهم فى احداث الجامعة » وأنه بدأ اعداد « خطة عمل جديدة للاتحاد الاشتراكى ، ليصبح منبرا حرا وممثلا لجميع فئات الشعب .

## الاضطرابات تتجـــدد

وفى مناخ « الانفتاح السياسى » ، الذى بدأت ملامحه فى الظهور ، تألفت مجموعات طلابية سياسية تنتمى الى اليســـار والوسط واليمين ، وظهرت جماعات دينية مسلمة أو مسيحية .

ومع بداية العام الدراسى ، فى أكتوبـــر ١٩٧٢ ، عملت الجماعات اليسارية لاحداث اضطرابات طلابية . وفى نوفمبر ، بدأ الصراع بين الجماعات الطلابية المنظمة : السياسية والدينية ايضا : وأشيع أن النظام الحاكم يشجع الجماعات اليمينية ،

و « الاخوان المسلمين » ، ليحدث بهم التوازن المطلوب مع الجماعات اليسارية النشطة .

وفي الذكرى السنوية الأولى لاضطرابات ديسمبر ويناير ۱۹۷۲ ، تمكنت الجماعات اليسارية من اثارة اضطرابات جديدة، بلغت ذروتها خلال الأيام الثلاثة الأولى من يناير ۱۹۷۳ ، بالاضراب والاعتصام والاصطدام بقوات الأمن . وكانت المنشورات وصحف الجامعة أكثر قسوة في معارضة الحكومة والتشكيك في ذمتها الوطنية والمالية . وانزلقت بعض المنشورات الى هوة اثارة الفتنة الطائفية : السياسية والدينية . وفي مواجهتها اتخذت قوات الأمن موقفا أكثر قوة . ولكن اجراءات فض التظاهر والاعتصام والشغب ، والاعتقال ، والتحقيق ، تمت كلها تحت سيطرة النيابة العامة ، وفي ظل « سيادة القانون » .

واتبعت الحكومة اسلوبا غير مسبوق ، لضمان ممارسة الحرية والعدالة . فكان النائب العام ، والمحامي العام ، يعقدان الاجتماعات مع ممثلي طلاب الجامعات ، لإعلان ما اتخذ من اجراءات ، وتوضيح موقف السلطات ، وأوضاع الطلبة المحتجزين . وسمحت السلطات للطلاب بتشكيل لجان طلابية لتقصي الحقائق ، ورحب المسئولون بمقابلتها .

وفي الفترة من آخر ديسمبر ۱۹۷۲ ، الى الثالث من يناير ۱۹۷۳ ، اتخذت « اللجنة العليا للمعركة » برئاسة الرئيس السادات ، عدة قرارات للاستعداد لنشوب القتال ، وبدأ تشكيل لجان للمعركة في الجامعات . وحضر الرئيس السادات اجتماع « لجنة المعركة » بالقاهرة . واجريت عدة غارات تجريبية على القاهرة . واصدر مجلس الوزراء قرارات هامة ، لمحاربة الاسراف والاهمال والانحراف . وكانت محصلة هذه القرارات والاجراءات تمثل مجمل مطالب ورغبات الطلاب .

ورغم ذلك استمرت المظاهرات ، واصطـــدمت عدة مرات برجال الأمن فى القاهرة والاسكندرية ، فأمرت الحكومة بفضها ووقف الدراسة بالجامعات ، ابتداء من يوم ٣ يناير ، حتى بدء اجازةنصف السنة فى ١١ يناير ١٩٧٣ ٠

وجاء تفسير موقف الحكومة تجاه مظاهرات الطلبة على ألسنة كبار المسئولين فيها ، فقد أعلن ممدوح سالم وزير الداخلية : « علينا أن نتدخل عندما تتحول الحرية الى اعتداء على حريات الآخرين » ٠ وقال عزيز صدقى رئيس الوزراء ، تعليقا على هتافات الطلبة ، ان « الذين حاربوا عبد الناصر فى حياته ، يرفعون الآن شعارات الاشتراكية الناصرية » ٠ وأكد أن « النيابة العامة تطبق الاجراء القانونى فى حوادث الطلبة » ٠

أما الرئيس السادات ، فقد أدلى بحديث الى ملحم كرم نقيب المحررين فى لبنان ، أعلن فيه : « لن أضرب الحرية ٠٠ رفضت أن ألجأ الى العنف ، وطلبت الالتزام بسيادة القانون ٠٠ الدولة لن تسمح بمشاغل جانبية تصرفها عن المعركة ٠٠ كان هناك مخطط تخريبى وحددوا لتنفيذه منتصف هـذا الشهـر ( يناير ) ٠٠ كل طالب يتخلف عن الدراسة سيحل محله طالب ممن لم يوفقوا فى الحصول على المجموع المطلوب » ٠

وأوضح السادات أن مشكلة الطلاب هى « عملية مفتعلة » ، روجت لها الاذاعات والصحف الأجنبية المعادية ٠ وأن الطلاب الذين « يثيرون الشغب » لا يزيدون عن سبعين طالبا من ربع مليون طالب ، وسماهم « باليسار المغامر » الذى يحاول افساد وتشويه كل شىء ، دون تقدير لمصلحة الوطن والتحولات التى يعززها ٠ وقال الرئيس : « لقد تساهلنا فى البدء ، وحرصنا على الا نفصل ذلك عن الممارسة الديمقراطية التى أطلقناهـا ورعيناها فى بلدنا ، الا أنهم استرسلوا وأفسدوا القيم ، باستغلال

الرحابة التى أشعناها ‥ انها كلمة حق يراد بها باطل · هؤلاء يريدون الفوضى بديلاً عن الديمقراطية ، والتحلل تحت اسم الحرية ‥ ولن أسمح بأن يستقطب شبابنا بين اليسار المغامر واليمين الرجعى ‥ » ·

## تقصى الحقائق

وتلبية لطلب الرئيس ، ألف مجلس الشعب يوم ٨ يناير ١٩٧٣ ، لجنة لتقصى الحقائق ، طلبت مد وقف الدراسة أسبوعا، للبحث واشاعة الهدوء · ثم أعلنت اللجنة تقريرها ، فتصدرت عناصره عناوين الصحف اليومية ·

قالت « الأخبار » ، يوم ٢٨ يناير ١٩٧٣ : « مدبرو أحداث الطلبة : بقايا التنظيم الطليعى ، أقارب المحكوم عليهم فى مؤامرة مايو ، بعض عناصر اليسار المنظمة ، وبعض الكتاب ، وعدد من المراكز الثقافية الأجنبية ‥ لجنة تقصى الحقائق تقترح حلولا هامة لمشاكل الطلبة : استقلال الجامعة ، ضمان الحرية الجامعية من خلال المؤسسات ، تخطيط سليم لتعيين الخريجين ، زيادة الروابط بين الأساتذة والطلاب ، فاعلية التنظيمات السياسية ‥ مدبرو حوادث الطلبة هم نفس مدبرى أحداث العام الماضى ‥ مجلات الحائط كانت تدعو الى تصفيات دموية ‥ » · ولهذا طلبت لجنة تقصى الحقائق دعم صحيفة « صوت الجامعة » ، التى يصدرها طلاب « معهد الاعلام » بجامعة القاهرة أسبوعيا ، والغاء مجلات الحائط ، والاستعاضة عنها « بصحافة حرة على غرار صوت الجامعة » ·

ويشكل واضح أفادت الحكومة من توصيات لجنة تقصى الحقائق ، واصدرت القرارات المنفذة لها ·

## (٣) الفتن والأزمات ٠٠ تهدد الاعداد للحرب

لم تكن الاضطرابات الطلابية ، التى بلغت ذروتها فى شهرى يناير ١٩٧٢ ويناير ١٩٧٣ ، هى الظاهرة الوحيدة المثيرة للقلق على مصلحة الوطن وسلامته ، خاصة فى اثناء الاعداد لمعركة استرداد الأرض المغتصبة ٠ فقد زاملتها وتداخلت معها عدة حوادث ، حاولت الاساءة الى الوحدة بين شقى الشعب المصرى : الأقباط والمسلمين ٠

### النعـــرة الطائفية

ولم تكن هذه المحاولة لاثارة الفتنة ، هى الأولى التى يتعرض لها الشعب المصرى ، فقد سبقتها عدة محاولات ٠٠ وبرزت من وقائع تاريخنا الحديث والمعاصر ، عبارة تقول انه كلما اشتدت الحركة الوطنية المصرية ، حاولت القوى المناوئة لها اثارة النعرة الطائفية ، لهز أعمدة الجبهة الداخلية ، وتشتيت القوى الوطنية ، وتضييع الهدف الذى تسعى اليه ٠ وهو ما حاول المغرضون تحقيقه فى اثناء الاعداد الجاد للحرب ، بهدف تشتيت جهـــود القيادة ، وارباك الرابضين على خط النار ٠

وكانت الحكومة الناصرية ، عقب هزيمة ١٩٦٧ مباشرة ، قد شجعت اشاعة الطابع الدينى العام ، ورفعت شعار « التمسك بمبادىء الدين » ، وعملت للايحاء بأن الهزيمة حدث قدرى ، وأنها وقعت لابتعادنا عن الله ·· وذلك للتخفيف من مسئوليتها عن وقوع الكارثة من ناحية ، ولاعادة الهدوء والشعور بالرضا الى النفوس ، خشية التوتر والانفجار ، من ناحية ثانية ·

واستمر الطابع الدينى وازدادت مظاهره فى عهد الرئيس السادات ، الذى أوجد معه مناخا من الطمأنينة وتنوع الفكر ، فتألفت فى الكليات والمعاهد العليا جماعات طلابية « أسر » ، على أساس الانتماء الدينى · ومع نشوء واشتداد الاضطرابات الطلابية ، نبتت فى هذه « الأسر » روح التعصب والانقسام ، وتسللت منها الى بعض الجماعات غير الواعية خارج الجامعات·

وحرصا على سلامة الوحدة الوطنية ، ورغبـــة فى حصر الحوادث المسيئة اليها داخل نطاقها المحدود ·· أحجمت الصحف عن نشر وقائعها بالتفصيل · وظل كبار المسئولين عدة أشهر ، يشيرون اليها بعبارة « الوحدة الوطنية » ، دون تحديد لنوعها : سياسية هى أم دينية ؟ ··

## الفتنـــة من أمريكا

ثم تحدث الرئيس للمرة الأولى عن الوحدة بين الأقبـــاط والمسلمين ، فى خطابه يوم ٢٤ يولية ١٩٧٢ ، عندما أعلن ضرورة وضع « تشريع جديد لحماية الوحدة الوطنية » ، بعد التأكد من وقوع « محاولات استعمارية فاشلة لتفتيت وحـــدتنا » · وقال الرئيس : « لقد وصلوا الى حد التشكيك فى الوحدة الوطنية ، بين المسلمين فى هذا الوطن وبين الأقباط فيه ، وهيهات أن ينالوا شيئا مما يريدون ·· لقد رأيت منشورات تسىء الى المسلمين

قادمة من خارج البلاد ، وبالتحديد من الولايات المتحدة • وفى نفس الوقت رأيت منشورات تسيء الى الأقباط قادمة من خارج البلاد ، وبالتحديد من الولايات المتحدة ، أى أن أعداءنا يحاولون على الناحيتين من نفس الاتجاه • ليعلموا جميعا أن أرض هذا الوطن واحدة وأن سماءه واحدة وأن شعبه واحد » •

## قانون الوحـــدة

ولجأ الرئيس السادات لمواجهة الفتنة الطائفية الى المؤسسات الدستورية • فاقترح أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ، يوم ١٨ يولية ١٩٧٢ ، أن يتفرغ المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى لدراسة حماية الوحدة الوطنية • وقد كان •

ومع احالة قرارات المؤتمر القومى الى مجلس الشعب ، ثارت بعض المخاوف من أن يؤدى التشريع المطلوب لحماية الوحدة الوطنية ، الى فرض قيود جديدة على الحريات ، بينما يسير الرئيس السادات فى اتجاه اطلاقها • ولهذا أعلن حافظ بـدوى رئيس مجلس الشعب ، فى افتتاح اجتماعات اللجنة التشريعية ، يوم ١٢ أغسطس ١٩٧٢ ، أن الرئيس والمجـلس والشعب ، يحرصون على التمسك بالدستور ، وسيادة القانون ، وكفـالة الحريات ، ومواثيق الثورة • وقال ان المجلس لا يضع قيودا على الحريات ، بل يصونها • ولكن الحرية بلا ضوابط تتحول الى فوضى • وأوضح رئيس المجلس « أننا الآن فى معركـة ، وهى حياتنا وحياة أولادنا ، وهى شرفنا وكرامتنا •• » •وأكد أننا « نعتمد فى معركتنا على الله وعلى أنفسنا •• » ، وأن « أساس ذلك أن نكون صفا واحدا » • ودارت آراء أعضاء اللجنة التشريعية حول هذه المعانى ، وطالب بعضهم بتجريم تشكيل أى تنظيم خارج الاتحاد الاشتراكى ، للقضاء على التجمعات المسببة للفتنـــة

الطائفية . وكان اقتناع الجميع بضرورة الوحدة الوطنية للمعركة المصيرية ، واضحا وقويا .

وفى منتصف أغسطس ۱۹۷۲ ، أقر مجلس الشعب بالاجماع ، قانون حماية الوحدة الوطنية ، الذى صدر فى الشهر التالى . وهو يجرم أى عمل يستهدف زعزعة الوحدة الوطنية ، ببث الفرقة أو الكراهية بين طوائف وفئات الشعب . كما يجرم انشاء منظمات سياسية أو تنظيمات جماهيرية خارج الاتحاد الاشتراكى العربى . وتلتزم مواد القانون بكفالة حرية الرأى ، ووضع الجزاءات المناسبة للأعمال المهددة للوحدة الوطنية ، مع تقدير أن حماية الوحدة الوطنية واجب كل المواطنين مع المؤسسات الدستورية والسياسية .

## التصدى للفتنة

لم تتوقف محاولات اثارة الفتنة الطائفية ، بعد صدور القانون . وفى حديثه الى ملحم كرم ، نقيب المحررين فى لبنان ، أوضح الرئيس أن هناك وثائق شاهدها شيخ الأزهر وبابا الأقباط ، تؤكد أن مخطط الفتنة الطائفية وضع فى أمريكا وكندا . وقال ان الهاب الطائفية فى مصر أمر مفتعل « لأنها ليست من أصالتنا فى شىء .. » . وحذر الرئيس قائلا : « سأعزل كل من يثير الحقد فى المجتمع ، سواء كان طبقيا أو طائفيا أو عنصريا » .

وأخذ كبار رجال الدين ، يتصدون لمحاولات اثارة الفتنة الطائفية . وفى لقاءات الوحدة الوطنية التى نشرتها « المصور » يوم ٤ يناير ۱۹۷۳ ، قال الدكتور محمد بيصار : « لن تفلح محاولات الفتنة بين مسيحى يدين حقا بالمسيحية ، وبين مسلم يدين حقا بالاسلام » . وأوضح البابا شنودة الثالث : « الفداء قيمة عند المسلمين والمسيحيين فى الميلاد والأضحى وخط النار » .

وحرصت التنظيمات الشعبية على توجيه الرأى العام للقضاء على مثيرى الفتنة · وأبرزت كافة الصحف ، خلال الأسبوع الأول من يناير ١٩٧٢ ، البيانات التى أصدرتها الهيئات والنقابات والجماهير والتجار والصناع والحرفيون وخريجو الجامعات ، والتي يستنكرون فيها أية محاولة لضرب الوحدة الوطنية ، وصرف الأذهان عن معركة المصير ·

## الأزمة الاقتصادية

كانت السنوات الثلاث الأولى من حكم الرئيس السادات ، امتدادا للسنوات الثلاث الأخيرة من حكم الرئيس عبد الناصر ، من ناحية الأزمة الاقتصادية ، التى أحاطت بالمصريين من كل جانب ، وجعلت الحكومة تعمل ليل نهار لتوفير مستلزمات الحياة اليومية ، ومواجهة الأعباء العسكرية الكبيرة ·

وقد عبر عن هذه الأزمة بصراحة ، الرسم الكاريكاتيرى الذى شغل غلاف « روز اليوسف » كله ، يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٧٠ ، وصور مشكلات : الشرق الأوسط ، المساكن ، الأسعار ، المواصلات ، الانتاج ، الاستهلاك ، التعليم ، المجارى ، المياه · وقال التعليق تحته : « محمود فوزى ( رئيس الوزراء ) : دى مشاكل ممكن نحلها ، وبعدين نشوف شغلنا ! » ·

وفى أول يناير ١٩٧١ ، تحدثت « المصور » عن « خطة التموين ١٩٧١ : دراسة لخفض أسعار السلع الحيوية ·· وتحسين الرغيف » · ويوم ١٦ أبريل ١٩٧١ ، قالت : « الرئيس السادات يناقش الميزانية والتموين » · وبعد أسبوع أعلنت : « خفض سعر اللحوم فى مايو ــ ٦٠٪ من الأسماك تم تسعيرها ــ الفول يدخل التسويق التعاونى ·· » ·

وتابعت « روز اليوسف » خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ١٩٧١ ، مشكلة عدم توفر قطع غيار السيارات ، ونقص الأدوية • وتساءلت : « ماذا يحدث لو انقطع استيراد القمح ؟ » •

وأكدت « الجمهورية » ، يوم ٤ يناير ١٩٧٢ ، صرف شاى التموين فى موعده • وبشرت قراءها بتوفير الشاى بكميات كبيرة • وتحدثت يوم ٢٠ يناير عن « ضمان وصول المواد الأساسية لكل الشعب ، وانتاج المحاصيل التى تحقق وفرة المواد الغذائية » • وفى اليوم التالى أعلنت : « ١٠ ملايين جنيه توفرها اجراءات خفض الانفاق العام فى أجهزة الدولة » • وفى ٢٤ يناير تضمنت عناوينها : « قرارات اقتصادية هامة تستهدف توجيه الاقتصاد للحرب ، وتوزيع أعباء المعركة توزيعا عادلا • قصر تجارة الجملة فى المواد التموينية على شركات القطاع العام ، وحظر السلع الكمالية • اعفاء الفلاحين من نصف تكاليف المقاومة » •

وامتدت الأزمة لتشمل ورق الصحف • فاضطرت بعض الصحف ، ومنها « الجمهورية » ، الى تخفيض عدد صفحاتها ، ابتداء من شهر يناير ١٩٧٢ • واستمرت أزمة الورق وتفاقمت ، الى حد مناقشتها فى مجلس الشعب ، يوم ٩ يناير ١٩٧٣ • فأوضح محمد عبد الله مرزبان نائب رئيس الوزراء ، أن استيراد الورق زاد من ٢٠ الى ٢٨ ألف طن • وفسر الدكتور محمد عبد القادر حاتم ، وزير الاعلام ، سبب الأزمة ، بأن توزيع الصحف المصرية تضاعف خلال السنتين الأخيرتين « لأن صحافتنا تتناول الآن كل الموضوعات بحرية •• » •

ولمواجهة الظواهر السيئة التى تصاحب الأزمات الاقتصادية ، تحدث الرئيس السادات فى خطبه عنها ، وطلب من الأجهزة الرسمية والشعبية ، تشديد الرقابة ، لمنع حوادث

الانحراف والاستغلال • وأمتدح أحمد حمروش ، رئيس تحريـر « روز اليوسف » ، أن رئيس الجمهورية « وهو فى مركز القمة من السلطة ، يعلن هذه الأمثلة للجماهير بنفسه •• ويضرب بذلك المثل على أن الخطأ لا يجوز أن يظل محصنا خلف أســوار السلطة ، أو مختفيا خلف ستار لا ينفذ اليه « النقد » • وكتب يوم ٤ أكتوبر ١٩٧١ « أن اعلان أنور السادات عن هذه الأخطاء ، يفتح فعلا صفحة جديدة فى طرح القضايا الهامة على الشعب ، ويهدم أسوار العزلة بين الجماهير وبين الذين يملكون القـوة المحركة فى المجتمع •• » •

واتجه الرأى فى مجلس الشعب ــ فى أغسطس ١٩٧٢ ــ الى تشديد العقوبات على مرتكبى جرائم اختلاس الأموال العامة والاهمال ، حتى تصل الى الاعدام للمختلس من المال العام •

## الانفتاح الاقتصــادى

وفى هذه الفترة ، بدأت الحكومة خطواتها الأولى نحــو تحرير الاقتصاد ، تمشيا مع الاطلاق التدريجى للحريات فى كافة قطاعات الدولة • وفى أول يناير ١٩٧٢ ، تقرر انشاء مناطق حرة للمشروعات الصناعية والتجارية والمالية ، التى يساهم فيها رأس المال العربى والأجنبى ، حتى يتم انشاء المنطقــة الحرة المتكاملة ، التى قررت الحــكومة اعتماد أربعين مليون جنيــه لاقامتها وتزويدها بالمرافق العامة •

## بيان الكتــاب

وعندما حلت سنة ١٩٧٣ ، كانت الأوضــاع السياسية والاقتصادية قد تبلورت فى : انخفاض الثقة فى رجال الحكم الى أدنى الدرجات ، نتيجة لادمانهم الهزيمة طوال العهد الناصرى

واستمرار آثارها ، بجانب امتداد الأزمة الاقتصادية وعجز الحكومة عن الافلات منها ، ووقوع الاضطرابات الطلابية والطائفية ، التى رفعت درجة الاحساس بالضيق والقلق والشك .

وهذا هو ما دفع فريقا من الكتاب والصحفيين يتقدمهم توفيق الحكيم ، الى كتابة بيان برأيهم فى الموقف ، يوم ٩ يناير ١٩٧٣ ، لتقديمه الى المسئولين فى الدولة ، والى لجنة تقصى الحقائق البرلمانية فى الاضطرابات الطلابية .

وقد استهل الكتاب بيانهم ، باعلان ايمانهم بوطنية الرئيس واستطاعته « الامساك بالزمام للسير بالبلاد فى طريق محفوف بالمخاطر .. » . وأوضحوا خشيتهم من اهمال « هذا الغليان الذى يفور فى نفوس الناس ، فيجد طريقه فى أى لحظة الى الانفجار وتقع الكوارث » .

وبين الكتاب أن « منشأ هذا الاحساس العام بالقلق والاضطراب والضياع فى نفوس الناس .. هو عدم وضوح الطريق أمامهم . فالصيحة المرتفعة فى كل حين بكلمة المعركة .. كان من الممكن أن يكون هو الجواب على أسئلتهم والطريق الواضح أمام أعينهم .. ولكن مع الأسف تمضى الأيام وتصبح كلمة المعركة مجرد كلمة غامضة .. » . فقدت قوتها وصدقها من كثرة ترديدها .

ووصف الكتاب حالة الناس ، بأن الشباب « لا يرى أمامه الا الغد الكئيب » ، فهو يلقى به « فى رمال الجبهة لينسى ما تعلمه ، ولا يجد عدوا يقاتله » . أما بقية المواطنين فهم يعيشون فى حياة صعبة سيئة الخدمات العامة . وكل نقص أو اهمال أو توقف أو عبث يختفى خلف صوت المعركة .. واذا بالأمر فى نظرهم ينقلب الى مهزلة والى سخط والى قرف عام » .

وقال الكتاب انه لا علاج لهذا الوضع الا فى الصدق ، وعرض حقائق الموقف أمام الشعب واضحة · وطالبوا باطلاق حرية الرأى والمناقشة ، والقاء الضوء على كل الأمور ، داخل المؤسسات « اذا كانت السرية لظروفنا الحاضرة تقضى بذلك » ·

وكما يروى توفيق الحكيم ، فى كتابه « وثائق فى طريق عودة الوعى » ، فقد تسرب بيان الكتاب ـ قبل تقديمه للسلطات المصرية ـ الى الصحف خارج مصر ، فأسرعت تنشره بعناوين مثيرة « تظهره فى صورة موقف ضد الدولـــة من كتاب مصر وأدبائها ومفكريها ·· وكان أن غضبت الدولة ·· فقد كانت تخشى ·· من زعزعة الجبهة الداخلية ، وكانت ـ كما اتضح بعد ذلك ـ تتهيأ بالفعل لمعركة العبور » ·

وانقسم الصحفيون الى فريقين : الأول يقدر صعوبة موقف الرئيس ويؤيد خطواته المخلصة · والثانى يعارض الرئيس ويشك فى أقواله ويؤيد شعارات الطلاب · واتهم الرئيس الفريق الثانى بالحقد والطفولة السياسية ، واشاعة روح التمزق والانقسام ·

وقد فند الرئيس السادات بيان الكتاب والصحفيين ، فى اجتماع مغلق ، حضره نحو مائتى صحفى ، أكد فيه أنه « ليس أمامنا الا أن نحمل السلاح ·· قرار المعركة نهائى ·· التوقيت فقط هو الباقى » · وقال ان بيان الكتاب « يعبر عن الحقـــد والروح الانهزامية ·· » · وتساءل : « ايه الغموض اللى فى الوضع ؟ ·· أنا أقدر أن شبابنا مبلبل ·· أما أن يقول كتـــاب وصحفيون ان الوضع غامض ·· فهذا هو غير المقبول ، الا اذا كانت نفس الصحفى ملتوية ·· » · وذكر الرئيس الجميع بأنه شرح الموقف فى الاجتماعات المغلقة والعامـــة وأمـــام مجلس الشعب · وأعلن : « ان قواتكم المسلحة أوشكت أن تضع اللمسات الأخيرة لما ستؤديه ·· » · وقال ان « واجب الصحافة والكتاب ··

فى هذه الظروف المصيرية ·· هو دعوة الأمل ·· ودعوة الصمود ··ودعم الجبهة الداخلية ·· وتقويم كل انحراف ·· » ·

وأبدى الرئيس أسفه وحزنه على محاولة بعض الصحفيين تشويه صورة مصر فى الخارج ، وعلق على بيانهم قائلا ان المستقبل « لا يكون كئيبا الا اذا كانت نفوسنا مريضة كئيبة ·· لن أسمح أبدا أن يكون القلم سبيلا الى الانهزامية أو اليأس أو بث مثل هذه السموم ·· الصورة واضحة ·· الديمقراطية مستمرة ·· لا عدول عن سيادة القانون ودولة المؤسسات ·· مستقبلنا هو المعركة والانتصار ·· حاضرنا هو الاصرار والصمود والأمل والارادة ·· » ·

وتمثلت « غضبة الدولة » فى اسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكى عن مجموعة من الكتاب والصحفيين · واحالة بعض الصحفيين الى المعاش ، ونقل البعض الآخر الى « هيئة الاستعلامات » · وتقرر سحب تراخيص عملهم فى الصحافة ، تمهيدا لحرمانهم من عضوية نقابة الصحفيين ·

وقد صدرت هذه القرارات عن « هيئة النظام بالاتحاد الاشتراكى » ، التى ناقشت – فى يومى ٣ و ٧ فبراير ١٩٧٣ – حالات الانحراف السياسى بين قيادات الاتحاد وتنظيماته المساعدة · وأوضحت فى مذكرتها التفسيرية أن اسقاط العضوية العاملة فى الاتحاد ، يترتب عليه الحرمان من أى عمل تكون العضوية العاملة شرطا لممارسته كالصحافة ، طبقا لقانون الصحفيين ·

وكانت « هيئة النظام » – كما أذاعت « وكالة أنباء الشرق الأوسط » فى ٣ فبراير ١٩٧٣ – قد بحثت تقارير لجنة تقصى الحقائق عن الاضطرابات الطلابية ، و « الأسباب التى أدت عن

عمد وتدبير الى المخـــطط الذى كان يعمـل لاثارة الجمـــاهير بالأكاذيب والاشاعات والتحريض ضد نظام الدولة وتحالف قوى الشعب العاملة · وكان يشكك فى كل تصرف بهدف اشاعة البلبلة وتشويه سمعة مصر ، بامداد الصحافة والاذاعات ووكالات الأنباء الأجنبية بمعلومات كاذبة ، والتوقيع على بيانات مضللة ، لكى تنشر فى الخارج بهدف اظهار البلاد وكأنها مهتزة ·· » ، مستغلين فى ذلك المناخ الديمقراطى الذى حققته حركـــة مايو ١٩٧١ ، و « أرادوا أن يحولوا مبدأ سيادة القانون ، الى ارهاب فكرى وتحد لاحترام القانون واهدار للحريات ·· » ·وقد وضعت «هيئة النظام » فى اعتبارها أن « عددا منهم يتولون أعمالا حساسة فى مواقع مسئولية تفرض الالتزام بمواثيق الثورة والحرص على دعم الوحدة الوطنية ، وتوجيه الرأى العام فى المسار الوطنى الأمين ·· » ·

ولكن قرارات « هيئة النظام » تناقضت مع اتجاه الرئيس الى اطلاق الحريات ، ومع قراراته خلال سنتى ١٩٧١ و ١٩٧٢ برفع القيود على سفر الصحفيين ، وباعادة الصحفيين المبعدين عن صحفهم منذ العهد الناصرى ·

وانتهى رأى اللجنة الخاصة بدراسة هذه المشكلة فى نقابة الصحفيين ، الى أن قرارات « هيئة النظام » انطوت على عقوبة لا يجوز توقيعها دون اتهام وتحقيق ودفاع · وأن اسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكى لا يترتب عليه قانونا فقد عضوية نقابـــة الصحفيين ، وأن قرار سحب ترخيص العمل الصحفى اجراء غير قانونى ·

وقد كثف الرئيس السادات اجتماعاته مع الصحفيين والطلاب ، في النصف الثانى من سبتمبر ١٩٧٣ ، لمعرفة آرائهم وتساؤلاتهم ، ولتوضيح خطوات السياسة الداخلية والخارجية . وفى كل اجتماع كان الرئيس يؤكد حتمية المعركة وسيادة القانون، ويطلب « الارتفاع فوق الانفعالات .. وممارسة الحرية فى مسئولية .. » .

ثم أعلن الرئيس السادات ، فى خطابه يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٣ ، قراره بسحب قضايا الطلابمن المحاكم ، واعادة الصحفيين المبعدين بقرارات « لجنة النظام » . وقال الرئيس : « اننى أعرف الشباب وأعرف ثورتهم .. لم أكن أريد لهم العقوبة .. انما كنت ولا أزال أريد التنبيه .. » . وتوقع الرئيس أن « حملات التشكيك سوف تصور القرار على غير حقيقته .. » ، فأوضح أن القرار صادر عن اقتناع ..لمعرفتى بالشباب .. » .

وعن عودة الصحفيين ، قال الرئيس انه لم يقصد العقاب ولكن مجرد التنبيه .. وأكد : « اننى أريد حرية الصحافة ، أريدها فى نفس الوقت صحافة ملتزمة .. وأريد حرية القلم .. » كما « أريد عفة والتزام القلم .. اننى أريد للفكر أن يعطى ما لديه غنى وثراء للوطن والأجيال ، ولكننى لا أريد للفكر أن ينفصل عن قضايا الشعب ، أو عن نضال الشعب ، تحت اسم الديمقراطية أو تحت أى أسماء .. » .

وأسرعت المحاكم فى القاهرة والأقاليم ، بالافراج عن الطلاب المحتجزين ، وتأجيل نظر قضاياهم الى أجل غير مسمى . واستقبلت دور الصحف محرريها العائدين فورا .

وقد فسر البعض هذا القرار بأنه « مصالحة وطنية من أجل تدعيم الجبهة الداخلية » ، ولم يخطرلهم علىبال أنه جزء من التخطيط للمعركة · وأوضح الرئيس السادات بعد ذلك ، أنه أعاد « كل انسان الى مكانه » ، ورأى فى الأفق « بشائر نهاية التمزق»، بعد أن اتخذ « قرار المعركة » ·· وبدأ « العد التنازلى لها » ··

## (٤) الطريق السياسى والعسكرى الى الحرب

لم يكن توسيع دائرة ممارسة الحرية ، واشاعة الشعور بالعدل والطمأنينة والانتماء للوطن ، فى مستهل عهد الرئيس أنور السادات ، هدفا مطلوبا لذاته فحسب ، بل كان أيضا جانبا ضروريا من الاعداد النفسى والسياسى لحرب أكتوبر ، صاحبته خطوات سياسية وعسكرية متلاحقة ، أجيد تخطيطها وأتقن تنفيذها ٠

. . .

وفى نفس الوقت ، لم يكن الاتجاه الديمقراطى مجرد أسلوب سياسى ، لكسب التأييد الشعبى ، بل كان اختيارا مؤكدا للسادات ، نابعا من الدروس المستفادة من حركة التاريخ المصرى المعاصر ٠

### الدكتاتورية والهزيمة

فها هو الرئيس السادات ، أحد اقطاب « حركة يولية ١٩٥٢ »، يسجل فى كتابه « وصيتى » ، أن « الأهمال التام » للمبدأ السادس للحركة ، وهو « اقامة حياة ديمقراطية سليمة » ، تسبب فى

« تحول الانسان المصرى الى مجرد أداة فى خدمة النظام الثورى ، مما أدى الى كل السلبيات والنكسات » ، التى « بلغت قمتها فى هزيمة ٥ يونية سنة ١٩٦٧ » ·

ويؤكد الرئيس أنه « من المنطقى جدا أن يسقط النظام ويتداعى لغياب الانسان المصرى ، الذى كان من المفروض أن يشكل دعامته الأساسية » ، ولكنه « تمزق » وفقد « احساسه الأصيل بالانتماء الى وطنه » ، كنتيجة حتمية « لمأساة التطبيق الاشتراكى فى مصر » ، الذى قام على فرض الحراسات ، ومصادرة الممتلكات وفتح المعتقلات ، وغياب القانون ·

## الانسـان والحـرب

ولهذا كما يوضح الرئيس : « وجدت أن نقطة الابتداء الوحيدة التى يمكن أن انطلق منها هى الانسان المصرى ·· كان لابد أن يشعر كل مواطن أنه مسئول عن أقدار بلاده ·· وأن يحس كل فرد أنه آمن على يومه وغده ، وعلى نفسه وأهله ورأيه وماله · كان لابد أن يعرف كل مواطن أن الحرب التى هو مقدم عليها لن تحرر له أرضه فقط ، ولكنها سوف تحمل له حياة أكرم وأرحب ، وقيما أعلى وأرفع ، كما أنها سوف تحمل له أملا فى أن يتطلع بحق الى مزيد من الديمقراطية ، التى لن تتحقق له كاملة الا فى وطن قوى عزيز متحرر » · ولهذا ـ يقول الرئيس ـ ألغيت الحراسات ونحيت « مراكز القوى » ، وأرسيت سيـادة القانون وأعززت كلمة القضاء وأصدرت الدستور الدائم وأقمت دولة المؤسسات ·

## الخطـوات الأولى

أما الخطوات السياسية والعسكرية ، التى اتجهت بالبلاد

الى تحرير الأرض المغتصبة ، فى العهد الساداتى ، فقد بدأت يوم وفاة الرئيس جمال عبد الناصر ، فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ، عندما اجتمعت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى، برئاسة محمد أنور السادات الرئيس المؤقت للجمهورية ، وأعلنت عدة أهداف فيمقدمتها : « تحرير الأرض المغتصبة ، تعميق الوحدة العربية ، صداقة القوى الثورية وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى ، وحدة الجبهة الداخلية » • واتخذت اللجنة قرارا باعلان « حالة الاستعداد القصوى فى الجبهة » •

وأبرز الرئيس السادات ، فى تحديده لمعالم الموقف أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٧٠ ، الاستعداد للعمل السياسى داخل هيئة الأمم المتحدة وخارجها ، دون التخلى عن الاستعداد العسكرى • وأكد أننا لا يمكن أن نقبل الا الانسحاب من كل الأراضى التى جرى احتلالها فى يونية ١٩٦٧ ، مع الحقوق الكاملة لشعب فلسطين •

## وقف النار

وكانت جبهة القتال تخضع لاتفاق بوقف اطلاق النار — طبقا لمبادرة « وليم روجرز » وزير الخارجية الأمريكية — بدأ فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، يوم ٨ أغسطس ١٩٧٠ ، لمدة ثلاثة أشهر ، ثم جدد لمدة ثلاثة أشهر أخرى تنتهى فى ٥ فبراير ١٩٧١ •

ومع اقتراب موعد انتهاء المهلة الثانية لوقف اطلاق النار ، عنيت الصحف المصرية برفع الروح المعنوية وابراز الاستعداد للقتال ، مع ايضاح خطورة الموقف • فقالت عناوين « المصور » يوم ٨ يناير : « ١٩٧١ العام الحاسم ، الأشهر الستة الأولى مصيرية ، تعبئة الجبهة الداخلية » • وفى ٥ فبراير ، خصصت

« المصور » غلافها وأربع صفحات داخلية ، لتقريـــر صحفى مصور ، بعنوان : « الساعات الخطيرة الباقية ، قواتنا مستعدة لكل الاحتمالات » ، أعده خمدى لطفى محررها العسكرى ٠

وفى هذه الأثناء ، كان الرئيس الســـادات ومعاونوه ، يسعون الى التقارب مع الولايات المتحدة ، واخراج مصر من بؤرة الاستقطاب السوفيتى مع الاحتفاظ بصداقة السوفيت ، وتوثيق العلاقات مع الدول العربية ٠ وكلها أعمال تخدم الهدف ، وهو حسم الموقف تجاه اسرائيل ، بالسلم أو بالحرب ٠

وبعد مشاورات دولية ، ومناقشات فى المؤسسات الدستورية المصرية ، اتخذ الرئيس خطوة هامة على طريق سياسته ، فأعلن أمام مجلس الأمة يوم ٤ فبراير ١٩٧١ ، الموافقة على نـــداء « أوثانت » سكرتير عام الأمم المتحدة ، بالامتناع عن اطلاق النار فترة أخرى ٠

وهنا ، لاحظ المعلقون السياسيون ، أن الرئيس لم يوافق على مد ايقاف اطلاق النار بصورة تلقائية ، ولمدة ثلاثة أشهـر كالمرتين السابقتين ، وانما حدد المدة بثلاثين يوما فحسب ، تنتهى فى ٧ مارس ٠ وكتبوا أن العالم وجد فى مد وقف اطلاق النار ، دليلا على حرص مصر على افساح فرصة أخرى لتحقيق تسوية سلمية ٠ كما أن العالم فهم من تحديد المهلة بثلاثين يوما فحسب ، حرص مصر على رفض الوضع القائم ، واعتبره « انذارا نهائيا » منها ٠

## المبـــادرة المصرية

وفى نفس الخطاب ، أعلن الرئيس المبادرة المصرية ، التى تدعو الى انسحاب جزئى للقوات الاسرائيلية شرقا حتى مضايق

سيناء ، لتحل مكانها القوات المصرية ، ثم تبدأ مصر تطهير القناة وفتحها للملاحة الدولية ، وتعيد العلاقات مع أمريكا • وقد رأت اسرائيل فى المبادرة « مكيدة مصرية جديدة » ! • وذلك بعد أن سعت اسرائيل للقضاء على قناة السويس «كورقة ضغط » ، باشاعة أنها فقدت أهميتها • بينما رأى العالم أن اسرائيل لن تتنازل عن « ميزة عسكرية » بسهولة ، وأن احتمال الحرب مازال هو الأقوى • وقد كان •

فقد قابلت الولايات المتحدة المبادرة بفتور ، نظرا للتفوق العسكرى لاسرائيل على العرب • وهو نفس السبب الذى شجع اسرائيل على ادخال عدة تعديلات على المبادرة ، أدت فى النهاية الى فشلها •

## السلاح السوفيتى

وكانت سياسة الاتحاد السوفيتى ، خاصة بعد هزيمة يونية ١٩٦٧ ، قائمة على تشجيع « الحل السلمى » ، بهدف ابعاد العرب عن عمل عسكرى ضد اسرائيل ، قد يؤدى الى هزيمة أخرى تهدد مركز الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط بالانهيار ، أو يتسبب فى مواجهة عسكرية بين السوفيت والولايات المتحدة • ولهذا عمد الاتحاد السوفيتى الى تخفيض قيمة الأسلحة التى يرسلها الى العرب من حيث الكم والكيف •

غير أن مصلحة مصر كانت تحتم تعزيز قدرتها العسكرية ، لتقوية موقفها العسكرى والسياسى أيضا • ولم يكن متاحا أمام الرئيس السادات الا مطالبة السوفيت بتنفيذ الجزء الثانى من الاتفاقية التى عقدوها مع عبد الناصر ، والخاص بامدادنا بسلاح الردع •• وكذلك استعواض الذخيرة التى استهلكناها فى

حرب الاستنزاف ، وتزويدنا ببطاريات الصواريخ من أجل حماية المنشآت فى الصعيد ٠

وفى آخر فبراير ١٩٧١ ، أعلن الرئيس السادات فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطنى الفلسطينى بالقاهرة ، أن « هناك حل واحد : هو الحل العربى ٠٠ وسوف نقاتل دفاعا عن الأرض وعن الحق ٠٠ هدفنا السياسى فى هذه المرحلة : تعميق التزام الصديق ـ تحييد الخصم ـ عزل العدو » ٠

## الزيـــارة السريـــة

وبينما كانت كلمات الرئيس هذه ، تشغل الصفحات الأولى للصحف المصرية ، فى أول مارس ١٩٧١ ، كان الرئيس يستقل طائرته فى زيارة سرية الى موسكو ، حيث أعلن أمام القـــادة السوفيت مبدأين ـ أكدهما بعد ذلك ـ أولهما « أنه لن يحارب لنا معركتنا جندى سوفيتى » ، وثانيهما « أننا لا نسعى الى المواجهة بين الاتحاد السوفيتى وأمريكا » ٠

ويقول السادات ان الحكومة السوفيتية وافقت فى هــذه الزيارة على « تزويد مصر بعدة أصناف من الأسلحة ٠٠ لم تكن هى المطلوبة فعلا ، ولكن قبلناها لحاجتنا الماسة الى أى سلاح ٠٠»٠ ويوضح أن هذا كان أسلوب السوفيت معنا دائما ! ٠

## القـرار لمصر

ولما عرض السوفيت على السادات ، تزويد مصر بطائرات مزودة بالصواريخ ، على ألا تستخـــدم الا بموافقتهم ، رفض الرئيس قائلا : « مفيش قرار فى مصر الا لى كرئيس لمصر ٠٠ » ٠

ولترضية السادات ، وعده « بريجنيف » بخمس وعشرين طائرة « ميج ٢٥ » ٠ ولكنه لم يف بوعده ٠ وكان لدى مصر أربع

طائرات منها ، يقودها طيارون سوفيت ، مهمتها الاستطلاع للقوات المصرية · ولكنها لم تقم بمهمتها الا مرتين فحسب ، ورفض طياروها تنفيذ أوامر السلطات المصرية · واتضح أن مهمتهم الحقيقية هى الاستطلاع ضد الأسطول السادس الأمريكى فى البحر الأبيض · فما كان من الرئيس السادات ، الا أن أمر بوقف عمل الطائرات الأربع ، وعرض شراءها لمصر أو اعادتها لبلادها · فرفض السوفيت بيع الطائرات وسحبوها ·

ولم يزود السوفيت مصر ببطاريات الصواريخ الا فى شهر أبريل ١٩٧١ · أما الذخيرة فقد ارسلوا بعضها ، ولم يرسلوا بقيتها الا فى أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ · أما الطائرات وسلاح الردع الذى وعد به « بريجنيف » فقد كان « مجرد كلام » ! ··

وكما يوضح الرئيس : « هكذا كان السوفيت معنا دائما ·· يضعوننا فى موقف لا نملك فيه أن نتخذ قرارا » ! ·

## انتهاء المبادرة

ولما انتهت فترة وقف اطلاق النار ، التى حددها الرئيس فى مبادرته ، يوم ٧ مارس ١٩٧١ ، وجه الرئيس بيانا الى الشعب ، صاغت الصحف المصرية من عباراته عناوينها الكبرى · فقالت « الجمهورية » : « ·· لقد وصلنا الى ساعة يتحتم على كل مصرى فيها أن يؤدى واجبه · اننا مطالبون بأن نقاوم وأن نقاتل وأن نضحى بالروح ، لكى تبقى وحدة ترابنا المقدس مصونة · نحن نعرف معنى قرارنا ونعرف أن تكاليفه تحسب بالعرق والدم ، وليس هناك غير ذلك حساب للتكاليف » · وتحدث الرئيس عن زيارته السرية لموسكو ووصف نتائجها بالايجابية · وقال ان « أمريكا تعهدت لنا بمعارضة مبدأ الاستيلاء على الأرض بالقوة ، ولن تستطيع التهرب أو الافلات من تعهدها » ·

وأعقب بيان الرئيس عدة استعدادات ، للوقاية من أيـــة ضربة اسرائيلية ، منها تقييد الاضاءة ، وصيانة المرافق العامة ، وتكثيف تدريبات الدفاع المدني · وأجرت القــوات المسلحة مناورات وتدريبات ، قالت الصحف في مناسبتها ان « المعركـة القادمـة ستكون بالغة الضراوة والشراسة ، وأشد عنفا من جميع الاشتباكات السابقة » ·

ولكن الرئيس لم يستطع استئناف حرب الاستنزاف ، لأن « عدم وفاء السوفيت بوعودهم » ـ كما يقول فى مذكـــراته ـ « جعلني غير قادر على الحركة ·· » ·

وظل الرئيس حريصا على الروح المعنوية وحالة الاستعداد فى القوات المسلحة · وتعددت زياراته لجبهة القتال ، ومنهـــا اجتماعه بقادة الخط الأول فى قاعدة جوية متقدمة يوم ١٢ مايو ١٩٧١ ، حيث قال لهم : « أنتم عماد الحل العسكرى وعماد الحــل السلمى · قوتكم هى التى تحكم الموقف والمعركة · نحن نريـــد السلام ·· ولكننا قادرون على خوض معركة التحرير » ·

## معاهدة الصداقــة

ولما تمكن الرئيس السادات ، فىحركة مايو ١٩٧١ ، من اقصاء مجموعة الوزراء الناصريين ، الذين تولى بعضهم رعاية العلاقات المصرية السوفيتية من قبل ، شعر القادة السوفيت بالقلق على مستقبل صداقتهم لمصر ونفوذهم فيها وفى المنطقة العربية · فأسرع الرئيس السوفيتى « بودجورنى » بزيارة القاهرة يوم ٢٥ مايو ١٩٧١ ، وألح على ابرام معاهدة للصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتي ، مدتها ١٥ عاما ·

وقد حـاول السادات تأجيل التوقيــع على المعاهدة ، حتى لا يفسد مساعى التقارب مع الولايات المتحدة ، ولكنه وقعها للافادة

من بنودها الأولى التى تنص على تعاون الطرفين لمواجهـــة أى تهديد للسلام فى المنطقة ، بجانب تعهد السوفيت بتزويد مصر بالأسلحة والمعدات اللازمة لازالة آثار العـــدوان الاسرائيلى • وفور توقيع المعاهدة ، أخذ السادات يلح لتنفيذ التعهد السوفيتى، لكن دون فائدة •

وفى الوقت الذى توترت فيه العلاقات بين مصر والولايات المتحدة بسبب معاهدة الصـــداقة ، ساءت العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى ، نتيجة لوقوف مصر ضد الانقلاب الشيوعى الذى وقع فى السودان ، يوم ١٩ يولية ١٩٧١ ، على حكومـــة الرئيس جعفر النميرى ، مما أدى الى انتصاره على زعماء الانقلاب واعدامهم •

## مشــكلات الحســـم

وتوج السادات الحاحه فى طلب السلاح ، بزيارة الاتحاد السوفيتى يوم ١١ أكتوبر ١٩٧١ ، ونجاحه بصعوبة بالغة فى الاتفاق على صفقة أسلحة كبرى ، ترسل الى مصر بسرعة •

واستنادا الى هذه الصفقة ، ورغبة فى تعزيز اعلانه سنة ١٩٧١ « عاما للحسم » ، عقد الرئيس مؤتمرا عسكريا لقـــادة القوات المسلحة يوم ٤ نوفمبر ١٩٧١ ، أعلن فيه تعبئة كافـــة الامكانات للمعركة ، وابلاغ الولايات المتحدة باصرارنا عـــلى تحرير سيناء « ولو بالبنادق وحدها » ، وتقلده منصب القائـــد العام للقوات المسلحة • ورغم أن كبير المستشـــارين السوفيت أعلن فى هذا المؤتمر بدء توريد الأسلحة السوفيتية الى مصر ، خلال شهر نوفمبر ١٩٧١ ، الا أن اعلانه كان مجرد كلام فى الهواء •

وعبر الرسم الكاريكاتيرى ، الذى شغل غلاف «روز اليوسف» يوم ٨ نوفمبر ١٩٧١ ، عن « سنة الحسم » والأوضاع الحاكمة فيها · فهو يمثل الجندى المصرى يمسك بيمناه مدفعا يعبر عن « قوة مصر الحاسمة » · ويمسك بيسراه « قرار مجلس الأمن الحاسم » ، وفى مواجهته يقف « نيكسون » ممثلا « التصريحات الأمريكية غير الحاسمة » ، بينما يجلس « موشى ديان » بجوار كمية من الأسلحة هى « المساعدات الأمريكية الحاسمة » · أما التعليق تحت الرسم فهو يقول بلسان « نيكسون » : « واشمعنى سنة واحد وسبعين اللى حاسمة ، يجرى ايه لو تبقى سنة اثنين وسبعين سنة حاسمة ، وثلاثة وسبعين سنة حاسمة · وهكذا ! » ·

وهكذا انقضت سنة ١٩٧١ ، دون « حسم » ، وصار موقف الرئيس صعبا وحرجا · وزادت شكوك الشعب فيه ، وانخفضت درجة الثقة فى تصريحاته وخطواته · ولما حاول الرئيس تبرير عدم « حسم » القضية « بالضباب » الناشىء عن الحرب بين الهند وباكستان فى ديسمبر ١٩٧١ – ولم يوضح مدى صعوبة الموقف العسكرى ، حفاظا على الروح المعنوية – تعرض الرئيس لحملة من التهكم والسخرية ، واندلعت المظاهرات الجامعية ، مما زاد موقف الرئيس صعوبة ·

ومع هذا ظل الرئيس ملتزما بالأسلوب المنطقى فى مواجهة حملات التشكيك فى سياسته والتهكم على شخصه ، واعتبر « أن هذه كلها فقاقيع لن تلبث أن تتلاشى ، بمجرد البدء الفعلى لمعركة العبور والتحرير · وقد كان ·· » ·

## طـرد الخبـــراء

كان اعلان الرئيس السادات أن عام ١٩٧١ ، هو عام حسم مشكلتنا مع اسرائيل ، ان سلما أو قتالا – كما أوضح المحرر

السياسى « لروز اليوسف » يوم ٨ نوفمبر ١٩٧١ ـ عملا سياسيا « يفرض دفعة من الحيوية على القضية ، ويكشف اتجاهات ومواقف الدول ·· ويضع حدا لسياسة التخدير والماطلة ·· » ·

وبحكم الواقع ، اغتمد الرئيس فى الجانب العسكرى « للحسم » على مورد السلاح الوحيد لمصر ، وهو الاتحاد السوفيتى · فلما انقضت « سنة الحسم » دون توفير السلاح الكافى للمعركة ، وساء الموقف داخليا وخارجيا ، شعر الرئيس بمرارة عميقة تجاه القادةالسوفيت · وكانت هذه التجربة ، أحد الدوافع لاتخاذ قرار الاستغناء عن الخبراء السوفيت العسكريين الذين استقدمهم جمال عبد الناصر ، بعد تدهور الأحوال العسكرية ·

وفى نفس الوقت ، شكل وجود هؤلاء الخبراء فى مصر ، رغم ضعف تأثيرهم ، عائقا أمام مساعى السادات للتقارب مع أمريكا · وكان سببا لقلق الولايات المتحدة واقدامها على زيادة الدعم العسكرى لاسرائيل ، الذى بدا واضحا فى مستهل سنة ١٩٧٢ ، عندما أعلنت الولايات المتحدة أنها بدأت تصنيع الأسلحة مع اسرائيل ، بجانب تزويدها بالمزيد من السلاح ، وأنها ستحتفظ لاسرائيل بالتفوق على العرب مجتمعين ، وليس على مصر وحدها ·

وقد أثرت هذه التطورات بشدة على الرأى العام المصرى · وصار الشعب ـ كما يقول السادات فى « البحث عن الذات » ـ فى « أوج غضبه على الاتحاد السوفيتى ، رغم أننى لم أطلع الناس على الحقائق ، بل على العكس كنت أدافع عن الاتحاد السوفيتى فى جميع أحاديثى وخطبى ·· » ·

وبعد عدة اتصالات وتطورات ، تأكد الرئيس تماما من تراجع السوفيت عن مساعدة مصر عسكريا ، وتخوفهم من الحرب،

وتمسكهم بالمساعى السلمية ، خاصة بعد اتفاقهم مع الولايات المتحدة - فى مايو ١٩٧٢ - على استمرار حالة « اللا سلم واللا حرب » ، مما يجرد وجود خبرائهم فى مصر من آية فائدة لها ، بل يجعلهم عبئا سياسيا وماديا عليها ٠

وهنا اتخذ الرئيس ومستشاروه القرار الهام يوم ٨ يولية ١٩٧٢ ، بالاستغناء عن الخبراء السوفيت الذين بلغ عددهم نحو ١٥ ألف خبير ٠ وبدأ تنفيذ القرار فور صدوره ٠

وألقى الرئيس خطابا ، يوم ١٨ يولية١٩٧٢ ، أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، أعلن فيه نص القرار ، والأسباب التى أدت الى اتخاذه ، والنتائج المتوقعة له ٠ وأصدرت اللجنة بيانا ، برزت عناصره فى العناوين الكبرى « للأخبار » كالتالى : « شعرنا بالحاجة الى وقفة مع صديقنا الاتحاد السوفيتى ، تتم فى اطار صداقتنا بلا تشنج ٠ انهاء مهمة الخبراء السوفيت ٠ أبناء القوات المسلحة المصرية يحلون محلهم فى كل أعمالهم ٠ المنشآت والمعدات العسكرية التى أقيمت بعد العدوان تكون ملكا خالصا لمصر وتحت ادارة القوات المسلحة ٠ الدعوة الى اجتماع مصرى سوفيتى لاجراء مشاورات عن المرحلة القادمة ٠٠ قراراتنا تنبع من ارادتنا وتستمد من تراب مصر وتخدم مصالح شعب مصر الذى لم يدخل أبدا فى مناطق النفوذ » ٠

ويضيف الرئيس السادات ، فى « البحث عن الذات » ، الى أسباب طرد الخبراء أن السوفيت « بدأوا يشعرون أن لهم وضعا ممتازا فى مصر » ، وأن سفيرهم « بدأ يأخذ لنفسه وضعا أشبه ما يكون بوضع المندوب السامى البريطانى أيام الاحتلال » ، وأن بعض الخبراء كانوا « يرفضون تنفيذ أي أمر الا بعد أن تأذن لهم موسكو » ٠

ولهذا كان فى ابعاد الخبراء السوفيت ، تحـرير للارادة المصرية والقرار الوطنى وتأكيد للاعتماد على النفس · وقد برزت هذه المعانى فى أقوال كبـــار المسئولين ، وبالتالى فى عناوين الصحف · ففى ٢٤ يولية ١٩٧٢ ، قالت « الأخبار » : « صادق يعلن : مصر ستخوض المعركة بقرارها الحر » · وفى اليوم التالى قالت : « السادات يعلن ·· الوطنية المصرية ·· طريق التحرير · الوطنية المصرية والقومية العربية وحدهما فى الميدان اذا اقتضى الأمر · كل امكانيات دولة الاتحاد من أجل المعركة » ·

وبالفعـل نجح الرئيس ومعــاونوه ، فى تنسيق الخطوات والاستعدادات للحرب مع الدول العربية ، ذات التأثير عـــلى المعركة سياسيا أو عسكريا أو اقتصاديا ، وهى : سوريا ، الأردن ، السعودية ، قطر والجزائر ·

## الفصـل الثالث

---

# معركة المصير •• وانتصار الشجعان

## ـــــ (١) خلف أستار الخداع ٠٠ اندلعت حرب الكرامة

لفت قرار الرئيس السادات ، بابعاد المستشارين والخبراء السوفيت ، انتباه العالم كله ٠

ويقول الرئيس فى مذكراته « البحث عن الـــذات » ، ان الاتحاد السوفيتى ودول الغرب واسرائيل ـ بل والمصريين أيضا ـ وصلوا فى تحليلهم للقرار الى نتيجة واحدة خاطئة ، هى أن رأيى قد استقر على عدم دخول المعركة ٠ « وقد أسعدنى هــذا التحليل ، لأن هذا ما كنت أود أن يتوهموه ٠٠ وأفادنى ـ كمـا توقعت ـ فى استراتيجيتى » ٠

### الاستعداد والتمويـــه

وفى ظل هذا الوهم ، أكد الرئيس لمعاونيه أن المعركة حتمية ولا بديل عنها ٠ وأصدر أوامره وتوجيهاته للقواته المسلحـــة ووزارة الداخلية والاتحاد الاشتراكى ، بالبدء فى التجهيز للمعركة الكبرى ، بعيدا عن كل الأخطاء التى أدت الى هزيمة يونيـــة ١٩٦٧ ٠ وكان لخطة الخداع والتمويه حظ كبير من اهتمـام الرئيس وخبرائه ٠

وكما أفاد الرئيس من الفهم الخاطىء لطرد الخبراء السوفيت ، فقد أفاد أيضا من المقالات التى كتبها محمد حسنين هيكل رئيس تحرير « الأهرام » تحت عنوان « بصراحة » ، وجعلها تتسم بالواقعية الشديدة ، التى وصلت فى مقاله « تحية للرجال » ـ المنشور يوم ٢١ مارس ١٩٧١ ـ الى حد بث الخوف من القتال ، واليأس من تحقيق الانتصار أو حتى الصمود ٠ فقد احتج رجال القوات المسلحة وكثير من المدنيين على معانى المقال٠ وكتب بعض الكتاب يفندونه ويهاجمون كاتبه ، وفى مقدمتهم عبد الهادى ناصف ، فى « الجمهورية » ، يوم ١٨ مارس ١٩٧١ ، وموسى صبرى فى « الأخبار » يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٧٢ ٠

ورغم أن هيكل فى العهد الساداتى ، فقد المكانة الفريدة لدى رئيس الدولة وأجهزتها ، التى تمتع بها فى العهد الناصرى ، ورغم ما قوبل به المقال من معارضة ، فقد بدت الصورة أمام المراقبين من بعيد ، وكأن هيكل يمهد للدولة طريق المساومة والتنازلات ، خوفا ويأسا من الحرب ، وهو ما يتمشى مع أهداف خطة « الخداع الاستراتيجى » ، التى اقتضت فى احدى مراحلها توجيه وسائل الاعلام المصرية والسورية ، الى ابراز اهتمام حكومتى البلدين بالبحث عن حل سلمى للمشكلة ، واظهار عدم الارتياح للخطب الشديدة والأعمال العسكرية التى يقوم بها الفدائيون الفلسطينيون ٠

## الخداع الاستراتيجى

وفى نفس الوقت ، قاد الرئيس السادات عدة حملات لخداع العدو والتمويه عليه ، خاصة خلال المجموعات الثلاث من الأيام المناسبة للعمليات العسكرية على مدار السنة ، والتى تأتى فى شهور مايو ، وأغسطس ـ سبتمبر ، وأكتوبر ٠

وامعانا فى التمويه ، تضمنت هذه الحملات أحيانا تصريحات ومعلومات متضاربة ، لبلبلة أفكار العدو من ناحية ، والحفاظ على تماسك الجبهة الداخلية ، من ناحية ثانية ·

ففى شهر مايو ۱۹۷۳ ـ على سبيل المثال ـ استهل الرئيس حملة « الخداع الاستراتيجى » الموجهة ضد اسرائيل وأصدقائها ، بعبارات واضحة تفيد حتمية المعركة وقربها وتضامن العرب فيها ، ورفض الحلول السياسية والجزئية ، تضمنها خطاب الرئيس فى عيد العمال ، وأبرزتها الصحف ـ ومنها « الأخبار » ـ فى اليوم الثانى من مايو كالتالى : « الحل السلمى خرافة أمريكية · السادات يؤكد لصديقنا الاتحاد السوفيتى أن الحل السلمى الأمريكى خداع وسراب · الرئيس يعلن : لا حل جزئى ·· لا حل منفرد مع مصر ·· لا مفاوضات ·· استمرار وقف اطلاق النار يخدم أهداف أمريكا واسرائيل · العراق والسعودية والكويت والجزائر والمغرب ، بدأت تساهم فى قومية المعركة ·· أرسلت للفلسطينيين فى الأرض المحتلة : أصمدوا ·· الليل لن يطول ·· اتحاد الجمهوريات هو القاعدة التى نرتكز عليها ·· أمكن بناء قواتنا المسلحة على أحدث وأكمل صورة · كل قرية قلعة ·· وكل مصنع مدفع ·· وكل انسان تحت السلاح » ·

وفى اليوم ذاته ، وبعض الأيام التالية ، تناثرت بين مواد الصحف ، وعلى جميع صفحاتها ، عبارات داخل اطارات ، كانت فى الثانى من مايو ۱۹۷۳ ، على صفحات « الأخبار » تقول : « النصر لمصر ·· مصر فى معركة ، دافع عنها بعملك ، بشجاعتك، بتضحيتك ، باحتمالك للمتاعب ، بايمانك بالله وبالوطن · لا تخدم العدو بكلمة ، بهمسة ، بسر ·· لا تنسى أننا فى حرب · كلمة واحدة قد تفيد العدو ·· شعب مصر سيصنع أبطاله يوم القتال ·· » ·

وفى يوم ٧ مايو ١٩٧٣ ، أبرزت « الأخبار » فى عناوين صفحتها الأولى هذه الأنشطة ذات الدلالة : « مناقشات مجلس الشعب تتركز حول تحرير الأرض ٠٠ اللجنة العليا للمعركة تجتمع اليوم برياسة السادات ٠ ممدوح سالم يشهد الغارة المفاجئة على كوبرى التحرير » ٠

وفى ذكرى حركة مايو ، قال الرئيس وأبرزت « الأخبار » ـ يوم ١٥ مايو ١٩٧٣ ـ « المعركة جزء من صراع المواجهة الشاملة ٠٠ لا أخاف المواجهة ٠٠ ولن أضحى بمصالح الشعب ٠٠ استمرارى فى الرياسة دون أن أحقق حرية بلدى أعتبره خيانة لوطنى » ٠ كما أبرزت « الأخبار » قول حافظ غانم وممدوح سالم : « ١٥ مايو مقدمة لمواجهة اسرائيل ٠ المقاومة مطلب جماهيرى حققه السادات » ٠

وتكررت حملة « الخداع الاستراتيجى » فى أغسطس ١٩٧٣ ٠

وأحاطت بالحملتين سلسلة من المناورات والتدريبات العسكرية على عبور الموانع المائية والاقتحام وغيرهما ٠ وكذلك عدة قرارات باستدعاء جنود الاحتياط وتسريحهم ٠

ويقول الرئيس السادات فى مذكراته ، ان الاسرائيليين تأثروا بالحملة فى المرتين ، وأعلنوا التعبئة العامة وحشدوا جيوشهم « بينما كنت أنا فى حالة استرخاء تام ٠٠ ولذلك عندما سئل « موشى ديان » بعد حرب أكتوبر لماذا لم يعلن التعبئة فى أكتوبر ، قال ان السادات قد دفعنى الى هذا مرتين ، مما كلفنى فى كل مرة عشرة ملايين دولار دون جدوى ٠ فلما جاءت المرة الثالثة ظننت أنه غير جاد مثلما حدث فى المرتين السابقتين ، ولكنه خيب ظنى » ٠

وفى أواخر أغسطس ١٩٧٣ ، سربت الأجهزة المصرية أنباء تفيد أن القوات المصرية والسورية غير مستعدة للحرب ، منها أن شبكة الدفاع الجوى المصرى ، ساءت حالتها خاصة بعد رحيل الخبراء السوفيت • وسربت سوريا أنباء تقول ان الطيارين السوريين غير راضين عن طائرات الميج السوفيتية وعن المستشارين السوفيت •

وفى سبتمبر ١٩٧٣ ، أدى الرئيس السادات بنفسه احدى خطوات « الخداع الاستراتيجى » ، عندما طلب من وزير خارجية دولة أجنبية كان فى زيارته ، أن يبلغ رئيس جمهوريته سرا ، أن السادات سوف يذهب الى الأمم المتحدة فى الشهر التالى ( أكتوبر ) ، ولكنه لا يريد اعلان هذا الأمر • وكان الرئيس يعلم أن هذا الخبر سيصل الى اسرائيل بعد ثوان • وقد حدث • وفهمت اسرائيل أن مصر غير مقدمة على الحرب •

ولتحقيق نفس الهدف ، اطلقت شائعة تقول ان السادات سيجرى تعديلا وزاريا يتخلى فيه عن رئاسة الوزارة لسيد مرعى • وكان المعروف أن وزارة السادات هى « وزارة الحرب »• وطلبت المخابرات العسكرية الى « الأهرام » ، نشر خبر عن استعداد وزير الحربية المصرى للاجتماع بوزير الدفاع الرومانى ، فى يوم ٨ أكتوبر ١٩٧٣ • وظهر اعلان فى صحيفة « الأهرام » يوم ٣ أكتوبر ١٩٧٣ ، يقول ان يوم ٦ أكتوبر هو آخر موعد لتقديم طلبات العمرة لضباط القوات المسلحة المصرية •

وقام اللواء الطيار محمد حسنى مبارك ، قائد القوات الجوية ، بعد ظهر يوم ٥ أكتوبر ١٩٧٣ ، بعملية ناجحة ضمن خطة « الخداع الشامل » للأعداء ، عندما أصدر أوامره الى خمسة من كبار ضباطه ، للاستعداد للسفر معه فى مهمة عاجلة الى ليبيا ، تستغرق أربعا وعشرين ساعة ، على أن يخطرهم

بموعد الاقلاع فى حينه · وتمت ترتيبات الرحلة فى مصر وليبيا · لكن موعد الاقلاع لطائرة الوفد أخذ يتأجل ، حتى أطلق حسنى مبارك اشارة بدء الضربة الجوية الأولى ، يوم ٦ أكتوبر ، وكانت : « بسم الله ، صدام » ·

وجنبا الى جنب مع أعمال « الخداع الاستراتيجى » ، أو « المفاجأة الاستراتيجية » ، بذلت الجهود فى القوات المسلحة المصرية لتحقيق « المفاجأة التكتيكية » · ويبدا نجاحها واضحا فى عدة انجازات هى : تطور المقاتل واستبساله ، وسرعة القوات المصرية فى تركيب الجسور على القناة وحمايتها ، وزيادة حجم وكفاءة الأسلحة ، والنجاح فى فتح ثغرات فى الساتر الترابى الاسرائيلى ، وحسن استخدام الساتر الترابى المصرى ، وتطوير تكنولوجيا الطيران والبحرية ، وتقوية فعالية الدفاع الجوى ·

## موعـــد الهجـوم

وفى هذه الأثناء ، أتم اللواء محمد عبد الغنى الجمسى ، رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة ، ومعاونوه ، الدراسة الخاصة لاختيار الشهر واليوم المناسبين لبدء الحرب · وكان أكتوبر ١٩٧٣ هو أفضل الشهور من حيث الطقس وطول الليل وحالة البحر · وفيه تحل ثلاثة أعياد يهودية ، ويجرى الاستعداد لانتخاب « الكنيست » · وفى مصر يحل شهر رمضان بما له من تأثير معنوى طيب على قواتنا المسلحة ، ويبعد فى أذهان الاسرائيليين قيامنا بالهجوم فى شهر الصيام ·

ووقع الاختيار على يوم السبت ٦ أكتوبر ، لأنه يوم العطلة الرسمية الأسبوعية ، ويحل فيه عيد الغفران ( يوم كيبور ) · وهو اليوم الوحيد طوال السنة ، الذى تتوقف فيه الاذاعة

والتليفزيون عن البث ، لأنه يوم سكون كامل ، وبالتالى لا يمكن استدعاء القوات الاحتياطية ، بهذه الوسيلة السريعة · وتوفرت فى هذا اليوم الظــروف المــلائمة لاقتحــام القنــاة وحصــون « بارليف » ·

وفى صباح أول أكتوبر ١٩٧٣ ، بدأ تنفيذ مشروع عسكرى تدريبى ، تتم خلف ستاره اللمسات الأخيرة للاستعداد للهجوم · وفى المساء قال الرئيس السادات أمام المجلس الأعلى للقــوات المسلحة : « على كل واحد أن يؤدى واجبه · أنا أتحمل وراءكم المسئولية كاملة تاريخيا وماديا ومعنويا ·· أثق ثقة كاملــة فيكم ·· تصرفوا بكل ثقة واطمئنان وحرية » ·

وهنا تبرز حقيقة هامة ينبغى تسجيلها ، تقول ان كل الخطط العسكرية الهجومية التى اكتملت بخطة حرب أكتوبر ، وضعت واختبرت وجرت عليها كافة مراحل التدريب والتجهيز فى عهــد الرئيس أنور السادات · ويؤكد ذلك فى مذكراتهم كل من الرئيس السادات والفريق سعد الدين الشاذلى والفريق محمد عبد الغنى الجمسى ·

## أمــر الحــرب

ولما جاء يوم الجمعة ٥ أكتوبر ١٩٧٣ ، كانت قــواتنا المسلحة فى أعلى درجات الاستعداد ، وكان الرئيس أنور السادات فى « أقصى درجات السلام الروحى » ·

وأصدر الرئيس « توجيها استراتيجيا » الى الفريق أول أحمد اسماعيل ، يقول فى بنده الأول : « ·· قررت تكليف القوات المسلحة بتنفيذ المهام الاستراتيجية الآتية :

( أ ) ازالة الجمود العسكرى الحالى ، بكسر وقف اطلاق النار اعتبارا من يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ·

( ب ) تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة فى الأفراد والأسلحة والمعدات ٠

( جـ ) العمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية، حسب نمو وتطور امكانيات وقدرات القوات المسلحة » ٠

أما البند الثانى من قرار الحرب ، فهو ينص على أن « تنفذ هذه المهام بواسطة القوات المسلحة المصرية منفردة أو بالتعاون مع القوات المسلحة السورية » ٠

وبهذا صار بدء الهجوم فى حكم الأمر الواقع ٠ وبدأ اتخاذ الاجراءات التنفيذية الأخيرة له ٠

ففى ليلة ٥ ــ ٦ أكتوبر ، تسللت مجموعة من المهندسين العسكريين المصريين ، تحت سطح مياه القناة ببراعة ، وأغلقت باتقان مواسير خزانات الوقود ، التى أعدها العدو فى بعض القطاعات ، لاشعال سطح المياه بالنيران ، لتحرق الأفراد والقوارب التى تحاول اقتحام القناة ٠ وفور بدء القتال ، تسلل المهندسون مرة ثانية للتأكد من نجاح عملهم فى الليلة السابقة ٠

وفى اسرائيل ، فى الرابعة من فجر ٦ أكتوبر ، وصل انذار من أجهزة المراقبة والتجسس الأمريكية والاسرائيلية الى المسئولين ، يؤكد أن مصر وسوريا ستبدآن هجومهما على اسرائيل الساعة السادسة مساء نفس اليوم ٠ وعلى الفور اتخذ المسئولون الاسرائيليون قرارات الاستعداد السريع للقتال ، وهم بين مصدق ومكذب لقرب اندلاعه ! ٠٠ لكن الوقت الكافى للاستعداد العسكرى الكامل ، كان قد مضى ٠٠!

وفى صباح ٦ أكتوبر ــ كما يروى الرئيس السادات والمشير محمد عبد الغنى الجمسى فى مذكراتهما ــ وصل « الجنرال موشى ديان » وزير الدفاع الاسرائيلى ، ومجموعة من القادة العسكريين ،

الى حصون خط « بارليف » على الشـــاطىء الشرقى للقناة ، للاطمئنان على الموقف وتهنئة الجنود بعيد الغفران ·· ومن برج المراقبة شاهد « ديان » الجنود المصريين يلعبون الكرة عــلى شاطىء القناة الغربى ويسبحون فى مياهها ، فاطمأن « ديان » وعاد الى تل أبيب ليتلقى التهانى بعيد الغفران · ولم يخطر على باله اطلاقا أن ما رآه ليس الا مشهدا أخرجه ببراعة خبراء الخداع والتمويه فى قواتنا المسلحة ! ·

## اندلاع الحـــرب

« قد يعجب الناس اذا عرفوا أن ليلة المعركة ، كانت من أحسن الليالى التى نمتها فى حياتى ·· ولذلك ، عندما استيقظت فى الصباح ، قمت بالتدريبات الرياضية اللازمة ، وسار برنامجى اليومى كالعادة ·· وكان عقلى فى منتهى النشاط والراحة ، مستعدا لمسئوليات اليوم الجديد ·· » · هـــكذا يصف الرئيس السادات الساعات السابقة لبدء القتال ، التى شعر فيها بصفاء النفس وراحة الضمير ، بعد أن بذل للوطن أقصى جهد وقدم له كل واجب ·

وبينما كانت الصحف المصرية ، تحمل عــلى صفحاتهـــا الأولى قول « جولدا مائير » ، رئيسة الحكومة الاسرائيلية : « لا عودة لحدود ما قبل حرب يونيو ! » ·· فى تحد سافر للدول العربية والمقاومة الفلسطينية والمجتمع الدولى ، توجــه الرئيس السادات والمشير أحمد اسماعيل القائد العام للقوات المسلحة الى غرفة العمليات ، ظهر يوم السبت ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، ليحققا أقوى رد على التحدى الاسرائيلى ·

ففى الساعة الثانية بعد الظهر ــ طبقا لمذكرات الرئيس ــ « وصل الخبر بأن طائراتنا قد عبرت قناة السويس ، وكانت ٢٢٢

طائرة .. انتهت من ضربتها الأولى فى ثلث ساعة .. فقدنا فيها خمس طائرات فقط .. كما فقدت .. أخى الطيار الشهيد عاطف الذى هو فى منزلة ابنى ، لأننى أنا الذى ربيته .. ولذلك أخفى أحمد اسماعيل وحسنى مبارك نبأ استشهاد عاطف عنى » .

« ونجحت ضربة الطيران نجاحا كاملا ومذهلا .. فقد حققت نتائج فاقت التسعين فى المائة ، بخسائر لم تزد عن اثنين فى المائة .. وحين تحققت من هذه النتيجة » ـ يقول الرئيس ـ « هنأت قائد الطيران حسنى مبارك ، الذى خطط ونفذ هذه الضربة . وهنأت جميع القادة فى غرفة العمليات ، اذ أن هذه الضربة قد حددت بالفعل مصير المعركة بعد ذلك .. فقد فقدت اسرائيل توازنها بالكامل .. لأكثر من أربعة أيام كاملة .. ولعل هذا من الأسباب التى أدت الى اختيارى لحسنى مبارك نائبا لرئيس الجمهورية .. » .

وعقب ضربة الطيران الأولى ، زمجرت المدفعية بأكبر قوة وتركيز ، شهده العالم بعد معركة العلمين فى الحرب العالمية الثانية ، اذ انطلقت قذائف أكثر من ألفى مدفع لتصيب بدقة أهدافها .

## الله أكبر

ولم ينتظر الجنود والضباط الموعد المحدد لاقتحام القناة ، فقد كان مرور ٢٢٢ طائرة مصرية ، على ارتفاع منخفض فوق رؤوسهم ، كافيا لالهاب حماستهم ومشاعرهم المكبوتة منذ وقت طويل ، فأسرعوا يسحبون زوارقهم الى مياه القناة ، واندفعوا يقتحمونها وهم يصيحون بدعاء « الله أكبر » .

بعد عبور القناة ، تسلق الجنود الساتر الترابى ، الذى يبلغ ارتفاعه فى بعض مواقعه ١٧ مترا ، باستخدام وسيلة

بسيطة أذهلت المراقبين ، هى سلم من الحبال يحمله الجندى ويتسلق الساتر ، وعندما يبلغ قمتـه يطرح السـلم لاخـوانه فيتسلقونه وهم يحملون الأسلحة المضـادة للدبابات · وبسرعة يستولون على المواقع التى أعدها الاسرائيليون خلف السـاتر الترابى ، ليتربصوا فيها بقوات العدو ، ويستروا زملاءهم الذين يعبرون بعدهم · ويقول الرئيس السادات انه كان يرى هـذا المشهد من غرفة القيادة وهو هادىء البال « حتى خيل الى أنه لو دخل أى انسان نفسى لوجد بها طمأنينة كاملة ·· لم يكن فى خاطرى أى هم ، فكل الهموم قد انقشعت وانتهت تماما » ·

## أعلام النصر

ويادر اللواء السابع برفع العلم المصرى على الضفة الشرقية للقناة · وتوالى بسرعة رفع أعلام النصر ، بينما أخذت النقط الحصينة فوق خط « بارليف » تستسلم الواحدة بعد الأخرى ·

وبعد ست ساعات بدا واضحا أن القادة الاسرائيليين فقدوا توازنهم وسيطرتهم على قواتهم · بينما نجح المهندسون العسكريون المصريون ، فى فتح أكثر الثغرات المطلوبة فى الساتر الترابى شرق القناة ·

وعند حلول الساعة العـاشرة والنصـف مسـاء ، كان المهندسون العسكريون المصريون ، قد فتحوا ٦٠ ثغرة فى هـذا الساتر ، بالمياه المندفعة من المضـخات · وهى فكرة مصرية ، ابتكرها ونفذها سلاح المهندسين · وفى نفس الوقت أتموا بنـاء ٨ كبارى ثقيلة ، و٤ كبارى خفيفة · كما أتموا بنـاء وتشـغيل ٣٠ معدية ، أستخدمت فى عبور الدبابات والمركبات والأسـلحة الثقيلة ، التى انضمت الى المشاة ، لتنشىء خمسة رؤوس كبـارى تصل الى عمق ٨ كيلو مترات شرق القناة ·

ويوضح الرئيس السادات أن الخداع التكتيكى الأساسى فى اليوم الأول للقتال ، تمثل فى دفع خمس فرق كاملة على خط المواجهة ، الذى يبلغ طوله ١٨٠ كيلومترا ٠

وعندما جاء صباح اليوم التالى ـ ٧ أكتوبر ـ كانت قواتنا المسلحة قد حققت انجازا عسكريا كبيرا تمثل فى اقتحام المانع المائى الخطير ٠ وتحطيم حصون خط « بارليف » ، بخسائر قليلة هى خمس طائرات أى ٢½٪ من الطائرات ، و ٢٠ دبابة أى ٢٪ من الدبابات و ٢٨٠ شهيدا بنسبة ٣٪ من الرجال ٠ أما العدو فقد خسر ٢٥ طائرة و ١٢٠ دبابة ، وعدة مئات من القتلى والجرحى ٠ وفقد خط « بارليف » رمز الأمن والمناعة له ، فتحطمت أسطورة الجيش الاسرائيلى الذى لا يقهر ٠

## الاعلام الصادق

ظل التأثير السيىء للدعاية الكاذبة ، التى استخدمت طوال العهد الناصرى ، خاصة فى هزيمة ١٩٦٧ ، مخيما على الأفكار فى العالم كله ، خلال الأيام الأولى للحرب ٠ وصدق كثيرون البلاغات الاسرائيلية الأولى التى تقول « انهم سوف يطحنون عظامنا » ، معتمدة فى ذلك على مشاهد من وقائع هزيمتنا المروعة سنة ١٩٦٧ ٠

ويوضح الرئيس السادات فى مذكراته أن المشير أحمد اسماعيل كان متحفظا فى البلاغات العسكرية ، وأفاد من « دروس هزيمة ١٩٦٧ ، التى لم تكن بلاغاتها سوى ادعاءات لشغل الرأى العام عن الحقيقة المرة ٠٠ وكانت تعليماتى لأحمد اسماعيل تنص على وضع الحقيقة كاملة ، بمرها وحلوها ، أمام الشعب ٠ وهى نفس التعليمات التى أصدرتها لعبد القادر حاتم ، بحكم اشرافه

على الجانب الاعلامى • فقد آن الأوان لكى نعود شعبنا على سماع الحقيقة وتقبلها مهما كانت » •

ولهذا اتخذت وسائل الاتصال بالجماهير موقفا عاقلا معتدلا ، واستخدمت أسلوبا هادئا بعيدا عن التهويل والتهوين •

وصدرت « الأهرام » صباح ٧ أكتوبر ، تقول عناوين صفحتها الأولى : « قواتنا عبرت القناة واقتحمت خط بارليف • معارك ليلية عنيفة بالدبابات فى سيناء بعد نجاح عملية العبور الضخمة • القوات السورية على الجبهة الشمالية اخترقت الخطوط الاسرائيلية فى عدة مواقع وتواصل تقدمها فى الجولان • معارك جوية ضارية فى الجبهتين المصرية والسورية •• اتصالات عاجلة فى الأمم المتحدة لعقد اجتماع طارىء لمجلس الأمن • ديان يعترف بخسائر وفقد مواقع • الرئيس الأمريكى منزعج للغاية •• الرئيس يتسلم رسالة من بريجنيف » •

أما المقال الافتتاحى « للأهـرام » ، بعنوان « القرار •• والرجال » ، فأوضح « أن المعركة التى خضناها بالأمس ، ضد العدوان ودفاعا عن التراب الوطنى والقومى ، مازالت أمامنا طويلة ومريرة ، ومن الخير أن نعرف ذلك لكى نرتب أنفسنا على كل ما يتعين علينا أن نتحمله ونتقبله بعزيمة الأحرار وصبر المؤمنين •• » • وقالت « الأهرام » ان أنور السادات « كان فى لحظة من أخطر لحظات حياته أمس ، وهو يتخذ هذا القرار بمجابهة التحدى ومقابلة الخطر ، ومن حقه أن يشعر أن كل انسان فى هذه الأمة يعرف عمق التجربة التى خاضها ، وتحمل فى شجاعة بمسئولية القرار » • وأكدت الصحيفة تقديرها لرجال القوات المسلحة « الذين تلقوا القرار التاريخى ، وحملوه الى التنفيذ عارفين أنهم •• على موعد مع خطر كبير فى مواجهة عدو أعطته

قوى الامبريالية فى العالم ما أعطته ، وزادته حماقة القوة غرورا وصلافة ·· ان هؤلاء الرجــال ·· لا يحــملون اليوم علم مصر فحسب ، ولكنهم يحملون مستقبلها ومصيرها ·· مستقبل ومصير أمة عربية بأسرها ·· » ·

وبين عناوين « الجمهورية » ، يوم ٧ أكتوبر أن « السادات ينتقل الى قيادة القوات المسلحة ليكون على اتصــال دائم بســير المعركة ·· اسرائيل تعترف بالعبور المصرى وتعــلن : المدرعات المصرية تتدفق على جسرين عبر القناة ·· فيصل للســادات : الى جانبكم بجميع امكانياتنا ·· الرؤساء العرب يؤكدون للســادات مشــاركتهم فى المعركة ·· فيصل يحذر أمريكا ويطالبها بارغام اسرائيل على الانسحاب ·· » ·

## (٢) أبطال مصر يواجهون قوة اسرائيل وأمريكا

مما لا يقبل أى شك ، أن مصر وسوريا هما اللتـان بدأتا حرب أكتوبر ١٩٧٣ · وهو حق مؤكد لهما لتحرير أراضيهما التى طال احتلالها ، ولم تفلح كافة الوسائل السياسية فى استردادها ·

ولكن البلاغات العسكرية : الأول والثانى والرابع ، التى أصدرتها القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية فى اليوم الأول للحرب ، أفادت أن العدو الاسرائيلى هو الذى بدأ القتـال جوا وبرا وبحرا · فالبيان الأول الذى صدر الساعة الثانية والربع بعد ظهر يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، نص على أن العدو قام « فى الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر اليوم ، بمهاجمـة قواتنا بمنـطقتى الزعفرانة والسخنة فى خليج السويس ، بواسطة عدة تشـكيلات من قواته الجوية ، عندما كانت بعض من زوارقه البحرية تقترب من الساحل الغربى من الخليج ، وتقوم قواتنا حاليا بالتصدى للقوات المغيرة»·

وصدر البلاغ الثانى ، فى الساعة الثانية و٣٥ دقيقة ، يؤكد البلاغ الأول ويضيف اليه قيام قواتنا الجوية بواجبها ، قائلا : « ردا على العدوان الغادر الذى قام به العدو ضد قواتنا فى كل

من مصر وسوريا ، تقوم حاليـا بعض من تشكيلاتنـا الجوية بقصف قواعد العدو وأهدافه العسكرية فى الأراضى المحتلة » ٠

أما البلاغ الرابع الذى أذيع فى الساعة الثالثة والثلث ، فكان يقول : « حاولت قوات معادية الاستيلاء على جزء من أراضينـا غرب القناة ٠ وقد تصدت لها قواتنـا البرية ، وقامت بهجوم مضاد ناجح ضدها بعدة قصفات مركزة من مدفعيتنا على النقـط القوية المعادية ٠ ثم قامت بعض من قواتنا باقتحـام قناة السويس مطاردة للعدو الى الضفة الشرقية فى بعض مناطقها ، ولازال الاشـتباك مستمرا على الضفة الشرقية لقناة السويس » ٠

وقـد أبـرزت « الجمـهورية » فى عناوينهـا الكبرى ، يوم ٧ أكتوبر ، أن « قواتنا تصد عدوانا اسرائيليا ، ثم تقتحم القناة على طول المواجهة ٠٠ » ٠

وجعلت صحيفـة « الأخبـار » عنوان مقالهـا الافتتـاحى : « قواتنا تتصدى للعدوان الغـادر » ٠ وقالت ان كل الدلائل التى خرجت من اسرائيل تؤكد أنها كانت تدبر للعدوان منذ بعض الوقت ٠ فقد أعلنت فجأة صباح أمس حالة الطوارىء ، وأمرت قواتهـا بالوقوف فى حالة تأهب ، ولم تمض سـاعات قليلة حتى بـدأت العدوان ، ولكنها اصـطدمت على الفور بيقظـة القوات المصرية والسورية ٠

ولكن « الأهرام » أغفلت فى عناوينها بدء العدو للمعارك ، واكتفت بذكره فى تقريرها الاخبارى وافتتاحيتها ٠

فهل خالفت البلاغات العسـكرية تعليمـات الرئيس باعلان الحقيقة ؟ ٠٠ أبدا ٠ فقد صاغها مسبقا مجموعة من الخبراء ، على أساس سياسى اعتمده الرئيس قبل بدء القتال ٠ ويوضـح

الرئيس فى مذكراته أنه : « حسب الخطة الموضوعة صدر بيـان الساعة الثانية ظهرا ، يعلن أن الاسرائيليين اعتدوا علينـا ·· ورغم أنه لم يحدث ساعتها أى اعتداء اسرائيلى ، الا أن هذا البيـان يعتبر أسلوبا دبلوماسيا فى مخاطبة شعوب العالم · وهو بالنسبة لنا لم يكن خداعا دبلوماسيا ، أى أننا لم نكذب على العالم، لأننا نعتبر مجرد وجود القوات الاسرائيلية على أرضنا هو اعتداء مستمر علينا » ·

والذى لم يذكره الرئيس أنه ـ كعادته دائما ـ نظر بحنكة وحذر شديد الى أهمية تحديد الطرف البادىء بالهجوم ـ خاصة فى حالة فشله ـ أمام الرأى العام العالمى ، وعند طرح المسألة فى المنظمات الدولية · ولهذا بادر الدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية ، فى حديثه للتليفزيون الأمريكى « آى·بى·سى » ، فى اليوم الثانى للحرب ، بالاشارة الى أنه « كانت هنـاك عمليـات بحرية وجوية اسرائيلية فوق السويس ، قبل أن يعـبر المصريون القناة » · وأكد « أن مصر تقف الى جانب السلام » ، وأن من حقها الشرعى استرداد أراضيها المحتلة ·

## دوى الانتصـار

وقد انبعث من الانجاز العسـكرى الكبير ، الذى حققتـه قواتنا المسلحة فى اليوم الأول من حرب أكتوبر ، دوى سياسى ونفسى هائل ·· أسقط فى مصر جدار الخوف واليأس ، وبعث روح التضحية والاستبســال ، وفتح الطريق أمام قواتنـا المسلحة لتحقق المزيد من الانتصـــار وتسترد الكرامة المهدرة ، كما لفت الانتباه الى مدى اخلاص الرئيس السادات وقدراته الفائقة · وفى اسرائيل خبت روح الصلافة والغرور ، وتحطمت أسطورة الجيش الاسرائيلى

الذى لا يقهر • وفى العالم العربى ، بادرت كل الشعوب وأكثر الحكومات بتأييدنا ومساعدتنا • أما الاتحاد السوفيتى فقد وافق على تزويدنا بالأسلحة المؤجلة منذ سنوات ، بينمـا شعرت الولايات المتحدة بالمفاجأة والتوتر • وقلقت على حليفتها العزيزة ، فأسرعت الى مساندتهـا •

ومن اللافت للانتباه أن الولايات المتحدة من ناحية ، والاتحاد السوفيتى من ناحية ثانية ، حاولا منذ اليوم الأول للحرب ، اقناع مصر وسوريا بوقف القتال ، لكن دون جدوى ، لأنه يتعـارض مع موقفهما ومصلحتهما • وكان رد الرئيس السادات : « ليس قبل أن أحقق هدفى ، وهو ضرب نظرية الأمن الاسرائيلى » • ودهش الرئيس عندما قدم له سفير الاتحاد السوفيتى بالقاهرة ، اقتراح وقف القتال مساء يوم ٦ أكتوبر ، فرد قائلا : « أفهم أن تتقدم واشنطن بهذا الاقتراح ، لأن المعركة لا تسير فى صف اسرائيل ، أما أن يتقدم الاقتراح من الاتحاد السوفيتى ، فهذا مالا أفهمه ! •• اننا نريد السلام حقا ، ولكن السلام لن يتحقق قبل أن يخرج آخر جندى اسرائيلى من سيناء » ! •

وقد قدرت الولايات المتحدة ، فور نشوب القتال ـ كما يوضح المشير محمد عبد الغنى الجمسى فى يوميات الحرب ـ أن سير القتال سيتجه بسرعة لصالح اسرائيل ، بعد أن تقوم بهجوم مضاد تعيد فيه قوات مصر وسوريا ـ خلال ٧٢ ساعة ـ الى خـطوط صباح السادس من أكتوبر • وهنا ، تعمل الولايات المتحـدة ، بالتنسيق مع الاتحاد السوفيتى ، لاصدار قرار من مجلس الأمن بايقاف اطلاق النار ، يخدم مصلحة اسرائيل التى تحتفظ بخطوطها كما كانت يوم ٦ أكتوبر ، ويقبله العرب لأنهم لم ينجحـوا فى هجومهم •

ولذلك اتخذت الولايات المتحدة موقفا قويا يضمن لها التحرك السياسى الفعال فى مواجهة السوفيت ، ويتيح لها تقديم الدعم العسكرى والسياسى لاسرائيل ، مع تلافى حدوث مواجهة بينها وبين الدول العربية ٠

وفى صباح ٧ أكتوبر ١٩٧٣ ، بدأت القوات الاسرائيلية تنفيذ « نصيحة » وزارة الدفاع الأمريكية ، بتحطيم رؤوس الكبارى المصرية بسرعة ، وتوجيه ضربة قوية لشبكة صواريخ « سام ٦ » ، وتجنب القتال المباشر ٠ ولكن القوات المصرية تصدت للعدو بشدة ٠ ومع نهاية اليوم ، كانت قد نجحت فى صد هجمات العدو الاسرائيلى ، بجانب استكمال انجازاتها فى اليوم السابق ، واستولت على عدد من دبابات وعربات العدو المدرعة ، وأسرت مجموعة من ضباطه وجنوده ٠ أما خسائرها فكانت اصابة وتدمير بعض الدبابات والعربات المدرعة ، واستشهاد بعض المقاتلين الذين يقل عددهم عن القتلى الاسرائيليين ٠

وعبرت « الجمهورية » فى عناوينها يوم ٨ أكتوبر عن هذه النتيجة بقولها : « استسلموا بمدرعاتهم ٠ ضباط وجنود العدو يستسلمون لقواتنا بكامل أسلحتهم عقب معارك طاحنة بسيناء ٠ قواتنا تواصل تقدمها وترغم العدو على الانسحاب شرقا تاركا دباباته ومدرعاته ٠٠ أسرنا عددا كبيرا من الضباط والجنود ٠٠ »٠ ونقلت الصحيفة عن التليفزيون المصرى الاعترافات التى أدلى بها الأسرى الاسرائيليون أمام الشاشة الصغيرة ٠

أما « الأهرام » فقد أبرزت ـ فى نفس اليوم ـ رد الفعل فى اسرائيل قائلة : « تل أبيب : سير القتال فى اليوم الثانى حرج للغاية بالنسبة لاسرائيل ٠٠ القائد الاسرائيلى فى سيناء يوجه نداء الى الاسرائيليين ، أن يثقوا فى جنودهم الذين يقاتلون فى ظروف صعبة للغاية » ٠

وقد اعترف رئيس هيئة الأركان الاسرائيلية بكل هذا ، وأضاف شهادته عن ارتفاع القدرة القتالية والروح المعنوية لدى قواتنا المسلحة قائلا : انهم فى القتال لا يرحمون ·· أنهم يفجرون أنفسهم أمام وفوق المدرعات الاسرائيلية ·· انهم يقبلون تراب سيناء ·· وهذا يعنى قبل كل شيء أن تقديراتنا السابقة لقدرات الجندى المصرى ، والفرق بينه وبين الجندى الاسرائيلى ، كانت خاطئة · وصرح « الجنرال ديفيد اليعازار » أنهم فقدوا السيطرة على توجيه قواتهم ، ظهر اليوم الثانى للقتال ·

## هدفنا السلام

واعتمادا على الموقف العسكرى المصرى القوى ، قرر الرئيس السادات ــ يوم ٧ أكتوبر ــ بدء الاتصال المباشر بواشنطن ، لفتح الطريق السياسى فى اتجاه تحقيق الهدف من الحرب ·

وفى أول رسالة من محمد حافظ اسماعيل ، مستشار الأمن القومى ، الى نظيره الدكتور « هنرى كيسنجر » ، أوضح أن هدف مصر ثابت فى التوصل الى سلام فى الشرق الأوسط ، وليس تسوية جزئية ، وأن مصر لا تعتزم تعميق الاشتباكات أو توسيع المواجهة ( رغبة فى تأمين المراكز السكانية والاقتصادية ، وتجنب الاضرار باقتصاد شعوب اليابان وأوربا الغربية ، لكسب تأييدها لقضيتنا ) · ولخص حافظ اسماعيل موقف مصر ومطالبها فى : انسحاب اسرائيل من جميع الأراضى المحتلة ، والاشتراك فى مؤتمر سلام فى الأمم المتحدة تحت الاشراف المناسب ، وتأمين حرية الملاحة فى مضايق تيران بضمان دولى لفترة محددة ·

ووصف حافظ اسماعيل مضمون رسالته بأنه « نقطة انطلاق نتجاوز به العمل على وقف اطلاق النار ، فقد كنا نأمل من خلال

الحركة التوصل الى صياغة سياسية مرضية ، كنا قد عجزنا طيلة ستة أعوام عن تحقيقها .. » . أما « هنرى كيسنجر » فقد وصفها بأنها « دليل عقل لا سياسة » . وقال انها « تتيح امكانية اجراء محادثات مع بلاد هاجمت حليفنا . وربما لن يكتب لها النصر بسبب الأسلحة الأمريكية » .

ورغم وضوح الرسالة المصرية ، فان اسرائيل تصرفت عكس مضمونها . وبدأت القصف الجوى لمدينة بورسعيد فى اليوم التالى، ٨ أكتوبر . وأخذت تهاجم المراكز السكانية والأهداف الاقتصادية فى سوريا بما فيها دمشق ، ابتداء من يوم ٩ أكتوبر ! .

## خطة أمريكية

تمكن الاسرائيليون من استدعاء وحشد قواتهم الاحتياطية ، وبدء ضربة مضادة ضد قواتنا صباح يوم ٨ أكتوبر . بينما وصل الى اسرائيل مسئول عسكرى أمريكى كبير ، يحمل معه صور المعارك ومواقع القوات التى التقطها القمر الصناعى الأمريكى ، وخطة عسكرية أمريكية لمساندة اسرائيل ، وحرمان مصر وسوريا من النصر العسكرى الذى حققتاه ، وذلك بتوجيه ضربة اسرائيلية قوية للمدرعات والدبابات المصرية شرق القناة ، يليها اختراق لضرب رؤوس الكبارى المصرية ، وعزل القوات المصرية شرق القناة . وهذا بجانب تقييد وتحديد مهمة صواريخ « سام ٦ » .. بجذب الطائرات المصرية الى العمق فى المنزلة والمنصورة ، وتدمير شبكة الدفاع الجوى .

ورغم أن القتال كان شديدا فى هذا اليوم ــ ٨ أكتوبر ــ فقد نجحت قواتنا فى ايقاع الهزيمة بقوات الضربة المضادة الاسرائيلية . وتحملت فى سبيل ذلك كثيرا من الاصابات فى المعدات والخسائر فى الأفراد .

وظهر هذا الواقع فى عناوين « الأهرام » ـ صباح يوم ٩ أكتوبر ـ عندما قالت : « معارك ضارية بالدبابات فى سيناء وفى الجولان • مئات الدبابات فى صراع من أعنف ما عرفته المعارك منذ الحرب العالمية الأخيرة • قواتنا تواصل تقدمها ، وتطهر كل الشاطىء الشرقى ، وتحرر مدينة القنطرة شرق • السادات كلف القيادة العامة بحرمان العدو من بترول سيناء ، وقامت القوات الخاصة بعملية جزئية فى بلاعيم • نيكسون يجرى اتصالا عاجلا مع بريجنيف فى محاولة لاقناعه بتأييد أمريكا فى وقف القتال » •

أما « الجمهورية » فقالت أن : « الضفة الشرقية بأكملها فى أيدينا » • وأبرزت قول وزير الحربية لجنودنا مهنئا : « عبرتم أكبر مانع عسكرى فى التاريخ » • ووصفت كيف استقبلت الجمعية العامة للأمم المتحدة وزير خارجية مصر بالتصفيق الحاد • وقالت : « الزيات يعلن : من الجنون ألا نحرر أراضينا • القاهرة تبلغ العالم : لا وقف للنار بدون الانسحاب الكامل » •

## عبرنا الهزيمة

وبعد أن بهرته روح البطولة والتضحية فى القتال ، ونفض عن نفسه مشاعر اليأس والاكتئاب ، كتب توفيق الحكيم ، على الصفحة الأولى من « الأهرام » ـ يوم ٩ أكتوبر ـ أننا « عبرنا الهزيمة بعبورنا الى سيناء •• ومهما تكن نتيجة المعارك فان الأهم الوثبة •• فيها المعنى أن مصر هى دائما مصر •• تحسبها الدنيا قد نامت ، ولكن روحها لا تنام • واذا هجعت قليلا فان لها هبة ، ولها زمجرة ، ثم قيام •• » وقال الحكيم وكأنه يعتذر عن شكه فى خطوات الرئيس قبل الحرب : « وكانت يدها التى بدرت منها

حركة اليقظة هى جيشها المقدام ، بصيحة رئيسها الوطنى بالقيام · سوف تذكر مصر فى تاريخها هذه اللحظة بالشكر والفخر » ·

وعندما حل مساء ٩ أكتوبر ، كان الموقف العسكرى المصرى قويا · أما القوات السورية ــ التى نجحت فى تحرير الجولان فى اليومين الأولين من الحرب ــ فقد تأثرت بهجمات العدو المضادة ، واضطرت للارتداد ، متخلية عن مكاسبها ·

وأبرزت « الأهرام » هذه النتائج ، يوم ١٠ أكتوبر بقولها : « يوم مجيد للقوات المسلحة المصرية · معارك شرسة بالمدرعات تكسر فيها القوات المصرية عدة محاولات للهجوم المضاد فى سيناء ·· القوات السورية تشن هجوما عنيفا ، وتخوض معارك مريرة مع العدو فى شمال القنيطرة » · ووضعت « الأهرام » على صدر صفحتها الأولى ، صورة كبيرة لطابور طويل من الأسرى الاسرائيليين « تنطق بسقوط الأسطورة » ·

أما « الجمهورية » ، فقالت ان « القوات المصرية تتقدم فى سيناء ، وتدمر فى طريقها لواء اسرائيليا مدرعا ، وتأسر قائده ، وتحطم لواءين آخرين · أسرنا المئات من الاسرائيليين » ·

## سلاح الديمقراطية

وعلى صفحة « الأهرام » الأولى ، فى ١٠ أكتوبر ، تحدث نجيب محفوظ عن « عودة الروح » الينا ، وخاطب الرئيس السادات قائلا : « أيها الزعيم : لقد وفرت السلاح ، ولعلمك بأن الانسان لايحارب بالسلاح وحده ، سلحت شعبك قبل ذلك بالقانون والديمقراطية والحوار الحر · فالى الأمام ، ومهما تكن العواقب فقد ردت الينا الروح والعصر والمستقبل » ·

## السلاح لإسرائيل

وفى اسرائيل ، مساء ٩ أكتوبر ١٩٧٣ ، عقد « موشى ديان » وزير الدفاع مؤتمرا للصحفيين الاسرائيليين ـ منعت رئيسة الوزراء اذاعته ، حماية للروح المعنوية في اسرائيل ـ قال فيه : لقد أدرك العالم كله الآن أننا لسنا أكثر قوة من المصريين ، وأن الهالة التى أحطنا بها أنفسنا وكانت تقول « اذا هاجم العرب فان الاسرائيليين سيحطمونهم » ، قد سقطت ·

وفى نفس هذه اللحظات ، كللت جهود المسئولين الاسرائيليين لدى الحكومة الأمريكية بالنجاح ، بموافقة الرئيس الأمريكى على امداد اسرائيل بما تحتاجه من طائرات حديثة ومعدات وقطع غيار ، وتعويضها عما تفقده من طائرات ودبابات ومدرعات ·

وفى يوم ١٠ أكتوبر ١٩٧٣ ، بدأ وصول الامدادات العسكرية الأمريكية لاسرائيل ، وكانت تفرغ فى مطار العريش فى سيناء ، لتشترك فى القتال الدائر فيها فورا ·

ولم يكن هذا الأمر سراً ، فقد أذاعته وكالات الأنباء ، ونقلته الصحف المصرية ، ومنها « الأهرام » التى قالت يوم ١٢ أكتوبر : « ٤٨ فانتوم تسلمتها اسرائيل دفعة واحدة من أمريكا · واشنطن ترسل شحنات عاجلة من السلاح والجنود الى تل أبيب ، ثم تقول ان موسكو تنقل السلاح لمصر وسوريا بالطائرات » ·

وظلت الولايات المتحدة تحاول اقناع الدول العربيـة بوقف اطلاق النار ، لأنه يحقق فائدة كبرى لأمريكا واسرائيل · ونجحت فى اقناع الأردن بعدم الاشتراك فى الحرب · وتعددت محاولات الاتحاد السوفيتى مع الرئيس السادات ، الذى ظل يرفض وقف القتال مالم يرتبط بانسحاب اسرائيل الى خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧ ،

وأصر على استمرار المعركة على الجبهتين المصرية والسورية ٠ وهو موقف سليم ــ كما يؤكد المشير محمد عبد الغنى الجمسى ــ لأن قواتنا كانت « تحقق النجاح تلو الآخر منذ بدء الحرب ٠٠ وكان لابد من استمرار الهجوم » ٠

وفى نهاية يوم ١٠ أكتوبر ، وبفضل المساعدات الفنية والمادية الأمريكية ، استعادت القوات الاسرائيلية الجولان ، وبدأت تتجاوز خط يوم ٦ أكتوبر ، وتقصف دمشق ٠ فما كان من سوريا الا أن طلبت من مصر ــ فى اليوم التالى ــ تنشيط العمليات العسكرية فى سيناء لتخفيف الضغط الاسرائيلى على الجبهة السورية ٠ فقرر الرئيس السادات تطوير الهجوم المصرى ابتداء من يوم ١٣ أكتوبر ٠

وفى مواجهة تطور الموقف تحركت بعض الدول العربية ٠ فدخل العراق يوم ١٠ أكتوبر المعركة ، بفرقة مدرعة بعث بها الى سوريا ٠ وخصص الأردن لواء مدرعا لمساندة سوريا ٠ ودعمت السعودية الأردن بلواء من المشاة ٠

وردا على دعم الولايات المتحدة لاسرائيل ، طلبت مصر من السعودية ودول الخليج دعم مصر وسوريا ، والضغط على دول أوربا وأمريكا ٠

وفى نفس اليوم ــ ١٠ أكتوبر ١٩٧٣ ــ أبلغت مصر أمريكا بموقفها السابق ابلاغها به يوم ٧ أكتوبر ، بشكل أكثر تفصيلا وتحديدا ٠ وكان واضحا من رد أمريكا يوم ١٢ أكتوبر ، أنها لا تقبل الربط بين وقف اطلاق النار وبين أية شروط سياسية للتسوية ٠ وأنها تنتظر تعديل الموقف المصرى بقبول وقف اطلاق النار غير المشروط ٠

وعندما حل يوم ١٣ أكتوبر ، كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا واسرائيل ، قد تفاهمت على تقديم اقتراح بوقف القتال على الخطوط الحالية ، ولكن الرئيس السادات أوضح لهم فى مقابلته للسفير البريطانى بالقاهرة ، أنه لن يوافق على وقف النار الا بعد اتمام المهام التى تضمنتها خطته للحرب ٠

وأبرزت « الجمهورية » فى اليوم التالى ، موقف اسرائيل ، فقالت : « مائير تعلن فى مؤتمر صحفى : اسرائيل مستعدة لوقف القتال فورا ، مع استمرار وجود القوات المصرية فى سيناء » ٠

وكان القتال مستمرا بضراوة فى سيناء والجولان ، فى فترة « الوقفة التعبوية » من ١٠ الى ١٣ أكتوبر ٠ وقالت عنه صحيفة « وطنى » ، يوم ١٤ أكتوبر : « استسلام أقوى موقع للعدو شمال خليج السويس ٠٠ استمرار المعارك الضارية على الجبهة السورية بالمدرعات والطيران ٠٠ تشكيلات أردنية عسكرية تشترك فى معارك الجبهة السورية » ٠

وبدأ الاتحاد السوفيتى فى تزويد سوريا ومصر بالأسلحة ، بينما كثفت الولايات المتحدة دعمها لاسرائيل ٠ وأصدر الرئيس « نيكسون » قرارا فى ١٣ أكتوبر ١٩٧٣ ، باقامة جسر جوى بالطائرات الأمريكية لنقل الأسلحة من الولايات المتحدة مباشرة الى اسرائيل ، نظرا لأن اسرائيل استهلكت مخزونها الاستراتيجى منها ٠ وقال « هنرى كيسنجر » ان هذه المساندة الأمريكية لاسرائيل ، تهدف الى احداث التكافؤ مع المساعدة السوفيتية للعرب ٠

## (٣) البطولة والتضحية .. فى الحرب

كان الهدف العسكرى النهائى من حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، كما تم التخطيط لها ، هو الوصول الى خط المضايق الجبلية فى سيناء ، والاستيلاء عليه .

هذا ما يقرره المشير محمد عبد الغنى الجمسى ( رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة فى أثناء الحرب ) . ويؤكده الرئيس أنور السادات فى مذكراته ، عندما يحدد المرحلة الأولى للحرب بالاستيلاء على خط « بارليف » ، ويحدد المرحلة الثانية بالوصول الى المضايق .

وفى حوار المشير أحمد اسماعيل ، القائد العام للقوات المسلحة ، مع أحمد بهاء الدين ، رئيس تحرير « الأهرام » ، المنشور يوم ٤ أكتوبر ١٩٧٤ ، قال المشير ان « الهدف السياسى الاستراتيجى » لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ولأى عمليات لقواتنا المسلحة ، كما حدده الرئيس السادات ، تبلور فى « اثبات فشل نظرية الأمن الاسرائيلية التى تعتمد على الحدود الآمنة » . وتحقيق هذا الهدف يتطلب منا « هزيمة قوات العدو الاسرائيلى

فى سيناء والهضبة السورية ، والاستيلاء على مناطـــق ذات أهمية استراتيجية تهيىء الظروف المناسبة لاستكمال تحريــر الأراضى المحتلة بالقوة ، لفرض الحل السياسى العادل للمشكلة . ولهذا ــ قال المشير ــ كان على القيادة المصرية القيام بعمليات هجومية استراتيجية مشتركة ، تنفذ بالتعاون مع القوات السورية، وتقوم فيها مصر بالاقتحام المباشر لقناة السويس ، وتدمير خـط « بارليف » ، والاستيلاء على « رؤوس كبارى » بعمق ١٠ ــ ١٥ كيلو مترا على الضفة الشرقية للقناة ، وتكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة ،وصد وتدمير هجمات العدو المضادة ، وتطوير الهجوم شرقا لتحقيق مهمة القوات المسلحة » .

ومن هنا يتضح أن تطوير الهجوم المصرى شرقا فى اتجاه المضايق ، كان أمرا مقررا قبل بدء الحرب .

فلما تطور الموقف فى هضبة الجولان لصــالح اسرائيل ، وطلبت سوريا يوم ١١ أكتوبر ١٩٧٣ تنشيط العمليات فى سيناء لتخفيف الضغط الاسرائيلى عليها ، قرر الرئيس يوم ١٢ اكتوبر ١٩٧٣ ، توسيع نطاق الهجوم المصرى شرقا . وبدأ تنفيذ القــرار بالفعل فجر يوم ١٤ أكتوبر .

وكان تطوير الهجوم فى هذا الوقت ، يحقق المصلحة القومية العربية ، غير أنه يلقى عبئا عسكريا اضافيا على القوات المصرية. وقد استطاعت القيادة العسكريــة المصريـــة ، بحسن التصرف التكتيكي ، أن توفق بين الهدف السياسى القومى ، وبين الاعتبارات العسكرية ، وذلك بدفع فرقتين مدرعتين من الاحتياطى الاستراتيجى المصرى ، للاشتراك فى القتال فورا .

## الاستطلاع الأمريكى

وبين اتخاذ قرار تطوير الهجوم ، وبدء تنفيذ القوات المسلحة له ، وقعت حادثة لافتة للنظر . ففى الساعة الواحدة بعد ظهر يوم

١٢ أكتوبر ١٩٧٣ ، اخترقت المجال الجوى المصرى من ناحية البحر المتوسط ، طائرة استطلاع أمريكية ، على ارتفاع أعلى من ٢٥ كيلومترا ، وبسرعة تصل الى ثلاث مرات سرعة الصوت • ومرت فوق جبهة القناة ، والبحر الأحمر والوجهين القبلي والبحرى • ثم عادت الطائرة للهبوط فى قاعدتها بأوربا بسلام ، دون اعتراض الدفاع الجوى المصرى لها ، لأنها طارت خارج مدى الصواريخ ، وأسرع من قدرة المقاتلات المصرية •

وكان معنى هذا الحدث لدى العسكريين ، أن أوضاع وحجم قواتنا بالجبهة وفى العمق ، أصبحت معروفة لدى أمريكا واسرائيل •

وفى اليوم التالى ، ١٤ أكتوبر ، نشرت الصحف المصرية بيان القيادة العامة للقوات المسلحة ، الذى وصف عملية الاختراق الجوى ، وقرر أنه تم بطائرتين وشمل أجواء مصر وسوريا • وقالت عناوين « الأهرام » : « اختراق أمريكى لأجواء مصر وسوريا •• القاهرة تحتج بشدة على هذا الاستفزاز الأمريكى السافر » •

## تطوير الهجوم

وفى فجر يوم ١٤ أكتوبر ١٩٧٣ ، بدأت قواتنا تطوير الهجوم شرقا فى سيناء ، فقابلها العدو بمقاومة شديدة بالدبابات والمقذوفات الموجهة ضد الدبابات • وشن عليها هجمات جوية مكثفة ، عرقلت تقدمها • ثم دارت اكبر وأعنف معارك بين الدبابات خلال هذه الحرب ، تصارع فيها من الطرفين نحو ألف وخمسمائة دبابة ، تدعمها المدفعية والصواريخ ، فى ظل معارك جوية كثيفة

وتكبدت قواتنا خسائر أعلى مما تكبده العدو • ومع نهاية اليوم توقف الهجوم المصرى ، بعد أن نجح فى تخفيف الهجوم الاسرائيلي على سوريا ، وتحرير المزيد من أرض سيناء •

ويدل استعداد العدو الكامل لهذه المعركة ، على افادته من نتائج الاستطلاع الجوى الأمريكي فى اليوم السابق • ورغم الدور الكبير الذى أدته قواتنا الجوية ، فان نشاط طائرات العدو من حيث الحجم والكثافة والكفاءة ، يؤكد أن الجهد الرئيسى لها تحول من الجبهة السورية الى سيناء • كما يوضح افادتها من الأجهزة الأمريكية المتطورة ، بشكل كبير •

وعن معارك هذا اليوم ، قال العنوان الرئيسى « للأهرام » يوم ١٥ أكتوبر : « الهجوم الشامل الذى بدأه الجيش المصرى فجر أمس يواصل اندفاعه » • وأبرزت الصحيفة ما ورد اليها من أنباء عن « حملة اسرائيلية لوقف القتال » • أما « الجمهورية» فقالت : « اسرائيل تعلن مقتل الجنرال ابراهـام مندلر قـائد مدرعاتها فى سيناء • حررنا مساحات جديدة فى سيناء ••• السادات يتفرغ للقيادة العليا العسكرية والسياسيـة » • وفى « الأخبار » قال أحمد رجب فى « ½ كلمة » انـه « من دروس الجغرافيا بعد ٦ أكتوبر » أن « مصر تصدر القطـن وتستورد الأسرى » •

## الثغـــــرة

وعندما حل يوم ١٥ أكتوبر ١٩٧٣ ، كان العدو قد عبـأ احتياطيه ، واستعوض خسائره واستكمل استعداده ، فتهيأت له الفرصة ، لتنفيذ عملية « الغزالة » التى تهدف الى عبور قواته الى الضفة الغربية للقناة ، لتدمير حائط الصواريخ وحصار جزء من القوات المصرية ، واستخدام هذا الانجاز على أوسع نطـاق

دعائيا وسياسيا ، لخدمة موقف اسرائيل فى الحرب ، وفى المراحل السياسية التالية لها ·

وبينما كان القتال يدور بشدة ، فى هذا اليوم ، قـــامت طائرة استطلاع أمريكية ، برصد الأوضاع العسكرية فى منطقة القناة ، للمرة الثانية · ونجحت القوات الاسرائيلية فى عمليات الاستطلاع الأخرى ، مستغلة توقف توسيع نطاق الهجوم المصرى شرقا ·

وبدأ العدو تنفيذ خطته القائمة على توجيه جهده الرئيسى ضد قوات الجانب الأيمن للجيش الثانى ، فى منطقة «الدفرسوار» شرق القناة ، لطى هذا الجانب من الجنوب الى الشمال · ثم اختراق صفوف القوات المصرية بواسطة فرقة مدرعة اسرائيلية يقودها « الجنرال شارون » ، للوصول الى الضفة الشرقية للقناة، وانشاء « رأس كوبرى » فى « الدفرسوار » · وكذلك تأمين ممر فى الصحراء عرضه ميلان ونصف ميل ، شمال البحيرات المرة ، والاستيلاء على قطعة أرض شرق القناة تعرف باسم « المزرعـــة الصينية » ، ( نسبة الى المزرعة التجريبية التى أقامتها وزارة الزراعة ) ، لاقامة معبر وانشاء « رأس كوبرى » ، تعبر منه فرقة مدرعة أخرى يقودها « الجنرال آدان » الى الضفة الغربيـــة للقناة ·

وقد قابلت الفرقة ١٦ بقيادة العميد عبد رب النبى حافظ ، هجوم فرقة « شارون » ، بقوة وعنف وعناد ، جعل تقدم العـــدو بطيئا وصعبا · ولكنه تمكن من اختراق مواقع الجـانب الأيمن للفرقة المصرية · ثم تسللت قوة من لواء مظلات اسرائيلى ـ تحت ستار القتال الشديد ليلا ـ الى الشاطىء الشرقى للقناة فى ليلة ١٥ ـ ١٦ اكتوبر ، ومنها عبرت الى الشاطىء الغربى للقناة فى قوارب فى منطقة « الدفرسوار » · وهكذا فعلت كتيبة دبابـات

( نحو ٣٠ دبابة ) ٠ واختفى رجال المظلات مع الدبابات الاسرائيلية ، تحت الأشجار الكثيفة ، لانشاء المعبر ٠ ولكن قوات الجانب الأيمن للجيش الثانى المصرى بمعاونة المدفعية ، أغلقت الممر الصحراوى حتى صباح يوم ١٦ اكتوبر ، فلم تستطع معدات المعبر الاسرائيلي الوصول الى الشاطىء الشرقى للقناة ٠ وأصبح عبور القوات الاسرائيلية مستحيلاً ٠ وصارت الثغرة الاسرائيلية غرب القناة معزولة ٠

ويسجل المشير الجمسى فى يوميات الحرب ، أن ليلة ١٥ ـ ١٦ أكتوبر « كانت من أشد الليالى قسوة على نفسى ، للخسائر التى تكبدتها الفرقة ١٦ مشاة ٠ وفى نفس الوقت كنت أزداد احتراما وتقديرا لهذه الفرقة ومقاتليها الذين ضحوا بأرواحهم بشجاعة واصرار فى مواجهة العدو » ٠

وفى صباح الثلاثاء ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، كانت « الأهرام » تتحدث عن : « ضربات جريئة لوحدات الكوماندوز المصرية وراء خطوط العدو ٠ قتال بالمدرعات فى القطاع الشمالى لجبهة سيناء ، بينما قواتنا تعزز قبضتها على المواقع التى حررتها فى العمق ٠ الفريق أول أحمد اسماعيل يعلن : خسائرنا بالنسبة لخسائر العدو ١ الى ٥ فى الطيران و ١ الى ٣ فى المدرعات ٠٠ ثانى تغيير فى القيادة العليا للعدو ٠٠ أمريكا تقترح وقف اطلاق النار وبقاء القوات فى أماكنها » ٠ وكانت عناوين « الأخبار » تقول : « أمريكا تعلن رسميا أنها تعيد تسليح اسرائيل ٠٠ ونيكسون يهدد بالتدخل المسلح ٠ الاتحاد السوفيتى يعلن تصميمه على مساعدة العرب بكل الطرق لتحرير الأرض المحتلة » ٠

وبينما الناس يقرأون فى الصحف هذه الكلمات ، أخذ القتال يتصاعد ويشتد فى الميدان الرئيسى للمعركة شرق « الدفرسوار » ، وفى « المزرعة الصينية » أيضا ٠ ودخلت فرقة

« الجنرال آدان » المعركة لفتح ممر شمال البحيرات المرة ، خلف قوات فرقة « الجنرال شارون » ، لتوصيل معدات المعبر الاسرائيلي الى الضفة الشرقية للقناة ، بعد أن فشل « شارون » فى هذا العمل .

ودارت معركة ضارية فى « المزرعة الصينية » بين فرقة عبد رب النبى حافظ وفرقة « آدان » ، تكبد فيها الطرفان خسائر فادحة فى الرجال والأسلحة . ونجحت الفرقة المصرية فى منع الفرقة الاسرائيلية من التقدم ناحية القناة لفتح الممر . وهرع لواء من المظليين الاسرائيليين من جنـــوب سيناء بطائراتهم ، لحسم معركة « المزرعة الصينية » ، ولكنهم تكبدوا خسائر فادحة، أرغمت الدبابات الاسرائيلية على التدخل لتخليصهم .

وقد استحوذت معركة « المزرعة الصينية » على اهتمام قيادة الجيش الثانى المصرى ، بينما كان القتال مستمرا على الجانب الأيمن لهذا الجيش فى قطاع الفرقة ١٦ مشاة .

## احمـــد الله

وبينما كانت البلاغات الأولى عن ثغـــرة « الدفرسوار » تتوالى على قيادة القوات المسلحة ، كان الرئيس أنور السادات القائد الأعلى للقوات المسلحة ، يتجه فى سيارة مكشوفة يتبع هتافات الجماهير ليلقى خطابا مهما فى « مجلس الشعب » - ظهر يوم ١٦ اكتوبر ١٩٧٣ - كان من أهم عباراته التى أبرزتهـــا « الأخبار » فى اليوم التالى : « أحمد الله .. قواتنا المسلحة حققت معجزة بكل المقاييس . التهديد الأمريكى لا يخيفنا .. وهـــذه شروطنا للسلام : الانسحاب فورا .. ومؤتمر دولى يحقق قرارات الأمم المتحدة . لسنا دعاة دمار .. ولكن صواريخنـــا العابرة جاهزة .. نثق فى قيادة قواتنا التى خططت ، والضباط والجنود

الذين نفذوا .. بالدم وبالنار . الجيش السورى حارب معركة من أمجد معارك الأمة العربية .. هذه ساعات تتطلب شجاعة الرجال وعقل الرجال ، نواجهها بخشوع الصادقين مع الله . هذه ساعات نعرف فيها أنفسنا ونعرف فيها الأصدقاء ونعرف فيها الأعداء » .

ومع كلمات خطاب الرئيس ، قالت « الأخبار » تصف بدء عملية الثغرة اعتمادا على البلاغات العسكرية ، انه فى الساعة الثانية والنصف ، تسلل العدو بسبع دبابات بين البحيرات المرة ، محاولا الاغارة على بعض مواقعنا غرب القناة . فصبت عليها مدفعيتنا نيرانا كثيفة ودمرت ثلاث دبابات ، وتقوم قواتنا بمطاردة بقية الدبابات للقضاء عليها .

## بين الحقيقة والدعاية

ويقول المشير الجمسى ان البلاغ الذى أذاعته اذاعة القاهرة عن حادثة التسلل ، ذكر أن عدد الدبابات الاسرائيلية التى عبرت القناة الى الغرب تراوح بين ٧ و ١٠ دبابات ، ولكن اتضح بعد ذلك أن العدد الصحيح هو ٣٠ دبابة . ويوضح المشير الجمسى أنه لم يكن مقصودا ابدا تقليل عدد الدبابات ، ولكن المعلومات الأولى التى توفرت عن الثغرة لم تكن دقيقة .

وهذا صحيح ، ولكن الرغبة فى الحفاظ على الروح المعنوية لدى المصريين وسائر العرب ، هى التى غلبت بعد ذلك على أسس صياغة البيانات والتعليقات .

وقد اعترف الفريق أول أحمد اسماعيل القائد العام للقوات المسلحة ، فى حديثه مع محمد حسنين هيكل رئيس تحرير « الأهرام » الذى نشر يوم ١٨ نوفمبر ١٩٧٣ ، بأن البيانات

العسكرية لم تلتزم بالحقيقة عن الثغرة · ويبرر هذا بأن « رؤيتنا للصورة كانت مهتزة لأسباب عديدة ، ولكننا حاولنا أن نعبر عما نراه » ·

وعلى هذا ، قال المحرر العسكرى لوكالة أنباء الشرق الأوسط ـ يوم ١٦ اكتوبر ١٩٧٣ ـ ان العدو حاول بعد أن ألقى الرئيس خطابه ، ارسال وحدة صغيرة من المدرعات الى منطقة البحيرات المرة ، بحيث يتفق وصولها مع القاء « جولدا مائير » خطابها فى « الكنيست » ، لتعلن أن قوات اسرائيل تحارب غرب القناة · وبهذا ترفع الروح المعنوية المنهارة داخل اسرائيل ، وتعطى انطباعا زائفا عن قوة اسرائيل العسكرية تعزز به مكانتها السياسية · ووصفت الوكالة المحاولة الاسرائيلية بأنها « مجرد عملية يائسة » ·

وعلق المتحدث العسكرى المصرى على بيان اسرائيل عن الثغرة ، بعدة نقاط أولها : ان العمليات الخاصة خلف الخطوط ، ليست فنا جديدا فى القتال ، والمهم هو مدى النجاح فى تحقيق الهدف منها · وثانيها : ان قواتنا المسلحة أكدت ارتفاع مستوى قدرتها وكفاءتها ، فى التعامل مع محاولات ومخططات العدو · وثالثها : ان قواتنا الخاصة تعمل بنجاح خلف خطوط العدو منذ بدء العمليات · ورابعها : ان العدو يستهدف الكسب المعنوى لرفع الروح المعنوية لديه ، ولكنه واجه بفضل يقظة قواتنا فشلا عسكريا ومعنويا وسياسيا ·

## المبادأة للعدو

هذا ، بينما كان موقف قواتنا فى ساحة القتال صعبا ، لأن دبابات العدو التى تسللت الى غرب القناة ، استطاعت خلال نهار ١٦ اكتوبر مهاجمة كتائب صواريخ الدفاع الجوى · فقرر

القائد العام لقواتنا فى المساء ، ضرورة سد الثغرة شرق القناة لمنع تدفق القوات المعادية • وعزل القوة المعـــادية غرب القناة ومحاولة تدميرها بسرعة • ولهذا تحرك اللواء ٢٣ المدرع من شرق القاهرة ، كما تحركت ثلاثة ألوية أخرى شرق وغرب القناة •

ودارت يوم ١٧ أكتوبر معارك ضـــارية • ورغم سلامـــة خططنا وصمود قواتنا ، فقد تمكنت فرقة « آدان » ـ بعد تحملها خسائر فادحة ـ من انزال كوبرى الى القناة ، تحت قصف مستمر من مدفعية الجيش المصرى الثانى •

وعلى هذا الكوبرى ، ازداد تدفق قوات العدو المدرعة الى غرب القناة ، وتحققت له المبادأة فى القتال • واستمرت المعارك بعنف شرق القناة وغربها •

واتجهت قوات « شارون » غـرب القنـــاة شـــمالا الى الاسماعيلية ، للاستيلاء عليها وتهديد مؤخرة الجيش الثانى ، ولكن قواتنا تصدت لها واوقفتها •

وعبرت فرقة « آدان » المدرعة القناة الى الغرب ، فى ليلة ١٧ ـ ١٨ أكتوبر • واتجهت بعض قوات العدو غربا وجنوبا ، لتوسيع الثغرة وتدمير مواقع صواريخ الدفاع الجـوى ، حتى تعمل الطائرات الاسرائيلية بحرية غرب القناة •

وفى نفس الوقت ، قامت القوات الاسرائيلية بعدة محاولات لفتح ثغرات أخرى فى صفوف قواتنا المسلحة على طول خـــط المواجهة ، ولكنها فشلت أمام قوة ويقظة قواتنا •

## اكبر صـــدام

وفى وصف هذه التطورات ، قالت عناوين « الأخبار » يوم ١٨ أكتوبر : « معارك ضارية بالدبابات والطائرات على طـول

الجبهة ·· مشاورات دولية على أوسع نطاق بعد اعلان السادات لموقف مصر ·· الجسر الأمريكي مستمر في نقل الجنود والأسلحة لاسرائيل · الاتحاد السوفيتي يعـلن رسميـا : مسـاعدة مصر وسوريا عسكريا » ·

وفى اليوم التالى ـ ١٩ أكتوبر ـ قالت « الأهرام » ان معارك سيناء تحولت الى أكبر صدام بالدبابات فى تاريخ الحروب ·· خسائر فادحة للعدو يحاول تعويضها بدفع قوات جديدة فى أتون المعركة ·· » ، بينما أبرزت « الأخبار » أننا « حاصرنـا محاولة التسلل عبر البحيرات المرة ·· ونقوم بضرب القـوات المتسللة · كوسيجين أجرى مباحثات هامة فى القاهرة » ·

وبعد أن أصبح للعدو فرقتان مدرعتان غرب القناة ، أخذت المعارك الرئيسية تدور غرب « الدفرسوار » ، واستعدت قواتنـا لمواجهة تطور الموقف ·

وفى يومى ١٩ و ٢٠ أكتوبر ١٩٧٣ ، تقدمت القوات المدرعة الاسرائيلية ، فى ظل تفوقها الجوى ، الى الغرب والجنوب فى اتجاه فايد · ودارت معارك رهيبة تحمل فيها الطرفان خسـائر فادحة · وحققت القوات الجوية والدفاع الجوى المصرى ، انجازا كبيرا لحماية قوات الجيش من هجمات طائرات العدو ·

ولما تحقق للعدو الاسرائيلى التفوق الجوى والبرى غـرب القناة ، بفضل الدعم والارشاد الأمريكى ، اختلفت الآراء بين قادة قواتنا المسلحة ، حول الاجراءات اللازمة لمواجهة الموقف · ويوم ٢٠ أكتوبر ، تبلور رأى أكثر القادة ـ وقد اعتمده الرئيس وأصر عليه ـ فى استمرار وجود قواتنا شرق القناة ، ودعم قواتنـا غربها ، ومقاومة العدو باصرار فى كل مكان ، تحسبا للتطورات العسكرية والسياسية المقبلة ·

وعن هذه التحولات والمعارك القاسية ، عبرت « الأهرام » فى ٢٠ اكتوبر قائلة : ان « معركة الدبابات فى سيناء يتسع نطاقها وهى تدخل يومها الرابع • العدو يتعمد تحويل الأنظار عن المعركة الأساسية فى سيناء بعمليات تسلل الى الضفة الغربية للقناة • كل التقارير العسكرية تجمع على أنها عمليات لا تخدم هدفا استراتيجيا وأنها مقضى عليها بالفشل •• وزير الدفاع الأمريكى : مساعداتنا لاسرائيل لن تقف عند حد » •

وفى اليوم التالى ـ ٢١ أكتوبر ـ أبرزت « الأهرام » قول « القائد الاسرائيلى فى سيناء : المصريون يهاجمون بشراسة فى موجات كثيفة وبنيران كثيفة وبأسلحة كثيفة » • وقالت الصحيفة انه « لثالث مرة منذ بداية العمليات الحربية تستدعى اسرائيل « طبقة » جديدة من القوات الاحتياطية » •

وقدمت « الأخبار » فى عناوينها الكبرى يوم ٢٢ أكتوبر ، أهم عناصر الموقف العسكرى والسياسى ، عندما قالت : « اتفاق سوفيتى أمريكى على مشروع سلام ـ مجلس الأمن اجتمع فى الثالثة صباح اليوم ـ قوات العدو المتسللة وقعت فى حصار الموت ـ ٣ مراحل لتدميرهم : ضرب الدبابات ـ ضرب الامداد ـ تدمير كل محاولات الأسقاط الجوية •• » •

وأوجزت « الأخبار » أقوال المتحدث العسكرى المصرى فى المؤتمر الصحفى الكبير الذى عقد يوم ٢١ أكتوبر ١٩٧٣ ، فى عنوانين هما : « قواتنا تدمر محاولات العدو للعبور • انهارت دعاية اسرائيل بعد يومين » • أما « الأهرام » فقالت : « تمكنا من احتواء وحصار القوة الاسرائيلية غرب القناة ويجرى الآن تدميرها • جبهة القتال المصرية متماسكة وممتدة بعمق ١٧ كيلومترا داخل سيناء » •

## الدعم الأمريكي

ويرجع المشير أحمد اسماعيل ، نجاح القوات الاسرائيلية في مواجهة القوات المصرية والسورية ، وتمكنهـــا من اختراق الصفوف المصرية في « الدفرسوار » ،الى الدعم الأمريكي القوى ، الذى بدأت آثاره تظهر في العمليات العسكرية من يوم ١١ أكتوبر ١٩٧٣ ·

ويتفق مع هذا التقدير ، المشير محمد عبد الغنى الجمسى ، الذى يلاحظ أن أكثر الأيام تميزا بضخامة حجم المجهود الجوى الأمريكي لنقل المعدات والأسلحة الى اسرائيل ، كانت هى أيام ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢١ أكتوبر ١٩٧٣ · وهى الفترة التى حـدثت فيها ثغرة « الدفرسوار » ، وكان لاسرائيل المبادأة فيها ·· وبهذا الجسر الجوى ، الى جانب الاستطلاع الجوى في يومى ١٣ و ١٥ أكتوبر ، تمكنت أمريكا من رفع الكفاءة القتالية للقوات الاسرائيلية في المرحلة الأخيرة من حرب أكتوبر ، الأمر الذى جعل ميزان القوة العسكرية يتحول الى جانب اسرائيل ، بعد أن كان موقفها صعبا وخطرا ·

## (٤) شجاعة القرار ·· وريادة السلام

في ظل تحول الموقف العسكرى ، على الجبهتين المصرية والسورية ، الى صالح اسرائيل ، بفضل الدعم العسكرى الهائل ·· وتحت الحاح الدولتين العظميين على وقف القتال ·· واستشعارا للمخاطر التى أشارت اليها الخرائط العسكرية فى مركز عمليات القوات المسلحة ، ليلة ٢٠ ـ ٢١ أكتوبر ١٩٧٣ ·· تأكد الرئيس أنور السادات من ضرورة وفائدة قبول وقف اطلاق النار ، كخطوة على طريق تحقيق الهدف النهائى من الحرب ؛ فاتخذ الرئيس القرار الحكيم فورا ·· ولسان حاله يقول : الى هنا أدت قواتنا المسلحة الدور المطلوب منها ، ومن هنا نتجه الى تحقيق مطالبنا ·· لا أستطيع محاربة أمريكا ، ولن أسمح لها بتدمير قواتنا ··.

### قـــرار مجلس الأمن

وعلى الفور اجتمع مجلس الأمن ، بدعوة عاجلة مشتركة من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية ، واصدر صباح

يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ ، قراره رقم ٣٣٨ بوقف اطلاق النار ، الذى تقول فقرته الأولى ان المجلس يدعو جميع الأطراف فى القتال الدائر ، الى وقف اطلاق النيران والانهاء الفورى لكل نشاط عسكرى فى المواقع الحالية ، فى مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة • وفى الفقرة الثانية ، يدعو مجلس الأمن كل الأطراف المعنية الى البدء فورا - بعد وقف اطلاق النار - فى تنفيذ قرار المجلس رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ بجميع بنوده • أما الفقرة الثالثة ، فهى تنص على أن تبدأ المفاوضات فورا ، وفى وقت واحد مع وقف اطلاق النار ، بين الأطراف المعنية تحت الاشراف الملائم ، بهدف اقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط •

وحرصت الصحف المصرية على متابعة المناقشات التى دارت فى مجلس الأمن حول القرار • وأبرزت « الأهرام » - يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣ - مواقف بعض الدول على ألسنة مندوبيها ، فقالت : « الزيات : أهداف مصر هى تحرير اراضيها والمحافظة على حقوق شعب فلسطين • أمريكا : استطالة أمد الحرب ليس فى صالح الأطراف المتحاربة أو شعوب المنطقة • الاتحاد السوفيتى : التطور الخطير للأحداث اقتضى بذل جهود عاجلة من الجميع » • وفى باب « الأخبار العالمية » قالت « الأهرام » ان « اسرائيل قبلت وقف اطلاق النار قبل أن يبدأ مجلس الأمن جلسته •• دول أوروبا الغربية ترحب بقرار مجلس الأمن ، وتدعو الى تنفيذ القرار ٢٤٢ الذى يطالب بانسحاب القوات الاسرائيلية »••

## موافقة مصر

وفى الساعة الثانية والنصف بعد ظهر يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ ، أذاع الرئيس أنور السادات بيانا الى الأمة أعلن فيه موافقة مصر على قرار مجلس الأمن ، الصادر صباح اليوم

نفسه ، مع تأكيد تفسير مصر لقرار المجلس رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، الذى يتمسك بالانسحاب الاسرائيلى الكامل من جميع الأراضى المحتلة ، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى • وأشار بيان الرئيس الى بعض الاعتبارات المساندة لقبول وقف اطلاق النار ، وهى مشروع السلام الذى أعلنه الرئيس أمام مجلس الشعب واللجنة المركزية يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، والذى جعل من الانسحاب الكامل أساسا أكيدا لأى عمل سياسى • الى جانب التأكيدات التى تلقاها الرئيس من الحكومة السوفيتية ، والمواقف التى أبدتها الدول العربية المعنية مباشرة بالمعركة • وأوضح الرئيس أن العمل العظيم الذى قامت به القوات المسلحة العربية ، هو الذى غير طبيعة وظروف أزمة الشرق الأوسط • ونبه الرئيس الى أن وقفنا لاطلاق النار مشروط بالتزام العدو به •

وفى اليوم التالى ، أبرزت « الأخبار » فى عناوينها : « أمر الى قواتنا باطلاق النار اذا بدأ العدو •• قرار الرئيس السادات يسجل بطولة الرجال الذين قبلوا تحدى النار ، وصلابة الأمة العربية كلها ووعى شعوبها العميق » • وبدأت الصحيفة تنقل للشعب قصص البطولة والفداء والتضحية التى قدمتها قواتنا ، وتحدث عنها مقاتلونا الجرحى ، وقالت ان جريحا شابا أصاب ٢٠ طائرة للأعداء •

## لن احــارب امريكـا

وحرص الرئيس السادات ـ بعد ذلك ـ على بيان أسباب قبول وقف اطلاق النار • ففى المؤتمر الصحفى العالمى بالقاهرة ، يوم ٣١ أكتوبر ١٩٧٣ ، قال ان السبب الأول هو ضمان القوتين الكبيرتين لوقف القتال ، وبدء محادثات السلام لتنفيذ القرار ٢٤٢ الذى ينص على انسحاب القوات الاسرائيلية • أما السبب الثانى

فهو كما أعلن الرئيس : « انى بصراحة أنا ما حاربش امريكا .. انا حاربت اسرائيل ١١ يوم ، زى ما قال وزير دفاعها أمس .. نخائره بعد ٣ ايام كانت حاتخلص .. لكن انا غير مستعد انى أحارب أمريكا . وكان فيه رد فعل لقبول وقف اطلاق النار فى البلد عندى هنا ، وفى الأمة العربية وفى قواتنا المسلحة .. ولكن اهيه الأسباب انا باقولها اهيه .. » .

وفى مذكراته « البحث عن الذات » ، يقول الرئيس السادات ، ان أمريكا دخلت الحرب لانقاذ اسرائيل ، ابتداء من اليوم الرابع للقتال . وقدمت لاسرائيل المعلومات والمشورة واحدث الأسلحة والمعدات القوية بكميات وفيرة . فحدثت عدة تطـورات خطيرة لصلحة اسرائيل .. « وأنا أعرف امكانياتى وأعرف حدودى .. لن أحارب أمريكا .. ولذلك .. كتبت للرئيس الأسد شريكى فى القرار برقية أخطره فيها أننى قررت الموافقة على وقف اطـلاق النار ، وسجلت .. موقفى ، وهو أننى لا أخاف مواجهة اسرائيل ولكننى أرفض مواجهة أمريكا .. وأننى لن أسمح أن تدمر القوات المصرية مرة أخرى .. وأننى مستعد أن أحاسب أمام شعبى فى مصر وأمام الأمة العربية عن هذا القرار » .

وهكذا غلب الرئيس السادات ، سلامة جيش العبور وبالتالى أمن الوطن ومصلحة الشعب ، على مكانته وسمعته الشخصية . وفى نفس الوقت لم يغب نظره عن الهدف الاستراتيجى للحرب . ولم يفقد وضوح الرؤية وسط غبار المعارك واختـــلاف الآراء ، فتمسك ببقاء قواتنا شرق القناة ، مصرا على تأكيد انجازهـــا العسكرى ، ليستند اليه وينطلق منه نحو تحقيق الهدف السياسى الاستراتيجى المرجو من الحرب .. وقد كان .

## وقف العمليات

وتنفيذا لقرار القائد الأعلى للقوات المسلحة بايقاف اطلاق النيران ، اعتبارا من الساعة ٥٢ر٦ مساء ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ ؛ اذا التزم العدو بقرار مجلس الأمن ، فقد أصدر الفريق أول أحمد اسماعيل وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة ، نداء الى جميع أفرعها وتشكيلاتها ، أعلن فيه تقديره واحترامه للشهداء والمصابين ، وشكر الجميع على الشجاعة والرجولة والايمان بالله وبالوطن . وأمر باتخاذ كافة اجراءات التأمين والحذر والاستعداد .

وتوقفت العمليات العسكرية فعلا ، لعدة ساعات .

وقال المراسلون العسكريون للصحف المصرية ، ان الجبهة شهدت طوال الساعات الاثنتى عشرة ، التى مرت بين صدور قرار مجلس الأمن وبين تنفيذه ، أعنف قتال منذ بدء الحرب . وان خسائر اسرائيل خلالها تعادل خسائرها فى أثناء معارك الدبابات العنيفة التى دامت نحو خمسة أيام .

وتعليقا على كثرة الخسائر الاسرائيلية ، خاصة فى منطقة الثغرة ، كتب أحمد رجب فى « الأخبار » يوم ٢٣ أكتوبر « ½ كلمة » ، عن قتلى جيش « الأسرى ـ ئيليين » ، الذين قاموا بتحضير أرواحهم ، « وكلما حضرت روح وقالوا لها : بون سوار ، ردت الروح قائلة : بفرسوار » .

## مخالفة القرار

وفى الوقت الذى أعلنت فيه اسرائيل موافقتها على قرار مجلس الأمن بوقف القتال ، كانت تضمر عدم رغبتها فى تنفيذه على الفور ، لأنها حتى لحظة صدوره لم تكن قد حققت أهدافها

العسكرية والسياسية ، بسبب فشلها فى ارغـامنا على سحـب قواتنا من شرق القناة الى غربها ، واخفاقها فى قطع خطوط امداد قواتنا ، والوصول الى مدينة الاسماعيلية • كما أن وضع قواتها فى منطقة « الدفرسوار » ـ فى تقدير المشير الجمسى ـ كان ضعيفا ومحاطا بالمخاطر .

ولهذا بذلت اسرائيل جهدا كبيرا ، لتحســـين موقفهـــا العسكرى قبل أن تلتزم بوقف النار • فبعد ساعات قليلة من تنفيذ قرار مجلس الأمن ، دفعت اسرائيل بقوات جديدة الى غرب القناة ، فى ليلتى ٢٢ و ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣ • ووسط معارك عنيفة تقدمت قواتها جنوبا للوصول الى مؤخرة الجيش الثالث ، لقطع طريق مصر ـ السويس الصحراوى ، واحتلال مدينة السويس •

## صمـــود السـويس

ولكن عناصر من القوات المسلحة والدفاع الشعبى والأمن المركزى ، نجحت بأعمال بطولية فى صد الهجوم الاسرائيلى على مدينة السويس ، فلم تستطع القوات المعادية الاستيلاء عليها •

ولهذا أصدر الرئيس السادات فى الاحتفال السنوى الأول بحرب أكتوبر ، قرارا جمهوريا باعتبار يوم ٢٤ أكتوبر عيدا رسميا لمدينة السويس والمقاومة الشعبية •

وفى أثناء خرق اسرائيل لوقف اطلاق النار ، واستجابة لشكوى مصر وطلب الاتحاد السوفيتى ، أصدر مجلس الأمن فى ٢٣ اكتوبر القرار رقم ٣٣٩ باحترام وقف النار ، وعودة القوات لمواقعها فى ٢٢ اكتوبر ، وارسال مراقبين دوليين للمنطقة •

ولما صدرت الصحف المصرية ، صباح يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣ ، عبرت عناوينها عن تطورات الموقف • فقالت « الأخبـــار » :

« استئناف القتال بعد ساعات من وقف النار · قواتنا مسيطرة تماما على الموقف فى كافة القطاعات على امتداد الجبهة · هجمات القوات المصرية كانت عنيفة جدا ·· قوات المقاومة الشعبيـــة تزحف الى غرب القناة · توجيه من الرئيس السادات باشتراك المقاومة من كل شعب مصر فى شرف القتال · بيان هام للحكومة المصرية يعلن : سنرد الكيل كيلين · خرق وقف النار مسئولية أمريكية اسرائيلية مشتركة · مجلس الأمن يقرر فى جلسة طارئة : تأكيد وقف اطلاق النار وعودة القوات لمواقع ٢٢ أكتوبر وارسال مراقبين الى الشرق الأوسط » · وأبرزت « الأهرام » موقف الاتحاد السوفيتى قائلة : « بيان هام للحكومة السوفيتية عن تجـــدد القتال · تحذير لاسرائيل من « النتائج الخطيرة جدا » اذا لم تعد فورا لمواقع ٢٢ أكتوبر » ·

## باب المنـــدب

وكشفت وكالة « رويتر » فى برقية لها من تل أبيب يوم ٢٤ أكتوبر ، عن اغلاق مصر مضيق باب المندب فى وجه الســـفن الاسرائيلية · ونقلت عن « مصدر اسرائيلى موثوق به » أن البحرية المصرية أغلقت المضيق رغم أنه يقع ضمن السيادة الاقليميـــة لليمن الجنوبية ·

## صعـــوبة الموقـف

وتقول خلاصة الوضع العسكرى ، فى يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣ ، ان موقف قواتنا المسلحة صار صعبا وحرجا ، بعد أن أتمت قوات العدو الاسرائيلى حصار مدينة السويس ، وتطـــويق وحـدات الجيش الثالث الموجودة شرق القناة ، وعزلها عن قيادة الجيش وبقية وحداته غرب القناة ·

وفى وصفها لحوادث هذا اليوم ، قالت « الأخبار » ـ يوم ٢٥ أكتوبر ـ وهى تراعى الحفاظ على الروح المعنوية لدينا : ان « القتال يشتد فى القطاع الجنوبى غرب وشرق القناة • قواتنا في السويس تدمر ١٣ دبابة عندما حاول العدو اقتحام مدينة السويس • قواتنا فى شرق القناة مسيطرة تماما على امتداد ٢٠٠ كيلو متر •• التموين مستمر الى جميع قواتنا شرق القناة المتمسكة بمواقعها •• السادات يطلب من نيكسون وبريجنيف ارسال قوات أمريكية وسوفيتية فورا للاشراف على تنفيذ وقف النار •• » •

ولمواجهة الخطورة فى استمرار القتال العنيف ، رغم صدور قرارى مجلس الأمن بوقف النار ، فقد أصدر المجلس يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٧٣ ، قرارا ثالثا ( برقم ٣٤٠ ) ، تقدمت بمشروعه الدول غير المنحازة ، يؤكد ضرورة عودة القوات الى خطوط يوم ٢٢ أكتوبر ، ويقضى بانشاء قوة طوارىء دولية لمراقبة تنفيذ وقف النار •

ووصفت « الأخبار » يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، أحداث اليوم السابق بقولها : « تحطيم هجومين بالدبابات على السويس •• أهالى السويس جميعا حملوا السلاح •• اجتماع عاصف ومفاجىء لوزراء اسرائيل يطالب باستقالة ديان • وزير العدل الاسرائيلى : ديان هو سبب هزيمة سيناء وخسائرنا الفادحة ويجب أن يخرج» •

ولما أذاع القائد الاسرائيلى غرب القناة ، ومراسل وكالة « الأسوشييتد برس » ، كثيرا من الأنباء عن الاستيلاء الاسرائيلى الكامل على مدينة السويس ، صباح الجمعة ٢٦ اكتوبر ١٩٧٣ ، كذبت « الأخبار » فى ٢٨ أكتوبر هذه الأنباء • وقالت ان القائد الإسرائيلى أضطر أن يعلن الحقيقة ، بعدما وصلت القوات الدولية الى المدينة ، وهى أن مدينة السويس لم تحتل مطلقا •

## المباحثات العسكرية

وفى هذه الأثناء ، استغلت اسرائيل احترام مصر قرارات وقف النار ، وقطعت القوات الاسرائيلية طريق القاهرة ـ السويس الصحراوى • واستخدمت اسرائيل والولايات المتحدة هذا العمل ، كورقة عسكرية وسياسية فى أيديهما على مائدة المفاوضات، التى بدأت بعد أيام قليلة ، بجهود امريكية مكثفة •

ففى ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ ، بدأت المباحثات العسكرية عند الكليو ١٠١ على طريق القاهرة ـ السويس ، بين مصر واسرائيل ، تحت اشراف الأمم المتحدة ، لمناقشة الاجراءات العسكرية لتطبيق قرارات مجلس الأمن ، والسماح بمرور طابور سيارات تحمل موادا غير عسكرية الى الجيش الثالث •

ومع بدء المباحثات فى الساعة الحادية عشرة ظهر يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ ، توقفت الحرب رسميا •

## الاستنزاف والتصفية

وفى اليوم التالى مباشرة ، بدأت قواتنا المسلحة عمليات احتواء وحصار الجيب الاسرائيلى غرب القناة • كما بدأت فى اعداد الخطة الكفيلة بتصفيته بالقوة اذا دعت الضرورة • ونجحت قيادتنا فى اعداد القوات اللازمة لذلك • وصدق الرئيس على الخطة فى ٢٤ ديسمبر ١٩٧٣ •

وفى نفس الوقت ، ورغم وصول قوات الطوارىء الدولية لمنطقة القتال لمراقبة تنفيذ وقف النار ، فقد أشعلت قواتنا « حرب استنزاف » للقوات الاسرائيلية غرب القناة ، حتى تحرمها من الاستقرار أو تثبيت مواقعها • ووقع ٤٥٢ اشتباكا بين الطرفين ، منذ وقف النار بالقرار رقم ٣٤٠ يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٧٣ ، حتى

توقيع اتفاق فض الاشتباك الأول بين مصر واسرائيل فى ١٨ يناير ١٩٧٤ ٠

وبهذا ــ كما يقرر المشير الجمسى ــ تحولت القوات المعادية غرب القناة من سلاح تضغط به اسرائيل علينا ، الى رهينة نضغط بها نحن على اسرائيل ، باستنزافنا لأبنائها وأسلحتها واقتصادها ٠ واتضحت قيمة الثغرة عندما طلبت اسرائيل فى مباحثات الفصل بين القوات ، ترك أرض الثغرة وسحب قواتها شرقا بعيـدا عن القنـاة ٠

أما السبب فى عدم تصفية الثغرة فور اعتماد خطتها ، فهو يتضح من مذكرات الرئيس السادات « البحث عن الذات » ، عندما يذكر أن « هنرى كيسنجر » أبلغه يوم ١١ ديسمبر ١٩٧٣ ، أن أمريكـا رصدت كل استعدادات مصر لتصفية الثغـرة ٠ وقـال « كيسنجر » للرئيس : انك « تستطيع فعلاً أن تصفى الثغرة ، ولكن اعلم أنك اذا فعلت سيضربك البنتاجون ٠٠ لسبب واحد ٠٠ وهو أن السلاح الروسى قد انتصر على السلاح الأمريكى مرة ، ولن يسمح له فى الاستراتيجية العالمية بتاعتنا أن ينتصر للمرة الثانية ٠٠ ان البنتاجون عاوز ينتقم لهزيمة أسلحته اللى حصلت فى اكتوبر » ٠ وطلب « كيسنجر » من الرئيس « فرصة لغاية يناير ١٩٧٤ » ، ووعده « بأنى أعملك فض اشتباك » ٠٠ وقد كان ٠

أما « حرب الاستنزاف » ، فقد اشتعلت بعد تنفيذ القرار الأخير لوقف اطلاق النار ، فى شكل غير معلن من جانب مصر ٠ ولهذا نقلت الصحف المصرية لقرائها ، أنباء العمليات المصرية ضد القوات المعادية ، نقلا عن المصادر الاسرائيلية ، خشية اعتبارها دليلا على خرق مصر قرارات مجلس الأمن ٠

وعلى سبيل المثال ، قالت « الأخبار » فى ٢٩ اكتوبر ١٩٧٣ ان « القيادة الاسرائيلية تدعى أن القوات المصرية فتحت نيران

المدافع والصواريخ غرب القناة ٠٠ اسرائيل تعلن : مصر أطلقت الصواريخ على الطائرات الاسرائيلية ٠ قتال متفرق بين قوات مصر واسرائيل غرب القناة » ٠ وقالت « الأهرام » يوم ٥ نوفمبر ١٩٧٣ ، ان « الموقف متفجر على طول الخطوط فى الجبهة ٠ طلقات المدافع لم تتوقف طوال الوقت وسط بيانات اسرائيلية تشير الى أنهم يدبرون لتدمير قرار وقف اطلاق النار ٠ القيادة الاسرائيلية تقول ان قوات مصرية كبيرة وصلت الى منطقة القناة خلال الساعات الأخيرة » ٠

## حاربنا وانتصرنا

وفى المؤتمر الذى عقد بالقاهرة ، يوم ٣١ أكتوبر ١٩٧٣ لممثلى الصحافة العالمية ، شرح الرئيس انور السادات أبعاد الموقف العسكرى والسياسى واحتمالاته المقبلة ٠ وقدمت « الأخبار » حديث الرئيس تحت عناوين تقول : « السادات يعلن للعالم : حاربنا وانتصرنا حتى نفدت ذخيرتهم ٠ العودة لخطوط ٢٢ أكتوبر هى شرط البداية أولا لترتيبات السلام ٠ الجيب الاسرائيلى غرب القناة من السهل ازالته عسكريا ٠ ٠ولكني مازلت أفضل تجنب الحرب ٠ السوفيت الأصدقاء ملتزمون بمسئولياتهم ، وموقف أمريكا رغم مساعداتها العسكرية لإسرائيل موقف بناء نحو السلام ٠٠ حتى الآن ٠ الجزء الأكبر من الجيش الثالث غرب القناة ٠ الأمة العربية مستعدة للقتال ولسنوات ٠ نيكسون يطلب مهلة لتعود اسرائيل لخط ٢٢ أكتوبر ٠ السلام ليس حلاً جزئيا أو منفردا بمصر، ولكنه الأرض المصرية والسورية وحقوق شعب فلسطين ٠٠ لابد من أن يخلد كفاح السويس » ٠

وبجانب أقوال الرئيس ، قالت « الأخبار » : « قرار مجلس الثورة وحكومة الجزائر : كل ثروة الجزائر وطاقتها العسكرية لخدمة استمرار المعركة ٠ اتحاد الامارات يعلن : كل امكانياتنا تحت

أمرة مصر وسوريا » • أما « الأهرام » فأبرزت قول الرئيس : « الجيش الثالث ثابت كالصخر •• السادات يحذر : لن نقف ساكتين على أى شيء يتعرض له أبناؤنا فى سيناء » • وبجانب وقائع المؤتمر الصحفى ، قالت « الأهرام » ان الدول العربية تبدأ من اليوم خفض انتاجها من البترول بنسبة ٥٪ ، تنفيذا لقرار وزراء البترول العرب بتخفيض الانتاج بهذه النسبة شهريا ، حتى تنسحب اسرائيل من الأراضى المحتلة •

## وتحققت أهدافنا

وتم فى ٣ مارس ١٩٧٤ ، تنفيذ الاتفاق الأول للفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية ، الموقع فى ١٨ يناير ١٩٧٤ ، بانسحاب القوات الاسرائيلية الى المواقع المحددة لها على خريطة الاتفاق ، غرب الممرات الجبلية مباشرة فى سيناء ، من البحر الأبيض شمالا حتى منطقة « رأس مسلة » على خليج السويس جنوبا • وكانت منطقة « الدفرسوار » آخر منطقة تنسحب منها اسرائيل • وفى اليوم التالى ، رابطت قوات الأمم المتحدة فى المنطقة العازلة بين الطرفين •

ومع استمرار المساعى لاحلال السلام ، عقد فى أول سبتمبر ١٩٧٥ ، الاتفاق الثانى للفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية • وبمقتضاه انسحبت اسرائيل الى خط يبعد مسافة تتراوح بين عشرين وأربعين ميلا من قناة السويس • وتسلمت قوات الأمم المتحدة ممرى متلا والجدى • وعادت حقول البترول الى مصر • وتقدمت القوات المصرية شرقا الى المنطقة التى كانت ترابط فيها قوات الأمم المتحدة •

وهكذا تحقق « الهدف الاستراتيجى العسكرى » لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، الذى حدده الرئيس أنور السادات فى قرار الحرب الصادر يوم أول أكتوبر ١٩٧٣ فى : « تحدى نظرية الأمن

الاسرائيلى ، وذلك عن طريق عمل عسكرى حسب امكانيات القوات المسلحة ، يكون هدفه الحاق أكبر قدر من الخسائر بالعدو ، واقناعه بأن مواصلة احتلاله لأراضينا يفرض عليه ثمنا لا يستطيع دفعه ·· وبالتالى فان نظريته فى الأمن على أساس التخويف النفسى والسياسى والعسكرى ، ليست درعا من الفولاذ يحميه الآن أو فى المستقبل ·· » ·

وقد حققت قواتنا المسلحة « المهام الاستراتيجية » الثلاث التى كلفها بها الرئيس فى « التوجيه الاستراتيجى » ، الصادر يوم ٥ أكتوبر ١٩٧٣ ، وهى : كسر وقف اطلاق النار اعتبارا من يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، وتكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة ، والعمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية حسب نمو وتطور امكانيات وقدرات القوات المسلحة ·

## طريق السلام

وقد انبثق من النتائج العسكرية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ــ لدى الأطراف المتحاربة ، وكافة القوى المؤثرة فى المشكلة ــ اقتناع يقول انه لا يمكن حسم هذا الصراع بشكل نهائى عن طريق القتال · ومن هنا تهيأ الجميع فور انتهاء الحرب ، للسير على طريق السلام· ففى ٩ نوفمبر ١٩٧٣ ، قالت « الأخبار » ان « تل أبيب وافقت على مقترحات كيسنجر للسلام » · بينما قالت « الأهرام » : « اتصالات دولية استعدادا للمرحلة القادمة فى حل الأزمة · ابلاغ سكرتير الأمم المتحدة بنتائج محادثات كيسنجر فى القاهرة لاتخاذ اجراءات تفتح الطريق لمؤتمر السلام » ·

وبنفس القدر من الاخلاص للوطن والشجاعة فى الحق ، الذى أصدر به الرئيس السادات قرار الحرب رغم المخاطر والصعاب ، فقد انطلق الرئيس فى اتجاه السلام ، متخطيا كل العقبات ·

وكما حطم الرئيس بقواتنا المسلحة نظرية الأمن الاسرائيلى ، القائمة على الحدود المحصنة والتفوق الهائل المحاط بالرهبة واليأس، فقد اجتاز الرئيس بزيارته القدس وخطابه أمام « الكنيست » يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ ، الحاجز النفسى المعقد ، الذى بنى على العداء والكراهية والنفور والشك ٠

وصار الطريق مفتوحا أمام السلام الذى صيغت أسسه وخطواته فى معاهدة وقعها الرئيس السادات عن مصر ، و « مناحم بيجين » عن اسرائيل ، وشهد عليها « جيمى كارتر » رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ ٠ وبها استردت مصر أراضيها التى طال اغتصابها ٠

وبهذا كان الرئيس أنور السادات ، بطلا فى الحرب ورائدا للسلام ٠

الفصــل الرابع

# نصر أكتــوبر ·· والاتجاه الديمقراطى

## (١) انتصار أكتوبر ٠٠ وتوسيع دائرة الحريات

تقول وثائق ووقائع السنوات الثلاث الأولى من عهد الرئيس أنور السادات ، ان قرارات واجراءات توسيع دائرة الحرية السياسية والاقتصادية ، وتضميد جراح « ضحـايا الثورة » ، شكلت دعامة أساسية ارتكز عليها الاعداد السياسى والنفسى لحرب تحرير الأرض واسترداد الكرامة ٠

وكما كانت « روح » حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ونتائجها العسكرية والسياسية ، ثمرة ناضجة من ثمار الاتجاه ناحية الديمقراطية قبل الحرب ، فقد كان تحرير الأرض المغتصبة مرحلة تاريخيـة صعبة وهامة لابد من اجتيازها ، حتى يمكن التخلص من ضغوطها وقيودها ، لتأكيد وتقنين الخطوات الديمقراطية السابقة لهـا ، والانطلاق منها نحو المزيد من الحريات السياسية والاقتصادية ٠

### الغـام على الطريق

لم يكن هذا التحول سهلا ٠٠ بل ان الطـريق اليـه كانت مزدحمة بالعقبات والمشـكلات ٠

واحتوى مكمن الألغــام المبثوثة فى الطريق الى الديمقراطية ، على دستور يكرس الكثير من أسس الحكم الشمولى ، وقوانين تقيد بعض الحريات العامة ، ونظام سياسى قائم على فــكرة وواقع التنظيم الواحد ، ومجلس نيابى شبه معين ، وصحافة مملوكة للدولة وواقعة تحت السيطرة الكاملة للحاكم ·

وانبعث الكثير من المشكلات السياسية من رغبــة الرئيس السير فى اتجاهين متعارضين فى آن واحد ، أولهما هو توسيع نطاق الحريات للشعب ، بما يستوجبه من الاستجابة الى مطالب القوى السياسية الوطنية التى حرمت طويلا من المشاركة السياسية- وثانيهما هو الاحتفاظ بالسلطات الكبيرة والميزات السياسية لرئيس الدولة ، التى ورثها من العهد الناصرى ومواثيقه ·

وتمثل التعارض بين الاتجاهين ، فى أن تزايد الاجراءات الديمقراطية استلزم فى كثير من جوانبه ، الانتقاص من سلطات الرئيس الواسعة ، فى الوقت الذى لم تكن فيه المؤثرات السياسية والدوافع النفسية ، تؤهل الرئيس للتنازل طواعية عن الكثير من سلطاته الموروثة والمكتسبة ·

ومن هنا بدا سير الرئيس على الطــريق الى الديمقراطيــة مترددا ·· يقدم رجلا ويؤخر الثانية ·

## منجزات الديمقراطية والسلام

لكن ، وبصفة عامة ، كانت خطوات الرئيس الى الأمام كثيرة واسعة ، فاقت خطواته القليلة الى الخلف · فازدحمت المسافة الفارقة بين خطوات التقدم وخطوات التراجع ، بالعديد من المكاسب والمنجزات التى نحيا بها حتى اليوم ·

ونظرا لأن حرب اكتوبر ۱۹۷۳ ، كانت ضرورة للاتجاه الى تحقيق السلام على أساس عادل • كما كان الفراغ من قضية الاحتلال ضرورة لاطلاق الحريات ، فقد تزاملت وتزامنت الخطوات على الطريقين : اقامة السلام وبناء الديمقراطية •

## الآمال بعد النصر

ولم يمر غير وقت قصير على وقف اطلاق النار ، فى ٢٨ أكتوبر ۱۹۷۲ ، حتى بدأت الصحف تعبر بصدق عن المطالب والآمال المنشودة بعد النصر •

فكتب نجيب محفوظ ـ فى « الأهرام » يوم ٢٣ نوفمبر ۱۹۷۳ ـ عن « الدرس الخامس من دروس ٦ أكتوبر » ، قائلا ان المعركة كشفت عن جوهر الشعب الأصيل الذى قاتل وضحى بشجاعة فائقة وبطولة راسخة ، وقدم الشهداء بلا تردد ، دفاعاً عن الوطن• ونبه الكاتب الى أن الوطن « ليس أرضا وحدودا وتراثا مشتركا فحسب ، الوطن أيضا هو المكان الذى يوفر لأبنائه الكرامة •• فعلى الوطن أن يوفر لأبنائه الذين يستشهدون فى سبيله ، الكرامة بكل معنى الكلمة •

وأوضح الكاتب الجوانب المتعددة للكرامة ، فى : « أن يعامل الانسان فى وطنه باعتباره رشيداً مسئولا ، وأهلا لحمل الأمانة » • و « أن تحترم عقيدته الدينية قولا وفعلاً ، وأن ينعم بالأمن والسلام »• و « أن تحترم عقيدته السياسية فلا يعامل بسببها معاملة المتشردين والمهربين » • و « أن تصان حريته الفكرية بما يهيىء لها أسباب النمو والازدهار والابداع » • وأن « يحظى بعدالة اجتماعية شاملة ، بصرف النظر عن نظام وطنه السياسى •• » • ثم حدد الكاتب حقوق المواطن المصرى والعربى فى التعليم والعلم والخبرة والعمل المناسب

والدخل الكافى ، وفرص التفرغ والخلق والابداع لأصحاب المواهب العالية ، وأن تكون الكفاءة وحدها هى ما تضعه فى المكان اللائق به . وأكد أن « هذا ما تطالبنا به الكرامة · وهذا ما يطالبنا به دم الشهـداء » ·

## التعمير العقلى والروحى

وللافادة من التأثير النفسى والفكرى لنصر أكتوبر ، كتب توفيق الحكيم عن « التعمير الحضارى » ــ فى « الأهرام » يوم ٧ ديسمبر ١٩٧٣ ــ يوضح أن « المعنى الأعمق ليوم ٦ أكتوبر ليس مجرد انتصار عسكرى أو عبور مادى ، بقدر ما هو عبور روحى الى مرحلة جديدة فى تاريخنا ، هى مرحلة التعمير الحضارى ·· واذا كانت الدولة قد أخذت على عاتقها مهمة التعمير المدنى ، فى بناء ما انهدم من المدن واستصلاح ما خرب أو أهمل من البقاع ، فان مهمة أخرى عظيمة تفرض نفسها على مستقبلنا ، هى مهمة التعمير النفسى والروحى ــ أى الحضارى ــ لشعوبنا ، التى أيقظتها صيحات النصر فى ذلك اليوم المشهود ·· فقامت تتأمل شخصيتها وقدراتها ، وتهيىء نفسها للحياة فى غد جديد بأمة متحضرة ، اكتشفت لها وجودا بين أمم العالم المتحضر ، تؤثر فى اقتصادهم وحضارتهم ، ويحسب لها الحساب ·· أمة تحمل فى أعماقها كل عناصر التقدم وكل امكانات التحضر ·· ولا ينقصها الا العمل السريع من الآن للبحث عن أسباب تخلفها والشروع فورا فى العلاج والتخطيط للبناء الحضارى ·· » · واقترح الكاتب « عقد مؤتمر عام للعقول العربية فى كل مكان ، لبحث المشكلة واقتراح الحل والسير على الطريق ·· » ·

## ثقة الطلاب

وبفضل الأثر النفسى والفكرى لحرب أكتوبر ، استرد الرئيس أنور السادات الثقة التى اهتزت قبل الحرب ، لدى بعض فئات الشعب المصرى ، خاصة طلاب الجامعات • فانتقلوا من موقف الناقد الشاكي ، الى صف المشارك الواعى •

وبمناسبة افتتاح الجامعات والمعاهد العليا ، كتب الدكتور احمد كمال أبو المجد وزير الشباب ، فى « الأهرام » يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٧٣ ، أن الأمة عبرت فى أكتوبر حواجز الجمود واليأس والشك ، وكان شبابها أول العابرين ، وكان طلاب الجامعات فى القلب من كل الأعمال الوطنية • وأوصى الوزير الشباب بأن نصون ما حققناه ، باسدال ستار الختام على المشاعر الكئيبة والحزينة التى ملأت نفوس الأمة كلها •• وأن نحمى انجازات أكتوبر « بالمحافظة على التصحيح الكبير الذى تحقق فى نفوس الآلاف من الشباب ، والنقلة الهائلة التى حققوها من أسلوب الشكوى والاعتراض والمطالبة بالاصلاح ، الى أسلوب المشاركة فى الاصلاح •• ومن وسيلة « الكلمة واللفظ » الى وسيلة « الحركة والفعل » • وهى النقلة التى أسقطت بضربة واحدة عشرات السلبيات فى حياتنا وحياة الشباب •• كشفت معها النقاب عن فئات عديدة آن الأوان أن تختفى من حياتنا •• من « المظهريين » و « الانتهازيين » و « تجار الشعارات فى سوق الكلام » •• وانفتح الباب ـ لذلك كله ـ أمام شبابنا لرؤية علمية وموضوعية لحياتنا كلها •• » •

وناقش الدكتور محمد كامل ليلة ، وزير التعليم العالى ، مع مجلس الاتحاد العام للطلاب ، اللائحة الجديدة لاتحادات طلاب الجامعات والمعاهد العليا • وهى تستهدف تكوين رأى عام طلابى تجاه الأحداث القومية والدولية ، ورفع المستوى السياسى والفكرى والاجتماعى للطلاب ، والتوسع فى ممارسة الديمقراطية بانتخاب

رؤساء اتحادات الطلاب على جميع المستويات عن طريق المؤتمرات وليس اللجان •

وخشية انفلات مجلات الحائط فى الجامعات ، كما حدث قبل الحرب ، قررت لجنة عمداء كليات جامعة القاهرة ، يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٣ ، « تنظيم اصدار مجلات الحائط ، بما يتفق مع ظروف المعركة التى تقتضى تماسك الجبهة الداخلية » • كما تقرر « تدعيما للعلاقات بين الطلاب وهيئات التدريس » ، العناية بنظام الأسر فى الكليات ، وتخصيص ساعة على الأقل اسبوعيا فى جدول كل عضو هيئـــة تدريس ، للقاء مفتوح مع الطلاب للتفاعل معهم وحل مشكلاتهم •

## تضميـــد الجـــراح

بعد الفراغ من حـرب أكتوبر مبـاشرة ، استأنفت أجهـزة الدولة ـ بتوجيه من الرئيس السادات ـ اجراءات تضميد جـراح « ضحايا الثورة » ، التى بدأتها قبل الحرب ، وكانت من أسباب النجاح فيهـا •

ففى شهر نوفمبر ١٩٧٣ ، تحدثت الصحف المصرية عن ضرورة اعادة العاملين الذين فصلوا من أعمالهم أو احيلوا الى المعاش أو الاستيداع ، قبل « حركة مايو ١٩٧١ » ، بغير الطريق التأديبى ، فى الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات والشركات العامة • واشارت الى اهتمام الحكومة والمجلس النيابى بهـذه المســألة •

وبالفعل تقدم ابراهيم عبده العضو بمجلس الشعب ، بمشروع قانون بجـواز اعـادة ضـباط الشرطة المفصولين أو المنقولين الى وظائف مدنيـة بغير الطريق التأديبى ، فى الفتـرة من ١٩٦٣ الى ١٩٧١ • كما تقدم العضوان : الدكتور محمود القاضى والدكتـور عبد المنعم خزيك ، باقتراحين بمشروعى قانونين ، باعادة المفصولين

بغير الطريق التأديبى ، من العاملين بالحكومة والقطاع العام ، من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى ١٥ مايو ١٩٧١ ٠ وفى جلسة يوم ٢ مارس ١٩٧٤ ، قررت « لجنة القوى العـاملة » بالمجلس الموافقة على الاقتراح الأول ، وتشكيل لجنة فرعية لبحث الاقتراحين الآخرين ٠

وقرر الرئيس السادات ، يوم ٧ مارس ١٩٧٤ ، انشاء « هيئة لانصاف المظلومين » فى رياسة الجمهورية ، تتبع رئيس الجمهورية مبـاشرة ، ويتولاها أنور حبيب ، وهـو من كبـار رجـال النيـابة السابقين ، الذين امتازوا ببراعتهم فى تحقيق عدد من القضـايا الكبرى ٠ وتختص هذه الهيئة بالتحقيق فى تظلمات أفراد الشعب ، والعمل بالاشتراك مع كبار المسئولين لرفع كل ظلم فى أسرع وقت ٠ وقد أبرز على أمين ، رئيس تحرير « الأهرام » هذا النبأ ، تحت عنوان : « فتح أبواب قصر رئيس الجمهورية لكل مظلوم » ٠

## اتجـــاهات جـــديدة

ومع استهلال سنة ١٩٧٤ ، استكمل الرئيس أنور السـادات مشاوراته ودراساته ، لتطوير ممارسة العمل السياسى ٠ واخـذت الصحف تتحدث عن اتجاهات سياسية جديدة ، منها وجوب تحديد كل مسئولية حتى رياسة الوزراء ، بتكليف دقيق مكتوب ٠ وقيام المجالس القومية المتخصصة العليا ، المنصوص عليها فى بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، برسم السياسة الثابتة لكل مجالات العمل ، وعدم السماح بتغييرها تلبية لرغبة انسان فرد مهما كانت درجة كفاءته ، مع اعطاء الأولوية للاقتصاد والتعليم والبحث العلمي ٠ وتوضيح السلطـات الدستورية فى العـلاقة بين مؤسسات الدولة ، ليكـون للتعاون بينها فى « دولة المؤسسات » حدود واضحة ، تختفى معها الحساسيات والمجاملات ٠

ثم أصدر الرئيس أنور السادات عدة قرارات ، تهدف الى تفرغ رئيس الجمهورية لاعداد السياسة العامة للدولة ، والاشراف على تنفيذها ، وتوسيع قاعدة اللامركزية الادارية ، منها قرار صدر يوم ٣ اكتوبر ١٩٧٤ ، بتفويض رئيس الوزراء مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية ، كتعيين رؤساء وأعضاء مجالس ادارة الشركات ، وأعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى ، فيما عدا السفراء • واصدار عملات تذكارية ، واعفاء بعض الواردات من الرسوم الجمركية ، والتعيين فى وظائف مستوى الادارة العليا •

## المشاركة الشعبية

ونشط التفكير فى توسيع دائرة المشاركة الشعبية فى الحكم •

ففى ٦ ديسمبر ١٩٧٣ ، عقدت أمانة المهنيين باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ، اجتماعا لمناقشة مشروع القضاء الشعبى فى القرى والمجتمعات العمالية ، مع مجلس النقابة العامة للمحامين ونقاباتهم الفرعية بالقاهرة وكبار المتخصصين •

وقال المستشار فخرى عبد النبى ، وزير العدل ، ان المشروع يهدف الى تأكيد العدالة فى نفوس المواطنين ، وتيسير حصولهم على حقوقهم فى القضايا والمنازعات البسيطة ، حتى يتفرغ القضاة المتخصصون لقضايا أكبر • وأوضح الوزير أن اختيار من يتولون القضاء الشعبى سيجرى طبقا لمواصفات خاصة ، وستخضع أحكامه للطعن والاستئناف ، ضمانا لتحقيق العدالة • وبعد استكمال بحث المشروع سينفذ فى محافظة واحدة ، ثم يعمم تنفيذه فى بقية المحافظات على ضوء نجاح تجربته •

وفى ٨ يناير ١٩٧٤ ، بدأت مناقشة المشروع الجديد لقانون الحكم المحلى ، لاستطلاع آراء الجماهير وممثلى المجالس الشعبية

والتنفيذية • وفى مقدمة ما استحدثه مشروع القانون ، تشكيل المجالس الشعبية بالانتخاب العام المباشر ، بحيث يكون نصف العدد المنتخب على الأقل من العمال والفلاحين • وأن يختار رئيس المجلس والوكيلين بالانتخاب • وأشرك مشروع القانون أعضاء مجلس الشعب واللجنة المركزية بالمحافظة ، فى مداولات المجلس الشعبى • وأنشأ « مجلسا مشتركا » بكل محافظة من أعضاء المجلس الشعبى وأمين الاتحاد الاشتراكى ورؤساء المصالح الحكومية بالمحافظة •

## تحرير الصحافة

وحظى مجال الصحافة والصحفيين ، بالكثير من اجراءات التصحيح والتحرير •

فى ٢٧ يناير ١٩٧٤ ، أصدر الرئيس السادات قرارا بالعفو عن مصطفى أمين ، بعدما أعاد « جهاز المدعى العام الاشتراكى » دراسة قضيته • واتضح أن الحكم الذى أصدرته « محكمة الدجوى » فى ١٠ فبراير ١٩٦٦ ، بسجنه مع الأشغال الشاقة المؤبدة ، وفرض الحراسة على ممتلكاته ، قد « بنى على أدلة باطلة ، ويتحتم تصحيح الأوضاع الناتجة عنه » •

وعاد شقيقه على أمين من الخارج ، حيث كان يعمل مراسلا متجولا « للأهرام » فى أوربا ، ثم كاتبا فى عدة صحف أجنبية • وكان منذ القبض على مصطفى أمين سنة ١٩٦٥ ، ورغم عدم ارتكابه أية جريمة ، يخشى العودة الى مصر خوفا من بطش « مراكز القوى الناصرية » ، فى غياب القانون والعدالة •

## « ظلال » •• هيكل

وفى ٢ فبراير ١٩٧٤ ، أصدر الرئيس السادات قرارا بتعيين

محمد حسنين هيكل ، رئيس مجلس ادارة ورئيس تحرير « الأهرام »، مستشارا صحفيـا لرئيس الجمهورية ٠

وهكذا ترك هيكل منصبيه في « الأهرام » ، بعد ان دخل مع الرئيس السادات عدة حلقات من ضعف التوافق واهتزاز الثقة ، كانت آخرتها تتألف من عدة مقالات « بصراحة » ، تحمل عناوين منها : « كيسنجر ومعنى النجـاح » نشرت فى ٤ يناير ١٩٧٤ ، و « أسلوب التفاوض مع اسرائيـل » ، فى ١٨ ينـاير ١٩٧٤ ، و « الظلال والبريق » ، فى أول فبراير ١٩٧٤ ٠ وكلها تشـكك فى الجدوى من التفاوض مع الولايات المتحدة واسرائيل ، وتنتقد اعتماد مصر على أمريكا ، وتسخر من قدرة أمريكا على التأثير فى موقف اسرائيل ٠ وفى المقال الأخير ، خلص هيـكل الى أن « الظلال » التي تحيط بالرئيس « نيكسون » و « البريق » الذى يحيط « بكيسنجر » ، لن يغيرا سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، القائمة على حماية أمن ومستقبل اسرائيل ، ومنع قيام وحدة عربية أو دولة عربية كبرى ، واخراج الاتحاد السوفيتى من المنطقـة العربية وفرض النفوذ الأمريكى عليهـا ٠

وتزامن نشر هذه المقالات مع تنامى اعتقاد الرئيس بأن ٩٩٪ من أوراق المشكلة فى قبضة أمريكا ، ومع تقدم المفاوضات بين مصر واسرائيل لفض الاشتباك بين مواقع قواتهمـا المسـلحة ، بمساعدة واشراف الولايات المتحدة ٠ وهذا ما دفع الرئيس السادات الى استخدام سلطته الموروثة من العهد الناصرى ، لوقف نشر هذه المقالات المضادة لاتجاهه واقتناعه ، الذى أثبتت التطورات صدقه وصحته ٠ فقد تم الفصل بين القوات أولا فى مارس ١٩٧٤ ، ثم فى سبتمبر ١٩٧٥ ٠ ووقعت اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل فى مارس ١٩٧٩ ٠

## حاتم وعلى ومصطفى

ولشغل منصبى هيكل الشاغرين فى « الأهرام » ، صدر قرار بندب الدكتور محمد عبد القادر حاتم ، نائب رئيس الوزراء للثقافة ووزير الاعلام ، ليرأس مجلس ادارة « الأهرام » ، بالاضافة الى مهامه الأخرى ·

ويجانبه عين على أمين ، مديرا لتحرير « الأهرام » ، فى يوم ٣ فبراير ١٩٧٤ · ثم تولى رئاسة تحريرها ـ بعد أقل من أسبوع ـ ابتداء من يوم ٩ فبراير · وأخذ يكتب على صفحاتها عمود « فكرة » وبابا اخباريا بعنوان « أخبار الغد » ·

وابتداء من آخر فبراير ١٩٧٤ ، عادت الى رأس صحيفة « الأخبار » عبارة : « أسسها مصطفى أمين وعلى أمين سنة ١٩٥٢ » ، التى حذفت طوال السنوات التسع السابقة ، منذ القبض على مصطفى أمين سنة ١٩٦٥ · وبعدها عادت عبارة التأسيس الى رءوس بقية صحف مؤسسة « أخبار اليوم » ·

## الغاء الرقابة

ومع هذا التغيير ، أصدر الرئيس أنور السادات ـ يوم ٧ فبراير ١٩٧٤ ـ قرارا بالغاء الرقابة الحكومية المباشرة المفروضة على الصحف المصرية ، وتحميل رؤساء تحريرها المسئولية الكاملة عما تنشره · وبدأ تنفيذ القرار فى يوم ٩ فبراير ١٩٧٤ · وهكذا استمرت الرقابة الذاتية السابقة للنشر ، المتمثلة فى رئيس التحرير الذى يختاره الحاكم ، وفى الصحف المسماة « بالقومية » · وبقيت الرقابة اللاحقة للنشر ، التى يفصل فيها القضاء ، بالنسبة لجميع الصحف · أما الرقابة على الأخبار العسكرية ، والرقابة على الكتب ، فظلت قائمة ·

وعنيت « الأهرام » ، يوم ٨ فبراير ١٩٧٤ ، بايضاح أن « فرض القيود على الأخبار العسكرية هو تقليد عالمى ، متبع فى انجلترا والولايات المتحدة وكل بلاد العالم · فلا تنشر الجريدة خبرا عسكريا الا بعد استئذان مسئول فى وزارة الحربية » ·

وفى ٢٢ فبراير ١٩٧٤ ، ألغيت الرقابة على برقيات الصحفيين الأجانب ، فيما عدا الأخبار العسكرية ، خاصة أن مشكلتنا العسكرية مع اسرائيل لم تكن قد عولجت نهائيا بعد ·

ثم ألغيت ـ اعتبارا من ٨ مارس ١٩٧٤ ـ الرقابة على الصحف والكتب الأجنبية الواردة الى مصر ، فيما عدا صحف وكتب الجنس ، والكتب والنشرات الداعية الى الالحاد ، والتى تهاجم أهداف مصر القومية ·

## عودة الأقلام الحرة

وفى هذا « المناخ السياسى » الجديد ، سمح بالكتابة لكثير من الكتاب والصحفيين ، الذين منعوا من الكتابة منذ انتهاء أزمة مارس ١٩٥٤ لصالح الدكتاتورية · وكان بعضهم مقيما خارج البلاد التماسا للأمان من بطش الدكتاتورية الناصرية ، فسمح لهم بالعودة ، ومنهم أحمد أبو الفتح ، الذى كان يرأس تحرير صحيفة « المصرى » حتى اغلاقها يوم ٥ مايو ١٩٥٤ ·

وصدر فى ٢٦ مارس ١٩٧٤ ،قرار بتعيين جلال الدين الحمامصى رئيسا لتحرير صحيفة « الأخبار » · وجاء هذا الاختيار متسقا مع توسيع دائرة ممارسة الحرية ، لأن رئيس التحرير الجديد من أشد الصحفيين المصريين تمسكا بحرية الرأى واستقلاله ، وطالما تحمل الكثير من المتاعب لهذا السبب ·

وكان الدكتور عبد القادر حاتم ، قد عرض على مصطفى أمين ، أن يتولى رياسة مجلس ادارة « الأهرام » ، ولكنه اعتذر ،

وطلب أن يكون كاتبا فى « أخبار اليوم » التى اشترك فى انشائها • فأجيب الى طلبه •

وفى شهر مايو ١٩٧٤ ، تولى على أمين رياسة مجلس ادارة مؤسسة « اخبار اليوم » ، بينما تولى مصطفى أمين رياسة تحرير صحيفة « اخبار اليوم » •

ورغم استمرار امتلاك الدولة للصحف الكبرى ، وبقاء الرقابة الذاتية عليها ، فان الغاء الرقابة الحكومية المباشرة ، وعودة بعض الأقلام للكتابة ، خلق انفراجة فى الممارسة الصحفية • ودبت الحيوية فى الصحف الحكومية ، وبدأ التنوع يظهر فى آراء كتابها ، تبعا لاختلاف ثقافات وآراء رؤساء تحريرها ، لكن داخل اطار السياسة العامة للدولة • وأحس الناس بالحياة تدب فى الصحف ، فاقبلوا على قراءتها ، وزاد توزيعها زيادة كبيرة •

ووصف مصطفى أمين هذا التطور – فى « أخبار اليوم » فى ٨ يونية ١٩٧٤ – بقوله : « لقد انتهت صحافة الدولة ، وبدأت صحافة الشعب » •

## المصنفات الفنية

وامتدت دائرة توسيع الحريات ، لتشمل أجهزة الاعلام الرسمية • فتحررت نصوص الأعمال الاذاعية والتليفزيونية من سيطرة الرقيب الحكومى المقيم فى الاذاعة والتليفزيون • وتحمل مسئوليتها المختصون فى الجهازين •

ووضع – فى ٢ نوفمبر ١٩٧٤ – نظام جديد للرقابة على المصنفات الفنية ، تقوم بموجبه بتحديد المحظورات وحدها ، وتترك للمنتجين كامل الحرية فى الانتاج السينمائى والمسرحى والغنائى ، بحيث لا تبقى عليها رقابة الا رقابة القانون والضمير •

## (٢) دروس حرب أكتوبر ·· برنامج للعمل الوطني

بين سطور التخطيط الدقيق لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، والجهد الشاق في الاعداد لها · ومن لهيب وقائعها وتطوراتها ، ثم التأمل في نتائجها ·· برزت الدروس المستفادة التي تقول ان الأسس التي انبعث منها النصر كانت هي : التخطيط العلمي على أساس واقعي ·· تنمية القدرة الذاتية والاعتماد أولا عليها ·· تعبئة المواطن بمشاعر الحرية والأمان والكرامة ·· تقوية العوامل الروحية ·· بعث الاصرار على تحقيق الأهداف ، وتوحيد الجهود ·· انعاش السلوك الجماعي ، والتضحية بالفرد في سبيل المجموع ·· الافادة الكاملة من تأييد الأصدقاء ، والمواجهة الحكيمة لخطط الأعداء ·

### ورقــة أكتوبــر

وانطلاقا من دروس أكتوبر ، المتسقة تماما مع منهج الرئيس أنور السادات في الحرية السياسية والاقتصادية ·· بلور الرئيس ما استقرت عليه آراؤه ، وأشار به مستشاروه ، في برنامج شامل للعمل الوطني ، حمل اسم « ورقة أكتوبر » ، اقتداء بانجاز أكتوبر

العظيم • وعمد الرئيس الى طرح برنامجه للمناقشة أمام المؤسسات الدستورية وكافة فئات الشعب ، بهدف تحريك الفكر العام وشحذ الهمم نحو تعميق الاقتناع بمبادئه وتنفيذ خطواته •• حتى وافق الشعب عليه فى الاستفتاء العام ، يوم ١٥ مايـــو ١٩٧٤ ، فى الذكرى الثالثة « لحركة مايو ١٩٧١ » واعلاء لمبادئها •

وعبرت « الأهرام » — يوم ١٩ أبريل ١٩٧٤ — عن عناصر « ورقة اكتوبر » فى عناوين تقول : « لم يكن العبور معجزة •• ولم يكن النصر مصادفة ، ولكنه كان ذروة العمل الوطنى • عوامل كثيرة وأصيلة صنعت نصر أكتوبر : الوطنية المصرية والقوميـة العربية ، وثورة يوليو المجيدة ، ووضوح الهدف بعد حركـــة التصحيح • لن نسمح بأن يضيع على الأمة فرصة قطف الثمار التى أنجزتها حرب أكتوبر • كانت عناصر القوة مجرد احتمـال نظرى ، ولكن حرب أكتوبر طرحت امكانيات العرب كحقيقـــة واقعة •• لا معنى للحرية السياسية بالنسبة للجائع ، ولا معنى للقمة العيش بدون حرية سياسية • علينا أن نعد جسورا للتعاون الدولى فى كل اتجاه ، مستفيدين من كل فرصة فى عالمنا الجديد• استراتيجية حضارية شاملة لبناء الدولة العصرية والمجتمع الحديث •• الانسان المصرى هو هدف التقدم وضمان المستقبل • لا أقبل نظرية الحزب الواحد وأرفض تفتيت الوحدة بتكوين الأحزاب » •

## الأهـــداف العشرة

وحددت « ورقة أكتوبر » مهام المرحلة التالية للحرب فى عشر نقاط ، هى : التنمية الاقتصادية بمعدلات تفوق ما حققناه ، الاعداد لمصر عام ٢٠٠٠ لتوفير أسباب التقدم للأجيال التالية ، الانفتاح الاقتصادى فى الداخل والخارج وتوفيـــر الضمانات للاستثمار فى التنمية ، التخطيط الشامل والفعال الذى يكفـــل

بالعلم تحقيق الأهداف العظيمة ، دعم القطاع العام وترشيده تمكينا له من قيادة التنمية ، بناء الانسان وتنمية المجتمع ، دخول عصر العلم والتكنولوجيا ، التقدم الحضارى القائم على العلم والايمان ، المجتمع المفتوح الذى ينعم برياح الحرية ، المجتمع الآمن الذى يطمئن فيه المواطن على يومه وغده ٠

## التصحيح والحرب

ومن أهم العوامل التى أثمرت النصر فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، ذكر الرئيس السادات « حركة التصحيح » التى بدأها فى مايو ١٩٧١ ٠٠ وقال انها كانت « فى جوهرها أمرا ضروريا ، حتى نضع شعبنا فى الوضع الأكثر ملاءمة لتحمل أعباء المعركة والمساهمة في احراز النصر ٠٠ » ٠

وأوضح الرئيس أنه منذ أفاق الشعب من صدمة هزيمة ١٩٦٧ ، أخذ يطالب بالتغيير والتصحيح فى الكثير من مجالات حياته ٠ ولكن بعض « مراكز القوى » لم تتقبل العلاقات الجديدة بين الحاكم والمحكوم التى طالب بها الشعب ٠ وقاومت التصحيح حتى تحتفظ بسلطاتها وأساليبها فى العمل ٠ ورغم اعتبارات وقيود ظروف النكسة ، ورغم الاستعداد لمواجهة عسكرية مع العدو ، كان من الضرورى تلبية رغبة الشعب ، ثقة فى فطرته السليمة والتفافه حول قيادته خلال معركة المصير ٠

وباقتناع ذاتي منبعث من تجاربه السابقة ، يؤكد الرئيس السادات أنه كان « لابد أن يشعر كل مواطن أنه مسئول عن أقدار بلاده ٠٠ وأن قضاياه الأساسية تناقش أمامه علانية ، وأنه لا توجد وصاية تمارس عليه في الخفاء ٠ كان لابد أن يزول الخوف، وأن تختفى بذور الشك ، وأن تتراجع الحزازات والأحقاد ، وأن

يحس كل فرد أنه آمن على يومه وغده ، وعلى نفسه وأهله ورأيه وماله .

وعن تحقيق الديمقراطية كحافز للاستبسال فى حرب تحرير الأرض ، قال الرئيس انه « كان لابد أن يعرف كل مواطن أن الحرب التى هو مقدم عليها ، لن تحرر له أرضه فقط ، ولكنها سوف تحمل له حياة أكرم وأرحب ، وقيما أعلى وأرفع .. وأملا فى أن يتطلع بحق الى مزيد من الديمقراطية ، التى لن تتحقق له كاملة الا فى وطن قوى عزيز متحرر . لهذا لم تقف حركة التصحيح عند حد تنحية مراكز القوى عن الطريق ، ولكنها انطلقت الى تحقيق جوهرها الأهم ، بالعمل على ارساء سيادة القانون ، واعزاز كلمة القضاء ، واقامة دولة المؤسسات ، ووضع الضوابط التى يعرف المواطن من خلالها حقوقه وواجباته بوضوح ، ويمارسها فى طمأنينة » .

وكان الرئيس يتوقع مسبقا ظهور المناقشات والتيارات والانفعالات عقب « حركة التصحيح » ، وفى ظل الاعداد للحرب ، الا أنه كان واثقا من أن الايجابيات ستفوق المحاذير ، وأن وحدة الشعب - خاصة وقت الخطر - ستصمد للتجربة بل تزيدها مناعة وقوة .

## الحرية السياسية

واجابة عن السؤال : الى أين نحن نسير ؟ .. قال الرئيس السادات : « يجب علينا أن نتحرك فى اتجاهين : الأول ، تخليص تجربتنا الوطنية من كل السلبيات التى شابتها أو عاقت حركتها . والثانى ، أن نوائم بين حركة العمل الوطنى وبين الظروف الجديدة

التى نعيشها ويعيشها العالم من حولنا ٠٠ فى ظـــل التمســك بالمبادىء الجوهرية التى ارتضاها الشعب ٠٠ » ٠

وفى نقد موضوعى للنفس ، اعترف الرئيس بأن « منجزاتنا الكبيرة كانت تنسحب عليها فى كثير من الأحيان سحابة قاتمة ، نتيجة لفقدان سيادة القانون ولقصور الديمقراطية السياسية ٠٠ واذا كانت الثورة قد أنجزت الكثير فى مجال الحرية الاجتماعية ، فاننا بكل أمانة لابد أن نسلم أن جانب الحرية السياسية لم يتحقق على الوجه الذى يريده الشعب ٠ بل لقد فرضت الأجهزة ومراكز القوى وصايتها على الجماهير ، وتعددت القيود والاجراءات ، بل وصل الأمر الى حد صرف اجراءات التحول الاجتماعى عن هدفها الانسانى الأصيل ، واستغلالها لارضاء أحقاد شخصية أو مصالح مجموعات معينة ٠ وبدعوى الدفاع عن الاشتراكية تارة ، وعن أمن الدولة تارة أخرى أغلقت كثير من الأبواب ، وسدت مسالك كان يجب أن تفتح أمام العمل الوطنى » ٠

وأكد الرئيس السادات أن من حق كل مواطن أن يأمن على نفسه ورأيه وعمله وغده وكسبه المشروع ٠ وأن الأصل فى كل مواطن افتراض أمانته ، ما لم يثبت القضاء أنه أخطأ فى حـــق غيره ٠ ثم قال : « اننى أؤمن بأنه لا معنى للحرية السياسيـــة بالنسبة للجائع الذى يضطر الى بيع صوته فى الانتخابات ، ولكننى أؤمن أيضا بأنه لا جدوى للقمة العيش اذا فقد الانسان أهم ما يميزه وهو الحرية السياسية » ٠

## الغـــاء الرقـــابة

وقد رأى الرئيس فى انتصار أكتوبر ، وما صـــاحبه من تأكيد لوحدة الصف الوطنى ، وارتفاع المواطنين الى مســـتوى المسئولية ، مناخا مناسبا لتأكيد معنى الحرية السياسية ، جنبا

الى جنب مع الحرية الاجتماعية • ولهذا ألغى الرئيس الرقابة على الصحف المصرية ، ابتداء من يوم ٩ فبراير ١٩٧٤ • وأعلن : « نحن لا نخشي الخلاف في الرأى ولا النقاش الحر ، ولا التعبير عن المصالح المختلفة لقوى الشعب العامل ، ما دام كل ذلك يدور في الاطارات المشروعة التى نرتضيها ، ولا يستهدف غير مصلحة مصر وخير شعبها • اننا نقدم في جرأة على تصفية القيود على الحرية من موقع الثقة بالجماهير وبوعيها الوطنى الممتاز ، ونريد أن نخلص المجتمع من كل المظاهر التى تعبر عن الريبة فى المواطن أو تنال من انسانيته أو كرامته ، أو التى تجعل مصر تنغلق على نفسها على خلاف طبيعتها » • ونبــه الرئيس الى « أننا نبنى ولا نهدم ، نصحح ولا نحطم ، نطور وندعم كل ما هو ايجابى بقدر ما نصفى ما هو سلبى ، نكشف الأخطاء فى غير مغالاة ، ونرفض كل محاولة لتركيز الأضواء كلها على الجوانب السلبية حتى تختفى من الصورة كل الجوانب المشرقة » •

## المهمة الاستراتيجية

وقالت « ورقة أكتوبر » ان الدرس البــارز المستفــاد مــن الحرب ، هو قدرة القوة الذاتية المصرية على تغيير صورة الواقع المفروض علينا • ومن هنا فان المهمة الاستراتيجية للمرحلــة القادمة ينبغى أن تتخلص فى هدف واحد هو تنمية القوة الذاتية لمصر ، وتحقيق التقدم المطرد للغالبية العظمى من أبنائها • ولن يتأتى ذلك الا بالاصرار على التنمية ـ قضية الحياة أو الموت بالنسبة لمصر ـ بحيث يقوم القطاع العام بدور رائد فى تشكيل الاقتصاد القومى ، وبجانبه تفتح الأبواب لاسهامات القطــاع الخاص والاستثمار الأجنبى • غير أن ذلك كله يتطلب ثورة شاملة فى التعليم ، تبدأ من محو الأمية حتى مراكز الأبحاث العلمية •

وقال الرئيس ان معركة أكتوبر وحدت صفوف الشعب على مستوى لم يسبق له مثيل . وينبغى أن نستخدم هذه التعبئـة الشاملة لكل القوى الوطنية على اختلاف منابعها الفكرية ومواقعها الاجتماعية ، لنخوض حربا فاصلة ضد بقايا التخلف ، ونبدأ فى أسرع وقت مرحلة الانطلاق .

وقدر الرئيس أن مهمتنا بعد الحرب ، لا تقـل عن رسم استراتيجية حضارية شاملة لحركة مجتمعنا الى الأمام ، وبناء دولة عصرية ومجتمع حديث ، بدءا من القيم التى يجب أن تتوافر لانساننا الجديد ، الى علاقاته الاجتماعية ورخائه المـادى ، الى اطار حديث للدولة التى يعيش فيها والمؤسسات التى ينشط من خلالها ، مع توفير أساس متين لقـوة هـذه الدولة سياسيـا واقتصاديا وعسكريا . وقد تبدو المهمة صعبة ومعقدة ، ولكنها ليست مستحيلة ، اذا وهبنا أنفسنا جميعا لها ، وعملنا فى اتساق يخلقه اتفاقنا على الأهداف العليا ، وتمسكنا بالمؤسسات التى أقمناها ، وحوارنا الديمقراطى المسئول .

## خسائرنا المالية

وعن التنمية قال الرئيس انها المهمـة التى تلى المعركـة مباشرة ، وتكتسب وضعا أكثر أهمية بسبب المعركة ضد العدوان . فقد تحمل الاقتصاد المصرى منذ سنة ١٩٦٧ ما يزيد عن خمسة آلاف مليون جنيه ، انفاقا عسكريا مباشرا . وتحمل من الخسائر ومن فرص الربح التى ضاعت ما يقارب هذا المبلغ . أى أن الشعب المصرى تحمل فى سبيل ردع العدوان أكثر من عشرة آلاف مليون جنيه ، فضلا عن أرواح شهدائه التى لا تقدر بثمن ، مما تسبب فى انخفاض معدل التنمية ، وتخريب المرافق الأساسية .

وهنا أوضح الرئيس السادات أن الشعب المصرى لم يدفع هذا الثمن دفاعا عن نفسه فقط ، ولكن دفاعا عن الأمة العربية كلها • ولذلك فاننا نتوقع أن يستمر ويتدعم ما لقيناه من تأييد خلال المعركة ، ليكون سندا فى مرحلة التعمير واعادة البناء • وقدر الرئيس أن تعمير المناطق التى أصابها العدوان بشكل مباشر ، سوف تتجاوز تكاليفه ثلاثة آلاف مليون جنيه •

## الديمقراطية الناشئة

ونبه الرئيس السادات الى ضرورة تدعيم أسس « دولة المؤسسات » ، حتى يمارس المواطنون نشاطهم فى سياج من « سيادة القانون » • وقال انه لم يتردد فى التخلص من كافة الاجراءات الاستثنائية بالتدريج ، واغلاق كل المعتقلات ، وتحرير طاقة المواطنين بازالة السدود والقيود ، وتوفير مظلة من الضمانات الاجتماعية الشاملة لهم •

وأوضح الرئيس أنه كان يعرف أن هذا التغيير سيحمل معه حركة أكبر للآراء والأفكار والاجتهادات • ولكنه أيقن أنه أمر مطلوب وصحى ، وأنه الطريق الوحيد لتربية جماهيرنا على الفكر والحوار والمشاركة ، من خلال ما ارتضيناه من مؤسسات دستورية • كما أن فطرة شعبنا السليمة ، وهى مصدر وعيه السياسى ، سوف تكفل لنا ممارسة هذه التجربة الديمقراطية فى سلام •

وقال الرئيس ان الديمقراطية ليست مجرد نصوص ،ولكنها ممارسة عملية ويومية • ولابد من اطارات تتحدد من خلالها الاتجاهات فى الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية • وأكد أننا فى معركة البناء لأحوج ما نكون للتجمع الوطنى ، ولنظام « تحالف قوى الشعب العامل » ، اطارا لحياتنا السياسية •

وأسس الرئيس على هذا ، رفضه « الدعوة الى تفتيت الوحـــدة الوطنية ، بشكل مصطنع ، عن طريق تكوين الأحزاب » • ولكنه أعلن عدم قبوله « نظرية الحزب الواحد ، الذى يفرض وصايته على الجماهير ، ويصادر حرية الرأى ، ويحرم الشعب عمليا من ممارسة حريته السياسية » •

ولهذا ـ كما قال الرئيس ـ « فانني حريص على أن يكون التحالف اطارا صحيحا للوحدة الوطنية ، تعبر من داخله كل قوى التحالف عن مصالحها المشروعـــة وعن آرائها ، بحيث تتضح الاتجاهات التى تحظى بتأييد الأغلبية ، والتى يجب أن تتبناها الدولة » ، أى « أن التنظيم الســياسي يجب أن يـكون بؤرة للحوار ، تنصهر فيها الأفكار المتعارضة ، وتتبلور الاتجاهات التى تعبر بحق عما تريده القاعدة الشعبية العريضة » • وربط الرئيس بين دروس حـرب أكتوبر وبين الحـركة المطـلوبة من الاتحـاد الاشتراكى ، مطالبا بضرورة انعكاس المعانى التى تأكـــدت فى الحرب ، على بنيان التنظيم السياسى وتحركه •

## بذور الأحـــزاب

ورغم أن « ورقة أكتوبر » ، الصادرة فى إبريل ١٩٧٤ ، رفضت فكرة ونظام تعدد الأحزاب ، فانها تضمنت العناصر التى تنمى بذور انشائها • وأولها : تشجيع التعبير عن « المصالح المشروعة » و « الآراء » و « الاتجاهات » لكل قوة من « قـــوى التحالف » ، و « تبنى الدولة •• الاتجاهات التى تحظى بتأييد الأغلبية » •

وثانيها : تأكيد أن الثورة وصلت الى مرحلـــة النظـــام والاستقرار ، أى أنها انتقلت من « الشرعيـــة الثوريـــة » الى « الشرعية الدستورية » ، مما يعنى استبعاد نظـــرية « الثورة

المستمرة » ، وبالتالى اسقاط مبرر قيام تنظيم سياسى واحد لضمان استمرار الثورة ·

وثالثها : رفض نظرية « الحزب الواحد » ، لأنه « يحرم الشعب ·· من ممارسة حريته السياسية » ·

ورابعها : تزكية سياسة توسيع نطاق الحريات ، أى « سياسة الانفتاح » ، وهو انفتاح فكرى وسياسى واقتصادى ، يتناقض مع النظام الشمولى ، وتنشأ منه مصالح اقتصادية وتجمعات فكرية وسياسية ، تختلف فيما بينها من ناحية ،وتتعارض مع « تحالف قوى الشعب العاملة » من ناحية ثانية · ولهذا تنبثق منها وتعبر عنها فكرة « التعددية الحزبية » المعبرة عن المجتمعات الحرة ، لا نظام « التحالف بين القوى العاملة » ، المعمول به فى المجتمعات المغلقة وأنظمة الحكم الدكتاتورية ·

## انتصرنا بالحرية

وهكذا سجلت « ورقة أكتوبر » اتجاهات الحركة السياسية فى مصر حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ومن نتائجها رسمت الأساس والطريق للمستقبل · ومن هنا استشعر خبراء السياسة والصحافة أهمية التفاف الناس حول مبادئها ومعانيها · وكان أشدهم اقتناعا بهاوحماسة لها ، هؤلاء الذين اكتووا بنار الدكتاتورية ، ورأوا فى نسمات الحرية أمل الحياة والمستقبل ·

وها هو مصطفى أمين ، يستهل كتاباته فى « الأخبار » ، فى اليوم السابق للاستفتاء على « ورقة أكتوبر » ، ١٤ مايو ١٩٧٤ ، فيقول ان « عقلية ٦ أكتوبر تؤمن بأن من حق هذا الشعب أن يستمتع بكل حرياته ، وفى مقدمتها حرية كل واحد منا فى أن يقول « لا » ! · أثبت العبور أن الشعب الحراقوى وأصلب وأشجع من الشعب المقيد بأغلال · وميزة الذين انتصروا فى ٦

أكتوبر أنهم حاربوا وظهورهم محمية بالحرية ، وبالشورى ، وبسيادة القانون . وكارثة الذين حاربوا فى ٥ يونيو ، أنهم كانوا خائفين واجفين من الذين يقفون خلفهم يكتبون التقارير السرية ويكيدون المكائد ، ويلفقون التهم ! . الخائفون لا يمكن أن ينتصروا . وهذه التجربة التى عاشها الشعب المصرى بعد ١٥ مايو تثبت لكل شعوب العالم ، أن تمتع هذا الشعب بحريته لا يقل أهمية عن بناء جيشه .. وجاء أنور السادات بنظرية .. وهى اذا كنا انكسرنا بالقيود ، فاننا نستطيع أن ننتصر بالحرية . فبدأ يحطم السلاسل والأغلال من أيدى وأقدام هذا الشعب ، فاذا به ينطلق الى النصر ! .. » ، بينما كانت مراكز القوى ترى أن مزيدا من البطش والارهاب وكتم الأنفاس وخراب البيوت .. كفيل بتحويل الهزيمة الى نصر .

وقال الكاتب ان صانعى هزيمة ١٩٦٧ ، ملأوا السجون والمعتقلات بعدد مذهل من الناس من كافة الاتجاهات .. بينما أغلق الرئيس السادات المعتقلات قبل نصر أكتوبر .. ولم تشعر الدولة أنها فى حاجة الى اجراء استثنائى لتحمى ظهر جيش العبور .. فوقف الشعب كله يحميه .

وسجل الكاتب تصريح ممدوح سالم – نائب رئيس الوزراء، ووزير الداخلية – له بأن « مصر لم تقبض على مصرى واحد أو أجنبى واحد ، قبل المعركة . بل ان مصر لم تقبض على يهودى مصرى واحد قبل المعركة أو أثناءها أو بعدها .. » .

وأوضح مصطفى أمين « أن الحكم فى ظل الحرية أصعب كثيرا على الحكام من الحكم فى ظل الارهاب . فما أسهل أن يمسك الحكام الصغار بالسياط يلهبون بها ظهور الشعب ! .. وما أسهل أن يعم الهدوء البلاد اذا قطعنا ألسنة الناس جميعا . ولكن من الصعب أن تحكم والناس أحرار ينتقدون الحاكم ، ويختلفون فى أى قرار يصدر .. وهذه الأصوات المعارضة التى

يعتبرها الطغاة الصغار ضوضاء يجب اخمادها ، هى فى رأيى موسيقى يجب أن يستمتع الحاكم بسماعها • فهذه الضوضاء هى دليل الحياة •• » •

واستخلص الكاتب من « ورقة أكتوبر » أن « من أبرز سطورها الايمان بحق هذا الشعب فى الحرية والديموقراطية والعدالة • وأنه من غير الصحيح أن الحرية الاجتماعية تستوجب الاستعباد السياسى ! ، فليس من المعقول أن أدفع حريتى ثمنا لرغيف العيش ! ، وغير معقول ألا ترفع أعلام النصر الا فوق أعواد المشانق •• » •

وعن ضرورة الحرية للمستقبل ، أكد مصطفى أمين أن « الانسان المصرى الجديد ، قادر أن يحقق انتصارات جديدة ، بحريات جديدة • قادر أن ينطلق الى الفجر الجديد بغير قيود وبغير أوصياء • قادر أن يبنى بلده وهو متحرر من الخوف والقلق والظلم والظلام ! •

## (٣) الصحافة تكشف الخراب الاقتصادى وتنقد خطوات الانفتـــاح

صاحبت خطوات بناء السلام ، و « الانفتاح السياسي » خطوات أخرى ناحية « الانفتاح الاقتصــادى » ، الذي صــار ضرورة اقتصادية لا غنى عنها لانقاذ اقتصادنا من الانهيار ، ثم العمل لتحديثه وتنميته •

ووقفت الصحافة المصرية موقف الكاشف لأسباب الخراب ، المساند للتعمير والانفتاح ، الناقد لخطواتهما •

### الانفتاح الاقتصادي

وقد أعلنت الحكومة ـ لأول مرة ـ عن اتجاهها لتحريـر الاقتصاد قبل حرب اكتوبر ، في بيانها أمام مجلس الشعب يوم ٢١ أبريل ١٩٧٣ • وتولى شرح هذا الاتجاه والدفاع عنه داخل المجلس العضوان : محمود أبو وافيه ، ومصطفى كامل مراد ، رئيس حزب « الأحرار » حاليا •

ثم أثبتت الحاجة الى « الانفتاح الاقتصادي » بعد الحرب ، بسبب ما خلفته من آثار اقتصــادية سيئة ، قوت الرغبة لدى

القيادة السياسية ، فى تضافر كل القوى الوطنية والأجنبية الصديقة ، لاعادة البناء الاقتصادى .

وفى نفس الوقت ، خلق النجاح فى حل المشكلات العسكرية مع اسرائيل ، والاتجاه الى اقرار السلام معها ، مناخا مناسبا لتشجيع وجلب الاستثمارات الأجنبية الى مصر . ولهذا كان « الانفتاح الاقتصادى » هو « الابن الشرعى » لانتصار أكتوبر ( على حد تعبير الدكتور وجيه شندى ، وزير الاستثمار ، فى سنة ١٩٨٣ ) .

وصارت « لسياسة الانفتاح الاقتصادى » ، أهمية كبرى فى الخطة الاقتصادية الشاملة لمرحلة ما بعد الحرب ، عبرت عنها « ورقة أكتوبر » ، الصادرة فى أبريل ١٩٧٤ ، بقولها ان لدينا قطاعات الاقتصاد القومى الثلاثة : العام والخاص والتعاونى . « وبسياسة الانفتاح الاقتصادى يتسع المجال أمام الاستثمارات العربية والأجنبية .. فى اطار من التخطيط الذى يرسم أهدافا استراتيجية لتغيير صورة البلاد تغييرا جذريا .. » .

## • التعمير والقناة

وطبقا لمدى الاحتياجات ، جاءت الأولوية فى التعمير والافادة من مشروعات « الانفتاح الاقتصادى » ، للمناطق التى عانت كثيرا من الاحتلال والتدمير .

فلم تمر غير أيام قليلة على وقف القتال ، حتى بدأت مناقشة خطط التعمير الصناعى والزراعى لصحراء سيناء ومنطقة غرب قناة السويس ، التى تضمنت اقامة المصانع والمزارع والمناطق الحرة ، بالاستعانة بالخبراء ورءوس الأموال الأجنبية .

وعبرت عناوين « الأخبار » ـ يوم ٤ نوفمبر ١٩٧٣ ـ عن ذلك بقولها : « بور سعيد منطقة حرة . أنفاق تحت قناة السويس

تحمل مياه النيل الى سيناء » • وقالت « الأهرام » يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٣ : « خطط صناعية زراعية لتعمير سيناء والقناة • عروض فرنسية لتمويل مشروعات التعمير واقامة مدن سياحية » • وفى ٢٤ نوفمبر ١٩٧٣ ، تحدثت الصحيفة عن عرضين مقدمين من الدانمارك والسويد للمساهمة فى مشروعات التعمير فى مناطق سيناء والقناة والصحراء الغربية • وعن تنسيق التعاون بين مصر والكويت ، فى المشروعات الصناعية الكيماوية وبناء السفن •

وأعلن الدكتور عبد العزيز حجازى ، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد ، أمام مجلس الشعب يوم ٢ مارس ١٩٧٤ ، أن مصر أولت اهتماما خاصا لتنمية التعاون الاقتصادى مع أفريقيا ، فاشتركت مع الدول العربية فى انشاء البنك العربى لتنمية أفريقيا • وعقدت مع الدول الأفريقية ١٨ اتفاقا تجاريا • واشتركت فى عدة معارض دولية بها • وافتتحت شركة النصر للاستيراد والتصدير ٢٣ فرعا بها •

ونظمت نقابة الصحفيين ، الندوة الدولية الأولى للتنمية والتعمير بالقاهرة ، فى الفترة من ٢٤ الى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٣ ، بهدف تعميق نظرة الصحفيين والكتاب الى خطط التنمية والتعمير ، باعتبارها عملا سياسيا كبيرا لبناء المجتمع وتنمية موارده • وفى افتتاح الندوة ، قال الدكتور محمود فوزى نائب رئيس الجمهورية، اننا نعد أولا للدفاع وما يستلزمه ، ثم للبناء وما يصاحبه ، ونحكم التساند الحيوى بين المجالين • وهو ما فعله الرئيس السادات ، الذى كان يعد للحرب ، وفى نفس الوقت يصدر قوانين الاستثمار والمناطق الحرة والتعمير •

وقام الرئيس السادات فى منتصف سبتمبر ١٩٧٤ ، بزيارة منطقة القناة ، وتفقد مشروعات التعمير التى اشترك الشباب فيها • وعنى بتطهير القناة وفتحها للملاحة • وعقد عدة اجتماعات

مع وحدات قواتنا المسلحة ، وشاهد المواقع الاسرائيلية الحصينة التى استولت عليها قواتنا فى الحرب •

ونظرا لما تضمنته هذه الزيـارة من أهميـة سياسيـة واقتصادية ، فقد تابعتهـا الصحف باهتمام بالـغ • وأبرزت « آخر ساعة » في ١٨ سبتمبر ١٩٧٤ ، قول الرئيس : « انا فخور بدور الشباب في التعمير » • وعبرت الصحيفة عن حالة قواتنا المسلحة بعبارة : تمام يا افندم • قواتنا الآن أقوى من يوم ٦ أكتوبر » •

## الأجـور والأسعـار

وقد دعت الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية ، بعد حرب أكتوبر ونتيجة لها ، الى إتجاه تكاليف المعيشة للارتفاع بشكل سريع • فحاولت الحكومة والمجلس النيابى التصدى للمشكلة منذ بدايتها • وجرت مناقشة واسعة فى مجلس الشعب ، يوم ٢ مارس ١٩٧٤ ، تناولت المقارنة بين الأسعار والأجور وتأثير سياسة « الانفتاح الاقتصادى » عليها ، واقتراح زيـادة المرتبات لمواجهة ارتفاع الأسعار •

وتقدم مصطفى كامل مراد ، عضو مجلس الشعب ، ومعه ثلاثون عضوا ، بطلب الى رئيس المجلس يوم ٢ مارس ١٩٧٤ ، لاجراء مناقشة عامة بالمجلس حول سياسة الأجور والأسعار ، وتبادل وجهات النظر فيها مع الحكومة ، نظرا لتغير الهيكـل العالمى للأجور والأسـعار وتأثر الاقتصاد المصرى به • وقـرر المجلس دعوة عدد من المواطنين والمسئولين ، لاجراء « مناقشة ديمقراطية » فى هذا الموضوع •

## أهداف الانفتاح الاقتصادى

ولما صدر « قانون نظام استثمار رأس المـال العـربى والأجنبى والمناطق الحرة » ــ وهو باكورة قوانين « الانفتـاح

الاقتصادى » – برقم ٤٣ فى سنة ١٩٧٤ ، بدأ الاقتصاد المصرى فى التحول من مفاهيم « التخطيط القومى الشامل » ، الى مزيد من جوانب وأساليب « الاقتصاد الحر » ٠

واستهدفت قوانين وقرارات « الانفتاح الاقتصادى » ، جلب الأموال اللازمة لعلاج مشكلاتنا ألاقتصادية ، من مصادر التمويل الدولية ، والمستثمرين العرب والأجانب ، ومدخرات المصريين العاملين بالخارج ، ورأس المال الوطنى ٠ كما استهدفت تشغيل مصادر الثروة القومية التى عطلتها الحرب وآثارها ، مثل السياحة ، وقناة السويس التى ظلت مغلقة منذ حرب يونية ١٩٦٧ ٠

## الحروب والخراب

ولكن الطريق الى اعادة البناء مع تحرير الاقتصاد ، كانت مزدحمة بالعقبات والمشكلات ، التى نشأت وتراكمت فى العهد الناصرى وبسببه ، وامتدت بحكم الضغوط الاقتصادية والمؤثرات السياسية والنفقات العسكرية ، الى السنوات الأولى من العهد الساداتى ٠

وبدأ الحديث صراحة عن تدهور الاقتصاد المصرى : اسبابه وكيفية علاجه ، بعد الفراغ من حرب اكتوبر ، والاتجاه السريع الى التعمير ، فى ظل الانفتاح السياسى والاقتصادى ٠ فقد ذكرت « ورقة اكتوبر » الصادرة فى ابريل ١٩٧٤ ، اننا تحملنا منذ سنة ١٩٦٧ ، نحو عشرة الاف مليون جنيه انفاقا عسكريا وخسائر مدنية ، مما تسبب فى انخفاض معدل التنمية وتخريب المرافق الأساسية ٠

وأوضح الدكتور لويس عوض - فى « الأهرام » يوم ١١ اكتوبر ١٩٧٤ - أن وضعنا الاقتصادى الصعب ، نتج عن « خطأين تورطت فيهما ثورة ١٩٥٢ كلها .. هما اسيتنزاف المجتمع الاستهلاكى ، واستنزاف الحروب الكثيرة » . وقال أنه « قبل أن نفكر فى الاستثمارات العربية أو الاجنبية ، أليس من حقنا أن نقول لاخواننا العرب : لقد كانت خسائر الوحدة مع سوريا وخسائر حرب اليمن وخسائر حرب ١٩٥٦ ، أخطاء مصرية .. يجب أن تتحمل مصر وحدها أوزارها . ولكن فيم كانت حروب ١٩٤٨ و١٩٦٧ و١٩٧٣ ؟ . ألم تكن من أجل فلسطين ومن أجل أمن المنطقة العربية .. فما بال مصر تحمل عبئه الأكبر فى المال والرجال ، وهى أفقر عضو فى المجموعة العربية .. ؟ . أوليس من العدل أن تشارك مصر بقية الدول العربية ، فى دفع فاتورة حروب فلسطين من ١٩٤٨ الى ١٩٧٣ .. وقبل أن نتحدث عن الاستثمارات العربية فى مصر المرهقة المستنزفة فى سبيل العرب ، أليس من الشرف أن نرد أولا الى مصر ، ما نزفت من أموال وتعويضات دماء ، لعلها بحيويتها الجديدة تستطيع أن تصون حيوية العرب ؟ . »

ثم وجه لويس عوض حديثه الى « أصدقائنا السوفيت » قائلا : « لقد غمرتمونا بالسلاح لنقاتل حروبنا الفلسطينية والاستقلالية ، ولكم الشكر الجميل . ولكن ، ألم يكن دفاعنا عن الأمن العربى ، واستبسالنا على مدى عشرين عاما حتى لا تقع مصر فريسة لحلف الأطلنطى أو أى حلف استعمارى آخر ، عاملا أساسيا فى حماية الأمن السوفيتى ؟ .. ومادام أمنكم يتوقف على أمننا ، فقد وجب أن تتقاسموا معنا نفقات الدفاع عن الأمن المصرى والأمن العربى مناصفة .. » .

واستطرد الكاتب قائلا ان « فاتورة أمريكا » طويلة ، وأقل بند فيها هو نصف ما تكبدناه من خسائر ، حتى لا تقع مصر فى

قبضة السوفيت • وأشار الى تعويضاتنا المستحقة لدى اسرائيل • وطالب بعقد مؤتمر دولى لتحديد ديون مصر وتوزيع المسئولية عنها •

وأوضح الكاتب أن ارهاق الناس بالمصادرة والحراسة والاعتقال ، فى العهد الناصرى ، جعلهم يبتعدون عن المشروعات الكبيرة الثابتة ، ويقبلون على تبديد أموالهم فيما لا يجدى من الكماليات ، أو يخفون كنوزهم ، فلم يجدوا أمامهم غير استثمار الوسطاء والمضاربين فى سوق الاستهلاك ، مجالا لأموالهم • ودعا الكاتب الرأسماليين المصريين الى الاطمئنان ـ بعد انتهاء عهد المصادرات والحراسات ـ والمساهمة فى المشروعات الانتاجية • وطالب باستخدام القروض الأجنبية فى الأعمال الانتاجية الكبرى •

## أسباب الهموم

أما الدكتور وحيد رأفت ، فقد كتب فى « الأهرام » يوم ٦ ديسمبر ١٩٧٤ ، محاولا الاجابة عن السؤال : « من أين نبدأ •• والى أين ؟ » ، فحدد « قائمة الهموم اليومية المتزايدة » للمواطن المصرى ، وفى مقدمتها أزمات : الاسكان والمواصلات والتليفونات والمياه والبنزين والكهرباء والمجارى والدواء والمواد التموينية والورق ونقل المحاصيل وتكدس القضايا بالمحاكم والبطالة • وأرجعها الى عدة عوامل ، أولها : الاهمال واللامبالاة والهروب من المسئولية وغياب الذمة والضمير • وثانيها : اشتغالنا بقضية فلسطين ومضاعفاتها ، وتحملنا العبء الأكبر منها ، واستنزاف دماء شهدائنا وطاقاتنا ومواردنا وتخريب أجزاء عزيزة من وطننا ، حتى كدنا نصبح أفقر شعوب المنطقة ، بينما علامات الانتعاش المادى واضحة فى الدول العربية حولنا • وثالثها : انشغالنا منذ

يولية ١٩٥٢ بتحويل بلدنا من الزراعة الى الصناعة ومن الرأسمالية الى الاشتراكية ، وانصراف زعامتنا الى نشر الثورة والاشتراكية من حولنا ، ومحاولة فرضها على غيرنا ، مما خلق لنا المتاعب •
ورابعها : الزيادة المطردة فى عدد السكان ، بمعدل ٢ر٦٪ سنويا، وهى من أكبر المعدلات فى العالم • وقد ارتفعت بتعدادنا الى ٣٦ مليون نسمة •

وأوضح الكاتب تأثير هذه الأوضاع على سياسة « الانفتاح الاقتصادى » ، فضرب مثلا بمدينة القاهرة ، التى ظن البعض أنها فى ظل « الانفتاح الاقتصادى » سوف تنافس غيرها ، لتصبح المركز المالى والاقتصادى والمصرفى فى الشرق الأوسط ، لكنها بعد تجربة قصيرة خيبت هذا الأمل بمرافقها البالية وجهازها الادارى المتخلف وتكدس سكانها •

## الاشتراكية والحرب

وكتب مصطفى مرعى ، المحامى والوزير السابق ، فى « أخبار اليوم » فى ١٤ ديسمبر ١٩٧٤ ، تحت عنوان : « من أجل من خسرت مصر ١٠ آلاف مليون جنيه ؟ » ، يقول اننا سلكنا طريق « الاشتراكية الثورية » ونحن نعلم ما فيه من عسر وارهاق • ومع ذلك لم نتجنب الحرب فى مرحلة التحول الاجتماعى ، كما فعل أئمة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى والصين • « وتصورنا طموحا أو غرورا أننا نستطيع أن نحارب وأن ندفع عجلة التحول الثورى فى وقت واحد •• وكان حصاد هذه القفزات دمارا فى الاقتصاد وهزائم فى الحروب » • فقد خسرنا فى حربى ٦٧ و٧٣ نحو ١٠ آلاف مليون جنيه • ونصرف سنويا نحو ١٣٠٠ مليون جنيه — وهو ثلث دخلنا القومى — على الاستعداد العسكرى ، بالاضافة الى أقساط وفوائد الديون • وقد عطلت الحروب الكثير من قدرتنا على الانتاج ، وخربت المرافق •

وطالب الكاتب بعقد مؤتمر للتضامن العربى ، حتى تتحمل الدول العربية كلها هذه الخسائر ، الناتجة عن الدفاع عن الأمن العربى كله ، قبل أن تدخل مع مصر شريكا فى المشروعات الاستثمارية ٠

## حرق كتاب الجريتلى

وفى رأى سعيد سنبل ( أخبار اليوم - ٤ يناير ١٩٧٥ ) ، أننا أخطأنا عندما منعنا مناقشة مشاكلنا الاقتصادية بحرية ٠ وأخذنا نردد أن الاقتصاد المصرى « قوى ومتين » ، رغم المتاعب والمشاكل التى واجهها ، بسبب عمليات التنمية الواسعة والتدخل فى اليمن وحرب ١٩٦٧ ٠ وكانت الحكومة فى العهد الناصرى تغرق الأسواق بسلع استهلاكية وكمالية ، لتسكين الجماهير ، وصرف أنظارها عن المشاكل التى يعانيها اقتصادنا ٠ وظهرت تناقضات اقتصادية واضحة ، منها الاسراف الشديد فى الانفاق العام الحكومى والفردى ، رغم فقر الدولة ٠ ولهذا أصيبت الجماهير بدهشة عندما أعلن الرئيس السادات مؤخرا ، أن الاقتصاد المصرى كان مهددا بالانهيار فى ٦ أكتوبر ٠

وأكد الكاتب أن علماء الاقتصاد منعوا من ابداء آرائهم ٠ وذكر حادثة منع صدور كتاب الدكتور على الجريتلى ، الخبير الاقتصادى المصرى العالمى ، عن الاقتصاد المصرى فى السنوات من ١٩٥٢ الى ١٩٦٧ ٠ وقال ان « مراكز القوى » الناصرية استولت على نسخ الكتاب قبل توزيعه وأحرقتها ، لأنه يوضح حقيقة الأوضاع الاقتصادية فى مصر ٠

وطالب سعيد سنبل « المجلس القومى للانتاج » ، بدراسة قضايانا الاقتصادية بالعلم ومناقشتها بالصراحة ، ووضع سياسة

اقتصادية بعيدة المدى ، تلتزم الوزارات بتنفيذها حتى لو تغير الوزراء ٠

## الظواهـــر السـلبية

وقد صاحبت « الانفتاح الاقتصادى » ظاهرة استهلاك جانب كبير من رءوس الأموال فى استيراد سلع استهلاكية كثيرة ، لها مثيل من المنتجـات المصرية ٠ بجـانب أن الأجهـزة الاقتصـادية الحكومية ، لم تكن مهيأة فكريا ولائحيـا بصـورة كاملة لتنفيـذ سياسة الانفتاح ، فتسببت فى كثير من المراحل فى عرقلتها ٠ وفى نفس الوقت ، لم تستطع أجهزة الضرائب والمحاسبة والمراقبة ، ملاحقة خطوات النشاط الاقتصادى الجديد والكبير ٠ فوجد ذوو النفوس الضعيفة فرصتهم لمخالفة القوانين والقـرارات ، وهضم حقـوق الدولة ، والاضرار بالمصـالح الاقتصـادية للمواطنين ٠ وظهرت « للانفتاح الاقتصادى » آثار تضخمية فى أسعار السـلع والخدمات ٠ وتفاوتت الدخول لدى الأفراد بشكل كبير ٠

غير أن الظواهر السلبية التى صاحبت خطوات « الانفتاح الاقتصادى » ، لم تنبع من « جوهر سياسة الانفتاح » ، بل نتجت عن أخطاء تطبيقها وتنفيذها ٠ وقد تنبه المسئولون ، وفى مقدمتهم الرئيس السادات ، لهذه الظواهر ، وعملـــوا لمتـــابعة أسبابها ومحاصرتها وعلاجها ٠

ففى « ورقة أكتـوبر » الصادرة فى ١٩ أبريل ١٩٧٤ ، لمس الرئيس السادات جانبا هاما من مشكلات «الانفتاح الاقتصادى»، عندما أقر « بأننا لم نف دائما باحتياجات القطاع الخاص ، ولم نوفر له الظروف التى تشجعه على مضاعفة نشاطه الانتـاجى٠ ثم ان تعاقب القرارات والتصرفات المتناقضة بشأنه ، قد عطـل فاعليته كطاقة انتاجية ، فصرفه الى استثمارات طفيلية ، وأوجد لدى أصحابه أنماطا استهلاكية مسرفة ، حين كانوا لا يجـدون

سبيلا الى استثمار ما لديهم فى انتاج مستقر » • وأعلن الرئيس أنه « آن الأوان لأن تختفى هذه الظروف نهائيا » • وحدد العلاج فى « أن يجد القطاع الخاص من الاستقرار الفعلى والتشجيع ، ما يشجعه على الاندفاع باقصى ما لديه فى مجال الانتاج وسد حاجات المجتمع » •

ولكن الظواهر السلبية استمرت • وتحدث الرئيس يوم ١٤ ابريل ١٩٧٥ ، عن تراكم بعض الثروات من أعمال طفيلية ، وقال : « اننى لست ضد أن يكسب أحد بجهده ما يستحق • ولكننى على اليقين ضد أن يكسب أحد على حساب غيره من الناس ، أو استغلالا لظروف الناس •• ذلك فساد لا أقبل به ، وذلك افساد لا يقبل الشعب به • وسوف أقاومه وسوف يقاومه الشعب معى » •

وبصراحة عبر الرئيس عن احساسه بأن « موجة غلاء الأسعار قد زادت عن كل حد يمكن احتماله » • وقال : « اننى أفهم أن موجة ارتفاع الأسعار هى موجة عالمية ، ولكننى لا أريد أن تكون عالمية موجة ارتفاع الأسعار ، ساترا نخفى وراءه أسباب قصورنا ونكتفى بابداء العذر عن ايجاد الحل » •

## ثمار الانفتاح

ورغم ما صاحب سياسة « الانفتاح الاقتصادى » من ظواهر سلبية ومشكلات ، فقد نجحت فى انقاذ اقتصادنا من الانهيار • وأفلحت فى علاج كثير من مشكلات الصناعة والزراعة والتجارة • وترتب عليها تحول الاقتصاد المصرى الى التعامل والاعتماد على دول العالم الغربى ، بدلا من دول الكتلة الشرقية ، فى المجالات المدنية والعسكرية أيضا ، مما أتاح خطوات أوسع ناحية التطور والحداثة • وافتتحت قناة السويس للملاحة فى ٥ يونية ١٩٧٥ ، بعد ثمانى سنوات من اغلاقها • واتجهت الحركة السياحية الى الانتعاش ، فتضاعفت موارد الدولة من هذين المصدرين المهمين للنقد الأجنبى •

## (٤) حرية الرأي والصحافة .. بين مصدق ومكذب

شهد عالم الصحافة المصرية في سنة ١٩٧٤ ، عدة خطوات سريعة متناسقة ، تؤدى كلها الى انفراجة في حرية التفكير والتعبير ، تساند وتتناسب وتتوازى مع الخطوات الأخرى المتقدمة على طريق بناء السلام ، و « الانفتاح » السياسي والاقتصادي ، داخل البلاد ، وفي علاقاتها الخارجية .

وتنفيذا لخطوات الانفراجة الصحفية ، أصدر الرئيس أنور السادات ، بصفته رئيسا للجمهورية ورئيسا للاتحاد الاشتراكي العربي ، عدة قرارات أزالت القيود ورفعت المظالم وأعادت الحقوق وصححت الأوضاع الخاطئة ، التي عانت منها الصحافة المصرية طوال سنوات الحكم الشمولي وفي أعقابه ، وبسبب الحرب ودواعيها .

### ثورة في الصحافة

وفي المقدمة جاء قرار الرئيس ، الذي بدأ تنفيذه يوم ٩ فبراير ١٩٧٤ ، بالغاء الرقابة التحفظية الحكومية المباشرة

المفروضة على الصحف المصرية · وأعقبه الغاء الرقابة على برقيات الصحفيين الأجانب يوم ٢٢ فبراير ١٩٧٤ · ثم رفعت الرقابة عن الصحف والكتب الأجنبية الواردة الى مصر ، ابتداء من ٨ مارس ١٩٧٤ · فأخذت الأنباء والأفكار تتدفق فى اتجاه مزدوج خروجا من مصر ودخولا اليها ، دون قيود ، باستثناء ما يمس الأمن والدين والأخلاق ·

وفى نفس الوقت جرى تغيير هائل فى شاغلى المناصب الصحفية المؤثرة · فقد صدر قرار الافراج عن مصطفى أمين فى ٢٧ يناير ١٩٧٤ ، وأعقبته عودة شقيقه على أمين من لندن · وفى ٢ فبراير ١٩٧٤ ، عين محمد حسنين هيكل ، مستشارا صحفيا لرئيس الجمهورية ، وترك « الأهرام » ليتولى ادارته وتحريره الدكتور محمد عبد القادر حاتم وعلى أمين · وانضم جلال الدين الحمامصى الى رؤساء تحرير « الأخبار » ، يوم ٢٦ مارس ١٩٧٤ · ثم عاد أحمد أبو الفتح ، رئيس تحرير صحيفة « المصرى » المغلقة منذ مايو ١٩٥٤ ، الى أرض الوطن يوم ٣٠ أبريل ١٩٧٤ ، وسمح له بالكتابة فى صحف « أخبار اليوم » ، كما سمح لكثير من الكتاب المبعدين منذ سنة ١٩٥٤ ومنهم الدكتور وحيد رأفت ·

ومع اتساع الخطوات ناحية تحرير الصحافة ، أعيد ترتيب الأوضاع فى المناصب الصحفية العليا · ففى ٢٤ مايو ١٩٧٤ ، اختير أحمد بهاء الدين رئيسا لتحرير صحيفة « الأهرام » ، التى تركها على أمين ليترأس مجلس ادارة « أخبار اليوم » ، ويتولى مصطفى أمين رئاسة تحريرها · وعين مصطفى بهجت بدوى رئيسا لمجلس ادارة « دار التحرير » ، وعبد الرحمن الشرقاوى رئيسا لمجلس ادارة « روز اليوسف » · وفى ١٢ مارس ١٩٧٥ ، تولى احسان عبد القدوس رئاسة مجلس ادارة

« الأهرام » ، وعين على حمدى الجمال رئيسا لتحريرها .
واختير عبد المنعم الصاوى رئيسا لمجلس ادارة « دار التحرير » ،
ومحسن محمد رئيسا لتحرير « الجمهورية » .

وقد أحدث الغاء الرقابة على الصحافة المصرية والمطبوعات الأجنبية ، مع عودة الصحفيين والكتاب المبعدين والممنوعين من الكتابة ، وتوليهم أعمالا مؤثرة فى الممارسة الصحفية ، تحولا هاما فى أوضاع الصحافة المصرية واتجاهاتها ، أثر فيه وتأثر به المناخ السياسى والاقتصادى العام ، المتجه فى أكثر عناصره الى أسس أنظمة الحكم الحرة .

ومع اثارة القيادة السياسية ــ بعد نصر أكتوبر ، واستنادا اليه ــ لقضايا : الديمقراطية ، الحرية السياسية ، دولة المؤسسات ، تقنين الثورة ، سيادة القانون ، الانفتاح السياسى والاقتصادى ، تطوير التنظيم السياسى .. ورفع شعاراتها .. فقد وجدت الصحافة المصرية ، الفرصة سانحة أمامها لمناقشة كافة القضايا ، خاصة أن قياداتها وأقلامها المتجددة ، كانت مشوقة ــ بحكم تجاربها السابقة ــ الى الديمقراطية نظاما للحكم ، والى الحرية أسلوبا لممارسة التفكير والتعبير والكتابة .

## رسائل القراء

وكان الحاكم الفرد ومراكز قواه ، قد منعوا نشر الأبواب التى يحررها القراء على صفحات الصحف ، لما قد تتضمنه من آراء حرة ونقد لأجهزة الحكومة ورجالها . فلما عاد مصطفى وعلى أمين الى عملهما ، عمدا الى افساح المجال أمام أقلام القراء من المتخصصين والعامة .

ومهد على أمين لذلك ، فى « فكرة » ــ بالأهرام يوم ٢٥ مارس ١٩٧٤ ــ عندما نصح محررى الصحف بألا يحتكروا

صفحاتها ٠٠ وبأن يفسحوا مكانا لآراء الشعب ولو اختلفت مع آرائهم ٠٠ « فان حرية الصحافة ليست حرية الصحفيين وحدهم ٠٠ وانما هى حرية كل الشعب ، ومن بينهم الكتاب ورجـال الصحافة » ٠

وبدأ الكاتب وشقيقه مصطفى أمين ، تنفيذ هذه النصيحة ، بعد عودتهما الى دارهما « أخبار اليوم » فى ٢٤ مايو ١٩٧٤ ٠ فقد انتشرت على صفحات صحفها المواد التى يحررها القراء بحرية وصراحة ٠ وعادت الى الظهور تدريجيا أبواب رسـائل القراء ٠ ففى ٨ يونية ١٩٧٤ ، بدأ ظهور باب « عزيزتى أخبار اليوم » ٠ وفى ١٧ يولية ظهر باب « الى محرر الأخبار » ٠ واقتدت « الأهرام » بهما ، فأعادت للظهور باب « بريد الأهرام »، ابتداء من ٢٢ أغسطس ١٩٧٤ ٠

ثم انتشرت أبواب رسائل القراء تدريجيا فى سائر الصحف؛ وقطعت شوطا طويلا فى نقد أعمال الحكومة والقطاع العـام ، وفى مناقشة كافة المشكلات بشجاعة ٠

## الشـك فى حـرية الصحافة !

وفى مستهل عهد الصحافة المصرية بالحرية ، بعد طـول غياب ، لم يصدق القراء جدية وواقعية النقد الصحفى لأعمال السلطة التنفيذية والتنظيم السياسى ٠ وظن البعض أنه عملية تمثيلية متفق عليها مسبقا بين الحكومة والصحف ، للايهام بأن الصحافة صارت حرة بالفعل ، فيصدق الناس كل ما تقوله فى تأييد الحكومة ! ٠

وفى هذا المعنى كتب مصطفى أمين ــ فى « أخبار اليوم » فى ٨ يونية ١٩٧٤ ــ يقول ان « بعض الصحـــفيين أنفســـهم

لا يصدقون أن الرقابة ألغيت ، وبعضهم يظنون أنهـا مصيدة لاصطياد الذين يخالفون الحكومة فى الرأى ، وبعضهم بلع رقيبا فى داخله فأصبح يشعر بالرقابة فى دمه ، وأصبح للرقابـة سلطان وهمى على قلمه » .

ولم يكن رفع الرقابة الصحفية وتحرير الأقلام موضـع شك لدى المصريين وحدهم ، بل كان هدفا لحملات التشكيك الموجهة من خارج البلاد ، مما دفع المسئولين عن الصحافة وأجهزة الاعلام الى الشرح والتوضيح .

فقد جرى حوار بين الدكتور كمال أبو المجد ، وزيـر الاعلام ، ومحمود عوض المحرر فى « أخبار اليوم » ـ فى آخر أغسطس ١٩٧٤ ـ استهله المحرر بسؤال يقول : « بعد أن تحققت حرية الصحافة فى مصر ، هل تجد فى هذا عبئا عليك كوزير ، أم عونا لك ؟ » . فرد الوزير قائلا : ان الحملات ضد مصر تناولت كل شىء يجرى فيها ، بما فى ذلك رفع الرقابة عن الصحف ، الذى نفذ منذ ٩ فبراير ١٩٧٤ . فقالوا ان الرقابة .. ألغيت فى الظاهر .. ولكن الصحافة ما تزال موجهة . واننى كوزير للاعلام ، أؤكد أننى لا أعرف ما تحمله الصحف الا بعد طبعها . وربما أجد فى الطبعة الأولى ما يحتمل المراجعة ، ليس اختلافا فى الرأى مع أصحابه ، وانما لما قد أقدره من أن المصلحة العليا قد تقتضى تأجيل نشر بعض الأشياء . وكل ما يحدث حينئذ ، هو أننى أتصل برئيس التحرير وأتشاور معه فى الأمر . وتبقى الكلمة فى النهاية له ، لأنه صاحب الأمر ، والمسئول أمام الرأى العام .

وعن شعوره وموقفه مما تنشره الصحف من نقد ، قـال وزير الاعلام : « ان الصحافة عاشت فى ظل رقابـة مستمرة سنوات طويلة .. وحينما رفعت ، كان الأمر يحتاج الى تكيف من

الجميع على الحرية الجديدة • اننى لا أنكر أن بعض النقد يتجاوز الاصلاح الى التجريح • ولا أنكر أيضا أن المسألة فى النهاية تحكمها تعليمات الرئيس السادات لنا جميعا : ان أحدا في مصر لا يعلو فوق مستوى النقد • ان النقد واجب والكلمة أمانة • ان علاج مشاكل الحرية هو بمزيد من الحرية » • وأكد وزير الاعلام « أن ما خسرته مصر في ظل الرقابة على الصحافة ، كان أكبر وأفدح بكثير جدا مما يمكن أن تخسره مصر فى ظل حرية الصحافة » •

وفى الممارسة العملية لهذه السياسة ، روى وزير الاعلام أن احدى الصحف نسبت اليه تصريحات لم يدل بها ، فى اجتماع بالاتحاد الاشتراكى ، مما خلق بلبلة واسعة داخل جهاز الاعلام المسئول عنه • وكل ما حدث هو انه أرسل تصحيحا الى الصحيفة، برجاء نشره ، وهو ما حدث فعلا • وأوضح الوزير أن « هذا هو كل ما فعلته ، وهو ما أعتقد أنه كل ما أملكه » •

## تجربة مصر الديمقراطية

ولما تعرض الاتجاه الديمقراطي للتشكيك فى حقيقته وضرورته وجدواه ، كان رأى مصطفى أمين – الذى عبر عنه فى « أخبار اليوم » يوم ١٧ أغسطس ١٩٧٤ – هو أن « الديموقراطية والحرية وحدهما هما اللذان يضمنان لهذا الشعب كل حقوقه • وليست مهمة الحاكم أن يضمن الديموقراطية ، وانما هى مهمة الشعب أن يحافظ على حرياته ، وأن يتمسك بها ، وأن يحارب من اجلها وأن يموت فى سبيلها •• » ، حتى يستحيل على الحاكم أن يحرمه منها ، باى حجة ، ولأى سبب •

وطالب مصطفى امين بأن « نترك الأمة تتحرك كما تشاء ••» • وأوضح أنها « قد تسقط •• ولكنها ستقف بعد ذلك على قدميها،

وتزاول السير من جديد • وقد تخطىء اختيارها مرة أو مرتين ، ولكنها سوف تستفيد من أخطائها ، كما حدث فى كثير من الأمم والشعوب • أما القول بأن هناك شعوبا تستحق الديموقراطية وشعوبا لا تستحقها ، فهو اهدار لقيمة الانســـان المصرى الذى عرف الحضارة منذ سبعة آلاف سنة • وغير صحيح أن الحرية تصلح للأغنياء ولا تصلح للفقراء • ان أفقر بلد فى العالم ـ وهى الهند ـ فيها حرية وفيها ديموقراطية » • وقال الكاتب بصراحة : « ان الديموقراطية لها أخطاء ، ولها أخطاء كبيرة ، ولكن أكبر خطأ للديمقراطية أقل ضررا من أصغر جريمة للدكتاتورية » •

وقد عارضت « أخبار اليوم » القول « ان مصر لا تصلح للديمقراطية » • وقالت أنها نجحت فى تطبيق الديمقراطية منذ خمسين عاما ، فهل كانت تصلح لها فى ذلك الوقت ، ولا تصلح لها اليوم ؟ • وقدمت الصحيفة دليلا على صحة قولها ، صفحة « من تاريخ مصر الحديث » كتبها الدكتــور ضياء الدين الريس ، يوم ١٤ سبتمبر ١٩٧٤ ، عن باكورة نتائج ثورة ١٩١٩ ، وهــو « برلمان مصر الأول •• » ، الذى أفتتح يوم ١٥ مارس ١٩٢٤ ، فى عهد « وزارة الشعب » برئاسة سعد زغلول •

وبين الكاتب مدى النزاهة التى وصلت اليها عملية الانتخاب، حتى أن رئيس الوزراء يحيى ابراهيم الذى أجراها ، يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ ، سقط فى دائرته ، بينما فاز الوفد بزعامة سعد زغلول بأكثر من تسعين فى المائة من مقاعد مجلس النواب • وطبقا للدستور الذى صدر فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ ، لم يكن هناك بد أمام الملك فؤاد من أن يدعو زعيم الأغلبية لتأليف الوزارة • فألفها سعد زغلول يوم ٢٨ يناير ١٩٢٤ • وكانت أول وزارة تتولى الحكم بارادة الشعب • وصار الملك ـ تنفيذا للدستور ـ هو الرئيس الرسمى للدولة « يملك ولا يحكم » • وبانعقاد البرلمان

اكتمل الشكل الدستورى للدولة ، وتمسكت كل السلطات بحقوقها الدستورية ، ووجدت المعارضة ، ونظر البرلمان فى السياسة العليا ومصير البلاد ، فتأكد أن أبناء مصر قادرون على تولى أمورهم بأنفسهم •

## حـــرية المناقشـــة

ولما اتسعت دائرة ممارسة الحرية ، لتشمل المناقشة داخل مجلس الشعب ، فى كافة الموضوعات وخاصة تطوير الاتحـاد الاشتراكى ،كتب مصطفى أمين على صفحات « أخبار اليوم » يسجل هذه الظاهرة الجديدة ويساندها •

ففى آخر أغسطس ١٩٧٤ ، قال ان « الشعب يملك حريته كاملة فى تحديد مصيره ، وفى تقرير نظامه ، وفى اختيار حكامه، وفى وضع دستوره • ونحن اليوم نعبر عبورا جديدا لا يقـل أهمية عن عبور ٦ أكتوبر • نعبر الى عصر ديموقراطى تصبح فيه كل الحقوق للشعب » • وأشار الكاتب الى دور الرئيس السادات قائلا انه أثبت أنه « يقدر تماما أن هذا الشعب يستحـــق كل الحرية •• بعد أن حرم فى عهد مراكز القوى من كل الحرية •• » •

وفى ١٤ سبتمبر ١٩٧٤ ، أوضح مصطفى أمين أنها المرة الأولى التى يقف فيها « أصحاب الرأى فوق المنابر ، ويعلنون آراءهم بلا خوف ولا رهبة ، بغير أن يخشوا أن يجدوا أنفسهم فى اليوم التالى فى معسكرات الاعتقال » • وقال انه « من الطبيعى أن تختلف الآراء ، فهذا الحوار الصريح هو الطريق نحو الحقيقة• ولا يستطيع الشعب أن يختار طريقه بغير أن تضاء كل الأنوار » •

ولم يفت الكاتب أن يسجل أن الاتحاد الاشتراكى هـــو الذى يملك الصحف التى تهاجمه ، وتنشر فيها المطالبة بالغائه !•

وربط مصطفى أمين بين نصر اكتوبر ، وممارسة الحريات،

فقال ان « الشعب اليوم يزاول حرياته • انه عبر الخوف عندما عبر اكتوبر • عرف نفسه عندما عرف النصر •• » •

وافادة من خبرته السياسية الطويلة ، اكد الكاتب أن الحاكم يفيد أحيانا من الرأى الذى يخالفه ، أكثر من الرأى الذى يؤيده •

وبعد مرور سنة على نصر اكتوبر ، رصد على أمين ـ فى « فكرة » فى « الأخبار » يوم ٦ اكتوبر ١٩٧٤ ـ الخطوات التى انجزت على طريق الحرية ، انطلاقا من النصر العسكرى ، فقال : « بعد أن كنا نعيش فى أقفاص حطمنا القيود ، وكسرنا السلاسل ووفرنا الحريات ، وأعدنا للعدالة سلطانها وللمثل العليا احترامها وقداستها • وبعد أن كان التفكير جريمة ، أصبح الحاكم يطلب من الشعب أن يفكر معه ، ويقرر معه •• وبعد أن كان التصفيق ضريبة يومية ، أصبح النقد حقا مقدسا لكل فرد » •

## القراء والديمقراطية

وظلت الديمقراطية وحرية الصحافة الوليدة ، موضوعا مطروحا للمناقشة ، بين مصدق ومكذب ، مؤيد ومعارض • وشغلت الرسائل التى تدور حوله جانبا كبيرا من باب « عزيزتى أخبار اليوم » ـ فى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٤ • فقد قال قارىء من القاهرة : ان الحرية التى نتمتع بها رهن ببقاء الرئيس السادات • نريد حرية على أسس ثابتة •

وتساءلت قارئة من قنا : ما هو الضمان الا يثب الى الحكم بعد أنور السادات ، مغامر يحكم مصر بلا دستور وبلا حرية وبلا قانون • وأجابت « اخبار اليوم » : الضمان هو الديمقراطية وحرية الصحافة وسيادة القانون • وقبل كل شىء ، الضمان هو

أن يدافع الشعب عن حرياته ويموت من أجلها ، ولا يفرط فيها مهما كان السبب ·

وقال قارئ من الجيزة : لا أصدق حرية الصحافة كما تدعون ! · والدليل انني رشحت نفسي في سنة ١٩٦٤ لرياسة الجمهورية ، فاعتقلت · هل تستطيع صحافتنا « الحرة » ذكر ذلك ؟ ·

وطالب قارئ من القاهرة ، بأن تبدأ الصحافة تقليدا جديدا في نهاية عام ١٩٧٤ ، هو محاسبة الحكومة على تصريحات الوزراء طول السنة ، حتى تأتي الأعمال قبل الأقوال ·

وسأل قارئ من القاهرة : لماذا لا تصدر صحيفة «المصري» في عهد الحرية ؟ · فأجابت « أخبار اليوم » أن أحمد أبو الفتح يفكر في اصدارها ·

وسأل قارئ من بيروت : متى تعود مجلة « الحرية » التي لم يصدر منها سوى عدد واحد ؟ · فأجابت « أخبار اليوم » أن المجلس الأعلى للصحافة هو الذي سيصدر التصريح باصدار الصحف ، وأن محمد صبيح سيتقدم بطلب اصدار المجلة باسم « تعاون الحرية » ·

وتساءل قارئ من الاسكندرية : هل لديكم الشجاعة أن تنشروا انني لا أوافق أن يرأس الرئيس أنور السادات ، المجلس الأعلى للصحافة ؟ ·

وكتب قارئ من مونتريال في كندا ، انه وصله خطاب من مصر يوم ٦ ديسمبر ١٩٧٤ ، وعليه خاتم رقابة البريد التي قيل انها الغيت ، فكيف حدث هذا ؟ ·

وعلى أية حال ، فقد حدث نتيجة لاتساع دائرة الحرية فى التفكير والتعبير بكافة الوسائل ، أن اختفى الكثير من النكـات السياسية ٠

وسجل على منصور المحامى هذه الظاهرة ـ فى « اخبار اليوم » فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٤ ـ وقال ان « سوق النكت » قـد اقفرت ، بعد أن ساد الاطمئنان وشاعت الحرية ، لأن « اطلاق النكات هو البديل لعدم مكنة الافصاح فى حرية ، وأنه طالمـا اطمأن التعبير علانية ، فقد توارى التلميح تورية » ٠ وأشـار الكاتب الى بحث علمى خلص الى أن الشعب المصرى شعب حزين باك ، بسبب ما عاناه طويلا من حكم استعمارى أو استبدادى حرمه من حرية الرأى والتعبير ، لما يراه فى حرية الرأى من حرب على الاستعمار والاستبداد ٠ ولهذا اتخذ المصريون من النكات ، وما تتضمن من توريات ، وسيلة للتعبير عما يدور فى خلدهـم وصدورهم ٠ ومع توالى الأيام صارت من طباعهم وسماتهم ٠ وأثبت البحث أن النكات السياسية بالذات تستفيض أو تتقلص ، وفقا لمبلغ كبت حرية الكلمة أو اطلاقها ٠

## ـــــ (٥) الصحافة تفضح جرائم « مراكز القوى » •• وتساند حقوق الانسان

اقتضت مناقشة الحلول المطروحة لكافة المشكلات الوطنية، فى حرية واسعة ، أتاحها المناخ السياسى الجـــديد عقب نصر أكتوبر ، البحث عن منشأ المشكلات ومتابعة أسبابها وتطوراتها ونتائجها •

ولما كانت أغلبية جذور هذه المشكلات ، نابتة مع قيـــام « حركة الجيش » سنة ١٩٥٢ ، نامية مع تطور « العهد الثورى » ، ناضجة الثمار فى أواخره ، فقد تعرضت « تجريـــة ثورة ٢٣ يولية » ، وممارسات قادتها وأعضاء حكوماتها ، لعملية نقـــد واسعة النطاق ، كانت الأولى من نوعها منذ انتهاء أزمة مارس ١٩٥٤ ، ووقوع البلاد فى قبضة الحاكم الفرد ، الذى قيـــد الحريات وكسر الأقلام •

وبفضل رفع الرئيس السادات شعار الديمقراطيـــة ، منـــذ بداية عهده ، واتخاذه عدة خطوات عملية لاقامة دولة المؤسسات وسيادة القانون • وبفعل الدوافع النفسية والسياسية لدى رواد

الفكر والصحافة الذين أضيروا بقسوة فى العهد الدكتاتورى ، ثم تقلدوا مناصب صحفية مؤثرة مع الانفراجة الديمقراطية والصحفية ، عقب حرب أكتوبر ٠٠ فقد تصدرت قائمة المشكلات المثارة ، مسألة رفع المظالم ، وتضميد جراح ضحايا الحكم الفردى ، واقرار القانون ، وصيانة حقوق الانسان وحرياته ٠

وحققت الصحافة المصرية نجاحا ملحوظا فى رصد ظاهرة « ضحايا الثورة » ، ومتابعة مفرداتها ، وتحديد المسئولية عنها ، بفضل رسائل القراء ، وروايات الشهود ، وكتابات المحررين ، وتقارير المتخصصين ٠

## « عزيزتى أخبار اليوم »

فقد كشفت رسائل القراء المنشورة فى « عزيزتى أخبار اليوم » ، الكثير من المظالم التى زخر بها العهد الناصرى ، ثم رفع أكثرها فى مستهل العهد الساداتى ، ولكن آثارها امتدت الى ما بعدحرباكتوبر ١٩٧٣ ٠

ففى ١٩ اكتوبر ١٩٧٤ ، تساءل قارىء من ملوى : أين محمد شوكت التونى المحامى ، الذى أعتقل ووضعت ممتلكاته تحت الحراسة ، لأنه دافع عن عدد من الأبرياء أمام « محكمة الدجوى » ؟ ٠ واجابت « أخبار اليوم » أنه يؤلف كتابا عن هذه المحكمة ٠

ومن سمنود بعث قارىء يسأل : لماذا فصل من جامعة القاهرة الدكتور ابراهيم عبده أستاذ الصحافة ، ومؤلف كتابى « نفاقستان » و « الوسواس الخناس » ؟ ٠ فاجابت « أخبار اليوم » أنه فصل فى يناير ١٩٥٣ ٠ وحكم مجلس الدولة فى يناير ١٩٥٧ ببطلان قرار فصله ووصفه بالتعسف ٠ ولما صدر القانون

٥١ لسنة ١٩٧٤ ، باعادة أساتذة الجامعة المفصولين بغير الطريق التأديبى ، رد اليه اعتباره وجميع حقوقه ٠

وكتب قارىء من القاهرة أن الدكتور اسماعيل محرز استاذ الجراحة بكلية الطب بجامعة القاهرة ، طردته « مراكز القوى » من وظيفته ، ولم يعد أحد يذكره ٠ وطالب القارىء بانصافه ومنحه احدى جوائز الدولة ، وانشاء قاعة باسمه فى كلية الطب ٠

وتظلم قارىء من مصر الجديدة قائلا : رفعت الحراسة عن مصنعنا منذ ١٩٦٨ ٠٠ ونحن نحاول استلامه حتى اليوم ، دون جدوى ! ٠

وفى « عزيزتى أخبار اليوم » — يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٤ — كتب قارىء من الاسكندرية أن الدكتور الجراح هاشم المنيرى ، خطف طائرة الى السعودية باستخدام مسدس أطفـــال ، لأن « مراكز القوى » منعته من السفر الى لندن للحصول على شهادة الزمالة ، فحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ٠ ورجا القارىء العفو عن الجراح بعد أن أمضى ٥ سنوات فى السجن ٠ وتساءل : هل يصرف له معاش ؟ ٠ فأجابت « أخبار اليوم » أنه صدر قرار جمهورى بصرف معاش استثنائى لأسرته قدره ٤٠ جنيهــا ، اعتبارا من أول أغسطس ١٩٧١ ٠

وفى نفس اليوم ، تساءل عيسى متولى « أشهــر قارىء صحف فى مصر » : لماذا أبعدت « مراكز القوى » الاذاعية الناجحة آمال فهمى عن الميكروفون ؟ ٠ وأى جريمة ارتكبتها ؟ ٠ أقـول هذا بعد أن أمر وزير الاعلام بعودتها للعمل بعد غياب ٨ سنوات ! ٠

وفى « عزيزتى أخبار اليوم » فى ١٦ نوفمبر ١٩٧٤ ، كتب قارىء من القاهرة ، أن الدكتور محمد سليمان كان قنصلا عاما فى أثينا وفرنسا وبلجيكا ٠ وعند عودته الى مصر سنة ١٩٥٧ ،

قبض عليه فى المطار ، وأودع السجن دون محاكمة ولم يخرج منه لأنه قتل • أما التهمة التى وجهت اليه فهى أنه صافح محمود أبو الفتح صاحب « المصرى » فى جنيف ! • وعلقت « أخبار اليوم » بأن قريبه اللواء أحمد عبد الرازق من قواد الطيران السابقين ، أكد أنه مات من شدة التعذيب •

وفى نفس اليوم ، سأل قارىء : هل تعلم أن الدكتور عبد العزيز كامل ، نائب رئيس الوزراء الحالى لشئون الأزهر ، كان مسجونا فى السجن الحربى سنة ١٩٦٢ وسلطت عليه الكلاب البوليسية ؟ •

وكتب قارىء من طنطا : هل لديكم الجرأة أن تقولوا ان الدكتور كمال أبو المجد وزير الاعلام ، كان مسجونا بلا جريمة فى السجن الحربى ومعتقل القلعة ؟ ؟ •

وقال محمد عبد الله السمان ، الكاتب الاسلامى : قضيت ٦ سنوات معتقلا فى مزرعة طرة من سنة ١٩٦٥ الى سنة ١٩٧١ ، دون أن يوجه لى سؤال واحد • وسمعنا بعد ٣ سنوات من اعتقالنا بصدور قرار اعتقالنا • وأنشئت محكمة للتظلمات ، لكنها لم تقبل الا القليل منها • وفوجئت باعادة التحقيق معى فى كتابى الذى طبع عام ١٩٥٠ ! •

وكتب قارىء من الاسكندرية ، أن قانون ١٩٦٥ يمنع استجواب النيابة العامة للذين تولوا التعذيب فى السجون ، لأنهم عسكريون يختص باستجوابهم المدعى العسكرى •• مما يخرق الدستور وأبسط قواعد العدالة • فطلبت « أخبار اليوم » من مجلس الشعب والمحكمة الدستورية العليا الغاء هذا القانون غير الدستورى •

وفى « عزيزتى أخبار اليوم » ، المنشورة فى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٤ ، سأل قارىء من القاهرة : لماذا سجن النائب سيد جلال

فى السجن الحربى ، وكيف ؟ ، رغم تمتعه بالحصانة البرلمانية ؟ .
واجابت « أخبار اليوم » : قبض على نائب باب الشعرية فى فبراير ١٩٦٦ ، ووضع فى زنزانة فى السجن الحربى دون تحقيق لمدة ١٤ يوما ، لأنه قدم سؤالا فى مجلس الأمة يقول : لماذا لم يدفع أحد الوزراء ثمن الأثاث الذى اشتراه لمنزله من محلات « بونتريمولى » التابعة للقطاع العام ؟ وكان الوزير أحد كبار مراكز القوى ! .

وفى رسالة من أسيوط ، روى قارىء قصة المستشار محمود عبد اللطيف ، وكيل وزارة الأوقاف ، الذى قبض عليه لانه طالب فى مجلس خاص ، بضرورة محاكمة المسئولين الحقيقيين عن هزيمة يونية ، وقدموه الى محكمة الجنايات بتهمة قلب نظام الحكم ، فحكمت ببراءته . لكن الأمر صدر باعتقاله وبرفت المستشارين الثلاثة الذين حكموا ببراءته . وكتبت « مراكز القوى » على ملف اعتقاله « يبقى فى المعتقل الى أن يموت » . ولكن أنور السادات أفرج عنه .

وقال قارىء من السعودية انه منذ مدة قابل فى شارع الملك فيصل فى الرياض ، خلال نصف ساعة ، عشرين عالما مصريا ، تركوا مصر لأنهم لم يجدوا الأمان والدخل الكافى .. والآن توفر فى مصر الاطمئنان والحرية ! .

وكتبت قارئة من الاسكندرية ، أنه لولا « مراكز القوى » لما « طفش » شبابنا وعلماؤنا الى أوربا وأمريكا ، ولما عشق المصريون الهجرة لأول مرة ، ولما اعترفت الدنيا بالعلماء المصريين . أذكروا محاسن الدجوى والمعتقلات والارهاب والرقابة الصحفية ! .

وأكد قارىء من القاهرة ، أن بقايا « مراكز القوى » ما تزال موجودة فى الدولة . وطالب بابعادها عن المناصب الحساسة .

وتساءلت قارئة : لماذا لا تؤلف لجنة برلمانية للتحقيق فى « النهب » الذي حدث للأشياء الموضوعة تحت الحراسة ·

وأكدت قارئة أن القرار الجمهورى الصادر فى سنة ١٩٦٠ بالغاء مصادرة أموال السياسيين ، لم ينفذ حتى اليوم ! ·

وطالب قارئ من الاسكندرية بالغاء محاكم أمن الدولة العليا والاكتفاء بمحاكم الجنايات ·· أو السماح بنقض أحكامها أمام المحكمة الدستورية العليا ·

## أسرار القضايا الهامة

وخلال شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٧٤ ، أعادت « أخبار اليوم » الى الأذهان وقائع عدة قضايا هامة ، حدثت فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، ومثلت اعتداء صارخا على حقوق الانسان واستقلال القضاء ، وكشفت مدى الفساد السياسى والانهيار القانونى الذى عانى منه المصريون حتى انتهى هذا العهد فى سبتمبر ١٩٧٠ · وأفسحت الصحيفة صفحاتها لنشر وثائق هذه القضايا والظروف المحيطة بها ، وآراء الوزراء والمسئولين عن الأمن والقضاء وقتها ·

وفى مقدمة هذه القضايا جاءت قضية القبض على مصطفى أمين وتعذيبه ابتداء من سنة ١٩٦٥ ، وقضية كمشيش واهدار آدمية الانسان التى بدأت حوادثها سنة ١٩٦٦ ، ثم اعتقال الطلبة فى مظاهرات فبراير ١٩٦٨ وتلفيق التهم لهم ، ومذبحة القضاة فى أغسطس ١٩٦٩ مع بيان أسبابها وآثارها ·

وكانت العناوين الصحفية للمواد المنشورة فى « أخبار اليوم » تنطق بما فيها من بشائع وغرائب · ففى ١٩ أكتوبر ١٩٧٤، قالت : « من المسئول عن مذبحة القضاة ! ·· حلمى مراد

يتهم : وزير العدل الأسبق كان يستعين بجهاز سرى للتجسس على القضاة • أطالب بتحقيق رسمى لتحديد المسئولية •• بيان القضاة الذى أدى الى المذبحة • حيثيات حكم ( قضية كمشيش ) الصادر سنة ١٩٦٨ ، تسببت فى فصل القاضى : المتهمون تعرضوا لتعذيب وحشى •، وأسرة القاضى تعرضت للارهاب ! •• هناك شاهد مكتوب على مذبحة القضاة »••

وفى ٢٦ اكتوبر ١٩٧٤ : « النائب العام السابق يتكلم : أمرت بالتحقيق فى حوادث التعذيب •• وأثبت الطب الشرعى التعذيب • وجدت فى السجون مسجونين بغير حكم محكمة •• ومعتقلين بغير أوامر اعتقال » •

وفى ٢ نوفمبر ١٩٧٤ ، قالت العناوين : « النائب العام يتكلم : هذه هى قضايا التعذيب • عندما أمرت بالتحقيق فى تعذيب مصطفى أمين ، صدر الأمر بنقلى من منصب النائب العام • أمرت بالافراج عن متهمين لم تثبت ادانتهم ، فقبضوا عليهم وضربوهم بالأيدى والسوط والركل بالأقدام والتجويع والاهانة واطلاق أسماء النساء عليهم ، واطلاق الكلاب عليهم •• وهددوهم بالقبض على زوجاتهم • التعذيب فى السجن الحربى فى حضور اللواء حمزة البسيونى ! » •

ثم تلقت « أخبار اليوم » من المستشار محمد الصادق مهدى ، رئيس محكمة أمن الدولة العليا ، نص الحكم الذى أصدرته المحكمة فى قضية كمشيش ، وما ارتبط بها من قضايا ، ولم تجرؤ صحيفة واحدة على نشره طوال ٦ سنوات • فنشرت « أخبار اليوم » حيثيات الحكم يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٤ ، تحت عناوين تقول : « محكمة امن الدولة العليا تؤيد وقوع التعذيب : جميع المتهمين وجميع الشهود لحقهم من التعذيب ما لا يطيقه أحد من البشر • أحرقوا شارب المتهم واوسعوه ضربا بالكرابيج ••

فاضطر الى الاعتراف على نفسه !! • الكلاب المتوحشة تنام مع المتهمين فى الزنزانة رقم ٨ بالسجن الحربى ، ١٤ شهرا اعتقال لوزير سابق بدون سؤال ! » •

وروى جمال بدوى قصة مذبحـة القضاء ، فى « أخبـار اليوم » فى ١٦ نوفمبر ١٩٧٤ ، تحت عنوان : « وزير العدل يتهم رئيس محكمة النقض بالتخابر مع جهة أجنبية ! لأنه تلقى برقية من سفيرنا فى سيلان !! • قاضى القضاة يطلب لجنة تحقيق » •
وقال ابراهيم بغدادى : « كنت محافظا للمنوفية ورأيت التعذيب والتلفيق فى كمشيش » • وأوضح حافظ السلمى ، رئيس نيابة دمنهور : « نكسة القضاء كانت بسبب التقارير السرية الكاذبة » •
وكتب أمين محمد سوكة ، السفير السابق بوزارة الخارجية : « أصدر القضاء حكما مرتين ببراءة سفير ، وبقى مسجونا ، ثم رفتوا القضاة الذين حكموا بالبراءة » •

ونشرت « أخبار اليوم » فى ٢٣ نوفمبر ١٩٧٤ – جانبا من أسرار مظاهرات طلبة الجامعة فى ٢١ فبرايـر ١٩٦٨ ، تحت عنوان : « النائب العام : أمرت بالافراج عن الطلبة ، فرفـض وزير الداخلية شعراوى جمعة الافراج عنهم ، ووضـعهم فى المعتقلات » •

وكان محرر ومصور فى « آخر ساعة » ، قد استطاعـا التسلل الى زنزانة مصطفى أمين فى السجن ، وظل عملهما سرا ثمانى سنوات ، حتى أفرج الرئيس السادات عن مصطفى أمين ، فنشرت « آخر ساعة » فى ٢٧ نوفمبر ١٩٧٤ ، تقريرا صحفيـا مصورا عن حياة الكاتب الكبير فى زنزانته فى ليمان طره ! •

## ضحايا الدجـــوى

وكتبت « أخبار اليوم » ، فى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٤ ، أن عددا كبيرا من رجال القانون ، أجمعوا على أن المحكمة الخاصة التى رأسها الفريق فؤاد الدجوى ، فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر، باطلة قانونا وكانت مقصلة للعدالة • وقـــالت ان الرئيس أنور السادات أفرج عن أغلب الذين حكمت عليهم محكمة الدجوى بأحكامها الظالمة • ولكن ما يزال فى سجن مزرعة طره حـــوالى الثلاثين من ضحاياهـــا • وطلبت الصحيفة من وزير العدل ان يستصدر قانونا بالافراج عنهم • وحثت أعضاء مجلس الشعب على التقدم بمشروع قانون يقضى بالغاء محاكمات الدجـــوى وأحكامها •

## التعذيب حتى الموت !

ومن روايات الشهود المدعمة بالوثائق، قدمت «روز اليوسف»، يـــوم ١٢ ديسمبـــر ١٩٧٤ ، تحت عنـــوان : « حكـــاية لا تصدق ! • التعذيب حتى الموت ! • » ، قصة قتل الكاتب اليسارى المعتقل شهدى عطية الشافعى ، التى كتبها حسن فؤاد • وقدمت لها الصحيفة بكلمة توضح المغزى من نشرها ، تقول : « هذه القصة التى نرويها هنا للحقيقة والتاريخ ، بعد أربعة عشر عاما من حدوثها ( فى ١٦ يونية ١٩٦٠ ) ، تبدأ بحكم مشرف ، (أصدرته محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فى ٢٨ نوفمبر ١٩٧٤)، أنصف به القضاء شهيدا من شهداء الحركة الوطنية •• عذب حتى الموت فى معتقل أبو زعبل عام ١٩٦٠ • وليست قيمة الحكم فى التعويض الذى قررته المحكمة لزوجة شهدى عطية وابنته •• وانما فى الادانة الواضحة لكل الاجراءات الاستثنائية ، التى تلجأ اليها أجهزة السلطة ضد الذين يخالفونها فى الرأى • ان

الحكم ·· يسجل اعترافا بالحوادث الرهيبة التى جرت فى معتقل أبو زعبل منذ اربعة عشر عاما ·· انها الحقائق التى نضعها أمام الجميع لتكون انذارا وتذكرة لكل من يفكر فى التضحية بالديمقراطية تحت أى أسم ·· وتحت أى نظام ! » ·

وبعد أن وصفت الصحيفة عمليات التعذيب البشعة التى أجريت للمعتقلين السياسيين ، والتى راح ضحيتها كثيرون غير شهدى الشافعى منهم الدكتور فريد حداد ، أوضحت الصحيفة كيف كان القضاء فى العهد الناصرى ، يعجز عن تنفيذ القانون وحماية الحقوق والحريات ، حتى استرد سلطته فى عهد الرئيس أنور السادات ··

## سلطة القضاء

وبطبيعة الحال ، لم يكن فى الامكان وقوع كل هذه المظالم ، الا إذا حرم القضاء من سلطاته · وهو ما أوضحه الدكتور وحيد رأفت – فى « أخبار اليوم » ، يوم ١٨ مايو ١٩٧٤ – عندما قام « بوقفة مع قضاء الحريات » ، عرض فيها مسيرة القضاء المصرى منذ انشاء « مجلس الدولة » سنة ١٩٤٦ ، وذكر مواقفه القوية اقرارا للحق والعدل أمام جميع السلطات ، حتى بدأ « العهد الثورى » تحطيم سلطة القضاء بالاعتداء على مجلس الدولة ورئيسه الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى فى مارس ١٩٥٤ ، وتلته عمليات تطويع القوانين واللوائح لخدمة السلطة التنفيذية على حساب الحريات العامة وحقوق الأفراد ·

وأوضح الكاتب أنه « وسط تغول السلطة التنفيذية وتصاعد نفوذها وجبروتها ، وانكماش الحماية القضائية وضمورها ، ضاعت الشرعية ، وتبخرت سيادة القانون ، وتحكمت

النزوات والأهواء ، وامتهنت الكرامات ، وانتهكت الحريات ، وحرست الأموال وصودرت . ولم تسلم قدسية القضاء ذاته من الاعتداء ، حتى أمكن بجرة قلم احالة العديد من خيرة رجاله الى التقاعد .

ثم انتقل الكاتب الى التحول الدستورى والقانونى فى العهد الساداتى ، الذى بدأ باسترداد القضاء ثقته فى نفسه بفضل « حركة التصحيح » فى مايو ١٩٧١ . ثم صدر الدستور الدائم فى سبتمبر ١٩٧١ ، الذى أكد سيادة القانون وقدسية القضاء ، وأمن الحريات ، فعاد القضاء الى ممارسة رسالته فى حماية حقوق المواطنين وحرياتهم . وتتابعت أحكامه مستهدفة ازالة آثار الظلم .

ومن هذه الأحكام حكم محكمة النقض فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٢ ، ببطلان القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ ، باحالة الكثير من رجال القضاء الى التقاعد ، لمخالفته أحكام الدستور بأن القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم لغير القانون ، وبأنهم غير قابلين للعزل .

وكذلك حكم المحكمة الدستورية العليا فى ٦ نوفمبر ١٩٧١ ، بعدم دستورية القانون الصادر سنة ١٩٦٣ بتعديل قانون مجلس الدولة الصادر سنة ١٩٥٩ ، للنص فيه على اعتبار قرارات رئيس الجمهورية باحالة الموظفين الى المعاش أو الاستيداع ، أو فصلهم بغير الطريق التأديبى ، من أعمال السيادة . وحكم محكمة أمن الدولة العليا ، فى ١٢ مارس ١٩٧٤ ، بأن الحرية الشخصية للمواطن لا يمكن التنازل عنها ، وأن مدة الخمسة عشر يوما المحددة فى قانون الحريات ، الذى صدر مؤخرا ، لنظر التظلم فى أوامر الاعتقال ، مدة حتمية لا تقبل التوقيف أو الانقطاع ،

لأى سبب حتى حالة الحرب · ولهذا قضت المحكمـة بالافراج فورا عن معتقل لم يفصل فى تظلمه خلال المدة القانونية ·

وهذا ، الى جانب حكم محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة فى ٧ مايو ١٩٧٤ ، بالغاء القرار الجمهورى القاضى بفرض الحراسة على مواطن ، لأنه صدر مستنـــدا الى قانون الطوارىء ، الذى لم ينص على فرض الحراسة على الأشخاص ، وانما على الشركات والمؤسسات ·

## (٦) القصة والفيلم والكتاب
## تدين فظائع الدكتاتورية .. وتشيد بسيادة القانون

بلغت أخطاء الحكم الشمولى ، طوال سنوات الخمسينيات والستينيات ، من الكثرة والتنوع والشدة ، ما جعل منها مادة كافية لاصدار العديد من كتب الأبحاث والذكريات ، وتأليف الكثير من القصص والروايات والأفلام السينمائية ، التى تتابع هذه الأخطاء وتسجل وقائعها ، وتحدد نتائجها واثارها ، وتدين مرتكبيها ، وترفع شارات التحذير من تكرارها ، وتضىء طريق القانون والحق والكرامة .

وفى جميع الحالات ، كانت الصحافة ـ مع بقية وسائل الاتصال الجماهيرى ـ قناة توصيل جيدة ، تتدفق فيها المعلومات والمبادىء والمفاهيم ، من القصة والفيلم والكتاب ، الى نطاق أكثر اتساعا بين الناس .

### « الكرنك »

فى مستهل عهد الرئيس السادات ، وعقب خطواته العملية الأولى لانهاء الحكم الفردى ومساوئه ، بالتخلص من « مراكز

القوى الناصرية » فى حركة مايو ١٩٧١ ، واقامة دولة المؤسسات، على أساس الدستور الدائم والقوانين المتسقة معه ، كتب نجيب محفوظ قصة « الكرنك » فى ديسمبر ١٩٧١ ، وصدرت فى عدة طبعات ٠

وفيها يصور الكاتب ، بالكلمات التى تتردد على أفـــواه زبائن قهوة « الكرنك » ، كيف كان أبناء الشعب البسطاء من العاملين الشبان والطلبة متحمسين « للثورة » ، حتى أن التاريخ عند أكثرهم يبدأ بها ، « مخلفا وراءه جاهلية مرذولة غامضة » ٠ وكان الجرسون ومساح الأحذية « يتغنيان بعنتر وفتوحاته » مع أنهما « يعانيان مرارة العيش ٠٠ كأن الفقر قد هان عليهما من أجل النصر والكرامة والأمل » ٠

وتدور الأحاديث أيضا حول انتشار الرشوة ، الاختلاس ، الفساد ، القمع والارهاب ٠ ولما تحدث عملية الاعتقال الواسعة التي شملت المتحمسين « للثورة » والمخالفين لها وأصـــدقاءهم أيضا ، تتردد عبارات : « الاعتقال فعل مخيف ٠٠ ما يقال عما يقع للمعتقلين أفظع ٠٠ لا تحقيق ولا دفاع ٠٠ لا يوجد قانون ٠٠»٠ ويزعم البعض « أننا نعيش ثورة يستوجب مسارهـــا تلـــك الاستثناءات ٠٠ لا بد من التضحية بالحرية والقانون ولو الى حين ٠٠ » ٠ فيكون الرد « ولكن مضى على الثورة ثلاثة عشر عاما أو يزيد ، فآن لها أن تستقر على نظام ثابت ٠٠ » ٠ واذا سأل واحد عن المعتقلين ، جاءت النصيحة له : « حذار من السؤال والا ساءت العواقب ٠٠ » ٠

ويتساءل الكاتب : « ما بال الانسان ٠٠ قد تضاءل وتهافت حتى صار فى تفاهة بعوضة ، ما باله يمضى بلا حقوق ولا كرامة ولا حماية ، ما باله ينهكه الجبن والنفاق والخواء ٠٠ ان الآلة الجهنمية تطحن أول ما تطحن أصحاب الرأى والارادة ، فماذا

يعنى هذا ؟ ٠٠ » ٠ ويقول أحد أشخاص القصة : « انهم يبدعون فى نشر الرعب ، سامحهم الله » ٠ وتطلب صاحبة المقهى من الكاتب : « أدع الله كثيرا جدا ، قل له اننا فى حاجة شديدة الى دليل حى على رحمته وعدله ٠٠ منذ ملكت هذا المقهى وأنا دائبة على العناية به ، الأرض والجدران والأثاث تنال حظها كاملا من اهتمامى الكلى ، أما هم فينكلون بفلذات الأكباد ، عليهم اللعنة » ٠

وتستمر ممارسة الحكام عمليات قهر الانسان وتحطيم كيانه، وتشمل كافة الاتجاهات والانتماءات ، حتى ينهار الوطن كله فى ٥ يونية ١٩٦٧ ، فيستيقظ المخدوعون على « أعنف مطرقة صكت رءوسهم الثملة بنشوات العظمة » ٠ ويكتشفون مدى كذب الحكام وشعاراتهم ٠ وتنتشر حالات الحزن واللا مبالاة والانهيار النفسى والأخلاقى بين أفراد الشعب ٠ وبثمن باهظ دفعه الشعب تسقط « دولة المخابرات » ، ويلقى القبض على خالد صفوان المسئول عن التعذيب ٠ وينتقل « كثيرون ٠٠ من مقاعد الحكم الى أعماق السجون » ٠ وتفتضح جرائمهم وهى : اهمال القانون وشـــل القضاء واهدار آدمية الانســـان وتعذيب المعتقلين حتى الموت واغتصاب السيدات وتحطيم الأسر واجبار الشباب على أعمـــال الفتنة والجاسوسية ٠

وفى النهاية ، يخرج خالد صفوان من السجن ، مريضـــا معذب الضمير ، ليعترف أمام ضحاياه زبائن قهوة « الكرنك » بأنه خرج من « الهزيمة » أى « حياته الماضية » ، مؤمنا بمبادىء لن يحيد عنها هى « الكفر بالاستبداد والدكتاتورية ٠٠ الكفـــر بالعنف الدموى ٠٠ » ، الاعتماد على قيم الحرية والرأى واحترام الانسان والمنهج العلمى ٠٠ وهى العبرة والهدف من القصـــة كلها ٠

ثم تحولت قصة « الكرنك » الى فيلم سينمائى ٠ وعنـــد عرضه سنة ١٩٧٥ ، أقام صلاح نصر مدير المخابرات العامة

السابق ، دعوى قضائية ضد نجيب محفوظ مؤلف القصة وممدوح الليثى منتج الفيلم ، زاعما أن شخصية خالد صفوان فى القصة والفيلم ، تمثله هو بالذات · ولكن القضية انتهت برفض الدعوى ·

## السياسي واللص !

وفى قصته القصيرة « المسجون السياسى واللص ·· » ـ التى نشرتها « الأهرام » يوم ١١ أكتوبر ١٩٧٤ ـ فضح احسان عبد القدوس ، المعاملة القاسية التى كان يلقاها المعتقلون السياسيون · وعلى لسان بطل القصة هاجم احسان الحكومات التى كانت « تضطهد المجاهدين السياسيين الذين تعتقلهم ، وتعذبهم ، وتسلط عليهم المهانة ، فتجمع بينهم وبين اللصوص فى زنزانة واحدة ·· » · وقال احسان « ان الروح الوطنية مهما شذت لا يمكن أن توضع فى مستوى الروح الاجرامية ·· والرأى السياسى مهما كان ثوريا لا يمكن أن يقاس بمقاييس الجريمة العادية ·· والذى يطلق عقله ليفكر فى مستقبل وطنه ، غير الذى يطلق يده ليسرق ·· » · وفى القصة ذاتها فضح احسان ما حدث من نهب لمحتويات القصور الملكية ، والممتلكات التى وضعت تحت الحراسة · وقال ان الناهبين هم الحراس أنفسهم ، وان القانون لم يطبق عليهم ! ·

## جرحى الثورة

ومن أبرز القصص القصيرة التى نشرت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، القصة التى كتبها احسان عبد القدوس ، ضمن ركنه « أمس واليوم وغدا » فى « الأهرام » يوم أول نوفمبر ١٩٧٤ ، واختار لها عنوانا مباشرا يقول : « محاولة انقاذ جرحى الثورة » ·

فقد صور احسان كيف هوت « الثورة » بالوضع السياسى

والاقتصادى والاجتماعى ، لطبقة كبار الملاك ، حتى أن البطلة وأباها ، اللذين كانت عائلتهما تمتلك أكثر من عشرة آلاف فدان والكثير من العمارات والمجوهرات ، حددت اقامتهما فى شقة واحدة ، ولم يزد معاشهما الشهرى عن ثمانين جنيها ، بعد فرض الحراسة على العائلة . وتعرضا مع امثالهما لاستغلال النفوذ من « رجال الثورة » . فلم يتحمل الأب الصدمة ومات حزنا . ولم ينشر نعى له فى أية صحيفة « ربما لأنه لم يعد له وجود فى تقدير الناس منذ قامت الثورة ، فلم يعد له حق الحياة ولا حق الموت .. » . أما الابنة فهاجرت الى ايطاليا ومنها الى بريطانيا ولبنان ، حيث اضطرت الى بيع شرفها طلبا للقوت والحياة .

ويحاول احد « رجال الثورة » انقاذها باعادتها الى مصر ، ولسانه ينطق بما يجب أن يكون : « ان الثورات مهما تعمدت القضاء على الماضى ، لا تقضى على الانسانية .. وأنت قبل الثورة وبعد الثورة انسانة .. والثورة مسئولة عنك كانسانة .. عودى الى بلدك .. دارى فضيحتك .. » . فترد بطلة القصة نيابة عن كل ضحايا الثورة : « انها ليست فضيحتى ، انها فضيحة ثورتكم .. وأنت تريد أن تدارى فضيحتك لا فضيحتى .. دعنى أتمتع بأن أفضحكم حتى لو كنت انا الضحية » . ثم تعود البطلة الى مصر « للعلاج » ، ولكنها لا تتحمل ما احدثته « الثورة » من تغيير فى كافة الأوضاع ، فتضطر للهجرة والضياع من جديد ! .

وهكذا تفشل « الثورة » فى علاج ضحاياها ، « لأن جراح الثورات » ـ كما يقول المؤلف بلسان حال بطل القصة ( رجل الثورة ) ـ « أعمق واقسى من جراح الحروب .. انها جراح تنزف بالحقد والغيظ وشهوة الانتقام .. ولا علاج لها .. » .

وختم احسان عبد القدوس قصته ، بأن بطلها ( ممثل

الثورة ) لن يستطيع « ارضاء نعمت ( ضحية الثورة ) الا اذا وقف أمامها وانتحر ، حتى تحس أنها اخذت روحه ، نظير ما أخذته الثورة منها » ! ٠

ثم تحولت هذه القصة الى فيلم بعنوان « آه ياليل يا زمن » أخرجه على رضا ، وبدأ عرضه فى سنة ١٩٧٧ ٠

## الأفــلام

وقد عبرت السينما المصرية ، من واقع الحوادث والمعلومات التى كشفتها الصحف والكتب والقصص ، عن فظائع عهد الحكم الناصرى ومراكز قواه ٠ وبينت أهمية الانجازات الديمقراطية فى مستهل العهد الساداتى ، فى عدة أفلام عرض بعضها فى سنوات السبعينيات ، وهى بجانب « الكرنك » و « آه ياليل يا زمن » : زائر الفجر ، امرأة من زجاج ، طائر الليل الحزين ، وراء الشمس ، أسياد وعبيد ، احنا بتوع الأتوبيس ، القطط السمان ، والعرافة٠

## عـودة الوعى

أما الكتب التى تسجل فظائع العهد الدكتاتورى ، وتحذر من تكرارها ، وتدعم الاتجاه الديمقراطى ، فقد صدرت منهـــا مجموعة مهمة عقب حرب اكتوبر ، وخلال سنة ١٩٧٤ ٠

فى بيروت صدر فى يونية ١٩٧٤ ، كتاب توفيق الحكيم « عودة الوعى » ، نقلا عن ذكريات شخصية كتبها المؤلف فى يولية ١٩٧٢ ، وتناول بالنقد تطورات السنوات العشرين السابقة ايمانا منه بأن « المهمة الكبرى لحامل القلم والفكر هى الكشف عن وجه الحقيقة ٠٠ » ٠

ولما تسربت نسخ من الكتاب الى القارىء المصرى ، أجرت « آخر ساعة » حوارا مع المؤلف ، نشرته فى ٢٨ أغسطس ١٩٧٤

بعنوان : « وتكلم توفيق الحكيم بصراحة : أنا تصورت الثورة فى عودة الروح ، ونقدتها بقلمى فى عودة الوعى » ٠

وقد أوضح المؤلف أن مادة كتابه نقلت من « كراسة خاصة بى ٠٠ أشبه بالمذكرات ، نقدت فيها الثورة وعبد الناصر ٠٠ ولكنها تسربت واستنسخت فى بيروت ، فغضب البعض أو عتب ٠٠ ولكنى أعذر كل العذر أولئك الذين يخالفوننى الرأى والموقف والعاطفة» ٠

وفى مواجهة الشكوك التى أثيرت حول موقف الكاتب من « الثورة » ، قال : « ان المقبول بالفطرة هو الحب المطلق والوفاء الكامل لمن تحب وتساند بالحق أو بالباطل ٠٠ وهذا ما لم أفعله فى حياتى وما لم أستطعه ٠٠ » ، ولهذا لم أرتبط بحزب من الأحزاب ٠٠ « فأنا لا أستطيع بطبعى هذا أن أعطى تفويضا على بياض بحب مطلق وبمساندة أبدية ٠٠ فأنا أحب وأناقش وأساند وأعارض » ٠

وعن لجوء الأدباء خلال العشرين سنة السابقة ، الى الرمز للأفكار والأشخاص ، والعودة للتاريخ ٠٠ قال توفيق الحكيم ان هذا الأسلوب « ليس هروبا من الواقع بمحض الاختيار ٠٠ ولكنه نوع من التحايل للتعبير عن الواقع بطريقة مأمونة ، يراد بهـا الاشارة والايحاء والتلميح الى الواقع عن الطريق غير المباشر ٠ وهذا يحدث فى كل زمان ومكان ، يتعذر فيه لسبب أو لآخر مواجهة الحقيقة أو الواقع مواجهة مباشرة ٠٠ » ٠

وفى أكتوبر ١٩٧٤ ، سمحت الرقابة على الكتب بتوزيع « عودة الوعى » فى مصر ، ثم وافقت على نشر الكتب التى ترد عليه ٠ وفى مواجهتها أعد المؤلف كتاب « وثائق فى طريق عودة الوعى » ، الذى صدر فى بيروت سنة ١٩٧٥ :

## « سنة أولى سجن »

وفى سبتمبر سنة ١٩٧٤ ، صدر كتاب « سنة أولى سجن » متضمنا بعض الرسائل التى كتبها مصطفى أمين من داخل السجون التى أمضى بها نحو تسع سنوات ، الى أخيه على أمين فى لندن ، وصديقه الصحفى الكبير سعيد فريحه فى بيروت ، وبعض أقاربه وأصدقائه ٠٠ وسجل فيها جانبا من قصة الظلم الكبير الذى حل به ، من يولية ١٩٦٥ الى يولية ١٩٦٦ ، كحلقة فى سلسلة الصراع الضارى بين « مراكز القوى » ، التى لفقت له الاتهامات ، ثم دفعت الأغراض الحاكم الفرد الى تصديقها ، بعيدا عن مبادىء الحق والعدل والدين ٠

واستنفرت وقائع « سنة أولى سجن » ، ضمير ومنطق محمود سليمان غنام ، المحامى ووزير التجارة والصناعة السابق ، فكتب فى « أخبار اليوم » فى ١٦ نوفمبر ١٩٧٤ ، تعليقا بعنوان : « لو كان هذا الضابط أمامى لقتلته ! ٠ بلاغ مفتوح الى المدعى الاشتراكى لتحقيق التعذيب والجرائم ضد الأخلاق والقانون » ، أبرز فيه بشاعة ما تعرض له مصطفى أمين من تعذيب مادى وأدبى واكراه ، بلغ حد تهديده بالقتل أو الاعتداء على خطيبته ، ان لم يعترف بجرم لم يرتكبه ٠ وقال الكاتب الذى شارك فى ثورة ١٩١٩ ، انه لو تمكن من هذا الضابط المسئول عن التعذيب لقتله ! ٠

وتأكيدا لما رواه مصطفى أمين ، ذكر محمود سليمان غنام أنه عرف من نقيب للمعلمين ، صديق حميم لحمزة البسيونى ، قائد السجن الحربى ، أنه يبقر بطن من يشاء من المسجونين بخنجر أو يقتله بمسدس ويأمر بدفنه « ولا من درى ولا من شاف » ٠٠ وأنه يفتخر بأنه كان يدفن عشرات الأحياء تحت

رمال صحراء مدينة نصر ·· ويعلن أنهم فروا من السجن هاربين ·

وطلب الكاتب اعتبار كتاب « سنة أولى سجن » ، وتعليقه عليه في « أخبار اليوم » ، بلاغا علنيا للمدعي العام الاشتراكي ، للتحقيق في الوقائع البشعة الواردة بهما · كما طلب التحقيق فيما تعرض له الأبرياء من ظلم وتعذيب في قضية كمشيش ·

ثم استكمل مصطفى أمين ، نشر رسائله التي كتبها أيام محنة السجن في كتابيه : « سنة ثانية سجن » و « سنة ثالثة سجن » ، اللذين بدأ صدورهما سنة ١٩٧٥ ، وأعيد طبعهما عدة مرات ·

## زنزانة صاحبة الجلالة

وكان مصطفى أمين قد استثمر انفراده بنفسه في الزنزانة ، في كتابة ذكرياته عن رحلة النضال الطويل ، الذي خاضته الصحافة المصرية ضد القيود والانحرافات ، ويبعث بها الى صديقه سعيد فريحة في بيروت · وفي سنة ١٩٧٤ ظهرت بالقاهرة في كتاب عنوانه « صاحبة الجلالة في الزنزانة » ، صدره الكاتب بعبارة تقول : « ·· الصحافة الحرة تمنع قيام الآلهة والأصنام ، فلا يعبد الشعب الا الها واحدا ، ولا يخاف الا من اله واحد ، ولا يحاسبه الا اله واحد ·· » ·

## نفاقستان والوسواس

وخلال سنة ١٩٧٤ ، صدرت عدة طبعات من كتابين للدكتور ابراهيم عبده هما : « رسائل من نفاقستان » و « الوسواس الخناس » · وقد وضعهما المؤلف في شكل رسائل منه الى

صديق ، يبلغه فيها بأسلوب الرمز والسخرية العفيفة ، بما دار في مصر منذ « حركة الجيش » فى يولية ١٩٥٢ ، من أخطاء فى الحكم ، وظلم وفساد فى المجتمع ، وهزائم أمام الأعداء ٠٠ حتى « حركة مايو ١٩٧١ » ، التى أعادت الحق والحرية ، وأرست الدستور والقانون ، فصححت الأوضاع وأنهت عهـــد الانهيار والهزيمة ، وحققت نصر أكتوبر ١٩٧٣ ، وبشرت بعهد الكرامة والرخاء ٠

ورغم ما تضمنته صفحات الكتابين من وقائع كثيرة تكشف ستر الحكام وتهز مكانتهم ، فقد صرحت الرقابة ووزير الاعلام بنشرهما ، تنفيذا لمبادىء « ثورة التصحيح والدستور ووثيقة أكتوبر » ، وحتى « يبطل الباطل ويصح الصحيح » ٠

## معركة العـــدالة

وتحت عنوان « هذه شهادتي فى مذبحة القضاة » ، قدمت « أخبار اليوم » ـ فى ٢٦ أكتوبر ١٩٧٤ ـ مقتطفات من كتاب كان تحت الطبع ، بعنوان « معركة العدالة فى مصر » ، ألفــه المستشار ممتاز نصار ، رئيس نادى القضاة سنة ١٩٦٩ ، وقد وضعته « مراكز القوى » على رأس القائمة التى قررت التخلص منها قبل المذبحة بفترة طويلة ٠

والكتاب يروى أسرار المعركة التي استمــرت خمس سنوات بين « مراكز القوى » والقضاة ٠ وبدأت بتفكير القضاة فى تقصى أسباب هزيمة يونية ١٩٦٧ وتحديد المسئول عنها ٠ حتى انتهت بعزل مائتين وثلاثة من رجال القضاء الذين لم يخضعوا « لمراكز القوى » ٠

وكان عبد الفتاح حسن ، المحامى والوزير السابق ، قـد أعتقل مساء يوم ٣١ أغسطس ١٩٦٩ ، بعد ساعات من توقيع الرئيس جمال عبد الناصر ، على قانون وقرارات ذبح القضاة ٠ وبقى فى المعتقل دون اتهام أو تحقيق ، حتى يوم ١٢ نوفمبر ١٩٧٠ ، عندما أفرج عنه الرئيس السادات ، بعد أيام قليلة من توليه الرياسة ٠

ثم كشف عبد الفتاح حسن ، فى مقال له « بأخبار اليوم » فى ٩ نوفمبر ١٩٧٤ ، عن السبب فى اعتقاله ، قائلا انه رغبـة « مراكز القوى » فى بث الخوف فى نفوس القضاة ، باشاعة أنه عارض قرارات مذبحة القضاء ، فكان جزاؤه الاعتقال ٠ أما الحقيقة فهى أنه أعتقل قبل اذاعتها ومعرفته بها ٠

ولما صدرت مذكرات عبد الفتاح حسن فى ديسمبر ١٩٧٤ ، بعنوان « ذكريات سياسية » ، نقلت « أخبـــار اليوم » فى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٤ ، عنها قوله « ان مثل محكمة الدجوى لا تستهدف عدلا ، وانما غاية قصدها أن توثق أحكاما معينة وعقوبـــات مقررة ٠ ولذلك عاهدت الله بعد أن عدت الى المحاماة ، ألا أقبل الحضور فى أية قضية سياسية أمام محكمة استثنائية ، حتى لا أكون شريكا فى توثيق الأحكام الظالمة ٠ ومن الأفضل أن يصدر رئيس الدولة ( وهذا حقه ومن سلطاته ) ، قرارا بابطال ما ترتب على محاكمات الدجوى من آثار ٠

## مايو ٠٠ يا حبيبى

وفى نوفمبر ١٩٧٤ ، صدر كتاب أنور زعلوك « مايو ٠٠ يا حبيبى » ، الذى ضم مجموعة « صور حية ٠٠ مكتوبة بقلم

عاش قمة المأساة الدامية ‥ اختفاء الانسان ‥ غياب القانون ‥ سجن الحرية ‥ » ، التى « قد تمرض ‥ قد تنتكس ‥ ولكنها لا تموت أبدا ‥ » ٠

وتصاحب هذه الصور ، أعمال الاستبداد والظلم واهدار آدمية الانسان ، فى العهد الناصرى ، وتبين مدى أهمية « معركة التصحيح » التى خاضها الرئيس السادات فى ١٥ مايو ١٩٧١ ، والتى قادت الى نصر اكتوبر ١٩٧٣ ٠ فان « الجندى العربى لم يعبر الى سيناء الحبيبة ، فوق معابر من الحديد صنعها سلاح المهندسين ‥ انما عبر فوق معابر نابضة بالحياة ، اسمها حرية الانسان ، كرامة الانسان ، سيادة القانون ‥ » ٠

## (٧) أهم نتائج النصر :
## تحرر الآراء ·· وتعدد الأحزاب

كان اهم ما أسفر عنه نصر أكتوبر ١٩٧٣ ، في المجال السياسي الداخلي ، هو التطور الكبير في أسلوب المشاركة الشعبية في ادارة شئون الدولة ، الذي تمثل في اقرار حرية تعدد الاتجاهات والآراء والمواقف ، بعد بروز الاتجاه الشعبي الجامع الرافض للرأي الواحد والموقف الموحد ، واطمئنان القيادة السياسية العليا للدولة ، الى سلامة الجبهة الداخلية التي تأكدت في حرب أكتوبر اعدادا وانجازا ، وقدرتها على الافادة من التعدد في الآراء والتجمعات ، بما يزيدها وعيا وقوة وتماسكا ·

فقد اتخذ الرئيس أنور السادات ، في ابريل ١٩٧٤ ، الخطوة الأولى على طريق التحول من صيغة « التنظيم السياسي الواحد» الواجهة الشعبية للحكم الفردي ، التي بدأ تنفيذها بانشاء « هيئة التحرير » في ٢٣ يناير ١٩٥٣ ، الى صيغة الأحزاب السياسية المتعددة ، السند الشعبي للديمقراطية · وذلك عندما سمحت « ورقة أكتوبر » التي أعلنها الرئيس في ابريل ١٩٧٤ ، لكل قوى « التحالف الوطني » بالتعبير عن مصالحها وآرائها المتعددة ،

حتى يتضح الاتجاه السائد فتأخذ به الدولة · وبهذا صار اختلاف الاتجاهات والآراء ـ وهو الفكرة الأولية لتعدد الأحزاب ـ عملا مسموحا به ومرغوبا فيه ·

## تطوير الاتحـــاد والصحافـة

ثم أصدر الرئيس « ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى » فى أغسطس ١٩٧٤ ، التى شجعت بلورة الاتجاهات المختلفة داخل « الاتحاد الاشتراكى » وتمثيلها فى قياداته ، والسـماح بقيام « منابر » متعددة داخل « الاتحاد » ، للتعبير عن الآراء المتنوعة · ودعت ورقة التطوير الى جعل عضوية « الاتحاد » اختيارية ، حتى يرفع التنظيم السياسى الواحد وصايته عن العاملين فى المجالات السياسية والنقابية والاجتماعية المتعددة ·

ودار حوار حر واسع النطاق ، على صفحات الصحف ، وداخل مجلس الشعب والاتحاد الاشتراكى والهيئات والنقابات ، حول تطوير الاتحاد الاشتراكى ، امتد الى تطوير أوضاع الصحافة أيضا ·

## حـرية الشعب

فقد كتب مصطفى أمين ـ فى « أخبـــار اليوم » فى ١٧ أغسطس ١٩٧٤ ـ يتساءل : « ماذا بعد أنور السادات ؟ » ، ويوضح أن الرئيس الســادات قصد من « تطـــوير الاتحـــاد الاشتراكى » ، ملء الفراغ الذى قد يحدث بعد انتهاء حكمه ، وسد الطرق أمام احتمال عودة الدكتاتورية ، « ولهذا يجب مناقشــة « ورقة الاتحاد الاشتراكى » ، على أساس ما يوفره الدستور من حريات للشعب ، بحيث يجعل من المستحيل على أى حاكم أن يحرمه من هذه الحريات ، أو من بعضها ، بأى حجة من الحجج

ولأى سبب من الأسباب ·· » · وخلص الكاتب الى أن « ما يفعله أنور السادات بورقة الاتحاد الاشتراكى ، هو أنه يدعو الشعب ليشارك في اختيار وزيته ·· وقد اختار أنور السادات الوريث ·· وهو الشعب المصرى الحر » ··

وأكد مصطفى أمين تصوره هذا ، عندما كتب عن « صاحب الجلالة الشعب » – في أخبار اليوم » في ٣١ أغسطس ١٩٧٤ – يقول ان ورقة تطوير الاتحاد الإشتراكي « تتلخص فى ثلاث كلمات هي : « الأمة مصدر السلطات » · فبعد انتصار الشعب والجيش فى معركة العبور ، رأى أنور السادات أن الشعب هو البطل ، وأن من حق الشعب أن يحكم نفسه بنفسه ، وأن يختار حكامه ، وأن يختار نظام حكمه ·· » · ولهذا السبب كان الاقتراح باختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب لا الاستفتاء ، واختيار نائبه بالانتخاب وليس بالتعيين · ولنفس السبب رفض الرئيس تأجيل عودة الحريات الى ما بعد خروج آخر جندى اسرائيلى ، كما رفض وضع حدود للمناقشة فى تطوير « الاتحاد الاشتراكى »، ورحب بكل كلمة قيلت عن تقييد حقوق رئيس الجمهورية ·

## الجمعية الوطنية

وخلال متابعته للمناقشات الحرة ، التى جرت فى جلسات الاستماع التى عقدها مجلس الشعب ، كتب مصطفى أمين فى مقاله « ارادة الشعب » – الذى نشرته « أخبار اليوم » فى ١٤ سبتمبر ١٩٧٤ – أن الرئيس أعلن ميله الى السماح بقيام حزبين اذا اراد الشعب ، فلم يتردد كثير من المتحدثين فى أن يخالفوا رأيه · بعضهم اعترض على قيام الأحزاب · ، والبعض طالب بأكثر من حزبين ، والأقلية طالبت بحزب واحد ·· وتعجب الكاتب من الذين طالبوا بأن يرأس أنور السادات الحزبين معا ! ··

ووصف بالسذاجة من قالوا « ان أمريكا تريد قيام الأحزاب » ، ومن قالوا « ان روسيا تريد حزبا واحدا ! » • وقال « ان الشعب المصرى وحده هو الذى سيختار نظامه •• » • وطالب بانتخاب « جمعية وطنية » ممثلة للشعب كله ، تتولى نظام الحكم الذى يريده الشعب •

## المطـــالبة بالأحـــزاب

وعندما استطلعت « آخر ساعة » ، فى ١٨ سبتمبر ١٩٧٤ ، آراء الفئات الشعبية المختلفة فى تطوير « الاتحاد الاشتراكى » ، كانت الأغلبية الساحقة منها فى جانب النظام الحزبى • فقد قال رئيس سـابق لمحـكمة النقض وعضو سابق بالحـزب الوطنى : « ان عودة الأحزاب لا ينبغى أن تخيفنا » • ورفضت مدرســة بكلية الاعلام التفرقة بين العمال والفلاحين والمثقفين والرأسمالية الوطنية • وطالبت بعودة أحزاب الرأى الوطنى الصحيح والبرامج الوطنية الواضحة • وقال مدير عام بشركة للأدوية : ان الحرية حلوة ، وليس أحلى منها الا الديمقراطية • والديمقراطية تتمثل فى الأحزاب ، أساس النظام الديمقراطى البرلمانى فى أغلب دول العالم • ان الأحزاب قوة للوطن ، ومدرسة سياسية للشعب •

وأيدت طالبة فى بكالوريوس الخدمة الاجتماعية قيام الأحزاب المتعددة • وطالبت باطلاق حرية الآراء والأفكار • وقالت اننــا عشنا سنوات طويلة كان كل هم « مراكز القوى » فيها أن تكتم الأصوات الحرة • وكانت النتيجة المباشرة هزيمة يونية ١٩٦٧ • وبعد وقوعها كان الصوت الوحيد المسموح له بالكلام يؤكد اننا انتصرنا • وجرى تصحيح هذا الوضع على مراحل توجت بيوم ٦ اكتوبر ، المطرقة القوية التى فتحت أمامنا أبواب الحرية • وكان النصر هو نصر كل المواطنين ، فلا يمكن أن يحرم أصحابه من تأكيد ذاتهم وقدرتهم على أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم •

وفى اعتقاد مدرسة بالمطرية ، أن الخطأ فى تكوين الاتحاد الاشتراكى أنه بنى من أعلى • وكانت قنوات التوصيل فيه تعمل من القمة الى القاعدة ، لتحمل اليها القرارات والأوامر مع أن المطلوب أن يكون التنظيم فى خدمة القاعدة العريضة للجماهير ، وأن يكون رأى القاعدة موضع الاعتبار • وقالت ان الأحزاب بصورتها القديمة لن تعود ، فالعقلية المصرية تطورت ومطالبنا تعدلت • وستظهر صور جديدة لأحزاب متطورة يمكنها أن تعمق فينا الوعى وتؤكد الحرية •

## استمرار التحالف

اما رجال الحكم ، فكانوا يرغبون فى استمرار « الاتحاد الاشتراكى » •

وقد ابرزت « الأهرام » على صفحتها الأولى يوم ٤ أكتوبر ١٩٧٤ ، حديث الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء ، فى المؤتمر السياسى الذى نظمه اتحاد طلاب مصر ، لمناقشة « ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى » • واختارت له عنوانا يقول : « ٣ تحديات يواجهها التنظيم السياسى : خوض معركة التحرير ، والاستقلال الوطنى ، والانفتاح الاقتصادى » • فقد حدد رئيس الوزراء ، الدور المرتقب للاتحاد الاشتراكى ، فى نشر الحقائق واضحة محددة دون تزييف أو تشويه ، وشرحها للجماهير لحشد طاقاتهم • ودعم الاستقلال الوطنى فكرا واقتصادا وسياسة ، دون الانحراف الى اليمين أو اليسار • أما الانفتاح الاقتصادى ، فيجب أن يفهم الاتحاد الاشتراكى الذى يقود التحالف الوطنى أنه اطلاق للطاقات وتجنيد للامكانات المصرية والعربية ، وليس عودة الى مجتمع القلة ، وليس مجموعة من السلبيات •

وفى نفس المؤتمر قال الدكتور فؤاد محيى الدين وزير الصحة ، ان الحوار الذى دار حول تطوير التنظيم السياسى ،

كشف عن بعض المحاولات للقضاء على التحالف وتمزيق وحدة الشعب بتقسيمه الى أحزاب وكتل · وأكد أن التحالف الوطنى هو الأساس الذى قام عليه الماضى ، والذى سوف نبنى عليه المستقبل ·

وقال محمد حامد محمود ، وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية ، ان الوحدة الوطنية المتمثلة فى التحالف ، ضرورة يحتمها الواقع المصرى · فلا بديل عن التحالف حتى نحرر الأرض ونوفر الرخاء ·

## المثقفون والعمال

وتحت عنوان : « العمال والفلاحون ·· والمسئولية الكبرى » ، فى « أخبار اليوم » فى ٢٦ أكتوبر ١٩٧٤ ، كتب أحمد أبو الفتح أن مصر تمر بأخطر مرحلة فى تاريخها السياسى ، فلأول مرة منذ سنين طوال تتاح لشعب مصر بكافة فئاته ، الفرصة الكاملة لمناقشة مستقبله السياسى · فالمنابر فى القاهرة والأقاليم تعج بالآراء ، فى حرية وصراحة · والصحافة المصرية تنقل المناقشات بأمانة ونزاهة تبشر بخير عميم ، وتثبت أن الشعب كله صحا لمستقبله وحرص على تحقيق أهدافه ·

وأشار الكاتب الى تشجيع الرئيس السادات لكل مصرى على ابداء رأيه ، حتى ولو خالف ما يراه الرئيس ·

وفى مناقشته لما قاله قادة العمال فى جلسة الاستماع فى مجلس الشعب ، أعرب الكاتب عن أسفه لأن بعض العمال نادوا باسكات من سموهم بالمثقفين والمتعلمين ، ورد عليهم قائلا انه اذا كان العمال والفلاحون هم عماد الانتاج ، فان العلماء والمثقفين ـ رغم قلتهم ـ هم عماد تقدم الدولة فى كل المجالات · ونصح أحمد أبو الفتح العمال بعدم التمسك بتمثيلهم مع

الفلاحين بنسبة ٥٠٪ فى المجلس النيابى ، بعد أن فشلت هذه النسبة في تحقيق مطالبهم • وفى مواجهة رفضهم لتعدد الأحزاب، قال الكاتب انهم يمثلون ٩٠٪ من الشعب ، والحزب الذى لا يحظى بنسبة كافية منهم سيكون حزبا ضعيفا لا يؤثر على سير الأمور فى البلاد •

وفى « عزيزتى أخبار اليوم » - فى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٤ - رسالة من قارىء بالقاهرة تقول : لا ديمقراطية دون تعدد الأحزاب • عانينا فى ظل نظام الحزب الواحد كل أنواع الظلم •

## مجلس الصحافة والمنابر

وأسفر الحوار الحر الواسع حول « تطوير الاتحاد الاشتراكى» والصحافة ، عن قرارين ، أولهما أصدره الرئيس يوم ١١ مارس ١٩٧٥ ، بصفته رئيسا « للاتحاد الاشتراكى » ، بتشكيل « المجلس الأعلى للصحافة » برئاسة « الأمين الأول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى » ، لوضع ميثاق الشرف الصحفى ، والنظر فى كافة شئون الصحافة وحل مشكلاتها •

أما القرار الثانى ، فقد أصدره « المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى » فى يولية ١٩٧٥ ، بانشاء « منابر » للرأى داخل « الاتحاد » •

كما أصدر المؤتمر « ميثاق العمل والشرف الصحفى » ، الذى وافقت عليه « الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين » فى ١٥ ديسمبر ١٩٧٢ ، ويتضمن الالتزامات الكفيلة بمنع الانحراف ، خاصة بعد الغاء الرقابة على الصحف • ويحدد علاقة المؤسسات الصحفية « بالاتحاد الاشتراكى » • ويشتمل على الضمانات التى تمكن الصحفيين من ممارسة مسئولياتهم •

وكان أكبر المنابر ، هو « المنبر الديمقراطى الاشتراكى » ، الذى أعلن فى ٢١ أكتوبر ١٩٧٥ ، برياسة محمود أبو وافية ، عضو مجلس الشعب ·

وتوالى انشاء المنابر بسرعة وكثرة ، حتى بلغ المطلوب انشاؤه منها ٤٠ منبرا · مما أثار نقاشا ساخنا على صفحات الصحف ، وفى « الاتحاد الاشتراكى » ، ودفع الرئيس السادات الى تأليف « لجنة مستقبل العمل السياسى » فى ٢٦ يناير ١٩٧٦ ، لدراسة تطوير « الاتحاد الاشتراكى » وانشاء « المنابر » ، ودورها فى دعم الديمقراطية الناشئة ·

واستطلعت اللجنة آراء الهيئات والنقابات والأفـــراد ·· ومارست عملها حتى يوم ٩ مارس ١٩٧٦ · وصاحب نشاطهـا قدر كبير من حرية الصحافة ، التى ناقشت تعديل الدستور ونظام الانتخاب ، والغاء نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين ، و «انتخاب» رئيس الجمهورية بدلا من « الاستفتاء » عليه ، والحد من سلطاته الواسعة ·

وقدمت « لجنة مستقبل العمل السياسى » تقريرها يوم ١٦ مارس ١٩٧٦ ، الى الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى ولجنته المركزية ، اللتين أقرتاه · وقد انتهى التقرير الى رفض قيـــام الأحزاب ، والابقاء على « الاتحاد الاشتراكى » ، مع السماح بتجمعات فكريةداخله ، أطلق عليها « منابر ثابتة » ·

## التنظيمات

وأقر مجلس الشعب هذا الاتجاه ، مـــع استبـدال لفظ « تنظيمات » بلفظ « منابر » ·

وقرر الرئيس الســـادات فى مارس ١٩٧٦ ، قيام ثلاثة « تنظيمات » : الأول ، هو « تنظيم مصر العربى الاشتراكى » ،

الذى يمثل الوسط ، ويرأسه ممدوح سالم رئيس الوزراء . والثانى ، هو « تنظيم الأحرار الاشتراكيين » الذى يمثل اليمين ، ويرأسه مصطفى كامل مراد ، عضو مجلس الشعب . والثالث هو « التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى » الذى يمثل الاتجـــاه اليسارى ، ويرأسه خالد محيى الدين ، العضو « بمجلس قيادة الثورة » سابقاً .

وكان قيام « التنظيمات » خطوة هامــة فى الاتجـاه الى الديمقراطية ، صاحبها تأكيد من الرئيس السادات والحكومـة القائمة ، باطلاق حرية الرأى . وبالفعل شاهدت الساحة السياسية والصحفية ، اتساعا كبيرا فى دائرة ممارسة الحريات ، امتد الى اجهزة الاعلام الرسمية : الاذاعة والتليفزيون .

ثم جرى الانتخاب لعضـــوية مجلس الشعب فى أكتوبـــر ونوفمبر ١٩٧٦ ، فى حرية ونزاهة . وأسفر عن فوز « تنظيم مصر العربى الاشتراكى » بالأغلبية الساحقة ، تلته مجموعة المستقلين ، و « تنظيم الأحرار الاشتراكيين » ، و « التجمع الوطنى التقدمى » .

## زعـــامة المعارضـــة

وفى أول اجتماعات مجلس الشعب بعد الانتخاب ، يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٦ ، تقرر أن يتولى زعامة المعارضة البرلمانية « تنظيم اليمين » ، الذى فاز بأكبر عدد من مقاعد المجلس بعد « تنظيم الوسط » . وبهذا تولى مصطفى كامل مراد ، مقرر « تنظيم الأحرار الاشتراكيين » زعامة أول معارضة دستورية منذ قيام « حركة الجيش » فى ٢٣ يولية ١٩٥٢ .

## الأحزاب وصحفها

وبسرعة تحولت « التنظيمات » الى « أحزاب » ، عندمـا

أعلن ذلك الرئيس أنور السادات في مجلس الشعب يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٦ ٠

ثم وافقت اللجنة التشريعية بمجلس الشعب في يناير ١٩٧٧، على حق الأحزاب السياسية في اصدار صحف لها ، دون الحصول على موافقة « الاتحاد الاشتراكي العربي » أو « المجلس الأعلى للصحافة » ٠

وبدأ التطور الهائل في « المناخ الصحفي » في مصر ، بظهور صحف الأحزاب ، التي كسرت احتكار صحف الحكومة للساحة الصحفية ، وتمتعت بالحرية منذ بداية صدورها ، بفضل الغاء الرقابة السابقة للنشر على الصحف ، منذ فبراير ١٩٧٤ ٠

وكانت أول صحيفة حزبية تصدر في مصر — منذ الغاء الأحزاب وصحفها في يناير ١٩٥٣ — هي صحيفة « مصر » الأسبوعية ، التي أصدرها يوم ٢٨ يونية ١٩٧٧ — بعد صدور قانون الأحزاب — « حزب مصر العربي الاشتراكي » الذي ترأسه ممدوح سالم رئيس الوزراء ٠

ثم أصدر « حزب الأحرار الاشتراكيين » ، الذي ترأسه مصطفى كامل مراد ، صحيفة « الأحرار » ، يوم ١٤ نوفمبر ١٩٧٧ ٠ وهي أول صحيفة حزبية معارضة تصدر في مصر ، منذ قيام « حركة الجيش » سنة ١٩٥٢ ٠

وفي أول فبراير ١٩٧٨ ، أصدر حزب « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » ، الذي ترأسه خالد محيي الدين ، صحيفة « الأهالي » ٠

وتوالى تأليف الأحزاب واصدار الصحف المعبرة عنها ، حتى تألفت صورة الأوضاع السياسية والصحفية الحالية ، التي يعود

الفضل فى تحقيقها الى الاتجاه الديمقراطى ونصر أكتوبر العظيم •

## الخلاصة

وهكذا كانت الرحلة فى ساحة السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونية ١٩٦٧ ، وآثارها المدمرة لكيان الدولة والفرد •• حتى نصر أكتوبر ١٩٧٣ ، ونتائجه البناءة للانسان والشعب •

لقد مثلت هزيمة يونية مصبا طبيعيا لروافد الدكتاتورية ، تجمعت فيه نتائج جمع الحاكم بين كل السلطات ، وحرمان الانسان من كافة الحريات ، وتزييف الواقع ، وتبديد أموال الشعب ، وتسخير جميع امكاناته لخدمة الحاكم الفرد وضمان أمنه وبقائه ، دون مصلحة الوطن وسلامته • فتعددت الكوارث العسكرية والسياسية والاقتصادية • وأدمنت مصر الهزيمة فى مواجهة أعدائها بالخارج ، بعد أن حطم حكامها أركان صمودها وبقائها من الداخل • ودفع الشعب الثمن غاليا من ماله وحريته وأرواح أبنائه •

وبمجرد أن اتجه الرئيس السادات الى تصحيح أخطاء الحكم الفردى ، باقرار القانون واشاعة الثقة والاطمئنان ، وتوسيع دائرة الحريات ، استطاع أن يخطط ويعد وينفذ معركة تحرير الأرض المغتصبة واستعادة الكرامة السليبة على اسس سليمة ، حققت الأهداف والنتائج المرجوة منها •

وكما كان الأسلوب الديمقراطى ، هو العامل الفعال فى تحقيق نصر أكتوبر ١٩٧٣ ، فقد اتخذ منه الرئيس السادات أساسا لتحقيق المزيد من الخطوات على طريق الديمقراطية ، حتى وصل الى تغيير صيغة العمل السياسى من التنظيم الواحد والرأى الموحد ،

الى تنوع الآراء وتعدد الأحزاب ، وهى الصيغة التى نحيا بها حتى اليوم ٠

واذا كانت هزيمة يونية قد هزت أركان الحكم الفردى ، وسمحت لصوت الشعب بالارتفاع مطالبا بالحرية والاصلاح ، فقد دعم نصر أكتوبر أركان النظام الساداتى ذى الاتجاه الديمقراطى ، وفتح الأبواب أمام الشعب للمشاركة فى شئون حكمه ٠

وبحكم كونه بطل نصر أكتوبر ، وقائد الاتجاه الديمقراطى ، وصاحب قرار انشاء الأحزاب ، فقد كان الرئيس أنور السادات ينتظر دائما الاعتراف بفضله ومساندة قراراته ، خاصة من الفئات التى أفادت كثيرا من تحقيق النصر والحرية ٠ ولكن تطورات الحياة السياسية وطبيعة الصراع فيها ، لم تأت بما ينتظر الرئيس أو يريد ! ٠

# مصادر الدراسة ومراجعها

## أولا : الصحف

١ ـ الأخبار : من سنة ١٩٦٧ الى سنة ١٩٧٥ ٠

٢ ـ أخبار اليوم : من سنة ١٩٦٧ الى سنة ١٩٧٥ ٠

٣ ـ آخر ساعة : من سنة ١٩٦٧ الى سنة ١٩٧٥ ٠

٤ ـ أكتوبر : سنة ١٩٨٤ ٠

٥ ـ الأهرام : من سنة ١٩٦٧ الى سنة ١٩٧٥ ٠

٦ ـ الأهرام الاقتصادي : سنة ١٩٨٦ ٠

٧ ـ الجمهورية : من سنة ١٩٦٧ الى سنة ١٩٧٥ ٠

٨ ـ روز اليوسف : من سنة ١٩٦٧ الى سنة ١٩٧٥ ٠

٩ ـ المساء : من سنة ١٩٦٧ الى سنة ١٩٧٥ ٠

١٠ ـ المصور : من سنة ١٩٦٧ الى سنة ١٩٧٥ ٠

١١ ـ الوفد : سنة ١٩٩١ ٠

## ثانيا : الكتب

١ ـ أحمد بهاء الدين ، محاوراتى مع السادات ٠
( القاهرة : دار الهلال ، ١٩٨٧ ) ٠

٢ ـ أحمد شلبى ، مصر فى حربين : ١٩٦٧ و ١٩٧٣ .
( القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٥ ) .

٣ ـ أنور السادات ، البحث عن الذات ، قصة حياتى .
( القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٨ ) .

٤ ـ أنور السادات ، وصيتى .
( القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨٢ ) .

٥ ـ توفيق على منصور ، شرم الشيخ ومضيق تيران ، بين السلام والحرب ، سلسلة « كتابك » ، العدد ١٦٢ .
( القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣ ) .

٦ ـ جمال العطيفى ، الطريق الى الديمقراطية .
( القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨ ) .

٧ ـ جلال الدين الحمامصى ، حوار وراء الأسوار .
( القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٦ ) .

٨ ـ حجاى أرليخ ، « السادات والطلاب ، الشباب يواجه الانفتاح » ، البحث الثانى فى : « النظام الحاكم والمعارضة فى مصر في عهد السادات » ، سلسلة « كتب مترجمة » ، رقم ٧٧٠ .
( القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، د.ت ) .

٩ ـ رمزى ميخائيل ، أزمة الديمقراطية ومأزق الصحافة « القومية » ١٩٥٢ ـ ١٩٨٤ .
( القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٨٧ ) .

١٠ ـ رمزى ميخائيل ، الصحافة المصرية وحرب يونية ١٩٦٧ ، مجلة « عالم الكتاب » ، العدد ٣٥ .

( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، يولية ـ سبتمبر ١٩٩٢ ) ٠

١١ ـ سيد مرعى ، أوراق سياسية ، جـ ٢ و جـ ٣ ٠
( القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ) ٠

١٢ ـ صلاح العقاد ، السادات وكامب ديفيد ، الاتفاقات وأصولها التاريخية ٠
( القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٨٤ )

١٣ ـ طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ ، سلسلة « كتاب الهلال » ، العدد ١٩٢ ٠
( القاهرة : دار الهلال ، ١٩٩١ ) ٠

١٤ ـ عبد العظيم رمضان ، حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ :
( القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٨٤ )

١٥ ـ عبد العظيم رمضان ، تحطيم الآلهة ، قصة حرب يونية ١٩٦٧ ، جـ ١ ، جـ ٢ ٠
( القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ) ٠

١٦ ـ عبد القادر ياسين ، حرب أكتوبر والمفاجأة الإستراتيجية ٠
( القاهرة : سينا للنشر ، ١٩٩٠ ) ٠

١٧ ـ كامل زهيرى ، الصحافة بين المنح والمنع ، ملحق مجلة « الموقف العربى » ، العدد ٣٦ ، يولية ١٩٨٠ ٠
( القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨٠ ) ٠

١٨ ـ ماهر برسوم عبد الملك ، مذكرات مستشار مصرى ٠
( القاهرة : دار العرب للبستانى ، ١٩٨٥ ) ٠

١٩ ـ محمد جبر ، الملف السرى لحرب أكتوبر ٠
( القاهرة : دار الشعب ، ١٩٧٤ ) ٠

٢٠ ــ محمد حسنين هيكل ، الانفجار ، ١٩٦٧ ، حرب الثلاثين سنة ، ط ١ .
( القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٠ ) .

٢١ ــ محمد عبد الغنى الجمسى ، يوميات حرب أكتوبر ، سلسلة « كتاب الحرية » ، العدد ٣١ .
( القاهرة : دار الحرية ، ١٩٩٢ ) .

٢٢ ــ محمد فوزى ، حرب الثلاث سنوات ، جـ ١ .
( القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٤ ) .

٢٣ ــ موسى صبرى ، وثائق حرب أكتوبر .
( القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٤ ) .

٢٤ ــ موسى صبرى ، وثائق ١٥ مايو ، سلسلة « كتاب اليوم » ، العدد ١٢٤ .
( القاهرة : مؤسسة أخبار اليوم ، ١٩٧٧ ) .

٢٥ ــ وزارة الارشاد القومى ، هيئة الاستعلامات ، برنامج ٣٠ مارس .
( القاهرة : هيئة الاستعلامات ، ١٩٦٨ ) .

# المحتـــــوى

| الموضـــوع | الصفحة |
| --- | --- |

# صـــدر فى هذه السلسلة

١ ـ مصطفى كامل فى محكمة التاريخ
د. عبـد العظيـم رمضـــان
٢ ـ عـلى ماهـر
اعـداد : رشوان محمود جاب الله
٣ ـ ثورة يوليو والطبقة العـاملة
اعـداد : عبد الســلام عبـد الحـليم عامر
٤ ـ التيارات الفكرية فى مصر المعـاصرة
د. محمد نعمـان جـلال
٥ ـ غــارات أوربا على الشــواطىء المصرية فى العصــــور الوســـطى
علية عبد الســـميع
٦ ـ هؤلاء الرجـال من مصر ج ١
لمعى المطيعى
٧ ـ صـــلاح الدين الأيوبى
د. عبـد المنعـم ماجـد
٨ ـ رؤية الجبرتى لأزمة الحياة الفكرية
د. عـلى بركـات
٩ ـ صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل
د. محمـد أنيس
١٠ ـ توفيق دياب ملحمـة الصحافة الحـزبية
محمــود فــوزى
١١ ـ مائة شخصية مصرية وشـخصية
شـــكرى القــاضى
١٢ ـ هـدى شـعراوى وعصر التنـوير
د. نبيــل راغب

١٣ ـ أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان
د· عبد العظيم رمضان
١٤ ـ مصر فى عصر الولاة
د· سيدة اسماعيل كاشف
١٥ ـ المستشرقون والتاريخ الاسلامى
د· على حسنى الخربوطلى
١٦ ـ فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر
د· حلمى احمد شلبى
١٧ ـ القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى
د· محمد نور فرحات
١٨ ـ الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية
د· على السيد محمود
١٩ ـ مصر القديمة وقصة توحيد القطرين
د· احمد محمود صابون
٢٠ ـ المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى
د· محمد انيس
٢١ ـ التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ١
توفيق الطويل
٢٢ ـ نظرات فى تاريخ مصر
جمال بدوى
٢٣ ـ التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ٢
توفيق الطويل
٢٤ ـ الصحافة الوفدية
د· نجوى كامل
٢٥ ـ المجتمع الاسلامى والغرب
ترجمة د· أحمد عبد الرحيم مصطفى
٢٦ ـ تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة
د· سعيد اسماعيل على

٢٧ ـ فتح العرب لمصر جـ ١
**ترجمـة : محمـد فريد ابو حـديد**
٢٨ ـ فتح العـرب لمصر جـ ٢
**ترجمـة : محمـد فريد ابـو حـديد**
٢٩ ـ مصر فى عهد الاخشيديين
**د٠ سـيدة اسـماعيل كاشف**
٣٠ ـ الموظفـون فى مصر
**د٠ حلمى احمـد شـلبى**
٣١ ـ خمسـون شخصـية وشخصـية
**شـكرى القـاضى**
٣٢ ـ هؤلاء الرجـال من مصر جـ ٢
**لمعى المطيعى**
٣٣ ـ مصر وقضايا الجنـوب الافريقى
**د٠ خـالد الكومى**
٣٤ ـ تاريخ العـلاقات المصرية المغـربية
**د٠ يونان لبيب رزق**
٣٥ ـ اعـلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة
**عبـد الحميـد توفيـق زكى**
٣٦ ـ المجتمع الاسلامى والغـرب جـ ٢
**ترجمـة : د٠ احمد عبد الرحيم مصطفى**
٣٧ ـ الشـيخ على يوسف
**تاليف : د٠ سـليمان صـالح**
٣٨ ـ فصـول من تاريخ مصر الاقتصـادى والاجتمـاعى فى العصر العثمـانى
**د٠ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم**
٣٩ ـ قصـة احتـلال محمد على لليونان
**د٠ جميـل عبيـد**

٤٠ ـ الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب ١٩٤٨

**د. عبد المنعم الدسوقى الجميعى**

٤١ ـ محمد فريد الموقف والمأساة

**رفعت السعيد**

٤٢ ـ تكوين مصر عبر العصور

**محمد شفيق غربال**

٤٣ ـ رحلة فى عقول مصرية

**ابراهيم عبد العزيز**

٤٤ ـ الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى

**د. محمد عفيفى**

٤٥ ـ الحروب الصليبية ج ١

**ترجمة : أ.د. حسن حبشى**

٤٦ ـ تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩ : ١٩٥٧

**ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو**

٤٧ ـ تاريخ القضاء المصرى الحديث

**تأليف : ا.د. لطيفة محمد سالم**

٤٨ ـ الفلاح المصرى

**تأليف : د. زبيدة عطا**

٤٩ ـ العلاقات المصرية الاسرائيلية

**تأليف : د. عبد العظيم رمضان**

٥٠ ـ الصحافة المصرية والقضايا الوطنية

**تأليف : د. سهير اسكندر**

٥١ ـ تاريخ المدارس فى مصر الاسلامية

**اعداد : د. عبد العظيم رمضان**

٥٢ ـ مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر

**تأليف : د. الهام محمد على ذهنى**

٥٣ ـ أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك
**د· محمد كمال الدين عز الدين علي**
٥٤ ـ الأقباط في مصر في العصر العثماني
**تأليف : الدكتور محمد عفيفي**
٥٥ ـ الحروب الصليبية جـ ٢
**ترجمة وتحقيق : أ·د· حسن حبشي**
٥٦ ـ المجتمع الريفي في عصر محمد علي
**د· حلمي احمد شلبي**
٥٧ ـ مصر الاسلامية وأهل الذمة
**د· سيدة اسماعيل كاشف**
٥٨ ـ أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة
**د· ابراهيم عبد الله المسلمي**
٥٩ ـ الرأسمالية الصناعية في مصر
**د· عبد السلام عبد الحليم عامر**
٦٠ ـ المعاصرون من رواد الموسيقى العربية
**عبد الحميد توفيق زكي**
٦١ ـ تاريخ الاسكندرية
**د· عبد العظيم رمضان**
٦٢ ـ هؤلاء الرجال من مصر جـ ٣
**لمعي المطيعي**
٦٣ ـ موسوعة تاريخ مصر عبر العصور
**د· سيدة اسماعيل كاشف**
٦٤ ـ مصر وحقوق الانسان
**د· محمد نعمان جلال**
٦٥ ـ موقف الصحافة المصرية من الصهيونية
**د· سهام نصار**
٦٦ ـ المرأة في مصر في العصر الفاطمي
**د· نريمان عبد الكريم احمد**

٦٧ ـ الأصول التاريخية لمساعى السلام العربية الاسرائيليـة
د٠ عبـد العظيم رمضـان
٦٨ ـ الحروب الصليبية جـ ٣
ترجمة وتحقيق : أ٠د٠ حسن حبشى
٦٩ ـ نبوية موسى ودورها فى الحياة المصرية
د محمـد ابو الأسـعاد
٧٠ ـ أهـل الذمة فى الاسـلام
أ٠د٠ حسن حبشى
٧١ ـ مذكرات اللورد كليرن
ترجمة : د٠ عبد الرؤوف أحمـد عمرو
٧٢ ـ رؤية الرحالة المسلمين للاحوال المالية والاقتصـادية لمصر
فى العصر الفـاطمى
امينـة أحمـد امـام
٧٣ ـ تاريخ جامعـة القـاهرة
د٠ رؤوف عبـاس حـامد
٧٤ ـ تاريخ الطب والصـيدلة
د٠ يحيى سمير الجمـال
٧٥ ـ أهـل الذمة فى مصر فى العصر الفاطمى الأول
د٠ سـلام شـافعى محمـود
٧٦ ـ دور التعليـم فى مصر
د٠ سـعيد اسـماعيل على
٧٧ ـ الحروب الصـليبية ( الجزء الرابع )
ترجمة د٠ حسن حبشى

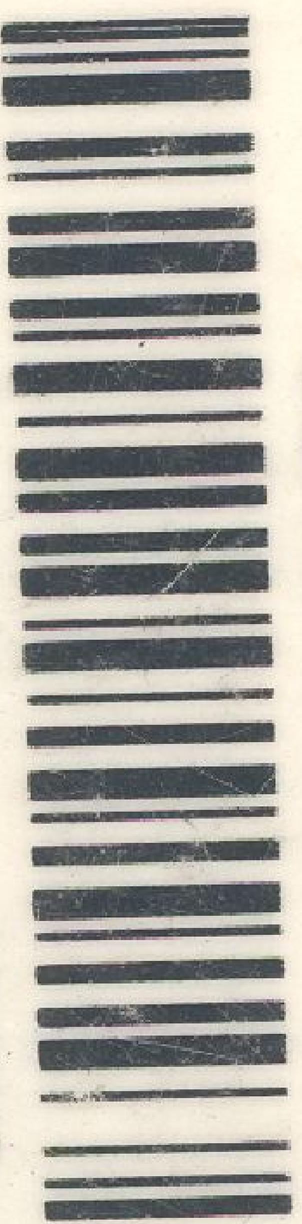
---

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٥/٢٨٣١

ISBN — 977 — 01 — 4301 — 4

يحتوى هذا الكتاب على أربعة فصول رئيسية: الفصل الأول، تناول فيه المؤلف هزيمة يونية ١٩٦٧، أسبابها ونتائجها، حتى انقضاء عهد عبدالناصر. والفصل الثانى تعرض فيه لعهد السادات، وتتبع الأوضاع السياسية فى مصر التى أدت إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣.

أما الفصل الثالث، فقد تناول فيه حرب أكتوبر، حتى مبادرة السلام المصرية على يد السادات. وتناول الفصل الرابع التطورات التى أحدثها الرئيس السادات فى حقل السياسة الداخلية، ودور الصحافة التى أتيح لها هامش كبير من الحرية فى نقد الأوضاع الإقتصادية وغيرها، وفى فضح مراكز القوى ومساندة حقوق الانسان، وتعدد الأحزاب.






٣٠٠ قرش

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب